وقف لله تعالى

سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (٢)

شرح أصول الإيمان

لشيخ الإسلام

محمد بن عبد الوهاب التميمي

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

الشرح لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

تحقيق وعناية

عادل بن محمد مرسي رفاعي

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

طبع على نفقة الفقير إلى عفو ربه ورضاه

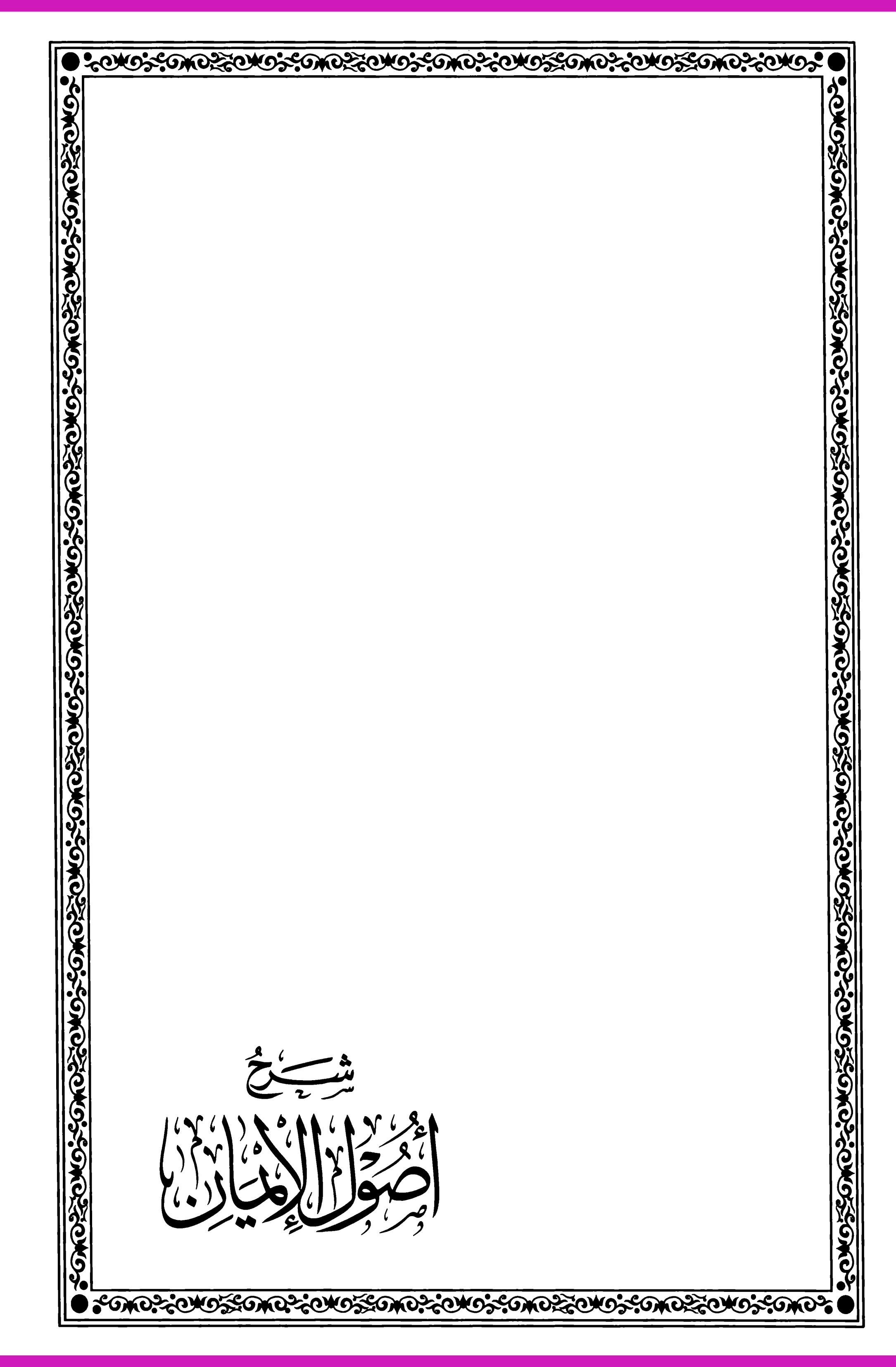
غفر الله له ولوالديه ولذريته ولجميع المسلمين

توزيع

جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بسلطانة

الرياض - ص.ب ٩٢٦٧٥ الرمز البريدي ١١٦٦٣




شرح
أصول الإيمان



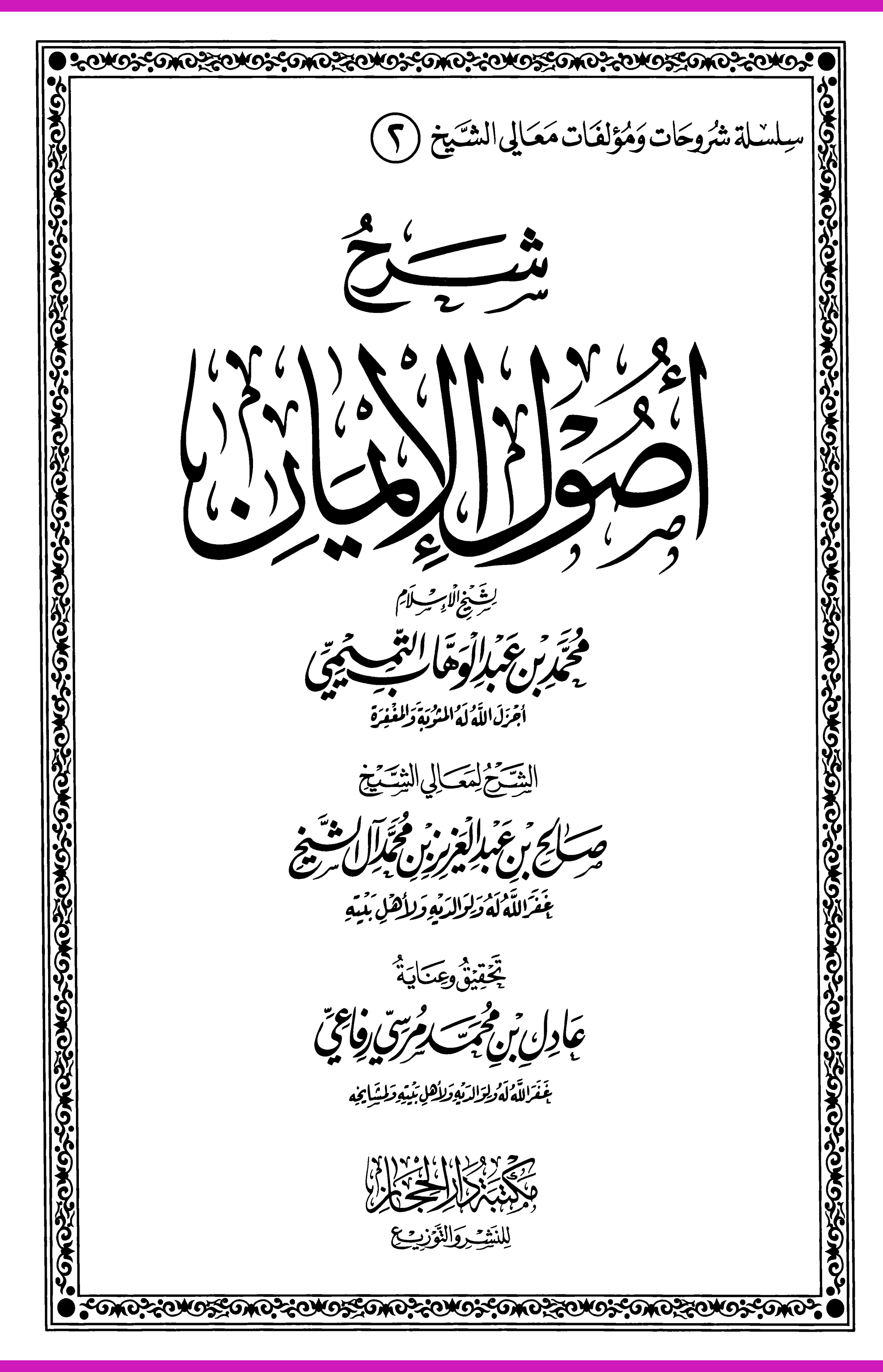
عنوان المصنف: **شرح أصول الإيمان**

تحقيق: **عادل محمد مرسي رفاعي**

رقم الإيداع: ٢٠١١/٢٢١٩٧

الترقيم الدولي: ٤ ـ ٠١ ـ ٥٢٣٢ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م



سلسلة شروحات ومؤلفات معالي الشيخ (٢)

شرح أصول الإيمان

لشيخ الإسلام

محمد بن عبد الوهاب التميمي

أجزل الله له المثوبة والمغفرة

الشرح لمعالي الشيخ

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته

تحقيق وعناية

عادل بن محمد مرسي رفاعي

غفر الله له ولوالديه ولأهل بيته ولمشايخه

مكتبة دار الحجاز
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

الرياض في 2022/04/10م

بسم الله الرحمن الرحيم فقد أذنت للأخ الشيخ عادل بن محمد مرسي رفاعي بفسح وطباعة الكتب الطبعة الثانية بعد التعديل والاضافة ، وإعادة الصف ، وهي : اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية ، وأصول الأيمان ، وشرح الأصول الثلاثة وشرح الطحاوية ، وشرح الفتوى الحموية ، وشرح الفرقان ، وشرح فضل الإسلام ، وشرح لمعة الاعتقاد، وشرح القواعد الأربع ، وشرح فتح المجيد ، وشرح كشف الشبهات ، وسلسلة المحاضرات العلمية ، وسلسلة الأجوبة والبحوث والدراسات المشتملة عليها الدروس العلمية ، واللقاءات والجلسات الخاصة ، وشرح كتاب الطهارة من بلوغ المرام ، وتفسير المفصل من سورة (ق)، إلى سورة (الحديد)، وتفسير سورة الفاتحة ، والخطب المنبرية ، ومحاضرات في الحج .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ



مُقَدِّمَةُ النَّاشِرِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله، وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومن اهتدى بهُداه إلى يوم الدين. **وبعد:**

فهذا شرح كتاب أصول الإيمان:

لِشَيْخِ الإسْلَامِ
محمدِ بنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ عَلِيٍّ آل مُشَرَّفٍ التَّمِيْمِيِّ
أَجْزَلَ اللهُ لَهُ المَثُوبَةَ وَالمَغْفِرَةَ
والشَّرْحُ
لمَعَالِي الشَّيْخِ
صَالِحِ بنِ عَبْدِ الْعَزِيْزِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيْمَ آلِ الشَّيْخِ
غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلأَهْلِ بَيْتِهِ

وكان ذلك في دروس ألقاها شيخنا العلامة ـ حفظه الله ـ في جامع حصة السديري بالرياض، ابتداءً من فجر الخميس الموافق للعاشر من شهر رجب من العام السابع عشر وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية المباركة، وكان الفراغ منه في فجر يوم الخميس التاسع من ذي الحجة لعام تسعة عشر وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية المباركة.

وهذا الكتاب المبارك ـ كتاب أصول الإيمان ـ جَمَعَ فيه الإمامُ المجدِّد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله أحاديث الإيمان بالله،

وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وما يتصل بذلك من مباحث، فجمع أحاديث متنوعة تُعد أصولًا في هذه الأبواب العظيمة، وقد قام شيخنا العلامة الحبر معَالِي الشَّيْخِ:

صَالِحُ بنُ عَبْدِ الْعَزِيْزِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ إِبْرَاهِيْمَ آلِ الشَّيْخِ
غَفَرَ اللهُ لَهُ، وَلِوَالِدَيْهِ، وَلأَهْلِ بَيْتِهِ

بشرح هذه المباحث الدقيقة في الإيمان، وبيَّنها أتم بيان، ولا عجب في هذا فهو سليل الإمام المجدِّد، وأعرف الناس بكلامه وتفصيلاته، وصاحب التأصيل في مسائل العقيدة بعامة، ومسائل الكفر والإيمان خاصة، مع التبحُّر في فهم كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم، وسائر أئمة الدعوة ـ رحمهم الله جميعًا رحمة واسعة ـ.

وأنبِّه القارئ الكريم أن العناوين التي بين المعكوفتين ليست من أصل متن الكتاب، وإنما وضعت تسهيلًا لطالب العلم على فهم معاني الأحاديث، والله الموفق والمستعان.

نسأل الله ﷻ أن ينفع بهذا الشرح المبارك، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، إنه خير مسؤول، وأكرم مأمول، كما أحمد الله ﷻ أن شرح صدر شيخنا الجليل لتشريفي بالعمل على هذا الشرح المبارك، والشكر موصول لجميع من شارك في إعداده، كما أسأله ﷻ أن يجعل شيخنا إمام هدى ورشاد، وأن يعز به ويصلح، وأن يبارك في عمره وعمله، وأن يغفر له ولوالديه ولذريته ولأهل بيته، وأن يقيه شرَّ الحاسدين، وأسأله ﷻ أن يرفع بهذا الشرح ذكره، ويثقل به موازين أعماله، وأن يجمعه ووالديه وذريته وأهل بيته تحت لواء الحمد، وفي جنات النعيم، وفي زمرة السابقين مع النبي الأمين ﷺ، وصحابته الغر

الميامين ﷺ، وأن يجعل لي من الخير نصيبًا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله، وبارك على نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه، وسلم تسليمًا مزيدًا.

كتبه

عادل بن محمد مرسي رفاعي

الرياض ١٨/ ٤/ ١٤٣١هـ


تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الشَّارِحِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وَفَّقَ من شاء إلى سبيل مرضاته، وَعَلَّمَ من شاء تعليمًا، وَأَدَّبَ من اختاره تأديبًا، فله الحمد على ما مَنَّ علينا من النعم الجزيلة، والعطايا الكثيرة، له الحمد كثيرًا كما أنعم كثيرًا، وله الشكر جزيلًا كما تفضل علينا ﷻ، وأنعم بكرة وأصيلًا، أحمد الله وأشكره، وأثني عليه الخير كله، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله، وصحبه، وسلَّم تسليمًا مزيدًا.

أما بعد:

هذا الكتاب ـ كتاب أصول الإيمان ـ جَمَعَ فيه الإمامُ المجدِّد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ؒ الأحاديث التي في الإيمان ـ الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره ـ، وما يتصل بذلك من أمور، فجمع أحاديث متنوعة تُعد أصولًا في هذا المبحث العظيم ـ مبحث الإيمان ـ.

والإيمان أركانه ستة؛ كما في حديث جبريل ؑ الذي في الصحيح من حديث عمر بن الخطاب ؓ قال: «**قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ، قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِالله، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[١].

---

(١) أخرجه مسلم في أول كتاب الإيمان (٨).

وهذه الأركان جاءت في القرآن ـ أيضًا ـ، منها ما جاء في قوله ﷻ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقوله ﷻ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]، وجاء في القدر قوله ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ﴾ [القمر: ٤٩].

ولفظ **(أركان الإيمان)** لم يرد في شيء من النصوص، وإنما عَبَّر العلماء بلفظ **(الركن)** اجتهادًا منهم، والعلماء أتوا بالألفاظ الاصطلاحية؛ لأجل إفهام الناس، فلا ينبغي أن تُحَكَّم الاصطلاحات على النصوص، وإنما النصوص هي التي تُحَكَّم على ما أتى به العلماء من الاصطلاحات، فنفهم الاصطلاحات على ضوء النصوص، فإذا صار الاصطلاح صحيحًا من جهة الدليل الشرعي، رجعنا في فهم الدليل الشرعي للاصطلاح ففهمنا ذلك.

وهذا يتضح ببيان أركان الإسلام، فإنه لو تخلَّف ركنان من أركان الإسلام ـ تخلَّف الحج، والصيام مثلًا ـ فإن أهل السُّنَّة والجماعة لم يتفقوا على أن من لم يأتِ بالحج والصيام، فإنه ليس بمسلم، بل قالوا: هو مسلم؛ لأنه شهد أن لا إلـٰه إلا الله، وأن محمدًا رسول الله؛ ولأنه أقام الصلاة، واختلفوا فيما عدا ذلك من الأركان فيما إذا تركها غير جاحد[1] لها مع أنه تخلف عنه ركن أو أكثر.

وهذا يعني أننا في فهم أركان الإسلام نجعل هذه الأركان تختلف

---

(١) انظر الخلاف في تكفير تارك المباني الأربعة في: كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (٧/ ٦٠٩ ـ ٦١١) من مجموع الفتاوى.

في تعريف الركن عن فهم أركان الإيمان، فنقول في أركان الإسلام: يُكتفَى في الإسلام بوجود الشهادتين، والصلاة، وفي غيرهما خلاف، وأما في أركان الإيمان، فمن تخلف منه ركن من أركان الإيمان، فإنه ليس بمؤمن، هذا من حيث التأصيل.

فإذًا نقول: يمكن أن يسمَّى العبد مسلمًا، ولو تخلف عنه بعض أركان الإسلام، ولا يصح أن يسمى مؤمنًا إن تخلف عنه ركن من أركان الإيمان.

إذا تقرر هذا، فأركان الإيمان الستة فيها قدر واجب على كل مكلف لا يصح إسلامٌ بدونه، من لم يأتِ به، فليس بمؤمن، وهناك قدرٌ زائد على هذا تبعٌ للعلم، أو تبعٌ لما يصله من الدليل.

فما القدر المجزئ الذي من لم يأت به صار كافرًا؟

الركن الأول: هو الإيمان بالله:

وهو على ثلاثة أقسام:

- إيمان بربوبية الله ﷻ، بأنه واحد في ربوبيته لا شريك معه.
- إيمان بألوهية الله ﷻ، بأنه واحد في إلهيته، في استحقاقه للعبادة لا ندَّ له.
- الإيمان بالأسماء، والصفات، وأنه ﷻ واحد في أسمائه وصفاته لا مثيل له: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

القدر المجزئ من الأول: أن يعتقد أن الله ﷻ هو رب هذا الوجود، وهو الخالق المدبر له، المتصرف فيه.

القدر المجزئ من الثاني: أن يعتقد أنه لا أحد غير الله يستحق العبادة، أو شيئًا من أنواع العبادة، بل الذي يستحق ذلك هو الله وحده لا شريك له.

القدر المجزئ من الثالث: أن يؤمن بأن الله ﷻ له الأسماء

الحسنى، والصفات العلى، دون تمثيل لها بصفات المخلوقين، ودون تعطيل لها عن أسمائه وصفاته بالكلية، أو جحدٍ لشيء من أسمائه وصفاته بعد وضوح الحجة فيها له.

الركن الثاني: الإيمان بالملائكة:

والقدر المجزئ من الإيمان بالملائكة: أن يؤمن العبد بأن الملائكة خلقٌ من خلقِ الله ﷻ، جعلهم موكلين بتصريف هذا العالم، يأمرهم فينفذون؛ كما قال ﷻ: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، وقال ﷻ: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦].

فمن أيقن أن هذا الجنس من خلق الله موجودٌ وآمن بذلك، وأن منهم من ينزل بالوحي إلى الرسل يبلغهم رسالات الله، فقد حقق هذا الركن من أركان الإيمان.

ثم بعد ذلك يكون الإيمان التفصيلي، وهذا يختلف فيه الناس بحسب العلم، فيؤمن بكل ما جاء به الكتاب والسُّنَّة من أوصاف الملائكة، ومن أحوالهم، وصفة خلقهم، ومقامهم عند ربهم، وأنواع أعمالهم، وأنواع ما وكلوا به، فكل هذا من الإيمان التفصيلي، من علم شيئًا من النصوص في ذلك، وجب عليه الإيمان به، لكن تحقيق الركن يكون بالقدر المجزئ.

الركن الثالث: أن يعتقد بأن الله ﷻ أنزل كتبًا على من شاء من رسله:

والقدر المجزئ من الإيمان بالكتب: أن يؤمن العبد أن الله ﷻ أنزل كتبًا مع رسله إلى خلقه، وجعل في هذه الكتب الهدى والنور والبينات، وما به يصلح العباد، وأن منها القرآن الذي هو كلام الله ﷻ، وأن هذه الكتب التي أُنزلت مع الرسل كلها حق؛ لأنها من عند الله ﷻ، والله ﷻ هو الحق المبين، وما كان من جهة الحق فهو حق، يوقن بذلك يقينًا تامًا.

ثم بعد ذلك يكون الإيمان التفصيلي، فيوقن ويؤمن إيمانًا خاصًا بأن القرآن آخر هذه الكتب، وأنه كلام الله، منه بدأ، وإليه يعود، وأنه حجة الله على الناس إلى قيام الساعة، وأنه به نُسخت جميع الرسالات، وجميع الكتب التي قبله، وأنه حجة الله الباقية على الناس، وأن هذا الكتاب مهيمن على جميع الكتب، وما فيه مهيمن على جميع ما سبق؛ كما قال ﷻ في وصف كتابه: ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨]، وأن ما فيه من الأخبار يجب تصديقها، وما فيه من الأحكام يجب امتثالها، وأن من حكم بغيره فقد حكم بهواه، ولم يحكم بما أنزل الله.

ويؤمن بجميع الكتب السابقة: التوراة، والإنجيل، والزبور، وصحف إبراهيم عليه السلام، وصحف موسى عليه السلام، ونحو ذلك، فيؤمن بأن الله ﷻ أنزل على موسى عليه السلام التوراة، وأنزل على عيسى عليه السلام الإنجيل، قد يقول قائل: أنا لا أعرف التوراة، أو لا أعرف الإنجيل. فإذا عُرِّف وجب عليه الإيمان، وهكذا في تفاصيل ذلك.

فمن علم شيئًا بدليله، وجب عليه أن يؤمن به، لكن أول ما يدخل في الإسلام يجب عليه أن يؤمن بالقدر المجزئ، وهو الذي يصح معه إيمان المسلم.

الركن الرابع: الإيمان بالرسل:

والقدر المجزئ من الإيمان بالرسل: إذا آمن العبد بأن الله ﷻ أرسل رسلًا يدعون أقوامهم إلى التوحيد، وأنهم بلَّغوا ما أُمروا به، وأيدهم الله سبحانه وتعالى بالمعجزات والبراهين والآيات الدالة على صدقهم، وأنهم كانوا أتقياء بررة، بلَّغوا الأمانة، وأدوا الرسالة، والإيمان بهم متلازمٌ، فمن كفر بواحدٍ منهم، فقد كفر بالله سبحانه وتعالى، وبجميع الرسل - عليهم الصلاة والسلام -.

فبهذا يكون قد آمن بالرسل جميعًا، ثم يؤمن إيمانًا خاصًا بمحمد ﷺ، بأنه خاتم الرسل، وأن الله ﷻ بعثه بالحنيفية السمحة، بعثه بدين الإسلام الذي جعله خاتم الأديان، وآخر الرسالات.

أما الإيمان التفصيلي بالرسل، ففيه مقامات كثيرة، يتبع العلم التفصيلي بأحوال الرسل مع أقوامهم، وأسمائهم، وما دعوا إليه، وكتبهم، ونحو ذلك، وفيه أشياء مستحبة في تفاصيل.

الركن الخامس: الإيمان باليوم الآخر، وهو: يوم القيامة:

والقدر المجزئ من الإيمان باليوم الآخر: أن يوقن العبد بغير شك أن ثَم يومًا يعود الناس إليه، يُبعثون فيه من قبورهم للحساب على ما عملوا، وأن كل إنسان مَجْزِيٌّ بما فعل، فيجازى المحسن بإحسانه، والمسئ بإساءته؛ كما قال ﷻ: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [الزمر: ٧٠]، فإذا آمن بهذا القَدْر، وأنه سيبعث من جديد، فإنه قد حقق هذا الركن.

فلو سألت أحدًا فقلت له: هل ثَمَّ يوم آخر يعود فيه الناس؟ قال: بلا شك هناك يوم القيامة يُبعث فيه الناس، ويحاسبون، وفيه أهوال. وسكت، فيكون بهذا قد حقق الركن، وهو الإيمان باليوم الآخر.

بعد ذلك الإيمان التفصيلي باليوم الآخر، وهذا يتبع العلم بما جاء في الكتاب والسُّنَّة من أحوال القبور، وأحوال ما يكون يوم القيامة، والإيمان بالحوض، والميزان، والصحف، والصراط، والإيمان بأحوال الناس في العرصات، وأحوال ما يكون بعد أن يجوز المؤمنون الصراط، ومن يدخل الجنة أولًا، وأحوال الناس في النار، ونحو ذلك.

هذه كلها أمور تفصيلية، لا يجب الإيمان بها على كل أحد، إلا من علمها من النصوص، فإنه يجب عليه الإيمان بما علم، لكن لو قال قائل: أنا لا أعلم هل ثَمَّ حوض، أم لا؟ لا أدري هل ثَمَّ ميزان، أم لا؟

ونحو ذلك، فإنه يُعَرَّف بالنصوص، فإن عَرفَ فأنكر وكذَّب، فيكون مُكذِّبًا بالقرآن وبالسُّنَّة؛ لأن هذا من العلم التفصيلي الذي يجب أن يؤمن به بعد إخباره بما جاء في النصوص من الأدلة عليه.

الركن السادس: الإيمان بالقدر خيره وشره:

والقَدْر المجزئ من الإيمان بالقدر: أن يؤمن العبد بأن كل شيء يحدث في هذا الملكوت قد سبق به قدر الله، وأن الله ﷻ عالمٌ بهذه الأحوال وتفصيلاتها بخلقه قبل أن يخلقهم، وكتب ذلك، فإذا آمن أن كل شيء قد سبق به قدر الله، فيكون حقق هذا الركن، والإيمان الواجب بالقدر يكون على مرتبتين:

المرتبة الأولى: الإيمان بالقدر السابق لوقوع المقدر، وهذا يشمل درجتين:

الدرجة الأولى: العلم السابق، فإن الله ﷻ يعلم ما كان وما سيكون وما هو كائن، وما لم يكن لو كان كيف يكون، علم الله السابق بكل شيء، بالكليات، وبالجزئيات، بجلائل الأمور وتفصيلاتها، هذا العلم الأول لم يزل الله ﷻ عالمًا به بجميع تفاصيله، عِلمُه به أَوَّل ليس له بداية.

الدرجة الثانية: أن يؤمن العبد أن الله ﷻ كتب أحوال الخلق وتفصيلات ذلك قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وذلك عنده في كتاب جعله في اللوح المحفوظ.

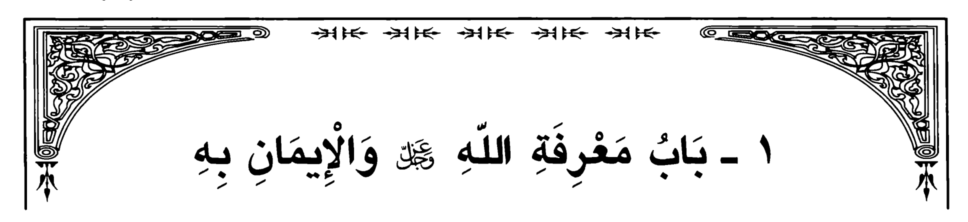
المرتبة الثانية: ـ أيضًا ـ تحوي درجتين، وهي تقارن وقوع المقدر:

الدرجة الأولى: الإيمان بأن مشيئة الله ﷻ نافذة، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لا يكون، فليس ثَمَّ شيء يحدث، ويحصل في ملكوت الله ﷻ إلا وقد شاءه وأراده كونًا، فلا يمكن أن يعمل العبد شيئًا يكون مقدرًا من الله ﷻ إلا وهذا الشيء قد شاءه الله ﷻ.

الدرجة الثانية: أن يؤمن بأنّ كُلَّ شيءٍ مخلوق، فالله ﷻ خالقه، مثل أعمال العباد وأحوالهم، والسماوات والأرض ومن فيهن.

إذًا: هذا الإيمان الواجب يصح أن نقول: إنه إيمان تفصيلي، وهو ينقسم إلى مرتبتين كما سبق.

وبهذا البيان تتضح أركان الإيمان الستة: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره، وهذه الأركان بها يتفاضل الناس، وتعظم درجاتهم، ومراتبهم عند ربهم ﷻ، فكلما زاد علم العبد زاد إيمانه، وكلما زاد الفقه في الدين زاد اليقين، فإذا وفق الله ﷻ عبده للعمل الصالح كانت له النجاة في الآخرة عند السؤال في القبر وما بعده، وطلب العلم من أعظم ما يُحض العبد عليه؛ لأن النجاة إنما هي بالعلم، وليس سواءً عالمٌ وجهولٌ.



١ ـ بَابُ مَعْرِفَةِ اللّهِ ﷻ وَالْإِيمَانِ بِهِ

١ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[١].

الشَّرْحُ

يذكر الشيخ رحمه الله هنا من الأحاديث ما يرجع إلى كل واحدة من أقسام الإيمان بالله؛ لينبِّه على أصول الإيمان، فذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: قَال اللهُ تَعالى: **«أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ، مَنْ عَمِل عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ»**، وهذا فيه فوائد في باب الإيمان:

الفائدة الأولى: توحيد الربوبية، فقوله: **«أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ»**، ذلك لكمال ربوبيته سبحانه وتعالى، وانفراده بها، فلكونه الرب وحده فهو أغنى الشركاء عن الشرك، إذ الإشراك به ﷻ باطل؛ لأنه هو الرب وحده دون غيره.

الفائدة الثانية: توحيد الألوهية، وهذا مأخوذ من قوله: **«مَنْ عَمِل عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي»** أي: أنّ الناس فيما يزاولونه في أمورهم إذا كانت لهم شركة، ومشتركون في عمل، أو مشتركون في بعض الناس، مثلًا: عبد مشترك، أو أجير مشترك، فإنّ العزيز منهم، أو من كان أغنى

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨٥).

منهم طلب التوحّد بهذا الأجير، لكن من كان أقلّ غنى أو فقيرًا، فإنّه يقبل أن يأتيه بعض الشيء، والله ﷻ موصوف بكمال الغنى التام المطلق الّذي لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه ـ تبارك ربّنا، وتعالى ـ، ولهذا لا يقبل الله ﷻ أن يتوجه إليه أحد، ويتوجه ـ أيضًا ـ إلى غيره من هذه الجهة، فمن آثار اسم الله (**الغني**): أنّ الله جل جلاله لا يقبل من أحد إلّا الإخلاص، لا يقبل عملًا عمله العامل لله، ولغيره.

وأيضًا: يمتنع الشرك؛ لأنّ الله ﷻ هو مالك الملك، وهو ذو الملكوت، وذو القدرة التامة عليه، وهو الرب السيد المطاع في هذا الملك؛ لهذا قال ﷻ في بيان بطلان الشرك: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وقال الله ﷻ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي: لو كان ثَمَّ أحد يستحق العبادة مع الله ﷻ في هذا الملكوت لفسدت السماوات والأرض؛ لأنه يلزم من استحقاق العبادة أن يكون للمعبود نصيب من الملك، فيلزم من كونه استحق العبادة أن يكون له ربوبية، ولا يخفى أن الربوبية لأحد مع الله ﷻ في هذا الملكوت ممتنعة، والمشركون أنفسهم يمتنعون عن القول بذلك؛ كما قال ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وكما قال الله ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٨]، وكما قال الله ﷻ: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]، وغير ذلك من الأدلة التي تدل على بطلان الشرك؛ لأن الله ﷻ هو الواحد في الربوبية، فمن استحق شيئًا من العبادة كان له نصيب من الملك، ومعنى ذلك أن القائل بهذا كأنه يقول: إن له نصيبًا في هذا الملك، وله نصيب من الربوبية.

وهذا باطل لا قائل به، فبطلت النتيجة، وهي أنه ثَمَّ أحد يستحق العبادة، والمستحق للعبادة وحده هو الله ﷻ، فالرب ذو الربوبية، وذو الألوهية على خلقه أجمعين ـ تبارك وتعالى ـ؛ وذلك لكماله في ربوبيته، وإلهيته، وفي أسمائه وصفاته، وكماله في أمره، وكماله في حكمه، وفي قضائه وقدره.

والله ﷻ قال في هذا الحديث القدسي: «**أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ**»، ورتب على ذلك قوله: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»، فقوله: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا**» يشمل جميع الأعمال التي أُشرك فيها مع الله فيدخل في ذلك:

- الأعمال البدنية.
- والأعمال القلبية.
- والأعمال المالية.

فالأعمال القلبية إذا كان فيها مع الله أحد بطلت؛ لأنها عمل قلب دخل فيه غير الله ﷻ.

كذلك أعمال البدن، مثل: الصلاة، والصيام، إذا كانت لغير الله ﷻ، أو كانت لله ولغيره، تركها الله ﷻ وبطلت.

كذلك العبادات المالية كالصدقة، ونحو ذلك، أو المختلطة من مال، وبدن كالحج؛ أي: أن قوله: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا**» عام في جميع الأعمال.

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «واعلم أن العمل لغير الله أقسام: فتارة يكون رياءً محضًا، بحيث لا يراد به سوى مرئيات المخلوقين؛ لغرض دنيوي، وتارة يكون العمل لله، ويشاركه الرياء، فإن شاركه من أصله، فالنصوص الصحيحة تدل على بطلانه وحبوطه، وإن كان خاطرًا ثم دفعه، فلا يضره بغير خلاف، وإن استرسل معه، فهل يُحبطُ به عمله؟ أم لا يضره ذلك، ويجازى على أصل نيته؟ في ذلك اختلاف بين العلماء

من السلف، قد حكاه الإمام أحمد، وابن جرير الطبري، ورجحا أن عمله لا يبطل بذلك، وأنه يُجازى بنيته الأولى، وهو مروي عن الحسن البصري، وغيره»[١].

وخلاصة كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الرياء له أحوال:

الحالة الأولى: إما أن يخالط العبادة من أصلها، فيكون أنشأ العبادة لغير الله، كمن صلى لغير الله، فقام يتسنن بعد الصلاة، وهو لا يريد بالسُّنَّة وجه الله عَزَّ وَجَلَّ، ولكن يريد أن يُري من حوله أنه يصلي النافلة فهذا آثم، ومأزور غير مأجور، وصلاته باطلة، أو جاهد لغير الله، أو تصدق وقصده في الأصل أن يُري الناس، أو تلا القرآن، ولم يقصد به وجه الله، وإنما أراد به أن يسمعه الناس، أو يروا ذلك، هذا كله باطل من أصله في العبادات البدنية، أو المالية، وما كان منهما كالحج.

الحالة الثانية: أن يكون أصل العمل لله، فأنشأ العبادة قاصدًا الله عَزَّ وَجَلَّ، يرجو ثواب الله، لم يرد غير الله بذلك، ولكن في أثناء العمل طرأ الرياء، كمن يصلي، وعادته أنه لا يطيل القراءة بعد الفاتحة، فأطال المُقام ـ مثلًا ـ، وهو لا يقرأ حتى يوهم الناس أنه يطيل القراءة، أو ركع، ولما سبَّح استحضر رؤية من حوله، فأطال الركوع، أو أطال السجود على هذا النحو، أو يقنُت بالناس فأطال القنوت؛ لأجل ذلك، أو أتى بأدعية لأجل الناس، فهذا هل يحبط عمله من أصله، أم يحبط العمل الذي رائى به؟

الصواب: أنه يحبط العمل الذي رائى به، فالزيادة ـ مثلًا ـ في القيام باطلة يؤزر عليها، والزيادة في الركوع باطلة، ويأثم عليها؛ لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ قال: «**مَنْ عَمِل عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»،

---

(١) انظر: جامع العلوم والحكم للحافظ ابن رجب (١/١٦، ١٧)، وكتاب التوحيد مع شرحه تيسير العزيز الحميد (ص٢٤٧، ٢٤٨).

فالعمل منقسم، وهو أطال الركوع، أو السجود، ونحوه، فيكون هذا العمل الزائد باطلًا، كذلك في القنوت يكون دعاؤه باطلًا، ويأثم عليه، ويكون مأزورًا غير مأجور، وهكذا. هذه الحالة الثانية وهي أن يكون العمل الذي خالطه الرياء طرأ على العبادة، وليست نيته من الأصل الرياء.

الحالة الثالثة: أنه يعرض له الرياء في صلاته، أو عبادته، أو جهاده فيدافعه ويجاهد نفسه، فكلما أتاه الشيطان ليحضر له في قلبه رؤية الناس، أو التسميع يدافع ذلك، ويستعيذ بالله من الشيطان، ويقوم بالعبادة لله عَجَلَّ، فهذا له حكم من يجاهد نفسه، وله حكم المخلصين؛ لأنه لم يسترسل معه، إنما هو من كيد الشيطان، فدفعه وجاهده.

الحالة الرابعة: التي ذكر فيها الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ الخلاف عن الإمام أحمد، وابن جرير، وهي أنه دخل في العبادة، وبعد دخوله فيها مباشرة عرض له الرياء، فاستمر معه إلى آخرها، كمن نوى أن يصلي الراتبة، أو نوى أن يقرأ القرآن، فلما افتتح رائى إلى أن تمت العبادة، فهل يحبط عمله جميعًا، أم يؤجر على نيته؟ الجواب: أن في هذا خلافًا.

والصواب: أن الله عَجَلَّ حَكَمٌ عَدْلٌ، لا يضيع عمل العامل، والنية عمل صالح، فمن نوى الخير يؤجر عليه، ويحبط العمل الذي خالطه الرياء، فيؤجر على النية الصالحة الأولى، ويحبط العمل، ويأثم على الرياء، فالمقام هذا مقام تفصيل في ذلك.

وجاء في كلام ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في تفصيل المسألة: «إن الرياء المحض لا يكاد يصدر عن مؤمن في فرض الصلاة، والصيام» يعني: بفرض الصلاة ـ مع أن المنافقين يصلون، ويراؤون الرياء المحض ـ أي: في المحافظة عليها، وفي الصيام؛ أي: في المحافظة على الصيام، فالصلاة، والصيام منقسمان ما بين ظاهر للناس، وما بين خفي عنهم، فإن الرياء المحض في الصلاة والصيام لا يكون عند مؤمن؛ لأن المؤمن

لا بد أن يحافظ على الصلوات لله، أما المنافق فهو الذي يصلي إذا حضر مع الناس، لكنه إذا خلا بنفسه تركها؛ لأنه ما صلى إلا للناس، كذلك يصوم أمام الناس، لكن إذا خلا بنفسه لم يرع لله ﷻ حرمة؛ لعدم صلاح نيته، فأفسد صيامه، أما الصدقة، والحج، والجهاد، فهذه أعمال قد يدخلها الرياء المحض، فيكون أصل الصدقة من أولها إلى آخرها نوى بها الرياء، كذلك الحج، والجهاد يكون أصلهما جميعًا نوى بهما الرياء، وهذا ممكن؛ لأنه عمل ظاهر ليس فيه عمل باطن، بخلاف الصلاة والصيام. هذا قصد الحافظ ابن رجب بما ذكر.

وفي قول الله ﷻ في هذا الحديث: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»، هنا الضمير في قوله: «**تَرَكْتُهُ**» يرجع إلى أي شيء؟ هل تركت العمل، أو تركت العامل؟ الجواب: الأرجح أن المراد تركت العامل، «**وَشِرْكَهُ**» وشرك العامل، وهذا يفيد التحذير، والوعيد لمن فعل ذلك؛ لأن الله ﷻ يتركه، فهو من أحاديث الوعيد العظيم على من فعل ذلك.

فيستفاد من هذا الحديث أنه ليس المقام مقام بطلان للعمل الذي رائى به فقط، بل هو متوعد على الرياء، فهو رائى فيبطل عمله، وأيضًا هو مأزور وآثم؛ لأنه أشرك بالله ﷻ.

المقصود: التنبيه على أن هذا الحديث يدل على نوعين من التوحيد: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وبه يصلح الاستشهاد على تفسير الإيمان بأنه الإيمان بالله، بربوبيته، وإلٰهيته.

ويستفاد من هذا الحديث ـ أيضًا ـ: أن الشركاء لا يُقصد بهم هنا الشركاء في العبادة، إذ لا معبود بحق إلا هو ﷻ، وإذا كان هناك من الشركاء في العبادة أو في غيرها من يستغني عن أن يكون له شريك في صاحبه، فالله ﷻ هو أغنى الشركاء عن الشرك، ومعلوم أنّ الكريم من

الناس الأبيّ السيد السلطان القوي إذا علم أن فلانًا من الناس عبدٌ له ولغيره، أبى إلا أن يكون له وحده، مثل ما قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ﴾ [الزمر: ٢٩]، فالعبد إذا اشترك فيه أكثر من واحد يصير فيه تضاد، فيريد واحدًا لواحد.

فالله عَزَّ وَجَلَّ أغنى الشركاء عن الشرك، فإذا كان مِن الشركاء مَن يُبغضون الشركة، فالله عَزَّ وَجَلَّ هو أغنى الشركاء عن الشرك، إذا كان الشركاء في حال البشر يستغنون عن الشركة، ويريدون أن يستغنوا عنها، ولا يقبلوا إن كان لهم عبدٌ أن يتوجه للجميع، ويكون مواليًا للجميع، فالله عَزَّ وَجَلَّ أغنى الشركاء عن الشرك؛ كما كان اعتقاد أهل الجاهلية بأن الآلهة مختلفة، إلـٰه منها يقبل، والآخر يستغني، فجعلوا ـ مثلًا ـ لأهل مكة إلهًا ـ صنمًا يعبد من دون الله ـ ليس هو لأهل الطائف، وليس هو لأهل المدينة، فكل إلـٰه له أصحابه الذين يعبدونه ويتوجهون إليه.



[إِنَّ اللّهَ ﷻ لَا يَنَامُ]

٢ ـ عَنْ أَبِي مُوسَى ﵁ قَالَ: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ ﷻ لا يَنَامُ، وَلا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ القِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

الشَّرْحُ

هذا الحديث شروع من الشيخ ﵀ في بيان الصفات، وذِكْرُ أحاديث الصفات داخل في الإيمان بالله؛ لأن الإيمان بالله هو: إيمان بالربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات، فكل حديث فيه ذكر أسماء وصفات للحق، فهو يُساق في باب الإيمان بالله، وهذا يدل على أن أحاديث الصفات هي أحاديث الإيمان بالله ﷻ، إذ الإيمان يكون بمعرفة الحق ﷻ، والعلم بأسمائه، وصفاته، فإيماننا بالحق ﷻ إيمان عن علم بأسمائه، وصفاته، ونعوت جلاله، وكريم أفعاله ﷻ.

وقوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ لا يَنَامُ وَلا يَنْبَغِي لهُ أَنْ يَنَامَ»، لا يَنَامُ؛ لكمال قيوميته، وكمال حياته ﷻ، فهذا النفي مقصود به كمال ضده، على قاعدة: أن النفي المحض لا يثبت كمالًا(٢).

(١) أخرجه مسلم (١٧٩).

(٢) انظر: التدمرية (ص٥٧، ٨٥)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀: «فصل: وأما الخاتمة الجامعة ففيها قواعد نافعة: القاعدة الأولى: أن الله موصوف بالإثبات، =

فإذا جاء نفي في الكتاب، والسُّنَّة، فإنما يُقصد به إثبات كمال الضد، فضد النوم: الحياة، والقيومية؛ لهذا نقول: «**إِنَّ اللهَ لا يَنَامُ**» فيها إثبات كمال حياة الله ﷻ، وكمال قيوميته.

ولهذا في آية الكرسي قال سبحانه وتعالى: ﴿**ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ**﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فلكمال حياته سبحانه وتعالى، ولكمال قيوميته ﷻ: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ﴾ غفلة، ولا فتور، ولا إعراض ﴿وَلَا نَوْمٌ﴾: لا يشغله سبحانه وتعالى عن قيوميته شأن عن شأن.

وقوله: «**يَخْفِضُ القِسْطَ وَيَرْفَعُهُ**»، المقصود بـ«**القِسْطَ**» هنا: الميزان؛ لقوله ﷻ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وظاهره: أن الله ﷻ يخفض الميزان، ويرفعه كما يليق بجلال الله ﷻ.

قوله: «**لوْ كَشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلقِهِ**» هذا متعلقٌ بكل شيء.

فما عدا الله ﷻ، فهو مخلوق، من العرش، وحملته إلى آخر ملكوت الله سبحانه وتعالى، فلو كشف الحجاب سبحانه وتعالى لأحرقت سُبحات وجهه ـ أي: نوره ـ ما انتهى إليه بصره من خلقه؛ يعني: كل الخلق؛ لأن بصر الحق سبحانه وتعالى ليس له حد، ولا نهاية، فهو متعلق بجميع المخلوقات.

= والنفي، فالإثبات كإخباره بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك، والنفي كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾. وينبغي أن يُعلم أن النفي ليس فيه مدح، ولا كمال إلا إذا تضمن إثباتًا، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح، ولا كمال؛ لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء، فهو ـ كما قيل ـ ليس بشيء، فضلًا عن أن يكون مدحًا، أو كمالًا، ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم، والممتنع، والمعدوم، والممتنع لا يوصف بمدح، ولا كمال؛ فلهذا كان عامة ما وصف الله به نفسه من النفي متضمنًا لإثبات مدح». اهـ.

وانظر: الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٢٣)، وبدائع الفوائد (١/ ١٦٩).

فقوله: «**مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلقِهِ**» أي: كل شيء، وبصره وسِع المخلوقات جميعًا، والمعنى: أحرق كل شيء ـ تبارك ربنا، وتعالى، وتقدّس ـ.



[إِثْبَاتُ أَنَّ للّهِ ﷻ يَمِينًا]

٣ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ مَرْفُوعًا: «يَمِينُ اللهِ مَلأَى لا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ الليلِ وَالنَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَالقِسْطُ بِيَدِهِ الأُخْرَى يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ». أَخْرَجَاهُ[1].

الشَّرْح

قوله: «لا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ» أي: لا تنقصها نفقة.

وهذا الحديث فيه إثبات صفة اليد لله ﷻ، بل إثبات صفة اليدين للحق ـ تبارك، وتعالى ـ، والحق ﷻ نُثبت له اليدين؛ كما قال الله ﷻ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال ﷻ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾ [يسٓ: ٧١]، وأشباه هذه الآيات والأحاديث التي فيها إثبات صفة اليدين للحق ﷻ.

وهذا من الإيمان بالله ﷻ، فهو ﷻ متصف بذلك على ما يليق بجلاله، وعظمته: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

---

(١) حديث أبي هريرة ورد بألفاظ متقاربة، رواه البخاري (٤٦٨٤، ٧٤١١) بلفظ: **«يَدُ اللهِ مَلأَى»**، وفيه: **«وَبِيَدِهِ الميزانُ، يَخفِضُ ويرفَعُ»**، ورواه البخاري (٧٤١٩)، ومسلم (٩٩٣) بلفظ: **«وَبِيَدِهِ الأُخْرَى القَبْضُ»**، وكلاهما ليس فيه **«الْقِسْطَ»**.
وروى نحوه ابن ماجه (١٩٧) من حديث أبي هريرة، وفيه: **«وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْمِيزَانُ يَرْفَعُ الْقِسْطَ وَيَخْفِضُ»**.

وفي الحديث أن الله ﷻ وصف إحدى يديه باليمين، وقال في الثانية: **«وَالقِسْطُ بِيَدِهِ الأُخْرَى يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ»**، وجاء في حديث آخر: **«إنَّ المُقْسِطِينَ عند الله على مَنَابِرَ من نُورٍ، عن يَمينِ الرَّحْمـٰنِ عَزَّ وَجَلَّ، وكلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا»**(١)، فهل يقال: إن للرحمـٰن ﷻ يمينًا وشمالًا؟ هذا فيه بحث.

قوله: «وكلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ» قال العلماء: معناه أن يدي الرحمـٰن ﷻ كلتيها يمين؛ أي: في الخير والإنفاق؛ لأن العرب تجعل الشرف لليمنى على اليد الأخرى، وأن اليد الأخرى في الإنسان ـ وهي اليسرى ـ أقل، وأوضع من اليد اليمنى، فاليد اليمنى هي الشريفة، والثانية ليست كذلك.

فقول النبي ﷺ: **«وكلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»** يعني: أن يدي الرحمـٰن ﷻ في الشرف والصفة سواء، ليس ثَمَّ فضل ليد على أخرى.

وهذه الأخرى هل يقال: إنها الشمال؟ جاء ذلك في حديث في صحيح مسلم(٢)، والحديث في إسناده مقال، وساقه مسلم رحمه الله في الشواهد، ولذلك أعله طائفة من أهل العلم في ذِكر التنصيص على ذكر الشمال، وقالوا: إن ذكر الشمال فيه ليس محفوظًا، وأن الصواب فيه حديث: **«وَالقِسْطُ بِيَدِهِ الأُخْرَى»**، وليس **«بِشِمَالِهِ»**.

وهذا ظاهر من حيث الإسناد، فإن مسلمًا رحمه الله ساقه في الشواهد، ومعلوم أن سياق الحديث في الشواهد لا يعني تصحيح كل كلمة فيه؛ ولهذا ذهب كثير من أهل العلم إلى عدم إثبات كلمة **«الشمال»** في صفة اليد لله ﷻ.

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٨٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه: «قال رسول الله ﷺ: **يَطْوِي اللهُ ﷻ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟**».

وقال طائفة من المحققين من أهل العلم: تثبت اليمين والشمال، والشمال شريفة وهي كاليمين، ووصفها بأنها شمال ليس نقصًا لها، ولكن هي يمين وشمال، مثل: ما جاء في الحديث الذي في مسلم، وما دام أن مسلمًا رواه، فقد صححه، ومال إلى هذا: الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في آخر كتابه «التوحيد»، فإنه ذكر في المسائل في آخر الكتاب، فقال[1]: «السادسة: التصريح بتسميتها الشمال». وهذا يقول به طائفة من أهل العلم المحققين في هذا.

والمسألة تحتاج إلى مزيد نظر، والحديث ـ كما سبق بيانه ـ في إسناده مقال، ويكون ذكر الشمال فيه شاذًا، وقد نص على ذلك بعض أئمة الحديث، كالبيهقي وغيره[2].

***

(١) انظر: كتاب التوحيد مع شرحه تيسير العزيز الحميد (ص٦٦٥) باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧].

(٢) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٣٩)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ١٥٣)، ومجموع الفتاوى (١٧/ ٩٢ ـ ٩٣).



[عِلْمُ اللّهِ ﷻ]

٤ ـ وعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ شَاتَيْنِ تَنْتَطِحَانِ فَقَالَ: «أَتَدْرِي فِيمَ تَنْتَطِحَانِ يَا أَبَا ذَرٍّ؟» قلتُ: لا. قَالَ: «وَلكِنَّ اللهَ يَدْرِي، وَسَيَحْكُمُ بَيْنَهُمَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ[١].

الشَّرْحُ

هذا في تتمة الكلام على الإيمان بالله ﷻ، والإيمان بالله ﷻ: إيمان بالربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات، وفي هذا الحديث ذكر لبعض الصفات.

قال هنا: «**وَلكِنَّ اللهَ يَدْرِي**»، ودراية الله ﷻ بالذي فيه ينتطح الكبشان أو العنزان؛ يعني: عِلمه ﷻ بذلك، ومعلوم أنَّ باب الإخبار عن الله ﷻ أوسع من باب الوصف[٢]، فإن صفة «**الدراية**» لا يوصف

(١) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ١٦٢) ولفظه: «**وَسَيَقْضِي بَيْنَهُمَا**»، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١/ ٦٥)، والطبري في تفسيره (٧/ ١٨٩)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.
قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٣٥٢): «وفيه راوٍ لم يُسم»، وأشار الدارقطني في العلل (٦/ ٢٧٢) إلى عدم ثبوته، لكن جاء ما يدل على بعض معناه عند مسلم وغيره (٢٥٨٢) من حديث أبي هريرة، وفيه: «**قَالَ: لَتُؤَدُّنَّ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ**».

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٢): «ويُفرّق بين دعائه، والإخبار عنه، فلا يُدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبار عنه، فلا يكون باسم سيئ، لكن قد يكون باسم حسن، أو باسم ليس بسيئ وإن لم يُحكَم بحسنه، مثل: اسم شيء، وذات، وموجود إذا أُريد به الثابت».اهـ. =

بها الله ﷻ، لكن يُطلق على الله ﷻ من جهة الإخبار أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يدري بهذا الشيء؛ لأنها من فروع العلم.

فهناك صفات لها جنس، فالعلمُ جنسٌ تحته صفات، فجنس ما هو ثابت يجوز إطلاقه على الله ﷻ من جهة الخبر.

= وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بدائع الفوائد (١/ ١٦٩): «ويجب أن تُعْلَم هنا أمورٌ: أحدها: أن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه، وصفاته، كالشيء، والموجود، والقائم بنفسه، فإنه يخبر به عنه، ولا يدخل في أسمائه الحسنى، وصفاته العليا».اهـ.

وانظر: مدارج السالكين (٣/ ٤١٥).



[إِثْبَاتُ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ للّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى]

٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]**، وَيَضَعُ إِبْهَامَيْهِ عَلَى أُذُنَيْهِ وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى عَيْنَيْهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ حِبَّانَ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ**(١).

الشَّرْحُ

هذا الحديث مشهور من جهة دلالته على الصفة بالإشارة، وإثبات الصفة بالإشارة كان يفعله بعض السلف، فيشير إلى الأصابع بأصابعه، ويشير إلى اليد بيده، ويشير إلى السمع والبصر بهما؛ كما فعل هنا أبو هريرة رضي الله عنه، قال: «﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾، **وَوَضَعَ إِبْهَامَيْهِ عَلَى أُذُنَيْهِ وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى عَيْنَيْهِ**»، وهذا عند أهل العلم معناه(٢) إثبات الصفة بمعناها المتعارف عليه عند المُخَاطَب.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٨)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٤٩٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٧٥) وقال: «هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه، وقد احتج مسلم بحرملة بن عمران، وأبي يونس، والباقون متفق عليهم، ولهذا الحديث شاهد على شرط مسلم»، ثم أورد حديث جابر (١/ ٧٦) وفيه: «**فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى عَيْنِهِ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ اللهَ ـ تَعَالَى ـ لَيْسَ بِأَعْوَرَ**».
كما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ٩٨٧)، وقال ابن بطة في الإبانة (٣/ ١١٧): «صحيح، ورجال أبي داود ثقات رجال مسلم»، وقال اللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/ ٤١٠): «وهو إسناد صحيح على شرط مسلم يلزمه إخراجه».

(٢) قال ابن القيم رحمه الله في الصواعق المرسلة (١/ ٣٩٦، ٣٩٧): «وضع إبهامه على =

ومعلوم أن المسلم يُثبت الصفة مع قطع المماثلة على قاعدة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فإذا أشار إلى عينه، أو أشار إلى سمعه، فإنه لا يعني بذلك المماثلة، وإنما يعني بها: أنَّ العين هي ما تعلم أنها عين، والله ﷻ له عين ﷻ لا تشبه عين المخلوقين: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وكذلك له سمع، ليس كمثل سمع المخلوق.

فإذًا الإشارة معناها: إثبات معنى الصفة بما يعهده المُخاطَب من معناها، فيشير؛ لأجل تحقيق ذلك.

وبعض أهل العلم قال: الإشارة لأجل إثبات الحقيقة. وهذا ليس بجيد؛ لأنه يقتضي أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز موجود عند الصحابة ﵃، وهذا ليس بصحيح، فإن الكلام عند الصحابة ﵃ حقيقة كله؛ لأن الكلام العربي حقيقة وظاهر، والمجاز المدَّعى نوع من الحقيقة التركيبية، والظاهر التركيبي[١].

= أذنه، والتي تليها على عينه؛ رفعًا لتوهم متوهم أن المراد بالسمع، والبصر غير الصفتين المعلومتين، وأمثال هذا كثير في القرآن، والسُّنَّة؛ كما في الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: «**يَقْبِضُ اللهُ سَمَاوَاتِهِ بِيَدِهِ وَالْأَرْضُ بِالْيَدِ الأُخْرَى**»، ثم جعل رسول الله ﷺ يقبض يده، ويبسطها؛ تحقيقًا لإثبات اليد، وإثبات صفة القبض، ومن هذا إشارته بأصبعه إلى السماء حين استشهد ربه - تبارك، وتعالى - على الصحابة أنه قد بلغهم؛ تحقيقًا لإثبات صفة العلو، وأن الرب الذي استشهده فوق العالم مستوٍ على عرشه، فهذه أمثلة يسيرة ذكرناها؛ ليعرف الفَهِمُ المنصفُ القاصدُ للهدى، والنجاة منها ما يقبل التأويل، وما لا يقبله، ولا عبرة بغيره، والله المستعان». اهـ.

وانظر: العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية ﵀ (١/ ١٠٣).

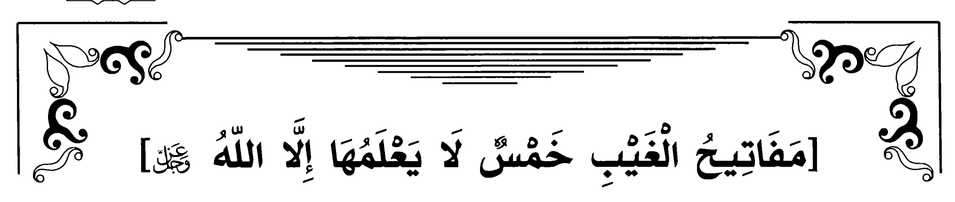
(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀ في مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٥١، ٤٥٢): «وأما حجته الثانية فقوله: كيف وإن أهل الأعصار لم تزل تتناقل في أقوالها، وكتبها عن أهل الوضع تسمية هذا حقيقة، وهذا مجاز. فيقال: هذا مما يُعلم بطلانه =

فالمقصود هنا أن قول البعض: «لبيان الحقيقة». إذا كان المراد حقيقة المعنى فلا بأس، وإذا ظُنَّ أن الحقيقة هنا تعني الحقيقة المقابِلة للمجاز فهذا غلط، ولا يصح أن ينسب إلى الصحابة ﷺ؛ لأنه لا تقسيم للكلام عندهم إلى حقيقة ومجاز.

إذا تبين هذا، فلا يناسب عند الناس، وعند العوام أن يُشار بالأصابع، أو يُشار باليد، أو يشار إلى العين، أو نحو ذلك؛ لأن العامة قد تفهم من هذا التمثيل، والتشبيه؛ ولهذا أنكروا على كثيرين ممن قال: إن الله يقبض السماوات بيده، ولو أشار لا إراديًا، ينكر عليه العامة؛ لعدم قبولهم مثل هذا، وهذا أوجه من الإشارة؛ لأن الزمن مختلف.

***

= قطعًا، فلم ينقل أحد قط عن أهل الوضع أنهم قالوا هذا حقيقة، وهذا مجاز، وهذا معلوم بالاضطرار أن هذا لم يقع من أهل الوضع، ولا نقله عنهم أحد ممن نقل لغتهم، بل ولا ذكر هذا أحد عن الصحابة الذين فسروا القرآن، وبينوا معانيه، وما يدل في كل موضع، فليس منهم أحد قال: هذا اللفظ حقيقة، وهذا مجاز، ولا ما يشبه ذلك، لا ابن مسعود، وأصحابه، ولا ابن عباس، وأصحابه، ولا زيد بن ثابت، وأصحابه، ولا من بعدهم، ولا مجاهد، ولا سعيد بن جبير، ولا عكرمة، ولا الضحاك، ولا طاووس، ولا السدي، ولا قتادة، ولا غير هؤلاء، ولا أحد من أئمة الفقه كالأئمة الأربعة، وغيرهم، ولا الثوري، ولا الأوزاعي، ولا الليث بن سعد، ولا غيره، وإنما وُجد في كلام أحمد بن حنبل لكن بمعنى آخر، كما أنه وجد في كلام أبي عبيدة معمر بن المثنى بمعنى آخر، ولم يوجد ـ أيضًا ـ تقسيم الكلام إلى حقيقة، ومجاز في كلام أئمة النحو، واللغة، كأبي عمرو بن العلاء، وأبي عمرو الشيباني، وأبي زيد، والأصمعي، والخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، ولا يعلمه أحد من هؤلاء عن العرب، وهذا يعلمه بالاضطرار من طلب علم ذلك». اهـ.



[مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللّٰهُ ﷻ]

٦ ـ وَعَنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَفَاتِيحُ الغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ: لَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ إِلَّا اللهُ، وَلا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي المَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللهُ، وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللهُ، وَلا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى». الحَدِيثُ رَوَاهُ البُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ(١).

الشَّرْحُ

هذا في اختصاص علم الغيب بالله ﷻ، والغيب نوعان:

النوع الأول: غيب وقع وانقضى، فغاب عن بعض، وهذا ليس مما يختص الله ﷻ به.

النوع الثاني: وهو الغيب الذي سيأتي، الذي لم يقع بعد، فهذا مما يختص الله ﷻ به.

فالغيب الماضي عَلِمَه بعض الناس، ورأته الجن؛ لهذا يحصل من العرافين أنهم يستدلون على مكان المسروق مع أنه غيب بالنسبة للناس، لكن لا يدخل هذا في ادعاء الغيب؛ لأنهم تخبرهم الجن بمكانه، فهو ليس من الغيب الذي اختص الله ﷻ به، والله ﷻ قال: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٩٧، ٧٣٧٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وروى مسلم (٩، ١٠) نحوه مطولًا، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه قصة جبريل عليه السلام لما أتى النبي ﷺ فسأله متى تقوم الساعة.

﴿ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وهذا هو الغيب الذي يكون في المستقبل، والقدر القادم لا يعلمه على ما سيقع عليه من هيئته، وصفاته، وزمانه، ومكانه، وقدره، إلى آخر ذلك إلا الرب ﷻ.

فالحديث فيه إثبات علم الرب ﷻ بما سيكون، وعلم الله ﷻ المختص به في أشياء حادثة لا يعلمها إلا هو كعلم ما في الأرحام، فلا يعلم ما في الأرحام إلا الله ﷻ.

وعلم ما في الأرحام المختص به الله ﷻ يشمل كل ما في الأرحام من جنين وحالته، وحال الرحم، وغيض الرحم وازدياده، وإتيان الغذاء، والدم، وقلة ذلك، وترقّي الجنين في خلقه، على هذه التفاصيل التي لا يعلمها إلا الله ﷻ، فإن الإنسان مهما وصل علمه، فإنه لا يستطيع أن يعلم ذلك على وجه التفصيل في كل ما يحصل.

ولهذا كلمة ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِۖ﴾ [لقمان: ٣٤] عامة، و﴿مَا﴾ بمعنى الذي، والأسماء الموصولة ـ كما هو معلوم ـ تعم ما كان في حيز صلتها، فقوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِۖ﴾ أي: الذي هو كائن في الأرحام، فكل ما يكون في الرحم يعلمه ﷻ.

وأما معرفة هل الجنين الذي في الرحم ذكر أو أنثى؟ فهذا يختص بالله ﷻ فيما قبل نفخ الروح، وأما ما بعد نفخ الروح، فإنه يخرج عن العلم المختص بالله ﷻ؛ لأنه ثبت في صحيح مسلم: أن النبي ﷺ قال: **«إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَبْعَثُ اللهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ وَرِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ»**[1]، وفي رواية: **«قَالَ الْمَلَكُ: أَيْ رَبِّ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى؟ شَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ؟ فَمَا الرِّزْقُ؟ فَمَا الأَجَلُ؟**

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨، ٣٣٣٢، ٦٥٩٤، ٧٤٥٤)، ومسلم (٢٦٤٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

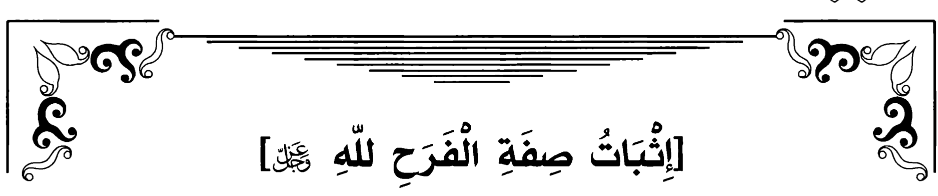
فَيُكْتَبُ كَذَلِكَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ»[١] فيعلم الملك بعد مضي هذه المدة هل هو ذكر أو أنثى.

قال طائفة من العلماء: كان بعض الناس إذا رأى بطن المرأة يعلم ما فيها، هل هو ذكر أم أنثى؟ إما بكشف؛ أي: من باب الكرامات، أو بدلائل يستدل بها إما بشكل البطن، أو الحركة، أو غير ذلك.

المقصود: أن ﴿مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ عامة في التفاصيل، ومسألة هل ما فيه ذكر أم أنثى هذه خاصة، وليست هي كل ما يدل عليه اختصاص الله عز وجل بعلمه بما في الأرحام، ومعناها وضابطُها ما سبق.

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٨، ٦٥٩٥)، ومسلم (٢٦٤٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.



[إِثْبَاتُ صِفَةِ الْفَرَحِ للّهِ عَزَّ وَجَلَّ]

٧ ـ وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «للهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ، مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلى رَاحِلَتِه بِـأَرْضٍ فَلاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُه وَشَرَابُه، فَأَيسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً، فَاضْطَّجَعَ في ظِلِّها، وَقَد أَيسَ مِنْ رَاحِلَتِه، فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِك إِذْ هُوَ بِهَا قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، فَقَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ». أَخْرَجَاهُ[(١)].

الشَّرْحُ

هذا الحديث فيه فوائد كثيرة نذكر منها فائدتين:

الفائدة الأولى: إثبات صفة الفرح لله عز وجل، والله سبحانه وتعالى يفرح، ويرضى، ويسخط، ويغضب، ويأبى، لا كأحد من الورى سبحانه وتعالى، فرحه حق كما يليق بجلاله وعظمته سبحانه وتعالى.

والفائدة الثانية: قال في آخر الحديث: «**اللَّهُمَ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ**»، دل على أن الأخطاء المكفرة إذا أتت على اللسان ـ كهذا اللفظ ـ من غير قصد إلى إنشائه، وإنما تقدم لفظ عند المتكلم أو تأخر، فصار اللفظ كفريًا، فهذا من الخطأ المعفو عنه[(٢)]؛ لأن الله سبحانه وتعالى

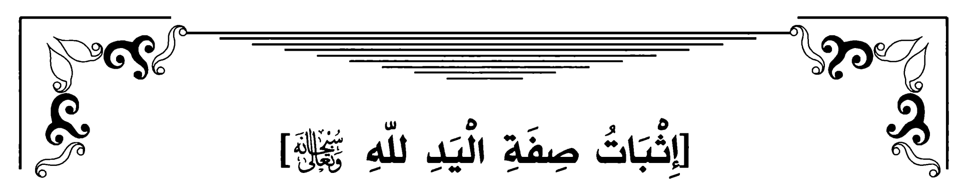
---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٤٧) بلفظه، وروى نحوه البخاري (٦٣٠٩) مقتصرًا على شطره الأول، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) قال ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين (٣/ ٥٢): «ولهذا لا يكفر من جرى على =

لا يؤاخذ إلا بما قصد المرء إليه بقلبه، قال ﷻ: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، وقال في الآية الأخرى: ﴿وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، فالخطأ فيما لم يقصد إليه غير الجهل، معفو عنه.

= لسانه لفظ الكفر سبقًا من غير قصدٍ؛ لفرح، أو دهش، وغير ذلك؛ كما في حديث الفرح الإلهي بتوبة العبد، وضرب مثل ذلك بمن فقد راحلته عليها طعامه، وشرابه في الأرض المهلكة، فأيس منها، ثم وجدها، فقال: اللَّهم أنت عبدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح، ولم يؤاخذ بذلك، وكذلك إذا أخطأ من شدة الغضب لم يؤاخذ بذلك». اهـ.



[إِثْبَاتُ صِفَةِ الْيَدِ للّٰهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى]

٨ ـ وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيلِ لِيَتُوبَ مُسيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بالنَّهارِ لِيَتُوبَ مُسيءُ اللَّيلِ، حَتَّى تَطْلعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[(١)].

الشَّرْح

من المعلوم أَنَّ أولَ أركان الإيمان: الإيمان بالله، وأنه ينقسم إلى:

- الإيمان بربوبيته عَزَّ وَجَلَّ.
- الإيمان بإلهيته.
- الإيمان بأسمائه، وصفاته.

وهذا الحديث من النوع الثالث، وهو الإيمان بالأسماء والصفات، وذلك أن فيه إثبات عدد من الصفات، وأظهرها في الحديث صفة اليد لله عَزَّ وَجَلَّ.

فقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بالليلِ ليَتُوبَ مُسيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بالنَّهارِ ليَتُوبَ مُسيءُ الليلِ حَتَّى تَطْلعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبهَا»، دالٌّ على إثبات صفة اليد للرحمـٰن عَزَّ وَجَلَّ، ووجه الدلالة أنه أضاف اليد إلى ذاته العلية؛ حيث قال: **«يَبْسُطُ يَدَهُ»**، ومن المتقرَّر عند أهل العلم أن الإضافة إلى الله عَزَّ وَجَلَّ نوعان[(٢)]:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٥٩).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في الجواب الصحيح (٢/ ١٥٥): «فصل: والمضاف إلى الله نوعان، فإن المضاف إما أن يكون صفة لا تقوم بنفسها؛ =

النوع الأول: إضافة المخلوق إلى خالقه؛ كإضافة الروح إلى الله ﷻ في قوله: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ [الحجر: ٢٩]، وكقوله ﷻ: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وكقول الله ﷻ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، فإضافة الروح والناقة والعبد إلى الله ﷻ إضافة مخلوق إلى خالقه، وهذه الإضافة تقتضي التشريف؛ لأنّ تخصيص بعض المخلوقات بإضافتها إلى الرب ﷻ معناه: أن هذه المخلوقات لها شأن خاص، وذلك تشريف لها.

والنوع الثاني: إضافة الصفة إلى متصف بها وهو الله ﷻ، وهذا ينضبط بكل ما لا يقوم بنفسه من الأشياء، سواء كانت من الأعيان، أو من المعاني، فمن الأعيان: اليد، فإنها لا تقوم بنفسها، والوجه فإنه لا يقوم بنفسه؛ أي: لا يوجد وجه بلا ذات، ولا توجد يد بلا ذات، إلى آخر أنواع ذلك، ومن المعاني: الغضب، والرضى، والرحمة، وأشباه ذلك.

= كالعلم، والقدرة، والكلام، والحياة، وإما أن يكون عينًا قائمة بنفسها، فالأول إضافة صفة؛ كقوله ﷻ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾...» [الذاريات: ٥٨]، إلى أن قال: «والثاني: إضافة عين؛ كقوله تعالى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، وقوله ﷻ: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وقوله ﷻ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، فالمضاف في الأول صفة لله قائمة به ليست مخلوقة له بائنة عنه، والمضاف في الثاني مملوك لله مخلوق له بائن عنه، لكنه مفضل مشرف لما خصه الله به من الصفات التي اقتضت إضافته إلى الله». اهـ.

وانظر: فتح الباري (١٣/ ٢٤٤)، والروح لابن القيم (١/ ١٥٤)، وشرح قصيدة ابن القيم لأحمد بن عيسى (١/ ٣١٧)، «فصلٌ في التفريق بين ما يضاف إلى الرب ـ تعالى ـ من الأوصاف والأعيان».

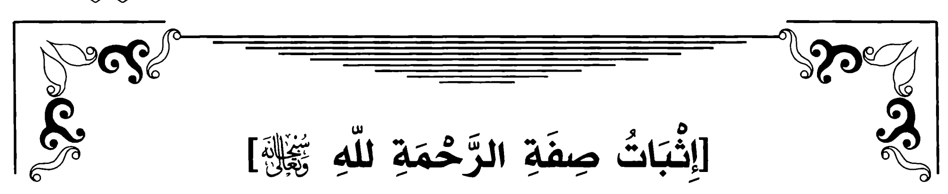
فهذا الحديث جارٍ مع القاعدة، فقوله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَبْسُطُ يَدَهُ**» فيه إضافة صفة إلى متصف بها، فهذا يمنع أن تكون اليد مؤولة بمعنى النعمة، أو بمعنى القدرة، وأشباه ذلك.

فإنّ اليد في اللغة قد تأتي بمعنى النعمة[١]، لكن لا تضاف؛ كقول العرب لفلان علي يد؛ أي: نعمة، لكن لا تقول العرب إذا أرادت النعمة: يد فلان علي، إنما تقول: لفلان علي يدٌ، بقطع الإضافة.

حتى هذا الإطلاق من العرب لأجل أن وسيلة إيصال النعمة إلى المُنْعم عليه بواسطة اليد، فربما دخل من إطلاق الشيء، وإرادة لازمه.

ومن المعلوم في اللغة العربية أنه لا يمتنع إطلاق المفرد على المثنى، ولا يمتنع إطلاق الجمع على المفرد، ولا يمتنع إطلاق المثنى على الجمع، فكلها سواء، فإذا أُطلق المفرد، فقد يراد به المفرد المعين، وقد يراد به الجنس، ولكن لما سمعنا قول الله ﷻ في آية سورة المائدة: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، علمنا أن قوله: «**يَبْسُطُ يَدَهُ بالليلِ**» يعني: يديه.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ؒ في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٠): «واليد المطلقة في لغة العرب، وفي معارفهم، وعاداتهم المراد بها: إثبات صفة ذاتية للموصوف لها خصائص فيما يقصد به، وهي حقيقة في ذلك...». اهـ.
وانظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٦٥).



[إِثْبَاتُ صِفَةِ الرَّحْمَةِ للّٰهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ]

٩ ـ وَلَهُمَا عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «قُدِمَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِسَبْيٍ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ السَّبْيِ تَبْتَغِي، إِذَا وَجَدَتْ صَبِيًّا فِي السَّبْيِ، أَخَذَتْهُ فَأَلْصَقَتْهُ بِبَطْنِهَا وَأَرْضَعَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَتَرَوْنَ هَذِهِ الْمَرْأَةَ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ؟ قُلْنَا: لا، وَاللهِ وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لا تَطْرَحَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ بِوَلَدِهَا»[1].

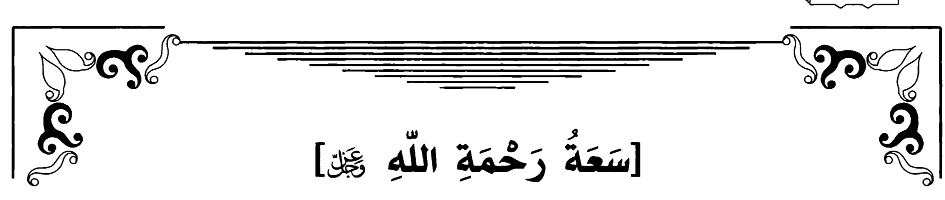
الشَّرْحُ

هذا الحديث فيه إثبات صفة الرحمة لله عَزَّ وَجَلَّ، وفيه امتناع تأويل صفة الرحمة بإرادة الإنعام، أو الإحسان؛ لأنه ﷺ ضرب مثلًا لرحمة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ـ وله المثل الأعلى ـ برحمة هذه المرأة بولدها، فعلمنا أن المراد هنا الرحمة المعروفة المعهودة عند الناس، التي يجدها كل إنسان يعرف معنى الرحمة في نفسه، والكلمات إنما هي للتعبير عن الأشياء، والرحمة معلومة يعلمها المرء من نفسه؛ لأنها فيه غريزة.

لهذا قوله ﷺ: **«لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ بِوَلَدِهَا»** يدل على إثبات صفة الرحمة، وعلى أنها صفة لله عَزَّ وَجَلَّ على ما يليق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعلى أنه يمتنع تفسير هذه الرحمة بإرادة الإنعام؛ لأن السياق يمنع ذلك.

❊ ❊ ❊

(١) أخرجه البخاري (٥٩٩٩)، ومسلم (٢٧٥٤)، واللفظ له.



[سَعَةُ رَحْمَةِ اللّهِ عَزَّوَجَلَّ]

١٠ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَمَّا قَضَى اللهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ[(١)].

الشَّرْحُ

هذا الحديث فيه صفة الرحمة لله عَزَّوَجَلَّ، وفيه بحث من جهة هذا الكتاب الذي هو فوق العرش **«لَمَّا قَضَى اللهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي»**، وفي بعض الألفاظ: **«وَهُوَ وَضْعٌ عِنْدَهُ عَلَى الْعَرْشِ»**[(٢)]، فهذا الكتاب الذي فيه هذه الكلمة **«إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي»** هل هو كتاب من اللوح المحفوظ، فيكون في اللوح المحفوظ ذكر صفات الرب عَزَّوَجَلَّ؟ أو هو كتاب مستقل جعله الله فوق عرشه؛ ليبين عظم سبق رحمته لغضبه؟

وهذا يدل على أن الرحمة صفة ذاتية، وأن الغضب صفة اختيارية.

فالرحمة ملازمة للرحمٰن عَزَّوَجَلَّ، فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لم يزل رحيمًا، لا تنفك عنه الرحمة، أما الغضب فهو صفة اختيارية تقوم بالرحمٰن عَزَّوَجَلَّ بمشيئته، وقدرته، فيغضب في حين، ولا يغضب في حين آخر، أما الرحمة فهو دائمًا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى رحيم، ولأجل رحمته قامت هذه المخلوقات، فقيام هذه المخلوقات، وظهور النعم فيها كلها من آثار رحمة الرب عَزَّوَجَلَّ، وهذا يدل

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٩٤)، ومسلم (٢٧٥١).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٠٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

على أن آثار الرحمة دائمة، وعلى أن آثار الغضب غير دائمة؛ لقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في آية سورة طه: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١]، فجعله حالًا، ﴿وَمَن يَحْلِلْ﴾، فهو ليس دائمًا، وإنما يحل في حينٍ دون آخر؛ كما جاء في حديث الشفاعة المعروف قال: «**إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ**»[١]، فدل على أن قيام الغضب به عَزَّ وَجَلَّ بمشيئته واختياره وقدرته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فهناك فرق كبير بين صفة الرحمة وصفة الغضب لله عَزَّ وَجَلَّ، فالرحمة ذاتية والغضب اختياري، والرحمة آثارها دائمة والغضب آثاره ليست دائمة، والرحمة من آثارها ما يتقلَّب فيه الخلق من النعم الدينية والدنيوية، فمصالح أمور دنياهم وآخرتهم كلها من آثار الرحمة، وأما الغضب فآثاره عقوبة لمن يستحق ذلك، والغضب مغلوب بالرحمة: «**إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي**»، أو: «**إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي**»[٢].

وهنا فائدة: هذا من التفسير بالتضمُّن[٣]، والتفسير بالتضمُّن صحيح

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٠، ٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (١٢/ ٤٩٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في درء التعارض (١٠/ ١٢): «فدلالة المطابقة: هي دلالة اللفظ على جميع المعنى الذي عناه المتكلم، ودلالة التضمن: دلالة اللفظ على ما هو داخل في ذلك المعنى، ودلالة الالتزام: دلالة اللفظ على ما هو لازم لذلك المعنى خارج عن مفهوم اللفظ، فدلالة المطابقة هي دلالة اللفظ على جميع هذه الماهية التي عناها المتكلم بلفظه، وهو دلالة على تمام الماهية، وذلك المدلول عليه بالمطابقة هو مقول في جواب ما هو، إذا قيل ما هو بحسب الاسم، وإذا سُئل عما هو المراد بهذا اللفظ، ذُكر مجموع ما دل عليه بالمطابقة، فالمدلول عليه بالتضمن هو جزء هذا المدلول، وهو جزء ماهيته، وهو داخل في ذاته، وأما اللازم لهذا المدلول، فهو خارج عن حقيقته، عرض لازم له، فهذا تقسيم معقول، ولكنه يعود إلى قصد المتكلم، ومراده باللفظ». اهـ.

عند السلف، فنذكر بعض أفراد المعنى، وهذا صحيح وليس تأويلًا؛ لأن الرحمة منها الرقة، ومعلوم أن ما لم يُر عينه، فتفسيره صعب؛ لهذا تجد أن تفسير المعاني أصعب من تفسير الأعيان، فالأعيان قد تحدها، فتقول: هذا مسجد، تحده بهذه الحدود، تحده؛ أي: تصفه، هذا كتاب تعرفه، تقول: جبل أبيض تعرفه، فيقوم؛ لأنه عين، أما المعاني، فيصعب تعريفها بما يدل عليها.

كذلك ما لم يُر من المخلوقات التي تحسها، مثل: الهواء، الهواء تحسه، ترى حركته، وترى آثاره، لكن صعب أنك تحده؛ أي: تعرفه تعريفًا جامعًا مانعًا، مع أنك تحسه وتتنفسه، وترى آثاره، فالصفات النفسية في الإنسان صعب تعريفها، تقول: الرحمة، ما هي بالضبط؟ تقرب، الرقة ما هي؟ تقرب، الرأفة ما هي؟ تقرب، فالرأفة من الرحمة، والرقة من الرحمة، لكن الإنعام شيء آخر؛ لأن الإنعام إعطاء، والرحمة في الإنسان حالة نفسية، والرقة نفسية، والرأفة نفسية وهكذا، أما الإنعام، فهو إعطاء، وهذا شيء آخر.

والمفسَّر لا يقبل منه التضمُّن إلا إذا كانت أفراد المعنى متضمِّنة تفسيره، وإلا يُعتبر تأويلًا، فلو جاء مفسر، وفسر الرحمة بالرقة، ولو كان مؤولًا، نقول: هذا صحيح، هذا تفسير بالتضمن، لكن ـ مثلًا ـ في قول الله ﷻ: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، يقول ابن كثير[1]: هذا تشديد في أمر نكث البيعة بإلزامهم بكذا وكذا، إلى آخره، ما ذكر الصفة الحقيقية.

وفي قوله ﷻ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك: ١]، قال[2]: ﴿بِيَدِهِ﴾ أي: تحت قهره وتصرفه، فهذا إذا كان أوَّل

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ١٨٦).

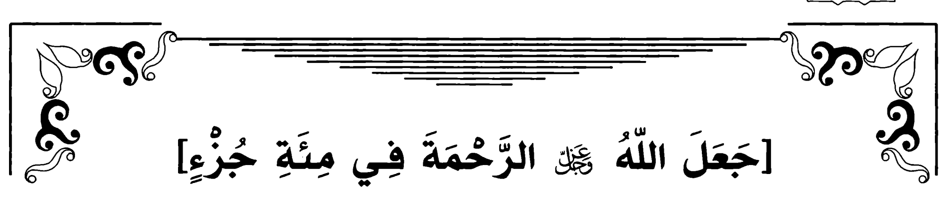
(٢) انظر: المصدر السابق (٤/ ٣٩٧).

في إثبات اليد في قوله ﷻ: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله ﷻ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وأشباه ذلك، فنعلم هنا أنه مؤوَّل، لكن إذا أثبت اليد هناك، نقول: هنا فسَّرها باللازم؛ لأنه يلزم من كون المُلك بيده ﷻ أن يكون تحت قهره، وتحت تصرفه.

هذا التفسير باللازم، والتفسير بالتضمُّن، وباللازم قد يقبل، وقد لا يقبل.

وهذه مسألة كبيرة في التفسير في مسائل الصفات؛ **لأن التفسير ثلاثة أنواع:**

- تفسير بالمطابقة، وهذا الذي ينحو إليه السلف.
- وتفسير بالتضمُّن، وقد ينحون إليه.
- وتفسير باللازم، وهو قليل.



[جَعَلَ اللَّهُ ﷻ الرَّحْمَةَ فِي مِئَةِ جُزْءٍ]

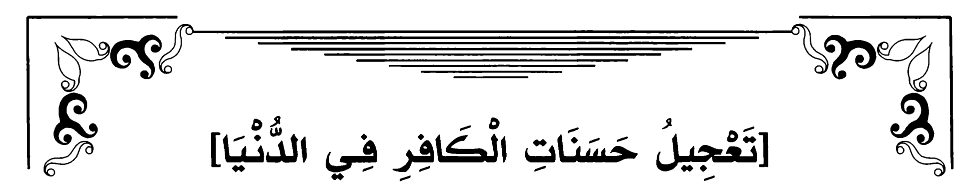
١١ ـ وَلَهُمَا عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «جَعَلَ اللهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ وَأَنْزَلَ فِي الأَرْضِ جُزْءًا وَاحِدًا، فَمِنْ ذَلِكَ الْجُزْءِ تَتَرَاحَمُ الْخَلَائِقُ حَتَّى تَرْفَعَ الدَّابَّةُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا خَشْيَةَ أَنْ تُصِيبَهُ». الْحَدِيثُ(١).

١٢ ـ وَلِمُسْلِمٍ مَعْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ، وَفِيهِ: «كُلُّ رَحْمَةٍ طِبَاقُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ»، وفيه: «فَإِذا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ أكملَهَا بِهذِهِ الرَّحمَةِ»(٢).

الشَّرْح

هذا الحديث كسابقيه في إثبات صفة الرحمة لله ﷻ، ولكن فيه مزيد فائدة وهي: بيان أن الصفة لله ﷻ لها آثارها في الخلق، فجعل جزءًا من رحمته ﷻ له أثر في الأرض، جعله في عباده يتراحمون به، فكل ما تراه من التراحم هو من آثار اتصاف الرحمـٰن بالرحمة، ويدل هذا ـ أيضًا ـ على أن الرحمة ـ كما سبق ـ هي الرحمة المعهودة؛ لأنه لما جعل جزءًا من رحمة الرحمـٰن يتراحم به الخلق دل على أن رحمة الرحمـٰن من جنس رحمة المخلوق للمخلوق؛ أي: أنها الرحمة المعهودة، وإن اختلفت في قدرها، وصفتها؛ لأن الصفات تبع للذات، فالمخلوق يناسبه من هذا الوصف ما يلائم ذاته، والرحمـٰن ﷻ له من هذه الصفة، ومن غيرها كمال ذلك وشموله وإطلاقه.

(١) أخرجه البخاري (٦٠٠٠)، ومسلم (٢٧٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم (٢٧٥٣).



[تَعْجِيلُ حَسَنَاتِ الْكَافِرِ فِي الدُّنْيَا]

١٣ ـ وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ ﷺ: «إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا عَمِلَ حَسَنَةً أُطْعِمَ بِهَا طُعْمَةً مِنَ الدُّنْيَا، وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ، فَإِنَّ اللهَ يَدَّخِرُ لَهُ حَسَنَاتِهِ فِي الآخِرَةِ وَيُعْقِبُهُ رِزْقًا فِي الدُّنْيَا عَلَى طَاعَتِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[1].

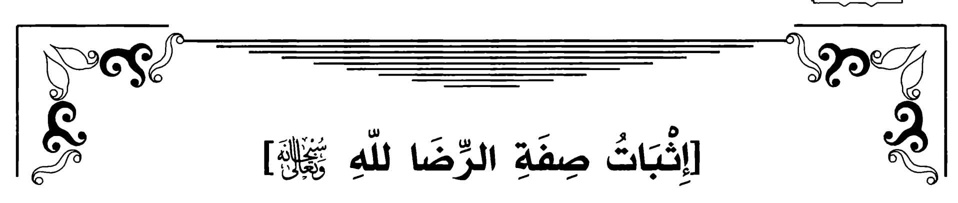
الشَّرْح

هذا الحديث فيه إثبات كمال عدل الله عَزَّ وَجَلَّ، وأنه لا يضيع إحسان محسن، وعمل عامل حتى الكافر، ولكن ثوابه يكون في الدنيا؛ وذلك لكمال صفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وكمال عدله، ثم قال ﷺ: **«وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ، فَإِنَّ اللهَ يَدَّخِرُ لَهُ حَسَنَاتِهِ فِي الآخِرَةِ وَيُعْقِبُهُ رِزْقًا فِي الدُّنْيَا عَلَى طَاعَتِهِ»** أي: أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يثيبه على حسناته في الآخرة، ويمنُّ عليه، ويبتدئه برزق في الدنيا، وإحسان إليه.

فالمؤمن والكافر وجميع الخلق قائمون مع رحمة الله عَزَّ وَجَلَّ، إذ رحمته وسعت كل شيء؛ لهذا ذكر هذا الحديث بعد حديث الرحمة؛ لأن العدل مع الكافر في أن يثاب على حسناته في الدنيا، فهذا من الرحمة به، كذلك كون المؤمن يُثاب على حسناته في الآخرة، ويُعطى على أنواع الطاعات في الدنيا رزقًا وسعة وصحة إلى آخره، ابتداءً من الله عَزَّ وَجَلَّ، ومنَّة، فإن هذا ـ أيضًا ـ من آثار سعة رحمة الله عَزَّ وَجَلَّ.

---

(١) أخرجه مسلم (٥٧) (٢٨٠٨).



[إِثْبَاتُ صِفَةِ الرِّضَا للّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى]

١٤ ـ وَلَهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ العَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الأَكْلَةَ، فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا، وَيَشْرَبَ الشَّرْبَةَ، فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا»[١].

الشَّرْحُ

هذا الحديث فيه ذكرٌ لأصل من أصول الإيمان بالصفات، ألا وهو: الإيمان بالصفات الاختيارية؛ لأن الرضى، والغضب، وأشباه هاتين الصفتين من الصفات الاختيارية، من الصفات الفعلية التي يتصف الله عز وجل بها بمشيئته وقدرته إذا شاء وكيف شاء.

وذكر رحمه الله فيما سبق من الأحاديث صفة الرحمة، وهي من الصفات الذاتية لله عز وجل، فالله عز وجل لا ينفكّ عنه اتصافه بالرحمة، بل هو سبحانه وتعالى رحيم في كل حال، ولو لم يكن رحيمًا في كل حال، لهلك خلقه أجمعون، ولهذا عقَّب الشيخ رحمه الله بذكر الصفات الاختيارية على الصفات الذاتية؛ لأن الصفات الذاتية أعظم، والصفات الاختيارية يتصف الله بها سبحانه وتعالى في حال دون حال بمشيئته وقدرته.

قال: «**إِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ العَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الأَكْلَةَ، فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا**»، وهذا دليل على أن الرضى يكون حين الأكل، وحين الشرب إذا حمد العبد ربه على ذلك.

بخلاف قول الأشاعرة والمبتدعة: إن الرضى قديم. فيقولون: رضى الله عن عبده المؤمن قديم، رضي وانتهى رضاه، فإذا كان كافرًا

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٣٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

في أول عمره، وكان مكتوبًا له أن يؤمن، فإنه مَرْضِيٌّ عنه حتى في حال كفره، فالصحابة في حال كفرهم مَرْضِيٌّ عنهم، ولو في حال عبادة بعضهم للأوثان، والمؤمن الذي يَختم حياته ـ نسأل الله العافية، والسلامة ـ بردَّةٍ، فإنه مغضوب عليه حتى حين كان يصلي.

وهذا باطل من القول وزور؛ لأنه في أساسه ناشئ عن نفي الصفات الاختيارية، والله ﷻ بيَّن في كتابه أن صفته الاختيارية تحل بعد أن لم تكن حالَّة؛ كما قال ﷻ: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١]، فيحل بعد أن لم يكن حالًّا، وكما جاء في حديث الشفاعة المعروف قال: «**إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ**»[١]، فدلَّ على أن الغضب يتفاوت من جهة الصفة، فبعض الغضب أهون من بعض، وأيضًا يتفاوت من جهة الزمن، بأن يغضب في حال دون حال، فيتصف بذلك ﷻ كيف شاء ومتى شاء.

❊ ❊ ❊

(١) سبق تخريجه (ص٤٥).



[عَظَمَةُ اللّٰهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى]

١٥ ـ وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَطَّتِ السَّماءُ، وَحُقَّ لَها أنْ تَئِطَّ، مَا فِيهَا مَوضِعُ أَربَعِ أَصَابِعَ إلا وَمَلَكٌ وَاضعٌ جَبهَتَهُ لِلَّهِ سَاجِدًا، واللهِ لَوْ تَعلَمُونَ مَا أعلَمُ لَضحِكتُمْ قليلًا، وَلَبَكَيْتُمْ كَثيرًا، وما تَلَذَّذْتُم بِالنِّساءِ على الفُرُشِ، وَلَخَرَجْتُمْ إلى الصَّعُدَاتِ تَجْأَرُونَ إِلَى اللهِ». الْحَدِيثُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ(١).

قَوْلُهُ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا». فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ(٢).

الشَّرْحُ

هذا الحديث فيه عظمة الحق عَزَّ وَجَلَّ، وعبودية الملائكة له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأن السماء مملوءة بعباد الله جَلَّ جَلَالُهُ من الملائكة، الذين هم ما بين راكع وساجد وقائم لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠)، وأحمد (٥/ ١٧٣)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٥٤، ٤/ ٦٢٣)، والبيهقي في الكبرى (٧/ ٥٢)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
قال أبو عيسى: «حديث حسن غريب»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

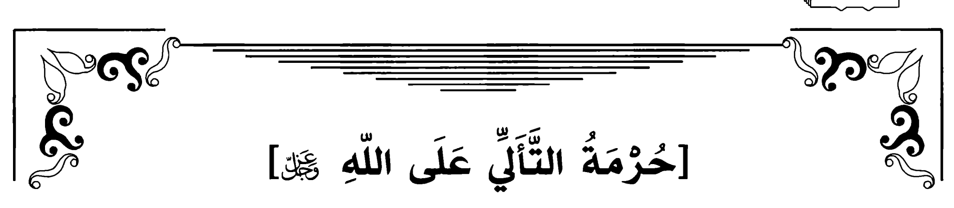
(٢) أخرجه البخاري (٤٦٢١، ٦٤٨٦)، ومسلم (١٣٤) (٢٣٥٩).

والملائكة خلقوا من نور، وملأوا السماء، وهم كما قصَّ الله ﷻ من قولهم: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤] أي: في السماء ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلۡمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥ - ١٦٦]، فهم ملءُ السموات، وفي الحديث هنا عن النبي ﷺ أنه قال: **«أَطَّتِ السَّمَاءُ، وَحُقَّ لها أَنْ تَئِطَّ، مَا فِيهَا مَوْضِعُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ إِلَّا وَمَلَكٌ وَاضِعٌ جَبْهَتَهُ سَاجِدًا لِلَّهِ»**.

والملائكة لما كانوا مخلوقين من نور، فإنهم إذا ملأوا السماء ليس ملأ أجسام تحول دون العبور في السماء، بل هذه أجسام نور، الله ﷻ أعلم بكيفية تكوينها، وكيفية صفاتها، على وجه الكمال، وهناك كتب كثيرة أُلِّفت في ذكر الملائكة، نُحيل على بعضها، والتي فيها ذكر تفاصيل للملائكة، فمنها «شرح الطحاوية»، ففيه بيان لا بأس به[(١)]، وكذلك نقل عنه صاحب «معارج القبول»، وزاد بعض الأدلة[(٢)]، ومن الكتب المعاصرة كتاب للدكتور عمر الأشقر «في عالم الملائكة»، وهو كتاب جيد في بابه يمكن أن يرجع إليه.

❁ ❁ ❁

(١) انظر: شرح الطحاوية (ص٣٣٥).
(٢) انظر: معارج القبول (٢/ ٦٥٦).



[حُرْمَةُ التَّأَلِّي عَلَى اللّهِ ﷿]

١٦ ـ وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جُنْدَبٍ مَرْفُوعًا: «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ، فَإِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لِفُلَانٍ وَأَحْبَطْتُ عَمَلَكَ»(١).

الشَّرْحُ

هذا الحديث معلوم شرحه وبيانه في كتاب التوحيد(٢)، وفيه أن قول القائل: «**لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ**» هذا له نظائر، وأن الإقسام على الله ﷿ لا يجوز في أكثر أحواله؛ لأن فيه تركًا للتعظيم الواجب لله ﷿، فمن عَظَّمَ الله ﷻ، وعرف حقه، وعرف تصرُّفه في ملكوته، فإنه لا يقسم على الله ﷿ أن يكون حال فلان في الآخرة كذا، أو أن يكون مغفورًا له، أو لا يكون مغفورًا له، أو يكون معذبًا، أو غير معذب؛ لأن علم هذا عند الله ﷿؛ ولأن الله ﷻ يتصرف في ملكوته كيف يشاء، لا معقِّب لحكمه، يحكم ما يشاء، ويفعل ما يريد، فالتعظيم الواجب لله ﷿ يُوجب على الموحد ألا يغتر بنفسه، وألا يقسم على الله ﷻ ألا يغفر لأحد، أو ألا يعذب أحدًا، فإذا كان الإقسام على الله فيما يختص به ربنا ﷿ من غفران الذنوب، وتكفير السيئات، وإدخال الجنة، أو الإخراج من النار، فإن الإقسام على هذا الحال حرام، ولا يجوز، وينافي كمال التوحيد الواجب.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢١).

(٢) انظر: كتاب التوحيد مع شرحه تيسير العزيز الحميد (٦٥٦)، باب ما جاء في الإقسام على الله.

وأما إن أقسم على الله ﷻ في صدقه فيما قال، أو في تحقيق أمر يحصل في الدنيا لنفسه، ويكون في إقسامه على الله ﷻ راجيًا الإجابة من الله ﷻ غير متعالٍ، فإن هذا لا بأس به لمن قوي يقينه بربه، وعلم من حاله أن الله ﷻ يستجيب له، وهذا هو توجيه ما جاء في أحاديث متعددة أن فلانًا أقسم على الله بكذا، أو أقسم بالله أن لا يكون كذا مما يحصل في الدنيا، وثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لأَبَرَّهُ**»[1] أي: فيما يحصل في الدنيا، وما يكون من أحوال: إما تصديق خبر، أو تحقيق انتصار، وما أشبه ذلك، أما ما يختص بالله ﷻ من أفعاله ﷻ، وما يفعله بالعباد من مغفرة، وإماتة وإحياء، والتعذيب بالنار، أو التعذيب في القبر، أو إهلاك عام، أو ما تقتضيه حكمته ﷻ، فإن هذا لا يناسب الإقسام على الله به؛ لأنه لا مصلحة للعبد فيه، وإنما هو يخبر عن فعل الله ﷻ بما ليس له به علم، وهذا ينافي التعظيم الواجب لله ﷻ.

وهذا الحديث الذي ساقه الإمام رحمه الله ظاهر الدلالة على ذلك، وفيه من الفوائد أن العبد المؤمن يجب عليه أن يخاف على نفسه من فلتات لسانه، فإنه قد ثبت عنه ﷺ أنه قال: «**إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَبَيَّنُ مَا فِيهَا يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ**»[2].

وهذا الرجل الذي تكلم بهذه الكلمة، أوبقت دنياه، وآخرته؛ لأنه تألَّى على الله بقوله: «**وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ**»، فقال ﷻ: «**مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ**» أي: يتعالى ويتعاظم عليّ؛ حيث يتصرف في مغفرتي، والمغفرة بيد الله ﷻ.

---

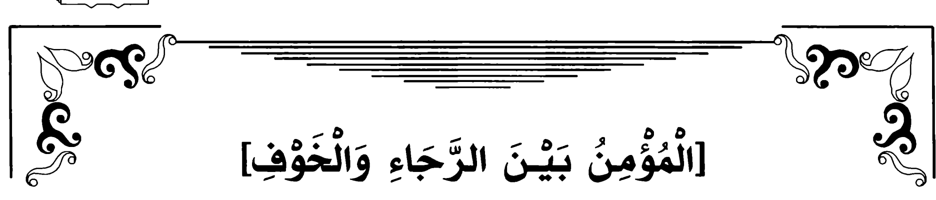
(١) أخرجه البخاري (٢٧٠٣، ٢٨٠٦، ٤٤٩٩، ٤٥٠٠، ٤٦١١، ٦٨٩٤)، ومسلم (١٦٧٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٧٧، ٦٤٧٨)، ومسلم (٢٩٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقوله هنا: **«وَاللهِ لَا يَغْفِرُ اللهُ لِفُلَانٍ»** أي: أنه تحكم في صفة لله ﷻ، بأن جعل هذه الصفة لا أثر لها على فلان، وهذا يكون عند الناس في حديثهم في صفات أخر، ومن أصول الإيمان عند أهل السُّنَّة توقير الله ﷻ وتعظيمه، والإنابة إليه، والاستكانة له، وعدم التألي عليه، والقول عليه بلا علم.

فمثلًا: يقول الناس في ألفاظهم: هذا لا يستحق النعمة، أو حرام أن فلانًا يصيبه كذا من المكروه، أو مثل هذا لا يُعاقب، أو هذا ستنزل عليه العقوبة، وأشباه هذه الألفاظ التي فيها تحكم في صفات الله ﷻ.

فأي صفة من صفات الله أردتَّ الكلام عليها يجب أن تستحضر الوجل، والخوف من الله ﷻ، فلا تتحكم في صفات الله ﷻ، فتخبر عنها بشيء ليس لك، كمن يقول: مثل هذا ستحل عليه عقوبة من الله، أو من المؤكد أن هذا ستأتيه العقوبة، وأشباه ذلك مما يستعمله الخاصة، والعامة في ألفاظهم، وهذا مما لا يجوز أن يستعمله الناس، بل يذكرون ما دلّت عليه الأدلة من الرجاء للمحسن، والخوف على المسيء، فيُقال: نخشى أن تكون عقوبة، نخشى أن يحلّ علينا كذا، وأشباه هذه العبارات التي فيها تعظيم أمر الله، وتعظيم صفاته ﷻ.



[الْمُؤْمِنُ بَيْـنَ الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ]

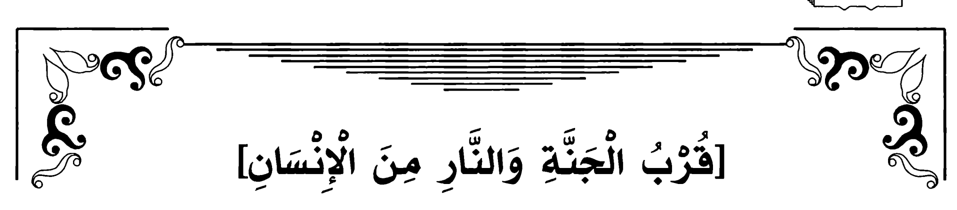
١٧ ـ وَلَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «لَوْ يَعْلَمُ الْمُؤْمِنُ مَا عِنْدَ اللهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ، مَا طَمِعَ بِجَنَّتِهِ أَحَدٌ، وَلَوْ يَعْلَمُ الْكَافِرُ مَا عِنْدَ اللهِ مِنَ الرَّحْمَةِ، مَا قَنِطَ مِنْ جَنَّتِهِ أَحَدٌ»(١).

الشَّرْح

هذا فيه ذكر صفَتَي العذاب والرحمة، وهما صفتان متقابلتان. وعذابه ﷻ لمن عصاه، أو من كفر، أو من نافق، لو اطُّلِع عليه لوُجِد أن الجنة لا يطمع فيها طامعٌ؛ كما قال ﷻ: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾ [غافر: ١ ـ ٣]، لكن رحمة الله ﷻ سبقت غضبه؛ ولهذا في هذه الآية ذكر ثلاث صفات من صفات الرحمة، وذكر صفة عقاب واحدة؛ لأن رحمته ﷻ غلبت عقابه، فقال: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾، وهذه من فروع الرحمة، ثم قال: ﴿شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ وهذه عقوبته ﷻ، ثم ذكر فرعًا ثالثًا من فروع الرحمة، وهو قوله: ﴿ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾ أي: ذي الإنعام والفضل والإحسان على خلقه أجمعين.

❊ ❊ ❊

(١) أخرجه البخاري (٦٤٦٩) وفيه زيادة، وأخرجه مسلم (٢٧٥٥) بهذا اللفظ.



[قُرْبُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ مِنَ الْإِنْسَانِ]

١٨ ـ وَلِلْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ، وَالنَّارُ مِثْلُ ذَلِكَ»[١].

الشَّرْحُ

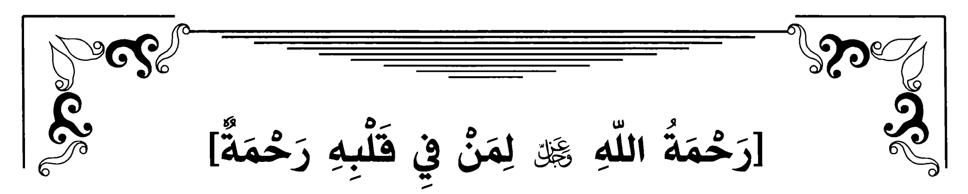
الشِّرَاكُ: هو السير الذي يدخل فيه إصبع الرجل، ويطلق على كل سير وقي به القدم[٢].

وإيراده لهذا الحديث في أصل الإيمان باليوم الآخر، الذي هو أحد أركان الإيمان الستة إيمان بالجنة والنار، فالمؤمن ما بين خوف ورجاء، يعمل الأعمال الكثيرة من الخير، ويعمل أعمالًا من السوء، فإذا هو غَلَّب جانب الرجاء، رأى الخير فيه طاغيًا، فقال: سيُغْفَر لي، وإذا غلَّب جانب الشر، خشي على نفسه الهلاك، فالمؤمن يتقرب إلى الله بالعمل الصالح، ويرجو رحمته، ويخشى عذابه، فهو لا يتكل على عمله الصالح، ولا ييأس من المغفرة إذا أناب وتاب.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨٨).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٠/ ١٣)، ولسان العرب (١٠/ ٤٥١)، وانظر: فتح الباري (٧/ ٢٦٢): «قوله: «**شِرَاك**» بكسر المعجمة، وتخفيف الراء: السير الذي يكون في وجه النعل»، وانظر: الفتح ـ أيضًا ـ (١١/ ٣٢١).



[رَحْمَةُ اللّهِ ﷻ لِمَنْ فِي قَلْبِهِ رَحْمَةٌ]

١٩ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «أَنَّ امْرَأَةً بَغِيًّا رَأَتْ كَلْبًا فِي يَوْمٍ حَارٍّ يُطِيفُ بِبِئْرٍ، قَدْ أَدْلَعَ لِسَانَهُ مِنَ الْعَطَشِ، فَنَزَعَتْ لَهُ بِمُوقِهَا، فَغُفِرَ لَهَا»(١).

[تَحْرِيمُ قَتْلِ الْهِرَّةِ]

٢٠ ـ وَقَالَ: «دَخَلتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا، فَلَمْ تُطْعِمْهَا، وَلَمْ تَدَعْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ»، قَالَ الزُّهْرِيُّ: هِيَ لِئَلَّا يَتَّكِلَ أَحَدٌ، وَلَا يَيْأَسَ أَحَدٌ. أَخْرَجَاهُ(٢).

الشَّرْحُ

في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الأول أن امرأة بغيًّا رأت كلبًا اشتد به العطش فسقته، فغفر لها الله ﷻ، وهذا فيه دليل ظاهر على أن الإحسان إلى الخلق ببذل ما ليس على الإنسان فيه إنفاق ـ وهو الماء ـ، فضلًا عما عليه فيه إنفاق، أنه من أفضل القربات، والله ﷻ غفر لهذه المرأة من جهات:

الجهة الأولى: ما كان في قلبها من الرحمة التي جعلتها تنظر إلى هذا المخلوق؛ لأنه محتاج كما احتاجت هي.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٢١، ٣٤٦٧)، ومسلم (٢٢٤٥) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣١٨) وليس فيه قول الزهري، وأخرجه مسلم (٢٢٤٢، ٢٦١٩) بنحوه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والجهة الثانية: أنها تكبَّدت تعبًا في الاستسقاء له، وفي جلب الماء له، والوسائل لها أحكام المقاصد.

والجهة الثالثة: أنها سقته الماء فعلًا؛ إنقاذًا له من العطش، والعطش قد يكون معه الهلاك.

فإذا كانت هذه المعاني الثلاث في الحيوان، فكيف إذا كانت في إنسان سواء كان مسلمًا، أو كان كافرًا؟ لهذا قال ﷺ: «**فِي كلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ**»[1]، وهذا عام يشمل المسلم، وغير المسلم، فإذا كان ـ أيضًا ـ فضل في سقي الماء للحيوان، فكيف في سقيه للإنسان المحتاج، وإغاثة الملهوف من الإنسان، سواء كان مسلمًا، أو كان غير مسلم عند حاجته إليه؟

الجواب: هذا من باب أولى؛ لأن إعطاء الرب ﷻ الناس من هذه الأرزاق هو من آثار ربوبيته ﷻ لهم، فهو ربهم يعطي المسلم وغير المسلم، ويفيض الخير على المؤمن وغير المؤمن، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]، فالله ﷻ يعطي المؤمنين، ويعطي غيرهم ـ أيضًا ـ، وهذا لأجل أنه هو الذي خلقهم سبحانه وتعالى وهو ربهم، ومعنى أنه خلقهم وهو ربهم: أنه المتكفل بأرزاقهم، والمتكفل بمعايشهم حتى يكمل الابتلاء الذي أراده الله ﷻ فيهم.

فإذا كان هذا الفضل نالته المرأة البغي، لأنها سقت حيوانًا، وهو الكلب الذي هو من أدنى الحيوان في الشريعة، بل جاءت بعض الأحاديث بقتله، فكيف بالإنسان من حيث هو؟ فكيف إذا صار الأمر راجعًا إلى خاصة الإنسان، والنخبة من الإنسان، والعباد لله ﷻ من الإنسان، وهم أهل الإيمان، وأهل التوحيد، وأهل الطاعة؟ فإنه حينئذ يكون فضل سقي الماء في حقهم مضاعفًا، ويكون الأجر والثواب،

---

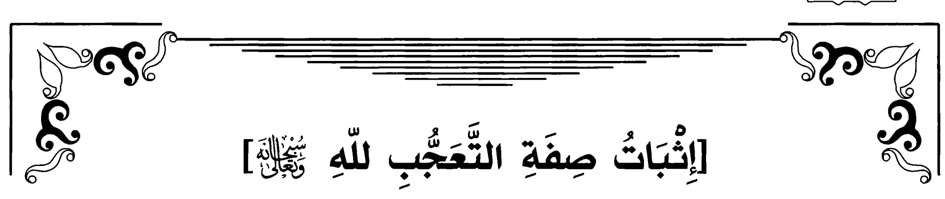
(١) أخرجه البخاري (٢٣٦٣، ٢٤٦٦، ٦٠٠٩)، ومسلم (٢٢٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والوعد بالجنة مضاعفًا، ولهذا فإن القربى بسقي الماء من أعظم القربات التي بها سبب المغفرة، ويختلف فضل سقي الماء باختلاف الزمان والمكان، وشدة الحاجة، وهذه قاعدة في السقي، وفي غيره، «**فِي كلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ**»، هذا يتنوع باختلاف الزمان والمكان، فكلما كان المكان وأهله أشد حاجة كان الفضل أكبر، وكلما كان الزمان ـ أيضًا ـ فيه إلحاف ومشقة على الناس كان بذل المعروف والسقي أفضل؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد: ١١ ـ ١٤]، فالزمان والمكان يحددان الفضل في ذلك.

أما حديث الهرة، فقال: «**رَبَطَتْهَا، فَلَمْ تُطْعِمْهَا، وَلَمْ تَدَعْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ**» أي: حبستها جوعًا، والجوع يدخل فيه العطش؛ لأن شرب الماء، والسقي يذهب شيئًا من العطش، وقد فسَّرتها الرواية الأخرى: «**لَا أَنْتِ أَطْعَمْتِهَا وَلَا سَقَيْتِهَا حِينَ حَبَسْتِيهَا، وَلَا أَنْتِ أَرْسَلْتِهَا فَأَكَلَتْ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ حَتَّى مَاتَتْ جوعًا**»[(١)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣٦٥)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومسلم (١٠) (٩٠٤) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



[إِثْبَاتُ صِفَةِ التَّعَجُّبِ للّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى]

٢١ ـ وَعَنْهُ مَرْفُوعًا: «عَجِبَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ مِنْ قَوْمٍ يُقَادُونَ إِلَى الْجَنَّةِ فِي السَّلَاسِلِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْبُخَارِيُّ[(١)].

الشَّرْح

هذا الحديث من جنس أحاديث الصفات، فيه ذكر صفة العَجب، وأن الله عز وجل يعجب، وصفة العجب ذُكرت في القرآن في قول الله سبحانه وتعالى في سورة الصافات: (بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ) على القراءة السبعية[(٢)] الثانية، إذ في الآية قراءتان، القراءة الأولى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢]، والقراءة السبعية المتواترة الثانية (بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ)، فإذًا: تكون صفة العجب قد دل عليها القرآن والسُّنَّة، ويوصف الله بالعجب كما وصف به نفسه.

وليس وصف الله عز وجل بالعجب مما يعمله العبد ناتجًا عن عدم العلم، بل هو من كماله عز وجل؛ لأن العجب تارةً يكون عن عدم علم، وتارة يكون عن علم، والعجب يقتضي رفع منزلة المتعجّب منه، وهذا يُثبت لله عز وجل؛ كما قال عز وجل: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾، أو كما جاء في الأحاديث التي فيها إثبات صفة العجب، مثل قوله صلى الله عليه وسلم: **«عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غِيَرِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزِلِينَ قَنِطِينَ، فَيَظَلُّ يَضْحَكُ يَعْلَمُ أَنَّ**

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠١٠)، وأبو داود (٢٦٧٧)، وأحمد (٢/ ٣٠٢، ٤٤٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) هي قراءة حمزة، والكسائي، وخلف، انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لابن البنا الدمياطي (ص٣٦٨).

فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ»[١]، وغير ذلك من الأحاديث.

فهذه الأحاديث وأمثالها مما صح إسناده، وعُدِّلت نقلته، نُثبت ما جاء فيها على القاعدة المقررة من أنه إثبات بلا تكييف، ولا تمثيل، ولا تشبيه.

وقوله: «عَجِبَ رَبُّنَا» (عَجِبَ) فعل ماضٍ، وفيه إثبات صفة العجب؛ لأنه مشتمل على المصدر، فنثبت صفة العجب لله ﷻ على ما يليق بجلاله وعظمته، وقد جاءت هذه الصفة في عدة أحاديث عن النبي ﷺ؛ كما في قوله: **«إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيَعْجَبُ مِنْ الشَّابِّ لَيْسَتْ لَهُ صَبْوَةٌ»**، رواه أحمد في المسند، وفي إسناده مقال[٢].

---

(١) هذا حديث أبي رزين العقيلي، ذكر هذا اللفظ ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص٢١١)، وابن سلام في غريب الحديث (٢/ ٢٦٩)، وابن الجوزي في غريب الحديث (٢/ ٣٦)، وابن الأثير في النهاية (١/ ٤٦)، وابن كثير في تفسيره (١/ ٢٥٢).

وهذا الحديث المشار إليه أخرجه ابن ماجه (١٨١)، والإمام أحمد في المسند (٤/ ١١، ١٢)، والطبراني في الكبير (٤٦٩)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٤٤)، والدارقطني في الصفات (ص٢٨)، واللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/ ٤٢٦)، والآجري في الشريعة (٦٨٢)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٤١١)، والطيالسي في مسنده (١٠٩٢)، كلهم بلفظ: **«ضَحِكَ رَبُّنَا..»**، وليس فيه العجب، ومدار الحديث على وكيع بن حدس، ويقال: «عدس» لينه الحافظ في التقريب، وله شاهد عند عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٤/ ١٨)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٤٤٠)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٤٦٠)، والطبراني في الكبير (٤٧٧)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٦٠٥)، وفيه مقال أيضًا، لكنه يتقوى به؛ لذا حسنه شيخ الإسلام في الواسطية، وقال ابن القيم: «صححه بعض الحفاظ». اهـ. انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٣٩).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٥١)، وأبو يعلى في مسنده (٣/ ٢٨٨)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٥٠)، والطبراني في الكبير (٨٥٣)، وابن عدي في الكامل (٤/ ١٤٧)، والقضاعي في الشهاب (١/ ٣٣٦) من حديث عقبة بن عامر. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٢٧٠): «رواه أحمد وأبو يعلى =

وكذلك قول الله ﷻ: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥] أي: إن تعجب أنت من عدم إيمانهم، أو من إنكارهم البعث.. إلى آخر ما قالوه، فعجبٌ قولهم، فالمتعجب هو الله ﷻ، ففي هذه الآية ـ أيضًا ـ إثبات صفة العجب لله ﷻ، فإذًا صفة العجب لله ﷻ دل عليها القرآن، والسُّنَّة في نصوص متعددة.

والعجب يكون من أحد شيئين:

الأول: إما أن يكون العجب، والتعجب من جهة عدم توقع حصول الشيء، والجهل بحصوله، ثم حصل على نحوٍ ما فيتعجب منه؛ لأنه لم يكن يتوقع، أو لم يكن يظن أن يحصل كذا، وكذا. هذا المعنى الأول للعجب في اللغة، أو في استعمالها.

والثاني: أنه إذا حصل شيء لأحد من الخلق، ويكون بالنسبة للمخلوق فيه عدم علمه بالعاقبة، وعدم نظره في حال نفسه، فيُتَعَجَّب منه؛ لأجل حاله.

فالمعنى الأول راجع إلى جهل المُتَعَجِّب، والمعنى الثاني راجع إلى حال المُتَعَجَّب منه، والمعنى الأول لما كان فيه الجهل، وفيه عدم العلم صار منفيًّا عن الله ﷻ، والمُثْبَت لله ﷻ هو المعنى الثاني، وهذا من جهة التقريب، وليس من جهة الحد؛ أي: أن مورد العجب أنه حصل من المخلوق ما يُتعجب منه، مما يدل على جهله بالعاقبة، أو عدم علمه بحال نفسه، أو بتقلُّباته، إلى آخره[1].

= والطبراني وإسناده حسن»، ومدار الحديث على ابن لهيعة بن عقبة الحضرمي، ضعفه النسائي، وابن معين، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: «أمره مضطرب يكتب حديثه؛ للاعتبار». انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٤/١٦٨)، وكشف الخفاء (١/٢٨٦).

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (٦/١٢٣): في سياق رده على منكري صفة العجب لله ﷻ: «وأما قوله: التعجب استعظام للمتعجب منه. =

والمقصود: أن العجب يُثبت لله ﷻ على جهة الكمال، أما العجب الذي فيه الجهل، ومؤداه الجهل، وعدم العلم والشك، أو التفاجؤ بالأمر والانصدام به، والانذهال هذا كله يُنزه عنه الله ﷻ؛ لأن الله سبحانه وتعالى يعلم ما حصل وما سيحصل، وليس شيء عنده ﷻ جديدًا ولا غريبًا، ولا هو ﷻ سبق علمه جهل أو نسيان، فيتعجب لأجل نسيانه، أو عدم علمه، بل هو ﷻ الكامل في صفاته، وإنما يكون التعجب لحال المُتَعَجَّب منه، بأن فعل فعلًا غريبًا أو عجيبًا بالنسبة إلى نظرائه، فيدل ذلك على أن المُتَعَجَّب منه لا يعلم العاقبة، ولا يعلم الحال على جهله وعدم نظره في حاله حين عمل شيئًا من الأعمال.

= فيقال: نعم، وقد يكون مقرونًا بجهل بسبب التعجب، وقد يكون لما خرج عن نظائره، والله ـ تعالى ـ بكل شيء عليم، فلا يجوز عليه أن لا يعلم سبب ما تعجب منه، بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيمًا له، والله ـ تعالى ـ يُعظم ما هو عظيم إما لعظمة سببه، أو لعظمته...».اهـ.

[صَبْـرُ اللّهِ ﷻ عَلَى الَّذِينَ يَدَّعُونَ لَهُ وَلَدًا]

٢٢ ـ وَعَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا أَحَدٌ أَصْبَرَ عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنَ اللهِ، يَدَّعُونَ لَهُ الْوَلَدَ، ثُمَّ يُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ(١).

الشَّرْحُ

هذا الحديث فيه إثبات عِظم صبر الله ﷻ على خطايا عباده، وعلى ما ينسبونه إليه، وهو ﷻ من أسمائه: الصبور، فهو عظيم الصبر على ما يكون من فعل عباده، ومن مجاهرتهم في حقه ﷻ بالشرك وبغيره. وفي الحديث ـ أيضًا ـ إثبات صفة السمع لله ﷻ، فهو ﷻ السميع البصير.

ومناسبة هذا الحديث والحديث الذي قبله لهذا الكتاب «**أصول الإيمان**» أن من أركان الإيمان: الإيمان بأسماء الله وصفاته، وأنه ﷻ واحد في أسمائه وصفاته، لا مثيل له ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فهو ﷻ يسمع ويرى ويصبر، لكنه سمع وصبر يليق به ﷻ، سمع ليس كسمع المخلوقين، وصبر ليس كصبر المخلوقين.

وحقيقة الصبر في اللغة: الحبس، ومنه قول القائل: قُتِل فلانٌ صبرًا إذا حُبِسَ أو رُبط، فقُتِل من دون مبارزة ولا قتال، ويقال للصبر الشرعي: إنه صبر؛ لأن فيه الحبس، وهو حبس اللسان عن التشكي،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٩٩، ٧٣٧٨)، ومسلم (٢٨٠٤).

وحبس القلب عن السخط، وحبس الجوارح عن إظهار السخط من لطم الخدود، وشق الجيوب، ونحو ذلك(١).

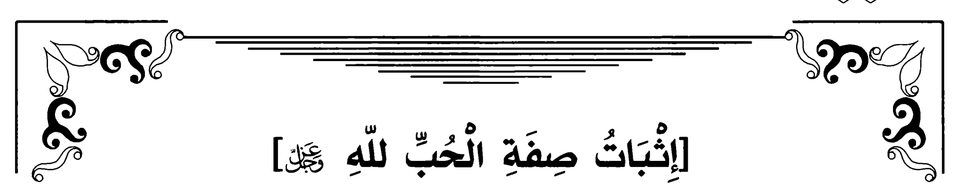
وهذا كله في حق المخلوقين، والله ﷻ منزه عن كل نقص، فله الكمال ﷻ، وصبر الله ﷻ على عباده أن لا يعاجلهم بالعقوبة، رغم أن ادعاء الولد لله ﷻ فيه تنقص له ﷻ، ولكنه ﷻ أنظرهم إلى يوم القيامة وأجلهم؛ حلمًا منه، ولقدرته عليهم، وهو ﷻ غني عن العالمين، وغني عن أن يتخذ صاحبة أو ولدًا؛ كما قال ﷻ: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٣ ـ ٩٥].

ومن أعظم الفرية على الله ﷻ أن يُجعل له الصاحبة، أو يُجعل له الولد، أو يُجعل له شريك ﷻ في الربوبية، أو في الألوهية، ومن فعل ذلك، فقد سبّ الله ﷻ أعظم مسبة.

ولهذا يجد المؤمن في قلبه البُغض للمشرك؛ لأنّ المشرك سب الله ﷻ، فيُبْغَض المشركُ على أي حال كانت له في الدنيا، ولو كانت حسناته الدنيوية في أي شأن، فيُبغض لما اشتمل عليه صدره، واشتملت عليه روحه من مسبة الله ﷻ، ومن بغضائه، والله ﷻ صبور يسمع أذى العباد، ويسمع شتمهم وسبهم له، وهو ﷻ صابر عليهم؛ كما قال الله ﷻ: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦].

---

(١) انظر: المخصص لابن سيده (٢/ ٦٩)، ومعجم مقاييس اللغة (٣/ ٣٢٩)، والعين (٧/ ١١٥)، وتاج العروس (١٢/ ٢٧١)، وانظر: تفصيل الكلام على مراتب الصبر ومنازله في: عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين (ص١٣ وما بعدها)، ومدارج السالكين (٢/ ١٥٢ ـ ١٧٠)، وكتاب التوحيد مع شرحه تيسير العزيز الحميد (ص٤٥١) (باب: من الإيمان بالله الصبر على أقدار الله).



[إِثْبَاتُ صِفَةِ الْحُبِّ للّهِ ﷻ]

٢٣ ـ وَلَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَة ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا أَحَبَّ اللهُ تَعَالَى العَبْدَ، نَادَى جِبْرِيلَ: إنَّ الله تَعَالَى يُحِبُّ فُلانًا، فَأَحْبِبْهُ، فَيُحِبُّهُ جِبريلُ، فَيُنَادِي في أَهْلِ السَّمَاءِ: إنَّ اللهَ يُحِبُّ فُلانًا، فَأَحِبُّوهُ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ في الأَرْضِ»(١).

الشَّرْحُ

هذا الحديث فيه إثبات صفة المحبة لله ﷻ؛ لأن المؤلف ذكر في أول هذا الكتاب الإيمان بالله، وصفات الربوبية والألوهية، وهنا يذكر أحاديث الأسماء والصفات، فذكر هذا الحديث الذي فيه إثبات صفة المحبة لله ﷻ.

ومحبة الله ﷻ لعبده صفة اختيارية، وهي عند أهل السُّنَّة متعلقة بالحال، وليست متعلقة بالمآل، فأهل السُّنَّة في صفة المحبة، وصفة الرضى، وأشباه ذلك يعلقونها بالحال، فالله ﷻ يحب من كان على الإيمان، ولو كان سيؤول أمره إلى غيره؛ لأنه ـ وهو موحِّد مؤمن ـ قام بقلبه إخلاص العبادة لله، وتوجه إلى الله، فاستحق على ذلك المحبة، ومحبة الله في حالها مقتضية آثارها على العبد.

والمبتدعة يجعلون المحبة واحدة أزلية غير متغيرة، فيقولون(٢):

---

(١) أخرجه البخاري بلفظه (٣٢٠٩، ٦٠٤٠، ٧٤٨٥)، ومسلم مطولًا (٢٦٣٧).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀ في مجموع الفتاوى (١٦/ ٥٨٢): «وهؤلاء يقولون: إن حب الله، وبغضه، ورضاه، وسخطه، وولايته، وعداوته، إنما يتعلق =

إن الله يحب من علم موته على الإيمان، ولو في حال كفره، فعمر رضي الله عنه في حال الجاهلية، في حال كفره كان محبوبًا لله ﷻ، وفي حال إيمانه محبوبًا لله ﷻ؛ لأنه سبحانه وتعالى علم أنه سيموت على الإيمان، فأحبه من حين خرج من بطن أمه، وقولهم هذا مبني على نفيهم للصفات الاختيارية التي تقوم بالرب ﷻ بمشيئته واختياره سبحانه وتعالى؛ لانتفاء تنزيه الله عندهم مع القول بتجدد الصفات، أو ما يسمونه بحلول الحوادث لله ﷻ.

فإثبات صفة المحبة لله ﷻ على ما يليق به سبحانه وتعالى حق كما نطقت بذلك النصوص، والمحبة معلومة المعنى كما يليق بجلاله وعظمته، ويرضى ويغضب سبحانه وتعالى، وذلك متعلق بالحال، ليس متعلقًا بالمآل كما عند أهل السُّنَّة والجماعة، فهو سبحانه وتعالى يرضى عن العبد في حال إيمانه، ويحب العبد في حال إيمانه، ويغضب عليه في حال كفره قبل إيمانه ويُبغضه، ولا يحبه في حال كفره قبل إيمانه، أو لو ارتد بعد إيمانه، فيجتمع في حقه أنه أحبه الله في حال، وأبغضه في حال، حتى المؤمن الواحد يحبه الله سبحانه وتعالى إذا أحسن العمل، ويُبغضه إذا أساء العمل، فإذا اجتمع في المؤمن إيمان وفسق يكون مؤمنًا بإيمانه فاسقًا بكبيرته، فيُحَبُّ على الإيمان، ويُبْغَض على الفسق، فالمحبة والبغض تتبعض، وتكون في حال دون حال.

وهذا عند أهل السُّنَّة والجماعة خلافًا لأهل الكلام، والبدع الذين

= بالموافاة فقط، فالله يحب من علم أنه يموت مؤمنًا، ويرضى عنه، ويواليه بحب قديم، وموالاة قديمة، ويقولون: إن عمر حال كفره كان وليًّا لله، وهذا القول معروف عن ابن كلاب، ومن تبعه، كالأشعري، وغيره، وأكثر الطوائف يخالفونه في هذا، فيقولون بل قد يكون الرجل عدوًّا لله، ثم يصير وليًّا لله، ويكون الله يبغضه، ثم يحبه، وهذا مذهب الفقهاء، والعامة، وهو قول المعتزلة، والكرامية، والحنفية قاطبة، وقدماء المالكية، والشافعية، والحنبلية، وعلى هذا يدل القرآن؛ كقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقوله: ﴿وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]». اهـ.

يقولون: إن المحبة واحدة، حتى المؤمن في حال كفره قبل الإيمان محبوب، وإذا آمن وقارف كبيرة، فهو في حال مقارفته الكبيرة محبوب. إلى آخر ذلك مما لا يليق أن يُنسب، أو يضاف إلى الرب جَلَّ جَلَالُهُ.

فالمحبة صفة اختيارية، ولأنها صفة اختيارية قال هنا: **«إِذَا أَحَبَّ اللهُ تَعَالَى العَبْدَ»** أي: أنه يكون قبل ذلك لم يحبه، فإذا أحبه قال: **«إِنَّ الله تَعَالَى يُحِبُّ فُلانًا، فَأَحْبِبْهُ»**، وهذا يدل على أنه ليس كل مؤمن له هذا الفضل، فمنهم من يحبه الله، وينادي في السماء جبريل أن أحبه، ويحبه أهل السماء، ويوضع له القبول في الأرض، فهذا يدل على أن المحبة متفاضلة، وعلى أن المحبة صفة اختيارية تقوم بالله بمشيئته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وقدرته، وأنه يُحب في حال دون حال، كل هذا واضح من قوله: **«إِذَا أَحَبَّ اللهُ تَعَالَى»**.

قوله: «ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ القَبُولُ في الأرْضِ» أي: يقبله أهل الإيمان ويحبونه ويميزونه على غيره ويتولَّونه، مثل ما حصل للصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، فأهل الإيمان يحبونهم، ومثل سادات التابعين، ومثل الإمام أحمد، والإمام، الشافعي، ومالك، فهؤلاء اجتمعت الأمة على حبهم، فمن يحبه الله يضع له القبول، فتقبل محبته وموالاته، وهذه مرتبة عظيمة لمن تحصل له.

[إِثْبَاتُ رُؤْيَةِ اللّٰهِ ﷻ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ]

٢٤ ـ وَعَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ البَجَلِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلَبُوا عَلَى صَلاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَصَلاةٍ قَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠]». رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ(١).

الشَّرْحُ

قوله: **«كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ»** فيه إثبات رؤية المؤمنين لربهم ﷻ، والرؤية تكون في العرصات، وتكون في الجنة، تكون في العرصات عامة أولًا للجميع، ثم يحجب عنها أهل النفاق من هذه الأمة، وأما الكفار فهم لا يرون ربهم أصلًا؛ لأنهم محجوبون عن الله؛ كما قال ﷻ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وأما هذه الأمة ـ المؤمنون منهم، والمنافقون ـ الرجال، والنساء ـ فإنهم يرون الله ﷻ(٢)، ثم يحجب عنها أهل النفاق، وتبقى رؤية أهل الإيمان، ثم تكون الرؤية التي هي محل اللذة والنعيم في جنة الخلد(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٤، ٥٧٣، ٤٨٥١، ٧٤٣٤)، ومسلم (٦٣٣).

(٢) أخرج البخاري (٨٠٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«وَتَبْقَى هذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ...»** الحديث.

(٣) كما في حديث صهيب رضي الله عنه الذي أخرجه مسلم (١٨١).

والإيمان بأن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة عيانًا بأبصارهم يدخل ضمن الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله؛ كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «العقيدة الواسطية»(١)، وهذا مصير منه رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن أركان الإيمان ليس بينها تغاير، بل كل واحد منها يلزم الآخر، ومعلوم أن الإيمان بالرؤية ليس له صلة بالإيمان بالملائكة، ولكن جعله داخلًا في الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله ضمنًا؛ لأنه لا انفكاك بين أركان الإيمان، فكل واحدة تلزم الأخرى.

فنقول: إن الإيمان بالرؤية داخل في أركان الإيمان الستة، والإيمان بعذاب القبر داخل في الأركان الستة، والإيمان بالقرآن داخل في الأركان الستة، وهكذا. وهذا صحيح؛ لأن كل واحد من هذه الأركان مستلزم للآخر، بل إن الإيمان بالله يستلزم الإيمان بكل هذه الأركان، والإيمان بالرسل يستلزم الإيمان بهذه الأركان جميعًا، والإيمان بالكتب يستلزم الإيمان بالأركان جميعًا... إلى آخره.

وقول شيخ الإسلام: إن المؤمنين يرون ربهم عَزَّ وَجَلَّ يوم القيامة عيانًا بأبصارهم، فيه رد، أو مخالفة لمن قالوا: يرونه لا بأبصارهم. وهم الأشاعرة ومن شابههم والماتريدية؛ لأنهم يقولون بالرؤية، وأما المعتزلة فينفونها(٢).

فالأشاعرة والماتريدية يثبتون الرؤية، لكن يقولون: الرؤية ليست بالأبصار، ولا إلى جهة. فهذه الأبصار ليست هي التي ترى عندهم، وإنما عندهم أن الله عَزَّ وَجَلَّ يخلق في الأبصار قوة إدراك للرؤية، ويخلق في العقول، والتصور قوة إدراك للرؤية، فليس البصر وسيلة للرؤية عندهم، وإنما عندهم وسيلة الرؤية هو ما يخلقه الله عَزَّ وَجَلَّ في الأبصار من قوة

---

(١) انظر: العقيدة الواسطية (ص٣١).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٤٠٢ ـ ٤٠٤).

الإدراك، أو في العقول من قوة التصور والإدراك، وهذا مخالف لظاهر النصوص، فإن ظاهر النصوص يدل على أن الرؤية تكون بالعين؛ كما قال النبي ﷺ في الحديث الذي معنا: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»، وقال ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣]، وهذا يقتضي الرؤية بالعين خاصة، ولهذا قال شيخ الإسلام ﵀: **(عيانًا بأبصارهم)**؛ تأكيدًا لمخالفة أهل السُّنَّة لمن قال: إنهم يرونه لا بأبصارهم. كما أن أولئك قالوا: يرونه لا إلى جهة؛ لأنهم ينفون جهة العلو علو الذات، وإذا كان كذلك، فإنه عند الأشاعرة أن الرؤية ليست إلى جهة العلو؛ لأنهم لما نفوا العلو قالوا: يرونه لا إلى جهة. فإذا كان ليس إلى جهة، فكيف يرونه، وأين يرونه؟ قالوا: يخلق فيهم قوة إدراك للرؤية؛ لأن الله ﷻ ليس في جهة ترى، وإنما هو عندهم في كل مكان، وإذا كان كذلك فكيف يرى وهو في كل مكان؟ لا يمكن تصور ذلك عقلًا، ولهذا قالوا: تكون الرؤية بقوة يجعله بها يُدرك، أو بها تحصل الرؤية. وهذا مما يتنزه عنه العقلاء.

ولهذا قال المعتزلة للأشاعرة في هذا: أنتم تقولون كلامًا ليس معقولًا، ولا يدخل في عقل عاقل، كيف تكون رؤية لا إلى جهة؟ إما أن تثبتوا الجهة، وإما أن تنفوا الرؤية. وكلام المعتزلة في هذا تحقيق ودقيق؛ لأنه فعلًا إثبات الرؤية يقتضي إثبات الجهة، وهذه تُلازم تلك. أما أن يثبت رؤية إلى غير جهة فهذا باطل، ولهذا حمى الله ﷻ المتابعين للنصوص أتباع السلف الصالح من التناقض في هذا المقام، وجعلوا الباب بابًا واحدًا.

قوله: «**لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**» لا يلحق بعضكم مشقة في الرؤية، بل كل واحد يراه، وهو مستريح دون مضامة، ودون ازدحام في هذه الرؤية؛ لأن الله ﷻ قال: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فهو ﷻ يُرى يوم القيامة، وليست رؤية إدراك كما ترى أنت

في هذه الدنيا السماء بعينيك، وليست رؤيتك للسماء رؤية إدراك وإحاطة، وإنما ترى بعض السماء، والله ﷻ لا تدركه الأبصار، فلا يُحاط به ﷻ، فحصول الرؤية لا يعني الإحاطة، بل هو ﷻ منزه عن أن يحيط به أحد من خلقه لا برؤية ولا بغيرها؛ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿**لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ**﴾. هذا التمثيل جاء في الحديث في قوله: «**كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ**»، وفي رواية: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ**»[1]، ووجه التمثيل: تشبيه الرؤية بالرؤية، وليس تشبيه المرئي بالمرئي[2]، وهذه العبارة مشهورة، وهي أن الرؤية في هذه الأحاديث هي التي شبهت بالرؤية، فرؤية العباد ربهم يوم القيامة مشبهة برؤية العباد الشمس والقمر، من جهة أنها رؤية يشترك فيها الجميع، البعيد والقريب، ومن جهة أنهم يرونه جهة العلو، وهذا لا يعني أن يكون المرئي ممثلًا مشبهًا بالمرئي، وهذا تشبيه الرؤية بالرؤية من جهة عدم التضام، وعدم الضيم فيها، وأن كل واحد يراه، وهو غير مأخوذ منه شيء، ولا مظلوم في هذه الرؤية.

وسبق أن بيَّنا أن الرؤية تكون في عرصات القيامة، وتكون بعد دخول الجنة، ويرى المؤمنون ربهم ـ أيضًا ـ في موعد العيد ـ موعد الزيارة ـ، وهذا من عظيم فضله ﷻ على عباده، ومن أعظم النعم، وأعظم النعيم: التلذذ بالرؤية إلى وجه الله الكريم، فهو سبحانه وتعالى الجميل، وقد كمل له وصف

---

(١) أخرجه البخاري (٨٠٦، ٦٥٧٣، ٧٤٣٧) مطولًا، ومسلم (١٨٢) مطولًا، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: «... فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِى رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟**» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِى الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ**». قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ...**»».

(٢) انظر: رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري (ص٢٣٩)، ومنهاج السُّنَّة النبوية (٢/ ٣٣٢)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٤٧)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٢١١).

الجمال، فله الجمال المطلق الذي لا يعتريه نقص بوجه من الوجوه، ولهذا جعل الله ﷻ في هذه الحياة الدنيا، وفي مخلوقاته بعض آثار جماله ﷻ، فجعل من الناس من يكون جميلًا، وجعل من مخلوقاته من الزرع ما يكون جميلًا يأخذ الأبصار، وجعل في القمر جمالًا، وفي الشمس جمالًا، وجعل السماء كذلك، وجعل من الأرض ما هو جميل ينظر إليه المرء ويحار، وكذلك من الأطعمة والألبسة والألوان إلى غير ذلك.

هذه كلها من آثار اسم الله الجميل، فإن الله ﷻ جميل؛ كما ثبت في صحيح مسلم، وغيره أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ**»[١]، فهو ﷻ جميل الذات، وجميل الصفات، وجميل الأفعال ـ تبارك ربنا، وتعالى، وتقدس ـ.

وقد قال ابن القيم رحمه الله في نونيته[٢]:

وَهْوَ الجَمِيلُ عَلَى الحَقِيقَةِ كَيفَ لَا ... وَجَمَالُ سَائِرِ هَذِهِ الأكْوَانِ

مِن بَعضِ آثَارِ الجَمِيلِ فَرَبُّهَا ... أولَى وأجدَرُ عِندَ ذِي العِرفَانِ

فَجمَالُهُ بِالذَّاتِ وَالأوصَافِ وَالـ ... أفعَالِ والأسمَاءِ بِالبُرهَانِ

جمال سائر هذه الأكوان من بعض آثار الجميل، وكل جمالٍ موجودٌ في مخلوقاته ـ تبارك، وتعالى ـ، فالله ﷻ أولى وأحرى وأحق به، وإذا كان من الناس من يحب الجمال، ويعشق الجمال، ويلذ للجمال، فإن أعظم النعيم الذي يحصل بالجمال ـ أعني: من جهة الجمال ـ هو رؤية وجه الله ﷻ الكريم بعد دخول الجنة، فإن هذا هو أعلى النعيم؛ لأن فيه التلذذ بالجمال الكامل المطلق بجميع الجهات:

- جهة سماع الصوت؛ أي: كلام الله ﷻ لعباده.
- ومن جهة جمال الأفعال.

---

(١) أخرجه مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: النونية مع شرحها، لابن عيسى (٢/ ٢١٤).

● ومن جهة جمال الذات.

وهذا مما لا تحيط به عبارة، وإنما يُدَلُّ على بداياته، والله ﷻ أعلم بحقائق ذلك، وبما يحصل لأهل النعيم من التلذذ برؤية وجهه الكريم، فاللَّهم اجعلنا ممن يتلذذ برؤية وجهك الكريم في غير ضراء مضرة، واجعلنا ممن غفرت لهم، وأنلتهم ذلك بفضلك ورحمتك.

ومسألة الرؤية من المسائل العظيمة جدًا، فمن أيقن بها لا بد له من عمل بعد ذلك؛ ليحظى بذلك الفضل العظيم؛ لأن الإيمان قول، وعمل، وكل ركن من أركان الإيمان يبعث على العمل، فليست عقيدة لاهوتية مجردة لا عمل معها، وجميع اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة هو مبعث للعمل؛ لهذا إذا كان الإيمان في مرتبة الاعتقاد، فإنه يبعث مباشرة على العمل والمقال الصالح، فَثَمَّ تلازم بين أركان الإيمان الثلاثة: القول، والعمل، والاعتقاد، فإن الاعتقاد إذا وُجِدَ لزم منه صواب، أو صحة العمل، ولزم منه صحة، وصواب القول، ولهذا لا تظن أن أهل السُّنَّة حين يبحثون هذه المسائل يبحثونها بحثًا لاهوتيًا مجردًا، أو فلسفيًا، أو عقليًا، وإنما يبحثونها؛ لأن فيها التسليم لنصوص الكتاب والسُّنَّة، فإذا أيقنت بأن القرآن كلام الله، فليس لك إلا اتباع القرآن، والاستجابة لما جاء في الكتاب، وإذا أيقنت بأن المؤمنين يرون ربهم ﷻ يوم القيامة، وأن المنافقين والكفار لا يرونه، وأن من دخل الجنة رأى ربه ﷻ، وهذا أعلى النعيم، حض ذلك على حسن العمل، وعلى تصفية القلب من كون محبة غير الله ﷻ فيه؛ لأن أعظم ما يصاب به العباد أن يكون في قلوبهم محبة غير الله ﷻ، فإذا كان في القلب حب الدنيا، وحب الملذات، وحب الشهوات، وحب الجاه، وحب الشهرة، وحب المال، خرج بعض التوحيد، وأصيب العبد من مقاتله، أما إذا كان المرء يوطن نفسه ويجاهد على أن يكون الله ﷻ في قلبه، وليس في قلبه إلا ربه ـ تبارك، وتعالى ـ، فإنه قد حاز في ذلك قصب السبق، ولهذا جاء

في الأثر: «**مَا وَسَعَتْنِي أَرْضِي وَلَا سَمَائِي، وَلَكِنْ وَسِعَنِي قَلْبُ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ**»(١)؛ لأن الله ﷻ خص ابن آدم بأن قلبه يمكن أن يكون عالمًا بالله ﷻ على قدر ما يحتمله القلب، والقلب يسع الإيمان بالله ﷻ الكامل، والله ﷻ آثاره بجميع أنواعها، آثار أسمائه وصفاته عجزت عنها السموات والأرض؛ لهذا بعضها في السموات، وبعضها في الأرض، وبعضها في الملائكة، وبعضها في الناس، ولكن قلب المؤمن يدرك ذلك، ويعلم آثار أسماء الله ﷻ وصفاته.

وهذا باب واسع من آثار العقيدة الصحيحة، قد لا يدركه طالب العلم أول ما يبدأ في دراسة العقيدة، ولكن متى أحس بذلك وأدركه، وخاصة آثار الأسماء والصفات، وآثار الاعتقاد في القلب؛ حيث إنه يكون معه فلا يغيب عن باله، ليس من جهة الاعتقاد فقط، وإنما من جهة الإحساس بعظم هذه العقيدة، متى ما ألفها، وهذا الإلف يكون بكثرة الترداد عليها؛ لأنه في أول طلب العلم يسعى الذهن لتصور الاعتقاد من حيث هو، ويسعى لفهم أدلته واستيعابه، بعد ذلك يحس العبد أنه ينتقل إلى أثر هذا الاعتقاد بعدما كان يجاهد نفسه بالاستمرار على تعلم العقيدة.

❊ ❊ ❊

---

(١) أخرجه الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب (٣/ ١٧٤)، وعبد الله ابن الإمام أحمد في الزهد (ص٨٠، ٨١)، وذكره ابن رجب في كلمة الإخلاص (ص٣٧)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السُّنَّة (٥/ ٣٧٧)، وابن القيم في الوابل الصيب (ص٤٢)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀ في مجموع الفتاوى (١٨/ ١٢٢): «هذا ما ذكروه في الإسرائيليات ليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ، ومعناه: وسع قلبه محبتي، ومعرفتي».اهـ.



[انْتِقَامُ اللّهِ ﷻ لِمَنْ عَادَى لَهُ وَلِيًّا]

٢٥ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَن شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ[1].

الشرح

هذا الحديث ـ أيضًا ـ فيه إثبات صفة المحبة لله ﷻ في قوله: «**فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ**» أي: يُسَدّد في سمعه، «**وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ**» يسدد في بصره، «**وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا**» أي: يسدد في يده، فلا يحصل منه بهذه الجوارح إلا ما يحب الله ﷻ، فيوفق ويعان فيها على فعل الخير، وترك الشر من جهة سمعه وبصره ويده ورجله.

وقوله: «**وَمَا تَرَدَّدْتُ عَن شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَن نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ**» فيه ذكر التردد مضافًا إلى الله ﷻ، فهل التردد صفة لله ﷻ، أم لا؟

بعض أهل السُّنَّة لا يضيف التردد إلى الله ﷻ صفة؛ لأن التردد

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢).

ينقسم إلى محمود ومذموم، وإطلاق إضافة الوصف فيما ينقسم إلى محمود ومذموم الأصل خلافه؛ لأن الأصل ألا يضاف إلى الله ﷻ إلا ما هو محمود، والتردد قد يكون عن نقص علم، والله ﷻ منزه عن ذلك، ولهذا ذهب من ذهب من أهل العلم إلى عدم إثبات صفة التردد إلى الله ﷻ؛ لأنهم جعلوا منشأ التردد عن عدم العلم أو عن الجهل، أو عن عدم قدرة، أو عن عدم قوة على إنفاذ الشيء، وأشباه ذلك، فمنعوا وصف الله ﷻ بالتردد.

والقول الثاني عند أهل السُّنَّة: أن التردد صفة من صفات الله ﷻ، وأن تردده ﷻ حق، وأن حقيقة التردد ليس معناها أنها تنشأ عن جهل، أو عن عدم قوة أو قدرة؛ كما قاله الأولون، بل حقيقة التردد أنه تردد الإرادة في أي الأمرين أصلح للعبد، أو في أي الأمرين أوفق للحكمة، أو نحو ذلك، أو تردد الإرادة في المصلحة المقتضية لذلك.

وتردد الإرادة ليس ناشئًا عن الجهل وعدم العلم، أو نحو ذلك، فهذا منزَّه عنه الرب ﷻ، وإنما هو ناشئ عن محبة الله لاختيار الأصلح لعبده، فلهذا وقع التردد بين الصالح والأصلح؛ أي: في الاختيار.

وإذا كان كذلك، فإن التردد على هذا يكون كمالًا؛ لأنه لم ينشأ عن جهل، ولا عن عدم قدرة أو عدم قوة، وإنما هو راجع إلى الحكمة، ومقتضى قدرة الله وحكمته ﷻ.

وهذا الثاني هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]، وعزاه إلى السلف، وإلى مذهب سلف هذه الأمة.

---

(١) سُئل شيخ الإسلام رحمه الله عن التردد ما معناه في هذا الحديث؟ فأجاب: «قد رد هذا الكلام طائفة، وقالوا: إن الله لا يوصف بالتردد، وإنما يتردد من لا يعلم عواقب الأمور، والله أعلم بالعواقب. وربما قال بعضهم: إن الله يعامل معاملة المتردد. والتحقيق: أن كلام رسوله حق، وليس أحدٌ أعلم بالله من رسوله، =

الصفة الثالثة في الحديث: الكراهة، قال: **«يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»**، ووصف الله بأنه يكره جاء في القرآن والسُّنَّة في أحاديث كثيرة، مثل قوله ﷻ: ﴿وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمۡ فَثَبَّطَهُمۡ وَقِيلَ ٱقۡعُدُواْ مَعَ ٱلۡقَٰعِدِينَ﴾ [التوبة: ٤٦]، فكُره الله ﷻ هذا يتعلق بالأعيان؛ أي: الذوات، وبالصفات وهو صفة اختيارية، وهو هنا في الحديث يتعلق بالمساءة **«يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ»**(١).

= ولا أنصح للأمة منه، ولا أفصح، ولا أحسن بيانًا منه، فإذا كان كذلك كان المتحذلق، والمنكر عليه من أضل الناس، وأجهلهم، وأسوأهم أدبًا، بل يجب تأديبه، وتعزيره، ويجب أن يصان كلام رسول الله ﷺ».اهـ. انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ١٢٩).

وقال ؒ في مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٨): «فبيَّن أنه يتردد؛ لأن التردد تعارض إرادتين، وهو يحب ما يحب عبده، ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت فهو يكرهه؛ كما قال: **«وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»**، وهو قد قضى بالموت، فهو يريد أن يموت، فسمى ذلك ترددًا، ثم بين أنه لا بد من وقوع ذلك».اهـ.

(١) جملة: **«وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ»** ليست في البخاري، وإنما رواها الشهاب القضاعي في مسنده (٢/ ٣٢٧)، وابن أبي الدنيا في الأولياء (ص٩)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٢)، و(٨/ ٣١٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ٩٥) من حديث أنس.



[نُزُولُ اللّهِ ﷻ]

٢٦ ـ وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ[١].

الشَّرح

هذا الحديث فيه إثبات عدد من صفات الرب ﷻ، وأظهرها صفة النزول له ﷻ، ونزول الله ﷻ نقول فيه ما نقول في الاستواء: النزول معلوم، أو غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب. ونزول الرب ﷻ إلى سماء الدنيا جاء في بعض الروايات أنه: «**حينَ يَبْقَى نصف اللَّيْلِ الآخِرُ**»[٢]، وفي الرواية التي ساقها المؤلف رحمه الله: «**حينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ**»، وجاء في بعض الروايات: «**كُلَّ لَيْلَةٍ**»[٣] بلا ثلث ولا نصف.

وأهل العلم منهم من حمل هذا على الفاضل والأفضل، أو أن الثلث الأخير آكد، وأن النزول يبدأ في نصف الليل الآخر[٤].

---

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥، ٦٣٢١، ٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٤٠٥)، والدارمي (١٤٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وعند مسلم (٧٥٨): «**لِشَطْرِ اللَّيْلِ**».

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (٦/ ١٢٥)، وأحمد في المسند (٤/ ٨١)، والدارمي (١٤٨٠)، والطبراني في الكبير (١٥٦٦) من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنهما.

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (٥/ ٤٧٠): «فإن كان =

ومنهم من حملها على أن حساب نصف الليل غير حساب ثلث الليل الآخر، فإذا قيل: نصف الليل، فهو حساب ما بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر الثاني مقسومًا على اثنين تضيفه على ساعة الغروب يعطيك ابتداء نصف الليل، وأما ثلث الليل الآخر، فيكون ما بين الغروب إلى الإشراق، والوقت مأخوذ منه الثلث الآخر، والوقت على هذين متقارب، وشيخ الإسلام لما قال هذا قال: وهذا القول وجيه، أي: أن حساب نصف الليل يكون غير حساب ثلث الليل.

وعلى العموم نقول: إن الروايات متفقة في أن النزول يكون في ثلث الليل الآخر(١)، وهو الأكثر رواية والأثبت ـ كما ساق المؤلف ﷺ هنا ـ، أو في نصف الليل الآخر على اعتبار.

النزول في صفة الله ﷻ لا نخوض فيه بأكثر مما جاء فيه النص، فمن خاض فيه بذكر مسائل مثل قولهم: هل يخلو منه العرش، أو لا يخلو منه العرش؟ وهل إذا نزل إلى سماء الدنيا، يخلو منه ما فوق السماء السابعة، وأشباه ذلك؟

كل هذه مباحث باطلة؛ لأنها مبنية على تشبيه النزول بنزول المخلوق، والله ﷻ لا نعلم كيفية اتصافه بصفاته، فهو ﷻ أجلُّ وأعظم من أن نعلم بكيفية اتصافه بصفاته، فإثبات صفة النزول إثبات صفة، لا إثبات كيفية، ولا نخوض بأكثر من ذلك، والأحاديث في النزول قريبة من التواتر(٢) من كثرتها.

= النبي ﷺ قد ذكر النزول ـ أيضًا ـ إذا مضى ثلث الليل الأول، وإذا انتصف الليل، فقوله حق، وهو الصادق المصدوق، ويكون النزول أنواعًا ثلاثة: الأول: إذا مضى ثلث الليل الأول، ثم إذا انتصف، وهو أبلغ، ثم إذا بقي ثلث الليل، وهو أبلغ الأنواع الثلاثة». اهـ.

(١) انظر: المرجع السابق.

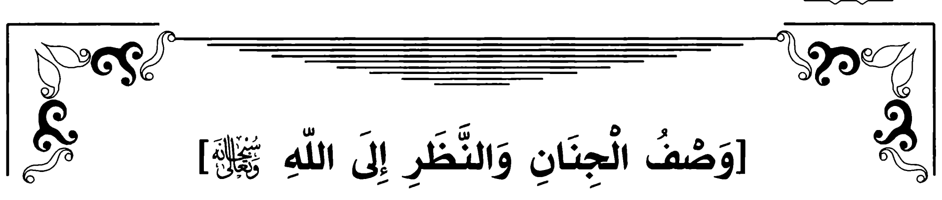
(٢) صرح بتواتر أحاديث النزول عدد من أهل العلم، قال شيخ الإسلام ﷺ في =

وقوله: «**مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟**» مرتبة الدعوة أولًا؛ لأنها أعم، والسؤال بعدها؛ لأنه أخص، والاستغفار الأخير؛ لأنه خاص الأخص؛ لأن الداعي قد يكون عابدًا، وقد يكون سائلًا، وإجابة الداعي قد تكون إثابة الداعي بالثواب، أو قد تكون إعطاء السائل؛ لذلك لما بدأ بالعام قال: «**مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟**»، يدخل في ذلك أهل الصلاة، وأهل تلاوة القرآن، وأهل الذكر في آخر الليل، فيعطيهم رب العالمين أجرهم بغير حساب.

ثم السؤال: «**مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ**» يعني: من يسأل مسألة خاصة، وهي بعض الدعاء، ثم قال: «**مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟**»، فالسؤال قد يكون سؤال دنيا، أو سؤال استغفار، أي: عامًا، ثم خصه بالاستغفار في آخرها. وهذا فيه إثبات صفة الكلام لله عَزَّ وَجَلَّ، وإثبات صفة المغفرة له تَبَارَكَ وَتَعَالَى، والإجابة، والإعطاء، وهذا فيه الرد على من أبطل فائدة الدعاء، وفائدة السؤال، وفائدة الاستغفار، وفائدة العبادة في التأثير على القدر، كما هو قول طائفة من الصوفية في زعمهم أن الأمور مقدرة ولا حاجة للدعاء لتحصيلها، وهذا باطل، بل الأمور مقرونة في القدر، وفي الكتاب السابق بأسبابها، والدعاء والسؤال من جملة تلك الأسباب[1].

= مجموع الفتاوى (٥/ ٤٧٠): «هو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث».اهـ، وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في الصواعق المرسلة (١/ ٣٨٧): «إنها وردت من نحو ثلاثين صحابيًا».اهـ، وقال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في العلو (ص١٠٠): «وقد ألفتُ أحاديث النزول في جزء، وذلك متواتر أقطع به».اهـ، وأورد جملة كبيرة منها ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ٢٩١ ـ ٣٢٧).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٩٢، ١٩٣).



[وَصْفُ الْجِنَانِ وَالنَّظَرِ إِلَى اللّهِ ﷻ]

٢٧ ـ وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «جَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَرُوا رَبَّهَمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ[1].

الشَّرْح

قوله ﷺ: **«جَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا»**، هذا كالتفسير لقوله ﷻ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمـٰن: ٤٦]، ثم قال بعدها: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [الرحمـٰن: ٦٢]، فهذا تفسير للجنتين والجنتين، وفيه إثبات صفة الكبرياء لله ﷻ.

والرداء والإزار الذي جاء في الحديث الذي رواه مسلم: «**الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعِزَّةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا عذَّبتُهُ**»[2]، والرداء والإزار: ما يكون ملابسًا للموصوف، لا ينفك عنه، ويحجب صفته عن الرائي، فالإزار بالنسبة للإنسان يحجب بعض الصفات التي فيه، صفة رجليه، وصفة ساقه، وصفة حقويه، وسوءته، إلى آخر ذلك، والرداء ـ أيضًا ـ يحجب بعض الصفات، فلا يُتصور من ذكر الرداء والإزار لوازم ذلك من أن الإزار لا يكون إلا على حقوين، وعلى جنب، وأنّ الرداء

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٧٨، ٤٨٨٠، ٧٤٤٤)، ومسلم (١٨٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٢٠) من حديث أبي سعيد، وأبي هريرة ﵄.

كذلك لا يكون إلا على منكبين كما التزمه طائفة من غلاة الحنابلة[١]، فأثبتوا عددًا من الصفات بمثل هذه اللوازم، فهذا باطل حتى من جهة اللغة، فالإزار والرداء اسمان لما يحجب رؤية الرائي إلى صفات المرئي[٢]؛ لهذا قال هنا: «**وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَرُوا رَبَّهُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ**»، فدل على أن الكبرياء هو الرداء، فالذي حجب رؤية الرائين إلى صفة الرب عز وجل إلى وجهه الكريم هو الرداء، وكذلك العزة حجبت أن يُرى صفة الرب عز وجل.

والمقصود من ذلك أن هذا معنى قوله: «**رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ**» هنا، وكذلك قوله: «**الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعِزَّةُ إِزَارِي**» في غيرها، وهذا موطن تحتاجه؛ لأن كثيرًا من الشراح لم يحسن هذا المقام.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٨٦): «وفي الحنبلية - أيضًا - مبتدعة، وإن كانت البدعة في غيرهم أكثر، وبدعتهم في زيادة الإثبات في حق الله».

(٢) انظر: لسان العرب (٤/ ١٧)، والتوقيف على مهمات التعريف (١/ ٥٢).

٢ ـ بَابُ قَوْلِ اللّٰهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]

[كَذِبُ الْكَهَنَةِ وَدَجَلُهُمْ]

٢٨ ـ عن عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنَ الأَنْصَارِ أَنَّهُمْ بَيْنَمَا هُمْ جُلُوسٌ لَيْلَةً مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، رُمِيَ بِنَجْم فَاسْتَنَارَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَاذَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا رُمِيَ بِمِثْلِ هَذَا؟». قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ كُنَّا نَقُولُ: وُلِدَ اللَّيْلَةَ رَجُلٌ عَظِيمٌ وَمَاتَ رَجُلٌ عَظِيمٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَإِنَّهَا لَا يُرْمَى بِهَا لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنْ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى اسْمُهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا سَبَّحَ حَمَلَةُ الْعَرْشِ ثُمَّ سَبَّحَ أَهْلُ السَّمَاءِ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ حَتَّى يَبْلُغَ التَّسْبِيحُ أَهْلَ هَذِهِ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، ثُمَّ قَالَ الَّذِينَ يَلُونَ حَمَلَةَ الْعَرْشِ لِحَمَلَةِ الْعَرْشِ: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ فَيُخْبِرُونَهُمْ مَاذَا قَالَ. قَالَ: فَيَسْتَخْبِرُ بَعْضُ أَهْلِ السَّمَاوَاتِ بَعْضًا حَتَّى يَبْلُغَ الْخَبَرُ هَذِهِ السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَتَخْطَفُ الْجِنُّ السَّمْعَ فَيَقْذِفُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ وَيُرْمَوْنَ بِهِ فَمَا جَاءُوا بِهِ عَلَى وَجْهِهِ فَهُوَ حَقٌّ وَلَكِنَّهُمْ يَقْرِفُونَ فِيهِ وَيَزِيدُونَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ[(١)].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٢٩)، والترمذي (٣٢٢٤)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٣٧٤)، والإمام أحمد في المسند (١/ ٢١٨).

٢٩ ـ وعَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا أَرَادَ الله أَنْ يُوحِيَ بِالأَمْرِ تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ، أَخَذَتِ السَّمَاوَاتِ رَجْفَةٌ ـ أَوْ قَالَ رَعْدَةٌ ـ شَدِيدَةٌ، خَوْفًا مِنْ الله عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا سَمِعَ بِذَلِك أَهْلُ السَّمَاوَاتِ صُعِقُوا وَخَرُّوا لِلَّهِ سُجَّدًا فَيَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَه: جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيُكَلِّمُهُ الله مِنْ وَحْيِه بِمَا أَرَادَ، فَيَمْضِي جِبْرِيلُ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، كُلَّمَا مَرَّ بِسَمَاءٍ سَأَلَهُ مَلَائِكَتُهَا: مَاذَا قَالَ رَبُّنَا يَا جِبْرِيلُ؟ فَيَقُولُ جِبْرِيلُ: قَالَ الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ. قَالَ: فَيَقُولُونَ كُلُّهُمْ مِثْلَ مَا قَالَ جِبْرِيلُ. فَيَنْتَهِي جِبْرِيلُ بِالْوَحْي حَيْثُ أَمَرَهُ الله عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالطَّبَرَانِيُّ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَاللَّفْظُ لَهُ[١].

الشَّرح

هذان الحديثان في باب واحد، وهما يدلّان على إثبات عدد من صفات الرب عَزَّ وَجَلَّ ومن نعته الحسن سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فمنها: صفة العلو لله عَزَّ وَجَلَّ.

ومنها: صفة الكلام له عَزَّ وَجَلَّ.

والمقصود من إيراد الشيخ رَحِمَهُ اللهُ لهذين الحديثين: أن من الإيمان بالله. الإيمان بعلوه، وبصفاته، وبكلامه عَزَّ وَجَلَّ، كذلك الإيمان بالملائكة، وهذا كله من أصول الإيمان.

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٢٧)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٢٣٦)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٣٤٨)، والآجُري في الشريعة (٣٠٧)، والطبري في تفسيره (٢٢/ ٩١)، وابن أبي حاتم كما ذكر ابن كثير في تفسيره، وساقه بإسناده (٣/ ٥٣٨)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ١٥٢)، والطبراني في مسند الشاميين (١/ ٣٦٦)، والبغوي في تفسيره (٣/ ٥٥٧).

ومناسبة هذا الباب لكتاب أصول الإيمان أن فيه برهانًا على أن المستحق للعبادة هو الله جَلَّ جَلَالُهُ، وذلك أنه هو المتصف بصفات الكمال والجلال، وهذا الباب فيه ذِكر لصفات الجلال لله عَزَّ وَجَلَّ، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كلّ من في السماوات ومن في الأرض خائف منه وجِلٌ في الحقيقة؛ إذْ هو الجليل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ولذلك كان الأعرف به في السماء الملائكة، فإن الملائكة: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠]، وقال عَزَّ وَجَلَّ في وصفهم ـ أيضًا ـ: ﴿وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، فصفات الجلال لله عَزَّ وَجَلَّ، وصفات الكمال له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وصفات الجمال له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، هذه كلها دلائل على أنه هو المستحق للعبادة وحده دون غيره؛ لأنه المتصف بالعظمة الكاملة، فكل ما في السماوات وما في الأرض جارٍ على وفق أمره سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ذو الأسماء الحسنى، وذو الصفات العلى؛ ولهذا قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]، ﴿فُزِّعَ﴾: أزيل الفزع عن قلوب الملائكة، فالملائكة مع أنهم مقرَّبون إلا أنهم شديدو المعرفة بالله عَزَّ وَجَلَّ، شديدو العلم به، عظيم علمهم بالرب عَزَّ وَجَلَّ، ومما يعلمونه عن الله عَزَّ وَجَلَّ أنه هو الجبار، وأنه هو الجليل سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأنه ذو الملكوت؛ لهذا يشتد فزعهم منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لأنه لا غِنى بهم عنه عَزَّ وَجَلَّ طرفة عين.

والصفات التي فيها هذا البرهان هي صفات الجلال لله عَزَّ وَجَلَّ، وصفات الجلال هي الصفات التي تورث الخوف في القلب؛ لأن الصفات تنقسم إلى أقسام متنوعة باعتبارات، ومن تقسيمات الصفات أنها تنقسم إلى: صفات جلال، وصفات جمال.

فالصفات التي تحدث في القلب الخوف والهلع والرهبة من الرب عَزَّ وَجَلَّ تسمَّى صفات الجلال، والذي يتصف بصفات الجلال على الحقيقة هو الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لأنه هو الكامل في صفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فإذا كان كذلك كان الكامل في صفاته هو المستحق للعبادة، وأمّا المخلوقون فإنهم

ناقصون في صفاتهم، يعلمون أن حياتهم ليست حياة كاملة، وإنما هي حياة إذا عرض لها أي عارض صار المخلوق مَيتًا، وإذا عرض له أي عارض صار مريضًا، وإذا عرض له أي عارض صار ضعيفًا، لا يستطيع أن يعمل شيئًا، فهم ضعاف فقراء محتاجون ليست لهم صفات الكمال، وهذا دليل نقصهم ودليل عجزهم، ودليل على أنهم مقهورون مربوبون، فيجب أن يتوجه العباد إلى من له صفات الكمال، ونعوت الجلال والجمال، وهو الله عَزَّ وَجَلَّ وحده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

بقي الكلام على مسألة ـ وهي من المسائل المهمة ـ وهي أن صفة كلام الرب عَزَّ وَجَلَّ في ظاهر الحديث، قال: «**إِذَا أَرَادَ الله أَنْ يُوحِيَ بِالأمرِ تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ، أَخَذَتْ السَّمَاوَات رَجْفَةٌ ـ أَوْ قَالَ رَعْدَةٌ ـ شَدِيدَةٌ، خَوْفًا مِنْ الله عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا سَمِعَ بِذَلِكَ أَهْل السَّمَاوَات صُعِقُوا**» وقد وُصف سماع الملائكة للصوت بأنه كجر السلسلة على الصفوان، أي: على الصخر، وهذا جعله بعض الناس صفة للكلام، وظاهر الحديث أنه وصف للسماع لا وصف للكلام، فصفة الكلام لله عَزَّ وَجَلَّ ثابتة، لكن لم يثبت فيها شيء من جهة التفصيل إلا ما جاء في الحديث الصحيح: «**يَحْشُرُ اللهُ الْعِبَادَ فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ**»(١).

وحديث النواس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هنا قال فيه: «**إِذَا أَرَادَ الله أَنْ يُوحِيَ بِالأمرِ تَكَلَّمَ بِالْوَحْيِ، أَخَذَتْ السَّمَاوَات رَجْفَةٌ ـ أَوْ قَالَ رَعْدَةٌ ـ شَدِيدَةٌ، خَوْفًا مِنْ الله عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا سَمِعَ بِذَلِكَ أَهْل السَّمَاوَات صُعِقُوا**» أي: أن السماوات تأخذها الرعدة، أو الخوف من كلام الله عَزَّ وَجَلَّ.

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٣٣٧)، وخلق أفعال العباد (٩٨)، والإمام أحمد في المسند (٣/ ٤٩٥)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٢٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٧٥، ٤/ ٦١٨)، والضياء في المختارة (٩/ ٢٥) من حديث عبد الله بن أنيس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وقد غلا في صفة الكلام طائفة من المنتسبين للإمام أحمد ولغيره من أهل السُّنَّة، فجعلوا صفة كلام الله ﷻ بما في هذه الأحاديث التي فيها تكلم الله ﷻ بالوحي، وأن صفة كلامه كجر السلسلة على صفوان، أو أن كلامه كما جاء في روايات أخرى، مثل ما ذكرها أبو يعلى في «**إبطال التأويلات**» وغيره، فهذا ينبغي أن يُترك لا يقال به، وإنما يؤخذ بما دل عليه النص الذي لا يحتمل التأويل؛ لأن صفة الكلام الواردة في الأحاديث إنما هي محتملة لأن تكون صفة للسماع، أي: لما سُمِع؛ لهذا جاء هنا: «**أَخَذَتْ السَّمَاوَات رَجْفَةٌ ـ أَوْ قَالَ رَعْدَةٌ ـ شَدِيدَةٌ، خَوْفًا مِنْ الله ﷻ، فَإِذَا سَمِعَ بِذَلِكَ أَهْل السَّمَاوَات صُعِقُوا وَخَرُّوا لِلَّهِ سُجَّدًا، فَيَكُون أَوَّل مَنْ يَرْفَع رَأْسه: جِبْرِيل ﷺ، فَيُكَلِّمهُ الله مِنْ وَحْيه بِمَا أَرَادَ، فَيَمْضِي جِبْرِيل عَلَى الْمَلَائِكَة، كُلَّمَا مَرَّ بِسَمَاءٍ سَأَلَهُ مَلَائِكَتهَا: مَاذَا قَالَ رَبّنَا يَا جِبْرِيل؟ فَيَقُول جِبْرِيل: قَالَ الْحَقّ وَهُوَ الْعَلِيّ الْكَبِير**»؛ فهذا محتمل أن يكون بعد إرادة الكلام، أو أنه وصْفٌ لما سُمِع من حال السماوات، أما وصف كلام الله ﷻ، فهذا لا يقال فيه بشيء إلا ما ثبت في الحديث أنه «**يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ**».

❊ ❊ ❊

٣ ـ بَابُ قَوْلِ اللّٰهِ ﷻ:

﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]

[قَبْضُ اللّٰهِ ﷻ الْأَرْضَ وَطَيُّ السَّمَاءِ]

٣٠ ـ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «يَقْبِضُ اللهُ الأَرْضَ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بَيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ؟». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ(١).

٣١ ـ وَلَهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَقْبِضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الأَرْضَ، وَتَكُونُ السَّمَاوَاتُ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ»(٢).

٣٢ ـ وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: «أَنَّ رسولَ الله ﷺ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ هَكَذَا بِيَدِهِ وَيُحَرِّكُهَا يُقْبِلُ بِهَا وَيُدْبِرُ؛ يُمَجِّدُ الرَّبُّ نَفْسَهُ: أَنَا الْجَبَّارُ، أَنَا الْمُتَكَبِّرُ، أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْعَزِيزُ، أَنَا الْكَرِيمُ، فَرَجَفَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ الْمِنْبَرُ حَتَّى قُلْنَا لَيَخِرَّنَّ بِهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١٢، ٦٥١٩، ٧٣٨٢)، ومسلم (٢٧٨٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤١٢).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٧٢)، والنسائي في الكبرى (٤/ ٤٠٢)، =

٣٣ ـ وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مِقْسَم: «أَنَّهُ نَظَرَ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ كَيْفَ يَحْكِي رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَأْخُذُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ سَمَوَاتِهِ وَأَرَضِيهِ بِيَدَيْهِ، فَيَقُولُ: أَنَا اللهُ ـ وَيَقْبِضُ أَصَابِعَهُ وَيَبْسُطُهَا ـ أَنَا الْمَلِكُ»، حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى الْمِنْبَرِ يَتَحَرَّكُ مِنْ أَسْفَلِ شَيْءٍ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي لأَقُولُ أَسَاقِطٌ هُوَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ»[1].

الشرح

هذا الباب: باب قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ معناه ـ أيضًا ـ ذكره الإمام في آخر كتاب التوحيد[2].

ومناسبة هذا الباب لكتاب أصول الإيمان: أنّ الإيمان بالله الذي هو أعظم أركان الإيمان الستة: الإيمان بالله، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره من الله سبحانه وتعالى.

والإيمان بالله يشمل: الإيمان بالله ربًا، والإيمان بالله إلهًا، والإيمان بأسماء الله وصفاته، فالإيمان بالله يشمل أنواع التوحيد الثلاثة، فلا يكون المرء مؤمنًا بالله حق الإيمان حتى يوحد الله في الإلهية، وفي الربوبية، وفي الأسماء والصفات، وهذا الباب في توحيد الربوبية، وفيه ذكر بعض صفات الله عز وجل وبعض أسماء الله عز وجل.

قوله عز وجل: «﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾» هذه من الآيات العظيمة التي تكررت في غير موضع من القرآن مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ

= وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٢٥٥)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٤٠)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٧٠).

(١) أخرجه مسلم (٢٧٨٨).

(٢) انظر: كتاب التوحيد مع شرحه تيسير العزيز الحميد (ص٦٥٦، ٦٦٦).

قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]، وكقوله سبحانه وتعالى: «﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]»، وهذه هي التي ساقها الإمام رحمه الله.

قوله عز وجل: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ أي: أنه ما من أحد سيبلغ قدر الله حق قدره، فلا بد أن يكون ثَمَّ نقص عما هو حق لله عز وجل في عظمته؛ لأن بلوغ الحق في القدر مبني على العلم التام بالله عز وجل، وبما هو عليه سبحانه وتعالى في أسمائه، وصفاته، وأفعاله، وربوبيته إلى آخره، وهذا العلم إنما كمُل بكمال البشر في الأنبياء، والرسل ـ عليهم صلوات الله ـ، وسلامة، فهُم أعظم الخلق تعظيمًا لله عز وجل، وأعظم الخلق قدْرًا لله عز وجل حق قدره، والله سبحانه وتعالى قدْرُه أعظم، ولا يعلم ذلك إلا هو سبحانه وتعالى.

﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ معناها ـ والله أعلم ـ: وما عظَّموا الله حق تعظيمه[1]، فمن عَبَدَ غير الله ما عظَّم الله حق تعظيمه، ومن ألحد في أسمائه وصفاته ما عظّم الله حق تعظيمه، ومن أنكر الرسالة، وأنكر إنزال الكتاب ما عظم الله حق تعظيمه، وما علم صفة الله عز وجل، ولم يعظمه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

فالمسألة عظيمة جدًّا، وإذا تأملت في صفة من الصفات، وهي: أنّ الله سبحانه وتعالى هو العظيم عز وجل، وهو الواسع سبحانه وتعالى، تأمَّل كيف أن الأرض ـ كما ذكر الله عز وجل هنا ـ في قبضته سبحانه وتعالى على كبرها عندك، وأن السماوات على اتساعها وكبرها وعظمها وتباعد ما بينها مطويات بيمين الرحمـٰن عز وجل، وأن السماوات السبع فوق بعض إلى أن تكون السماوات على عظمها وكبرها تحت الكرسي، وأنها بالنسبة إلى الكرسي كدراهم سبعة ألقيت في ترس، وأن الكرسي موضع قدمي الرب عز وجل، وأن فوقه العرش، وفوق العرش رب العالمين سبحانه وتعالى، وأن الكرسي الذي السماوات

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٤/ ٢٥).

كسبعة دراهم فيه بالنسبة إلى العرش، كحلقة ألقيت في فلاة من الأرض، والله ﷻ مستوٍ على عرشه، وعرشه لا يُحاط به ﷻ.

وهذا يدل على عظم الله ﷻ، وعظم صفاته، وأن الإنسان جُبل على أن يكون ظلومًا جهولًا، يغفل عن تعظيم الله، وقدره حق قدره ﷻ، وأن يكون جهولًا بصفات الله ﷻ وبأسمائه، ولو نال من ذلك ما نال فهو مقصِّر؛ لأن عظم الله ﷻ، وعظم قدره لا يحيط به محيط، وهذا معنى كون الله ﷻ محيطًا، وكونه ﷻ واسعًا، وكونه ﷻ العظيمَ، وكونه ﷻ الجليلَ، ونحو ذلك من أسماء العظمة والجلال.

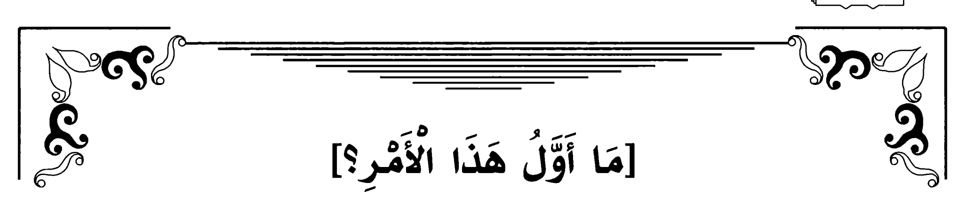
فمن تأمل صفات الله ﷻ، وتأمل الربوبية، وتأمل عظم الله وأسماءه كالجليل والعظيم والواسع والمحيط، وأشباه ذلك، علم أن العباد ما قدروا الله حق قدره، وأن العبد إنما يعظم بتوحيد الله بأنواعه الثلاثة الربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات، وأن توحيد الربوبية مهم لمن كمَّله، وتوحيد الأسماء والصفات مهم لمن كمَّله، وتوحيد العبادة هو المهم لمن عبد الله ﷻ، وذلك لأنه هو رسالة الأنبياء والمرسلين.

فالتأمل في ذلك، ووعظ القلب بذلك، والتفكر في ذلك، يورث الإيمان، ولهذا جعلها شيخ الإسلام في هذا الكتاب من أصول الإيمان، فمن أصول الإيمان: الإيمان بتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، ومن أصول الإيمان التفكر ـ أيضًا ـ في عظمة الله ﷻ، وعظمة ربوبيته وجلاله، وما يُجريه في خلقه ﷻ، وقد أمر الله بذلك في مواضع من القرآن، وأمر به النبي ﷺ في مواضع ـ أيضًا ـ.

فلا بد للعبد من التفكر في عظمة الله ﷻ وعظمة صفاته، وكيف أنك إذا تأملت تركيب السماوات بعضها على بعض، وعظم السماوات، وعظم الأرض بالنسبة لك أنت، ثم عظم السماوات بالنسبة للأرض، ثم عظم الكرسي بالنسبة للسماوات، ثم عظم العرش، تتصاغر وتتصاغر

حتى توجب على نفسك تعظيم الله ﷻ حق تعظيمه، وتوجب على نفسك الذل؛ لأن العبد لا ينفك إذا آمن بهذا حقيقة أن يكون أذل، وألا يترفع ولا يتكبر؛ لأنه يعلم حقيقة نفسه، وحقيقة خلقه ومقداره، ثم هو يعظِّم الله حق تعظيمه.

وأصل الإيمان التذلل لله بعد الإيمان، بربوبيته ﷻ، وأسمائه وصفاته، وألوهيته، فكلما كان العبد أكثر ذلًّا وتعظيمًا لله ﷻ، وخشوعًا في القلب، كان أكثر إيمانًا، وأعظم مقامًا عند الله ﷻ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].



[مَا أَوَّلُ هَذَا الْأَمْرِ؟]

٣٤ ـ وفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ»، قَالَ: قَالُوا: قَدْ بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا. قَالَ: «اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا أَهْلَ الْيَمَنِ». قَالَ: قُلْنَا: قَدْ قَبِلْنَا فَأَخْبِرْنَا عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ كَيْفَ كَانَ. قَالَ: «كَانَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي اللَّوْحِ ذِكْرَ كُلِّ شَيْءٍ». قَالَ: وَأَتَانِي آتٍ فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ انْحَلَّتْ نَاقَتُكَ مِنْ عِقَالِهَا. قَالَ: فَخَرَجْتُ فَإِذَا السَّرَابُ يَنْقَطِعُ بَيْنِي وَبَيْنَهَا. قَالَ: فَخَرَجْتُ فِي أَثَرِهَا فَلَا أَدْرِي مَا كَانَ بَعْدِي»(١).

الشَّرْحُ

في هذا الحديث دلالة على الإيمان والتوحيد، لكن قوله: **«فَخَرَجْتُ فِي أَثَرِهَا»** فيه شاهد على أن صاحب المقام العالي، والفضل قد يكون عنده في بعض الأحوال إيثار للمفضول على الفاضل، فهذا أحد الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم انحلَّت ناقته، وهي لن تذهب، لكن سيتعب في البحث عنها، أو يمكن الحصول عليها بسرعة، لكن ربما ناله شيء من التعب، فالحرص على ذلك جعله يترك هذا الأمر العظيم الذي قال فيه النبي ﷺ: **«اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ»**، وهذا أمر عظيم.

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٩٠، ٣١٩١، ٧٤١٨)، وأحمد في مسنده (٤/ ٤٣١)، واللفظ له.

ولذلك لا يُنتقد المرء إذا ترك الفاضل إلى المفضول بعض الأحيان؛ لأن من طبيعة البشر أن يحصل عندهم شيء من ذلك، كترك العلم إلى ما هو أدنى منه، فقد يحصل للمرء في بعض الأحيان نوع تقصير في مثل هذا، أو إيثار لما هو أدنى، وترك ما هو أفضل.



[لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللّٰهِ ﷻ عَلَى أَحَدٍ]

٣٥ ـ وَعَنْ جُبَيْرِ بن مُحَمَّدِ بن جُبَيْرِ بن مُطْعِم عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يا رَسُولَ اللهِ جُهِدَتِ الْأَنْفُسُ، وَضَاعَتِ الْعِيَالُ، وَنُهِكَتِ الْأَمْوَالُ، وَهَلَكَتِ الْأَنْعَامُ، فَاسْتَسْقِ اللهَ لنا، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِكَ على اللهِ، وَنَسْتَشْفِعُ بِاللهِ عَلَيْكَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَيْحَكَ أَتَدْرِي ما تَقُولُ؟»، وَسَبَّحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَمَا زَالَ يُسَبِّحُ حَتَّى عُرِفَ ذلكَ في وُجُوهِ أَصْحَابِهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَيْحَكَ إنه لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللهِ عَلَى أَحَدٍ من خَلْقِهِ، شَأْنُ اللهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ، وَيْحَكَ أَتَدْرِي مَا اللهُ؟ إِنَّ عَرْشَهُ عَلَى سَمَاوَاتِهِ لَهَكَذَا»، وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ مِثْلَ الْقُبَّةِ عَلَيْهِ: «وَإِنَّهُ لَيَئِطُّ بِهِ أَطِيطَ الرَّحْلِ بِالرَّاكِبِ»»[١]. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاودَ.

الشَّرْحُ

هذا الحديث إسناده فيه ضعف، قد تكلم عليه عدد من أهل العلم[٢].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٦١)، وابن أبي شيبة في العرش (ص٥٧)، والآجري في الشريعة (٣٠٧)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٥٢)، واللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة (٣/ ٣٩٤)، والطبراني في الكبير (١٥٤٧).

(٢) انظر: العلو للعلي الغفار، للذهبي (ص٤٤)، وتفسير ابن كثير (١/ ٣١١)، وعون المعبود (١٣/ ١٣). وممن ذهب إلى تصحيحه:

١ ـ الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤/ ٤٠).

=

لكن ما زال علماء السُّنَّة يتتابعون على إيراده، فما خلا مصنف في السُّنَّة من إيراد هذا الحديث؛ وذلك لدلالته على أمرين معروفين في كلام أهل السُّنَّة:

الأول: علو الله عَجَلّ، وهذا أمر متواتر، وأدلته كثيرة في الكتاب، والسُّنَّة.

الثاني: أن العرش فوق السماوات، وهذا ـ أيضًا ـ ثابت عندهم، وأن العرش ليس في داخل السماوات، وهذا فيه رد على من زعم من الفلاسفة أو المعتزلة، أو غيرهم أن العرش له صفة أخرى.

وفيه ـ أيضًا ـ تنبيه على أن العرش له أركان؛ لأنه قال: «**عَلَى سَمَاوَاتِهِ لَهَكَذَا**» وأشار بيده مثل القبة، وفيه رد على بعض الطوائف الضالة في هذا الباب.

المقصود: أن أهل السُّنَّة متفقون بلا خلاف بينهم على إيراد الحديث في الأدلة، وضعف إسناده لا يعني عدم إيراده في ذلك؛ لأنه اشتمل على الأمرين السابق ذكرهما.

والأمر الثالث الذي اشتمل عليه هذا الحديث: هو أن العرش يئط، وهذا لم يأتِ إلا في هذا الحديث، وقد أُيِّد من حيث المعنى من قوله عَجَلّ: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّۚ﴾ [الشورى: ٥]، ويدل عليه ـ أيضًا ـ قوله عَجَلّ: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا﴾ [المزمل: ١٨].

لهذا يورد أهل السُّنَّة بالاتفاق هذا الحديث، ولا ينظرون إلى ما في إسناده من الضعف أو الجهالة.

= ٢ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٧٠، ٥٧١).
٣ ـ ابن القيم في حاشيته على تهذيب السنن (١٣/ ٩ ـ ٣٥) عون المعبود.

فائدة مهمة في العمل بالحديث الضعيف:

هناك كلام لبعض المتأخرين أن الحديث الضعيف لا يُعمل به في باب العقائد، ولا يعمل به في الفقه[(١)]، أما السلف والأئمة فمنهجهم: أن الحديث الضعيف لا يُستدل به في أصل من الأصول، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في أصل من الأصول، بل إما في تأييده، أو في فرع من الفروع»[(٢)].

يعني: أن أهل الحديث يستدلون بالحديث الضعيف في الفقهيات، وهذا منهج معروف، فالأئمة مالك والشافعي وأحمد، ومن صنّف في السنن يحتجون بأحاديث ضعيفة على السُّنَّة؛ لأن الحديث الضعيف عندهم خير من الرأي[(٣)].

وأما في العقيدة، فإذا كان الحديث الضعيف أصلًا لم ترد العقيدة إلا في هذا الحديث، فإنه لا يُعتمد عليه؛ لأنه لا يستدل بحديث في أصل من الأصول، وتبنى عليه عقيدة، بل لا بد أن يكون الحديث صحيحًا.

وفي الحديث الحسن خلاف، والصواب: أن الحسن مثل الحديث الصحيح في الاحتجاج به، أما إذا ورد الحديث الضعيف في تأييد ما دلت عليه النصوص وفي الشواهد، فقد عمل أئمة السُّنَّة ذلك.

فلو نظرت في كتاب «العرش» لابن أبي شيبة، لوجدت أن ثلثَ أسانيده صحيحة، والباقي وهو أكثر من ستين أسانيد ضعيفة، لكن لأنها في أصل ثابت استدل به.

وهذا عندهم له ـ أيضًا ـ أصل وهو: أن الحديث إذا كان ضعيفًا،

---

(١) انظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة للقنوجي (ص١٢٥ ـ ١٢٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٥).

(٣) انظر: السُّنَّة لعبد الله بن الإمام أحمد (١/ ١٨٠، ١٨١)، والمحلى لابن حزم (١/ ٦٨)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٤٤٨).

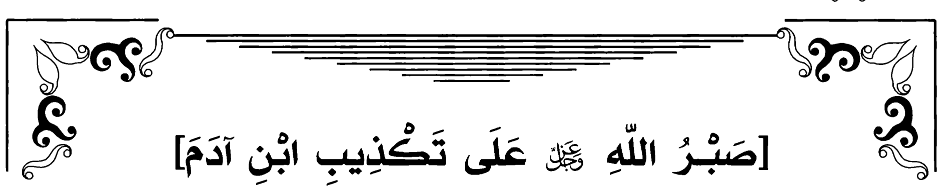
واشتمل على أشياء منها ما يؤيد الأصل، ومنها ما هو جديد، فإنهم يستدلون به في التأييد لما ثبت في الأصل، وأما ما انفرد به الحديث الضعيف من الاعتقاد، أو من الأمر الغيبي، فإنهم لا يثبتونه. مثل هذا الحديث الذي معنا، فإنه اشتمل على أشياء ثابتة: اشتمل على أشياء مؤيدة للنصوص، فلا بأس بإيراده وما دل عليه، واشتمل على ذكر الأطيط، وهو لم يرد إلا في هذا؛ لذلك نقول: لا نثبت الأطيط لأجل أنه ما ورد إلا في هذا الحديث، ونجعل الأطيط في معنى قول الله ﷻ: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ﴾ [المزمل: ١٨]، ومعنى قوله ﷻ: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِن فَوۡقِهِنَّۚ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [الشورى: ٥].

والمتأخرون ـ وخاصة لما نشأت مدرسة أهل الحديث في الهند في القرن الثالث عشر ـ بالغوا في نفي الاستدلال بالحديث الضعيف، ثم ورد هذا إلى البلاد الإسلامية الأخرى، وكثر حتى ظُنَّ أن هذا هو المنهج الصحيح، وهذا ليس بمنهج، وهو مخالف لطريقة أهل العلم المتقدمة، وطريقتهم هي ما سبق من التفصيل.

لأجل هذا الأصل الذي ليس بأصل، وهو أنهم قالوا: لا يحتج بالحديث الضعيف، ظن الظان أن معناه: أن الحديث الضعيف كالموضوع لا قيمة له ألبتة، والاستشهاد به أو الاستدلال به دليل ضعف المتكلم علميًا إلى آخره، هذا ليس بجيد. نعم ينبغي على من استشهد بحديث ضعيف أن يبين ضعفه إذا كان ضعفه غير محتمَل؛ أي: لا يقرب من التحسين، وأشباه ذلك، فيبين ضعفه، ثم يذكر ما فيه من الفوائد بحسب القواعد السابق ذكرها.

فلو استقرأت كتب أهل العلم، وكتب أهل الحديث المتقدمة، والمتوسطة إلى قرابة هذه الأزمان، تجد أن هذا هو المنهج الذي عندهم، فكتب التفسير، وكتب الحديث، وكتب الرقائق، كلها على هذا المنوال.





[صَبْرُ اللّهِ ﷻ عَلَى تَكْذِيبِ ابْنِ آدَمَ]

٣٦ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللهُ: كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَشَتَمَنِي، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ، فَقَوْلُهُ لَنْ يُعِيدَنِي كَمَا بَدَأَنِي، وَلَيْسَ أَوَّلُ الْخَلْقِ بِأَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ إِعَادَتِهِ، وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ، فَقَوْلُهُ اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا، وَأَنَا الأَحَدُ الصَّمَدُ، لَمْ أَلِدْ وَلَمْ أُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفُؤًا أَحَدٌ»(١).

٣٧ ـ وَفِي رِوَايَةٍ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ لِي وَلَدٌ، فَسُبْحَانِي أَنْ أَتَّخِذَ صَاحِبَةً أَوْ وَلَدًا»(٢). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

الشَّرْحُ

قوله ﷺ: **«قَالَ اللهُ كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَشَتَمَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ،...»** إلى آخره، هذان الحديثان فيهما عِظم صبر الله ﷻ على خطايا عباده، وعلى ما ينسبونه إليه ﷻ، ومن أسماء الله ﷻ: الصبور، وهو أنه عظيم الصبر على ما يكون من فعل عباده، ومن مجاهرتهم في حق الله ﷻ بالشرك وبغيره، وتكذيب الله ﷻ فيما أخبر، أو فيما جاء به رسله ـ عليهم الصلاة، والسلام ـ لا شك أن هذا من أعظم عدم قَدْرِ الله ﷻ حق قدره.

وذكر مثال ذلك بقوله: **«فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ لَنْ يُعِيدَنِي كَمَا**

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٨٢).

بَدَأَنِي، وَلَيْسَ أَوَّلُ الْخَلْقِ بِأَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ إِعَادَتِهِ»، وهذا مثال لما فيه تكذيب الرب عَجَلَّ، وإلا فأنواع التكذيب كثيرة.

وقوله: **«وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا»**، فادعاء الصاحبة لله عَجَلَّ، وادعاء الولد لله عَجَلَّ هذا شتم؛ لأن حقيقة الشتم والسب أنه التنقص، وإضافة الولد والصاحبة إلى الله عَجَلَّ فيه تنقص له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى غني عن العالمين، وغني عن أن يتخذ صاحبة ولا ولدًا؛ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٣ - ٩٥].

فمن أعظم السب أن يجعل لله الصاحبة، أو يجعل له الولد، أو أن يجعل له شريك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في الربوبية، أو في الألوهية؛ لأن اتخاذ الشريك مع الله عَجَلَّ سب له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فكل من أشرك بالله عَجَلَّ إلـهًا آخر، كمن عبد الأصنام، أو الأوثان، أو عبد الأولياء، أو الصالحين، أو ادّعى مع الله عَجَلَّ إلهًا آخر على أصناف الآلهة، فهذا قد سبّ الله عَجَلَّ أعظم مسبة.

ولهذا يجد المؤمن في قلبه البُغض للمشرك؛ لأنّ المشرك سب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وشتم الله عَجَلَّ، ولو شتم أحدٌ من الناس فلانًا، أو سبه لأبغضه، فكيف بمن يسب الرب عَجَلَّ؟ ولو أن فلانًا أخذ يسب أبا رجل، ويسب آباءه وأجداده، أو يسبه هو نفسه، ونحو ذلك، ويشتمه ويتنقصه بأنواع النقائص لصار مبغضًا إليه، ولربما قامت أشياء عظيمة بين الساب والمسبوب، والشاتم والمشتوم، وذلك لما جرت عليه النفوس من الاعتداد بحقها، فكيف بسب الله عَجَلَّ؟ ولهذا المشرك يُبْغَض على أي حال كانت له في الدنيا، أو كانت حسناته الدنيوية في أي شأن، فيُبغض لما اشتمل عليه صدره، واشتملت عليه روحه من مسبة الله عَجَلَّ، ومن بغضائه، والله عَجَلَّ صبور يسمع أذى العباد، ويسمع شتمهم وسبهم له، وهو عَجَلَّ صابر عليهم؛ كما قال الله عَجَلَّ: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ١٢٦].

لهذا بُغْض المشرك قائم على بُغْض من سب الله ﷻ وشتمه، وبُغْض المبتدع قائم على بُغْض من ادعى أن محمدًا ﷺ لم يُكمل لنا البلاغ؛ كما قال الإمام مالك: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عليه سَلَفُهَا فقد زَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَانَ الرِّسَالَةَ**»[١]. هذا ولا شك مبناه عظيم في التوحيد والسُّنَّة.

فمسألة بُغْض المشرك، وبُغْض أهل البدع وكراهتهم ليست مسألة أهواء، بل لأنهم عادوا الله ﷻ، وعادوا رسوله ﷺ، وإن ادعوا أنهم يحبونه، ففي الحقيقة من ابتدع، ودعا إلى البدعة، فهو عدو لرسول الله ﷺ؛ لأن الله سبحانه وتعالى قال لنبيه ﷺ: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ [المائدة: ٣]، ومن أتى بشيء جديد، فقد ادعى أن الدين لم يتم لنا.

قوله: «سبحاني» أي: أنزه نفسي، سبحان: مصدر سبّح يسبّح سبحانًا وتسبيحًا[٢]؛ أي: تنزيهًا لنفسي عن كل أنواع النقائص؛ لأن السب التعرض للنقائص؛ كما قال: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤٣]، فقولك: سبحان الله؛ أي: تنزيهًا لله ﷻ عن جميع صفات النقص.

---

(١) أخرجه ابن حزم في الإحكام (٦/ ٢٢٥)، وانظر: الاعتصام للشاطبي (١/ ٤٩).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٤/ ١٩٦)، والصحاح (١/ ٣٧٢)، ومقاييس اللغة (٣/ ١٢٥)، ولسان العرب (٢/ ٤٧١)، ومختار الصحاح (ص١١٩).



[تَحْرِيمُ سَبِّ الدَّهْرِ]

٣٨ ـ وَلَهُمَا عَنْهُ ـ أَيْضًا ـ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَالَ اللهُ ﷻ: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِيَ الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»(١).

الشَّرْح

سبُّ الدهر راجع إلى سب مُقَلِّب الدهر، فقوله سبحانه وتعالى: **«يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ»** أي: سب من لا يملك شيئًا، من هو مدبِّر هذا الشيء؟ فيرجع السب إلى من دبَّره، فإذا سبَّ الدهر، فقد سبَّ الله ﷻ، وشتم الدهر، أو وصفه بالنقائص، كأن يقول: هذه الأيام إنما هي خبط عشواء، مثلًا، أو يقول: هذه السِّنون تأتي، وتذهب دون حكمة، أو يقول: الأيام تأخذ وتعطي، عمياء فيما تأخذ وتعطي، وتميت بعمى. ونحو ذلك مما فيه سبٌّ وانتقاص، وهذا سبٌّ لله ﷻ في المآل؛ لأن الدهر مخلوق يقلبه الله ﷻ كيف يشاء.

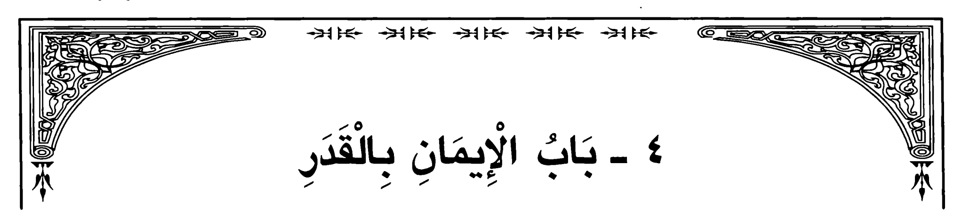
وقوله: «وَأَنَا الدَّهْرُ» ليس فيه أنّ الدهر من أسماء الله ﷻ، ولكنه سب الله بسبه للدهر، فإذا سبَّ الدهر، وهو لا يستحق هذا السب لكونه مدبَّرًا **«وَأَنَا الدَّهْرُ»**؛ لأن المسبَّة إذن وقعت على الله ﷻ، والإيذاء وقع على الله ﷻ.

وينبغي أن يُعلم أن وصف الأيام بالسوء، أو بالنحس، أو بالسواد،

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢٦، ٧٤٩١)، ومسلم (٢٢٤٦).

أو بالمظلمة، ونحو ذلك مما فيه إضافة للعبد أن هذا ليس من سب الدهر، كما يقال: هذا يوم نحس، أو هذا يوم أسود، وهذه أيام مظلمة، أو سنة مظلمة، وأشباه ذلك، هذا وصف، وليس من السب، إنما وصف لتلك الأيام بالإضافة إلى من حصل له فيها أشياء سيئة، وهذا كما قال ﷻ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِى يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ [القمر: ١٩]، وكما قال ﷻ: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِىٓ أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦].

ووصف الأيام بالنحس، والسوء، أو الإظلام، أو السواد، أو نحو ذلك، يُقصد أنها بالنسبة للقائل هي كذلك؛ أي: حصل له فيها سوء، فهذا لا بأس به؛ لأن الشر ليس إلى الله ﷻ، وإنما هو قد يضاف إلى العبد، فيكون يوم نحس بالنسبة للعبد، أو يوم سوء بالنسبة للعبد، وهكذا.



٤ ـ بَابُ الْإِيمَانِ بِالْقَدَرِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]. **وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى:** ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]. **وَقَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]. **وَقَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

الشَّرْحُ

هذا الباب من كتاب أصول الإيمان فيه ذكر الإيمان بالقدر، والإيمان بالقدر ركن من أركان الإيمان التي دلّ عليها حديث جبريل المعروف حين سأل النبي ﷺ عن الإيمان، فقال ﷺ: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[1]، فالإيمان بالقدر واجب وفرض وركن من أركان الإيمان، لا يصح إيمان أحد حتى يؤمن بالقدر.

وأدلة ذلك كثيرة في القرآن، قال ﷻ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾، وقال ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ وقال ﷻ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقال أيضًا: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾، وقال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾، وقال أيضًا: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وقال ـ أيضًا ـ:

---

(١) سبق تخريجه (ص٩).

﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]. هذه الأدلة تدل على أن ما من شيء يحدث في الكون إلا بقدر.

والإيمان بالقدر معناه: «**اعتقاد أن الله ﷻ قدَّر الأشياء بمقاديرها، بهيئاتها، وصفاتها، ووقت وقوعها، وتفاصيل ذلك، قبل أن يخلق السماوات والأرض، وأنه ﷻ يخلقها إذا شاء، وأنه هو الخالق وحده، وأن ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن**». وهذه الجملة يمكن أن تفصَّل بتعريف القدر، وذكر مراتب القدر، وقد سبق بيانه على وجه التفصيل، ولا شك أن الاهتمام بركن الإيمان بالقدر لطالب العلم لا بد منه، وأنه من المهمات؛ لأنه لا تتضح له كثير من المسائل، ولا معنى كثير من الآيات إلا بمعرفة تفصيل كلام أهل السُّنَّة والجماعة في مسائل القدر.

قوله ﷻ: «﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ﴾ [الأنبياء: ١٠١]» أي: في الكتاب السابق.

وقوله ﷻ: «﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]» أي: أمر الله الذي يقع، ويأمر به ليحدث في ملكوته، فهو ﷻ يخلق ما يشاء بقوله: (**كن**) فيكون، كان قدرًا مقدورًا ليس أُنُفًا، ولا مبتدأً من غير تقدير سابق، بل الله ﷻ علِم ما سيكون، وما اختار أن يكون، وما أراد أن يكون، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ.

وقول الله ﷻ: «﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]»، (**مَا**) في هذه الآية لها تفسيران(١):

الأول: أن تكون (**مَا**) اسمًا موصولًا يعني «الذي»، ومعنى الآية حينئذٍ: والله خلقكم والذي تعملونه.

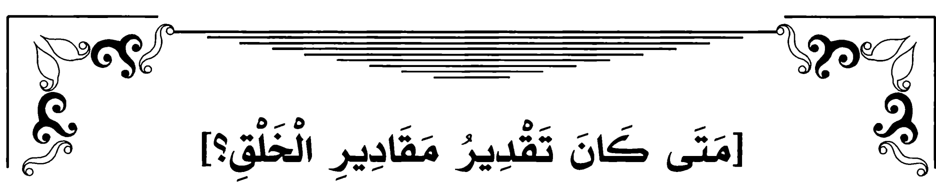
الثاني: أن تكون (**مَا**) مصدرية، وتقدير الكلام: والله خلقكم

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٣/ ٧٥)، وتفسير ابن كثير (٤/ ١٤)، وفتح الباري (١٣/ ٥٢٨).

وعملكم، وهذا وجه الاستشهاد: أن الله ﷻ خَلَقَ عمل العامل المكلف، فكما أن الله خلق المكلف، فقد خلق عمله، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ أي: وعملكم.

وقوله سبحانه وتعالى: «﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]»، قوله هنا: ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ يعني: من المخلوقات، كل شيء خلقه الله ﷻ جعل له قدرًا.



[مَتَى كَانَ تَقْدِيرُ مَقَادِيرِ الْخَلْقِ؟]

٣٩ ـ وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمرِو بْنِ الْعَاصِ ﵄ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَتَبَ اللهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ...» الْحَدِيثُ[(١)].

الشَّرْحُ

هذا الحديث دلَّ على أن الكتابة سبقت خلق السماوات والأرض، وأن هذه الكتابة بمعنى: التقدير، **«قَدَّرَ الله الْمَقَادِيرَ قبل أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ»**[(٢)] أي: كتب مقادير الخلائق؛ لأن المرتبة السابقة للقدر هي: مرتبة العلم، والكتابة، وعلم الله ﷻ بالأشياء أوَّل أزلي لا يُقدر بخمسين ألف سنة قبل خلق السماوات والأرض، وإنما الذي كان قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة هو الكتابة، إنما العلم سابق.

لذلك نقول: إن مراتب الإيمان بالقدر أربعة[(٣)]:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٥٦)، وأحمد (٢/ ١٦٩)، وعبد بن حميد (١/ ١٣٦)، ومسند البزار (٦/ ٤٢٦)، والدارمي في (الرد على الجهمية) (ح٢٦٢)، و(السُّنَّة) لعبد الله بن أحمد (٢/ ٣٨٨، ٣٩٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﵄.

(٣) انظر: العقيدة الواسطية مع شرح العلامة الشيخ صالح الفوزان ـ حفظه الله ـ (ص١٥٠ ـ ١٥٦)، وشفاء العليل (ص٦١ ـ ١١٦)، ورسائل في العقيدة، للعلامة ابن عثيمين ﵀ (ص٣٧)، وتقريب التدمرية، للعلامة ابن عثيمين ﵀ (ص١٠٨ ـ ١٠٩)، والقضاء والقدر، للدكتور عمر الأشقر (٢٩ ـ ٣٦)، ولشيخنا العلامة صالح بن عبد العزيز آل الشيخ ـ حفظه الله ـ تفصيل مهم =

- مرتبتان سابقتان قديمتان، وهما: العلم، والكتابة.
- ومرتبتان واقعتان، أو حاليتان، وهما: الخلق، والمشيئة.

مثال: فشرحي لهذا الكتاب من جهة التقدير القديم السابق، فإن الله عَلِم، وعلمه أزلي أول بمقامي هذا، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، فلما جاء إيقاع المقدر، وقضاء المقدر في ذلك جاءت مرتبتان متعلقتان بالواقع، وهما:

الأولى: مرتبة أن الله ﷻ خالق كل شيء، ومنه عملي هذا، وكلامي وقراءتي ومكثي وجلوسي إلى آخره، فهذا كله مخلوق نفذ به القدر، وصار الإيمان به من الإيمان بالقدر؛ لأنه لم ينفذ القدر إلا بذلك، فخلق الله ﷻ لهذا العمل، وهذا الشرح حَالِيٌّ حين وقع.

الثانية: ثم إنّ الله ﷻ لم يقع ذلك الشيء إلا بمشيئته ﷻ، لا بمشيئة العبد، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ومشيئتي، ومشيئة كلّ مكلف داخلة في مشيئة الله ﷻ، فإذا شاء العبد، فإنه لا يكون ما شاءه العبد إلا إذا أذن الله ﷻ به.

والقضاء، والقدر لفظان يكثر ورودهما، فهل بينهما فرق؟

كثير من أهل العلم ـ ومنهم ابن القيم رحمه الله، وغيره ـ يقولون: لا فرق بين القضاء والقدر، فالقضاء هو القدر، والقدر هو القضاء، فيتواردان[1].

وفَرَّق طائفةٌ من أهل العلم بين القضاء والقدر بأن القدر هو ما يسبق وقوع المقدر، فإذا وقع المقدر، وانقضى سمي قضاءً، فما قبل وقوع

= لمسائل القدر. انظر: اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية (٢/ ٣٠٣ ـ ٣٦٨).

(١) قال الزهري: «القضاء والقدر أمران متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس، وهو القدر، والآخر بمنزلة البناء، وهو القضاء، فمن رام الفصل بينهما، فقد رام هدم البناء، ونقضه». اهـ.
انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات (٤/ ٧٨)، ولسان العرب، لابن منظور (١٥/ ١٨٦)، وشرح قصيدة ابن القيم لابن عيسى (١/ ٧١).

المقدر مشاهدًا معلومًا به يُسمى قدرًا، وإذا وقع وانقضى سمي قضاءً مع كونه يُسمى قدرًا باعتبار ما مضى.

وهذا التفريق حسن وظاهر؛ وذلك لأن مادة القضاء تختلف عن مادة القدر في اللغة، **فالقَدَرُ في اللغة**: بمعنى ترتيب الشيء؛ ليكون على وجه ما[1]، تقول: قدرت أن يكون الأمر كذا، وكذا، إذا رتبت أن يكون الأمر على هذا المنوال. فإذًا: القدر في معناه اللغوي يدخل فيه الفعل، ويدخل فيه الإرادة والمشيئة، ويدخل فيه العلم، ويدخل فيه ـ أيضًا ـ الحكمة بحسب مَنْ قَدَّر، وأما القضاء، فإنه في اللغة بمعنى: إنهاء الشيء[2]، وقد يكون الإنهاء إنهاء عمل، وقد يكون إنهاء خبر، ولهذا جاء في القرآن تنوع معنى القضاء إلى عدة معان:

الأول: مما جاء في القرآن أن القضاء يكون بمعنى الإنهاء؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ: ١٤].

الثاني: يكون القضاء بمعنى الوحي، وذلك إذا عُدِّي بـ(**إلى**) قضينا إلى، قضى إلى، يكون إنهاء الخبر بالوحي؛ كما قال عز وجل: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤] أي: أوحينا إلى بني إسرائيل، وأعلمناهم، وأخبرناهم، وقال عز وجل: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦]، فقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ﴾ أي: أوحينا إليه، وأنهينا إليه ذلك الخبر بالوحي.

---

(١) انظر: مادة (ق د ر) في معجم مقاييس اللغة (٥/ ٦٢)، والنهاية في غريب الحديث (٤/ ٢٢)، ولسان العرب (٥/ ٧٢)، والقاموس المحيط (ص٥٩١).

(٢) انظر: مادة: (ق ض ى) في معجم مقاييس اللغة (٥/ ٩٩)، ولسان العرب (١٥/ ١٨٦)، والقاموس المحيط (ص١٧٠٨)، وانظر: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ص٤٤١ ـ ٤٤٢).

والثالث من معاني القضاء في القرآن: أن القضاء يكون بمعنى القَدَرِ؛ كما قال ﷻ: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢] أي: قدر ذلك وخلقه وفعله، وكما في قوله ـ أيضًا ـ: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ﴾ [سبأ: ١٤] على أنه بمعنى القدر؛ لأن الإنهاء يدخل فيه القدر؛ ولهذا المعنى قال جمع من أهل العلم: إن القضاء والقدر بمعنى واحد؛ لأجل أنهم لاحظوا أن معنى القضاء داخل في معنى القدر، وأن القدر والقضاء لا فرق بينهما، وممن ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم، منهم ابن الجوزي، وكثير من العلماء السابقين.

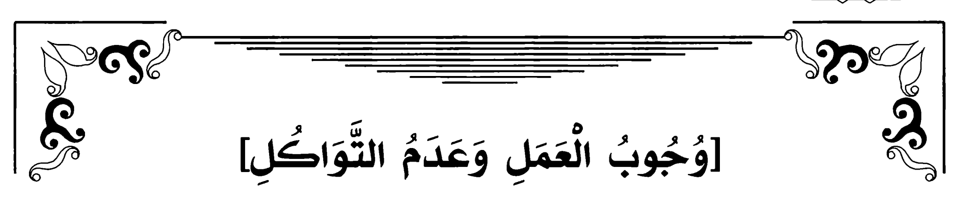
فقوله ﷺ: «**وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ**»[1]، هذا باعتبار أن ما قضى الله هو قَدَر، أي: أنه كائن لا محالة، فيسأل الله ﷻ أن يدفع عنه شر ما قدَّر وما قضى.

فالقضاء هو: ما قُضي وانتهى من القدر، وهذا أولي، وهو المتجه بدلالة اللفظ، وبدلالة الكتاب والسُّنَّة، قال ﷻ: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، وقال الله ﷻ: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ١٤]، وقال ﷺ: «**عَجَبًا لِلْمُؤْمِنِ لَا يَقْضِي اللهُ لَهُ شَيْئًا إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ**»[2].

❊ ❊ ❊

(١) أخرجه أبو داود (١٤٢٥)، والترمذي (٤٦٤)، والنسائي في الكبرى (١/ ٤٥١، ٥/ ٣٤)، وابن ماجه (١١٧٨)، وأحمد في المسند (١/ ١٩٩)، والدارمي (١٥٩١)، وعبد الرزاق في مصنفه (٣/ ١١٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦٨٨٩)، والطبراني في الكبير (٢٧٠٠) والأوسط له (٤/ ١٦٩)، والحاكم في المستدرك (٣/ ١٨٨) من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ١١٧، ١٨٤)، وأبو يعلى في مسنده (٢٢٠، ٢٢١، ٢٨٨)، وابن حبان (٢/ ٥٠٧)، والضياء المقدسي في المختارة (٥/ ١٩٥) من حديث أنس، وقال: «إسناده صحيح».



[وُجُوبُ الْعَمَلِ وَعَدَمُ التَّوَاكُلِ]

٤٠ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلَا نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدَعُ الْعَمَلَ؟ قَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ ـ ٧]. **الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ**[(١)].

الشَّرْحُ

هذا الحديث فيه دليل على أن مرتبة الكتابة من مراتب الإيمان بالقدر، وأن الله ﷻ كتب ما الخلق عاملون، وأن كل شيء عنده مكتوب ﷻ، وفيه دليل على أن ذاك الكتاب كاشف، وليس مُجبِرًا، وأن الله ﷻ هو الذي ييسر للعباد أعمالهم بما فعلوا وبما عملوا، فمن سعى في الخير يُسِّر أن يكون من أهل الجنة، ومن عمِل الشر خُذِل، ويُسِّر للعسرى ـ والعياذ بالله ـ، فعند أهل السُّنَّة والجماعة أنّ ذكر الكتاب السابق، وذِكر قبْض الله ﷻ قبضة إلى النار، وقبضة إلى الجنة[(٢)]، ونحو

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧).

(٢) إشارة إلى حديث عمر بن الخطاب، الذي رواه أبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٣٤٧)، وأحمد في المسند (١/ ٤٤)، =

ذلك، هذا كاشف لعلم الله ﷻ الذي لا تغيب عنه غائبة، لا في الحال ولا في الاستقبال، فالله ﷻ يعلم ما كان، وما هو كائن، وما يكون إلى قيام الساعة، وما بعد ذلك، ويعلم شأن ما لم يكن لو كان كيف يكون ﷻ.

وهذا له نظائر كثيرة في القرآن مما يذكره الله ﷻ عن نفسه في التفريق بين علمه الكاشف، وكتابه الكاشف، وبين ما يجريه الله ﷻ في خلقه خلقًا، وأمرًا كونيًا؛ كما في قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فالله ﷻ يعلم ذلك، يعلم من سيتبع ممن ينقلب على عقبيه، لكن قوله: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ أي: إلا ليظهر علمُنَا، كذلك الكتاب كُتِب وفيه ما سيظهر، فيه علمُ الله ﷻ، فالملائكة تأخذ من الكتاب بوحي الله ﷻ، ويكون في أيديها صُحُف فيها تفصيل لما في اللوح المحفوظ من الكتاب السابق.

فهذا الحديث ليس فيه جبْر، ولا منحى لأهل الجبر، سواء من الجبرية الغلاة، أو من الجبرية المتوسطة الذين هم الأشاعرة والماتريدية، وأشباه هؤلاء، فأهل السُّنَّة والجماعة ليسوا بأهل جبْر في القدر، بل يقولون باختيار العبد بما أعطاه الله ﷻ من قدرة وإرادة، والله ﷻ خالق كل شيء، وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

فالمكتوب في اللوح المحفوظ لا يتغير، وأما المكتوب في صحف

= ومالك في الموطأ (١٥٩٣)، وابن حبان في صحيحه (١٤/ ٣٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٨٠) وقال: «حديث صحيح على شرطهما، ولم يخرجاه»، ولفظه: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ وَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ**».
وسيأتي الحديث بتمامه (ص١٢٠).

الملائكة يتغير، فالله يوحي للملائكة بما في اللوح المحفوظ من كذا، وكذا، والملائكة تفعل ذلك في ملكوت الله جَلَّ جَلَالُهُ بما قدَّر، وقد يكون في اللوح المحفوظ معلقًا بأشياء، مثل أن يكون معلقًا بالدعاء عندها يحصل له كذا وكذا في اللوح المحفوظ، لكن في صحف الملائكة ـ مثلًا ـ يكون إنه سيموت، وفي اللوح المحفوظ أنه سيدعو وسيصرف عنه، أو يكون معلقًا: إن دعا فسيكشف عنه، أو يؤخر أجله، وإن لم يدع فإنه سيقع فيه أجله، فكل شيء مكتوب، فما في صحف الملائكة من التقدير السنوي، والتقدير اليومي هذا قابل للتغيير، أما ما في اللوح المحفوظ، فهو ليس بقابل للتغيير، وهذا هو أحد معاني قول الله عَزَّ وَجَلَّ في آخر سورة الرعد: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ مما في صحف الملائكة، ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ اللوح المحفوظ الذي فيه لا يتغير ولا يتبدل(١).

وهذا هو معنى ما جاء في الأحاديث التي فيها تعليق التغيير؛ كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**»(٢)، فالأجل، والعمر محدودان مكتوبان، والتقدير الذي لا يتغير الذي هو الأجل، وأما العُمُر «**وينسأ له في أثره**» فيطال عمره؛ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾(٣) [فاطر: ١١]، فتكون هذه أسبابًا، فما في صحف الملائكة يتغير، فالله عَزَّ وَجَلَّ يوحي إليهم أن انسئوا أجل عبدي أو عمر عبدي.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (١٣/ ١٦٧)، وتفسير البغوي (٣/ ٢٣)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٥٢٠)، وفتح الباري (١٠/ ٤١٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٦٧، ٥٩٨٦)، ومسلم (٢٥٥٧) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: تفسير الطبري (٢٢/ ١٢٢)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٥٥١)، وزاد المسير (٦/ ٤٨٠)، وفتح القدير (٤/ ٣٤٢).

والكتابة في اللوح المحفوظ أخص منها التقدير العمري الذي يكتبه الملك حين نفخ الروح؛ كما في الحديث الصحيح: «**ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ بِكَتْبِ رِزْقِهِ وَأَجَلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ**»[1]، هذه كتابة خاصة بالمعين، وهي جزء، أو تفصيل لما في اللوح المحفوظ، ما معنى تفصيل؟ ليس معناه أن ما في اللوح المحفوظ مجمل، وهذا أكثر تفصيلًا، وإنما المقصود: أنها تخصيص لما في اللوح المحفوظ؛ أي: أنها متعلقة بواحد معين، وذاك للجميع، فيكون متعلقًا بهذا الشخص المعين.

هذا التقدير العمري أخص منه بالنسبة للفرد التقدير السنوي، وأخص من التقدير السنوي بالنسبة للفرد التقدير اليومي، والتقدير السنوي ـ أيضًا ـ يكون عامًا بالنسبة للمخلوقات المكلفة، وبالنسبة لما في اللوح المحفوظ هو المرتبة الثانية باعتبار التعلق العام.

وهل العبد مجبر على فعل ما كُتِبَ في اللوح المحفوظ، وفي صحف الملائكة؟

الجواب: الكتاب لا يجبر، الواحدة تؤول للأخرى، فمثلًا: أنت قررت أن تسأل سؤالًا، وذلك باختيارك وإرادتك وقدرتك، فعندك قدرة وإرادة، لكن هل أنت مجبر عليه، أم لا؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأنه ممكن أن تسكت، وممكن تسأل، فأنت فكرت، وقلت: أسأل، وقد علم الله ﷻ بعلمه السابق الأزلي أنك ستسأل، فعلمه به وبك ليس إجبارًا لك أن تسأل، لكن هو يعلم أنك ستختار السؤال ولا تختار السكوت، وما علمه من فعلك كتبه، وهذه الكتابة أخذتها الملائكة في التقدير فيما في صحفها؛ لهذا نقول: إن الكتاب كاشف، وليس مجبرًا، والعبد مختار يفعل ما يشاء، ولذلك يقع الكتاب، ويقع التكليف؛ لأن العبد مختار.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

مسألة ثانية: هل الاختيار مطلق، أم مقيد؟ وهنا يأتي الفرق ما بين مذهب أهل السُّنَّة، وبين الجبرية.

والجواب: الاختيار ليس مطلقًا، وذلك أن الله ﷻ يعين من شاء هدايته على الاختيار، وييسر له سبيل اليسرى، ومن شاء إضلاله لم يُعنه وخذله ووكله إلى نفسه.

فإذًا هنا نزيد شيئًا ـ وهو يشتبه بالجبر ـ، وهو مسألة التوفيق والخذلان فالله ﷻ يخص بعض عباده بالتوفيق، فيعينهم على الخير، ويصرف قلوبهم عن الشر، وهذا يلحظه كل واحد منا في نفسه أنه مُعان، فتحس أن ثمَّ إعانة وفتحًا لأبواب الخير، وغلقًا لأبواب الشر، وهذا يسمى التوفيق، وأما الخذلان، فأن يَكِل الله العبد لنفسه، فيسلبه الإعانة فلا يعينه، وهذا عدل منه ﷻ، فكل واحد مختار يفعل ما يشاء، فخص الله بعض خلقه بالإعانة، وحرم آخرين من ذلك، وهذا عدل منه ﷻ؛ لأنه لا يظلم سبحانه وتعالى.

فالجبرية يقولون: إن الكتاب السابق يدل على الجبر، وعلم الله السابق ـ أي: القدر ـ يدل على الجبر، وعند أهل السُّنَّة والجماعة: العلم والكتابة كاشفة، غير مجبِرة؛ أي: أن الله ﷻ انكشفت له الأمور، وهي ليست بخفية عنه، وهو على كل شيء شهيد؛ لهذا لا يجبر أحدًا، فالعبد يختار، لكن الله ﷻ يُعين من يشاء، ويصرف الإعانة عمن يشاء، يهدي من يشاء، ويُضل من يشاء سبحانه وتعالى.

وأما الأشاعرة ـ الذين هم الجبرية المتوسطة ـ، الذين يقولون بالكسب، فالتوفيق عندهم: خَلق القدرة على الطاعة، وهذا تعريف التوفيق عندهم غير تعريف التوفيق عند أهل السُّنَّة والجماعة، فيقولون: إن العبد لا يَفْعَل بإرادته، إنما يُفْعَل به، فهو محل للطاعة، فخلق القدرة على الطاعة التوفيق، وخلق القدرة على المعصية الخذلان.

فعندهم أن العبد مثل السكين، والعمل مثل قطع الخبز، فالسكين هي آلة القطع، والحامل للسكين هو الذي سيفعل، هم يقولون: العبد كالآلة، في قدرة الله ﷻ، فالسكين لها القدرة على القطع، لكن ليس لها إرادة، فهنا لما حرَّك الماسك السكين بدأ القطع، لكن في الواقع السكين لا إرادة لها، وهكذا العبد عندهم لا إرادة له.

لهذا دائمًا يُعبِّر الجبرية من المفسرين، وغيرهم بلفظ: «يخلق عنده»، دائمًا يستخدمون لفظ العندية، ولا يستعملون لفظ «به» التي هي السببية. فيجب التنبه لهذا، ومسألة القدر ـ ولله الحمد ـ النصوص فيها واضحة مؤتلفة بيِّنة لا إشكال فيها، ومذهب أهل السُّنَّة والجماعة واضح، وفهمهم للأدلة في القدر لا إشكال فيه، تجدها متناسقة مع النصوص، ومتناسقة ـ أيضًا ـ مع العقل فيما يدل عليه؛ لأن مسألة القدر ضل فيها الأكثرون ـ نسأل الله العافية والسلامة ـ.

[أَخْذُ اللهِ ﷻ الْمِيثَاقَ عَلَيْنَا وَنَحْنُ فِي ظَهْرِ آدَمَ عليه السلام]

٤١ ـ وَعَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ الْجُهَنِيِّ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ! فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيُدْخِلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ، فَيُدْخِلَهُ اللهُ النَّارَ»»(١). رَوَاهُ مَالِكٌ، وَالْحَاكِمُ، وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وَرَوَاهُ أَبُو دَاودَ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ عُمَرَ(٢).

---

(١) سبق تخريجه (ص١١٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٠٤)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٨٨)، والضياء المقدسي في المختارة (١/ ٤٠٨). قال ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٥، ٦): «قال أبو عمر: زيادة من زاد في هذا الحديث نعيم بن ربيعة ليست حجة؛ لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تُقبل الزيادة من الحافظ المتقن».اهـ.

٤٢ ـ وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُويَه: حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَتَادَةَ النَّصْرِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ ﵁، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ أَنَبْتَدِئُ الأَعْمَالَ أَمْ قَدْ قُضِيَ الْقَضَاءُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ أَخَذَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ، وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ أَفَاضَ بِهِمْ فِي كَفَّيْهِ، فَقَالَ: هَؤُلاءِ فِي الْجَنَّةِ وَهَؤُلاءِ فِي النَّارِ، فَأَهْلُ الْجَنَّةِ مُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَهْلُ النَّارِ مُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ»[1].

الشَّرْحُ

هذا الحديث من الأحاديث المشكلة التي أخطأ فيها المحققون من أهل العلم ـ الرواة ـ في إدخالهم الاستخراج في الآية.

والصحيح: أن استخراج ذرية آدم هذا حق وميثاق؛ كما جاء في هذا الحديث، وأن الله ﷻ استخرج من ظهر آدم ذريته، وأنه ﷻ أشهدهم على أنفسهم، وجعلهم فريقين: فريقًا إلى الجنة، وفريقًا إلى النار، وأنهم كانوا كأمثال الذر... إلى آخر ما جاء في الأحاديث الصحيحة.

فالميثاق حق، والإيمان به واجب، لكن جعل الميثاق تفسيرًا

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٩/ ١١٧)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٧٣)، وفي الآحاد والمثاني له (١/ ٤٢٤)، والبخاري في التاريخ الكبير (٨/ ١٩١)، وابن بطة في الإبانة (١/ ٣٢٩)، والطبراني في الكبير (٤٣٤، ٤٣٥)، وفي مسند الشاميين له (٣/ ١٨٥).
قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٨٧): «وفيه بقية بن الوليد، وهو ضعيف، ويحسن حديثه بكثرة الشواهد، وإسناد الطبراني حسن». اهـ.

لقول الله ﷻ في سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، هذا فيه نظر عند المحققين من أهل العلم[1]، ويقولون: إن هذا الحديث دخل على الرواة، وجعلوا حديثًا في حديث، وأنّ مسألة أخذ الميثاق في آية الأعراف غير أخذ الميثاق من ذرية آدم من ظهره.

والميثاقُ يُذكر في بعض كتب العقائد[2] لا في كلها، بل الأكثر لا يذكرون مسألة الميثاق، والميثاق الذي أخذه الله ﷻ من ذرية آدم متصل بمسألة القدر، بل هو مبحوث في القدر، ولذلك لا يستقل بحثه عن مسألة القدر، وذلك أنَّ الأحاديث التي فيها أخذ الميثاق من آدم وذريته فيها أن الله ﷻ جعل فئة إلى الجنة، وفئة إلى النار، وأنَّ

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٨٢ ـ ٤٨٤): «هذه الآية فيها قولان: من الناس من يقول: هذا الإشهاد كان لما استخرجوا من صلب آدم؛ كما نقل ذلك عن طائفة من السلف، ورواه بعضهم مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وقد ذكره الحاكم، لكن رفعه ضعيف، وإنما المرفوع الذي في السنن؛ كأبي داود، والترمذي، وموطأ مالك، من حديث أبي هريرة، ومن حديث عمر، هو أنهم استخرجهم، ليس في هذه الكتب أنهم نطقوا ولا تكلموا، ولكن في حديث أبي هريرة أنه أراهم آدم، وفي حديث عمر، وغيره أنه قال: «**هَؤُلاءِ للجَنَّةِ، وَهَؤُلاءِ للنَّارِ**»، ففيها إثبات القدر، وأن الله علم ما سيكون قبل أن يكون، وعلم الشقي، والسعيد من ذرية آدم، وسواء كان ما استخرجه فرآه آدم هي أمثالهم، أو أعيانهم، فأما نطقهم، فليس في شيء من الأحاديث المرفوعة الثابتة، ولا يدل عليه القرآن، فإن القرآن يقول فيه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾، فذكر الأخذ من ظهور بني آدم لا من نفس آدم، وذرياتهم يتناول كل من ولدوه، وإن كان كثيرًا؛ كما قال في تمام الآية: ﴿أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ...﴾ [الأعراف: ١٧٣]». اهـ.

(٢) انظر: الرد على الجهمية لابن منده (ص٢٥ ـ ٣٤)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٢٦٥ ـ ٢٧٤)، ومعارج القبول لحافظ بن أحمد الحكمي (١/ ٨٨).

النبي ﷺ سُئل: «**فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ فَلِمَ نَعْمَلُ؟ قَالَ: اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»(١)، ونحو ذلك. فالأحاديث الصحيحة التي فيها ذكر الميثاق متصلة بالقدر، وليس فيها تقرير لمسألة الميثاق في نفسه بكونه أمرًا غيبيًا، أو لكونه حجة على العباد دون مسألة القدر، بل هي المراد بها القدر.

لذلك الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه: «العقيدة الطحاوية» جعل مسألة الميثاق مقدمة لبحثه في القدر، فقال: «**والميثاقُ الذي أَخَذَهُ الله تعالَى مِنْ آدمَ وذُرِيَّتِهِ حَقٌّ، وقَدْ عَلِم الله تعالَى فيما لم يزلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الجَنَّةَ، وعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النارَ جُمْلَةً وَاحِدَةً**»(٢)، فهذا العلم مذكور في أحاديث الميثاق.

وهذا الميثاق من أمور الاعتقاد الغيبية، واعتقاد ذلك موافق، أو مرتب على معرفة ما جاءت به السُّنَّة، وأما القرآن الكريم فليس فيه ذكر الميثاق الذي أخذه الله عَجَّلَ من آدم وذريته، وإنما جاء ذلك بعدد من الأحاديث في الصحيحين وفي غيرهما، أورد بعضها المؤلف رَحِمَهُ اللهُ. فالميثاق ثابت بالأحاديث، والأدلة الصحيحة، فيجب الإيمان بما ثبت، وأنَّ الله جَلَّ جَلَالُهُ لما أخذ الميثاق مضت حكمته في استخراج ذرية آدم من ظهره كأمثال الذرّ، وجعل فريقًا إلى الجنة، وفريقًا إلى النار.

ومسألة الميثاق مما يختلف فيها فهم أهل العلم جدًّا، حتى إننا لا نجد فيها قولًا واضحًا واحدًا لأهل السُّنَّة والجماعة، ولا لغيرهم، فما من فرقة إلا ولهم أقوال مختلفة في مسألة الميثاق.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧) من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأخرجه البخاري (٦٥٩٦، ٧٥٥١)، ومسلم (٢٦٤٩) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: العقيدة الطحاوية (ص٣٠، ٣١). وللشارح شيخنا صالح آل الشيخ ـ حفظه الله ـ تفصيل ممتع في مسألة الميثاق في شرحه على العقيدة الطحاوية. انظر: شرح الطحاوية (١/ ٣٥٧ ـ ٣٦٧).

وكذلك أهل السُّنَّة والجماعة اختلفوا جدًا في مسألة الميثاق، مع اتفاقهم على حصول الاستخراج من ظهر آدم، وأخذ الميثاق عليه.

إذا تبين هذا الإجمال في هذه المسألة المشكلة، فإن بحثها يكون في مسائل:

المسألة الأولى: معنى الميثاق.

الميثاق ذُكر في القرآن بمعنى العهد الشديد المؤكد؛ كما في قوله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤]، وكما في قوله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧]، والآيات في ذكر الميثاق متنوعة كثيرة.

فمعنى الميثاق: هو العهد الشديد المؤكد، ومنه قول الله ﷻ: ﴿لَنْ أُرْسِلَهُۥ مَعَكُمْ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٦٦] أي: عهدًا شديدًا مؤكدًا من الله ﷻ تُشْهِدُون عليه الله: ﴿لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ ۖ فَلَمَّآ ءَاتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [يوسف: ٦٦].

المسألة الثانية: أنَّ الميثاق الذي أُخِذَ من آدم معناه على ما جاء في بعض الأحاديث: أنَّ الله ﷻ استخرج ذرية آدم من ظهره ـ استخرج صورهم ـ، وأنَّ هذا الاستخراج؛ لأجل ظهور علم الله ﷻ، ولأجل أخذ العهد عليهم بما يشاؤه الله ﷻ، والأحاديث في هذا متعارضة متنوعة مختلفة؛ لهذا يُدخل أهل العلم تارة في بحث الميثاق دليلًا من القرآن على ذلك ـ وهو ليس بدليل في المسألة ـ وهو قول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢ ـ ١٧٤]،

فلأجل اختلاف الأحاديث وتنوع العبارات في مسألة الميثاق يجعلون هذه الآية من أدلة هذا الميثاق، وهذا ليس بصحيح، فالميثاق الذي أخذه الله ﷻ من آدم وذريته لا دليل عليه من القرآن، والأحاديث تحتاج إلى عناية وإلى جمع، والاختلاف فيها والاضطراب والشذوذ كثير، فلعله أن يُجمع ما صح من ذلك، ويُطَّرح الضعيف، أو المضطرب، أو المختلف، مع أن كثيرًا من العلماء دخل عليهم بعض تلك الألفاظ في بعض، ولذلك اضطربت أقوالهم في هذه المسألة العظيمة.

فإذًا: الميثاق أمر غيبي، والأخذ من آدم ذريته على ما جاء في الأحاديث حق وصواب، وأن هذا الميثاق لأجل مسألة القدر، ولأجل العهد عليهم، وهذا العهد أمرٌ غيبي، وليس متصلًا بآية الأعراف.

المسألة الثالثة: أن آية الأعراف، وهي قول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ لا يصح الاستدلال بها على مسألة الميثاق، وهذا الذي في الآية أن الله ﷻ أخذ من بني آدم، ولم يأخذ من آدم، وأخذ من الظهور على صفة الجمع، ولم يأخذ من ظهر آدم، وأنه أشهدهم على بعضهم البعض.

﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾، وهذا ليس موجودًا في مسألة الميثاق، وأن هذا الميثاق متعلق بمسألة الربوبية ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ﴾، وأنهم أجابوا ﴿بَلَىٰ﴾، لهذا نقول: إن الآية ليس فيها مسألة الميثاق، وإنما استدل بعض العلماء بهذه الآية على مسألة الميثاق، ورتبوا عليها أشياء؛ لأجل أمور:

الأمر الأول: أن الصيغة متشابهة: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ وأنه جاء في الأدلة في السُّنَّة أن الله ﷻ أخرج ذرية آدم عليه السلام من ظهره كهيئة الذر، فلما جاء هنا ذكر الظهر والإخراج

والاستخراج جعلوا هذا تفسيرًا لهذا، كما هو عند كثير من أهل العلم من السلف والخلف[١].

الأمر الثاني: أن الله ﷻ قال: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾، والإشهاد معناه: الشهادة، وهذا يقتضي أن يكون الاستخراج على ما جاء في الأحاديث، وأن الله خاطبهم، وأنهم ردوا عليه... إلى آخره.

الأمر الثالث: أنه سبحانه وتعالى لما سألهم بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، أجابوه بقولهم: ﴿بَلَىٰ﴾، وهذا صريح في القول دون غيره.

والجواب: أن هذه الأمور اشتبهت على من استدل بالآية على مسألة الميثاق، والآية لا تصلح دليلًا عليها، واختُلف في تفسير الآية على قولين[٢]:

القول الأول: هو الذي سبق بيانه، أن الله استخرج من ظهر آدم عليه السلام وذريته، وجعلوا السُّنَّة تفسيرًا لما في الآية، والآية دليلًا، ولم يفرقوا بين هذا وهذا.

القول الثاني: وهو قول جماعات كبيرة من أهل العلم من جميع المذاهب والفرق والمحققين، قالوا: إن الآية ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أخذ؛ يعني: خلق وجعل، فجعلهم يتناسلون، وأخذ بعضهم من بعض؛ يعني: أنشأ بعضهم من بعض؛ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٣] أي: بما خلق من السبب من إراقة الماء في الأرحام، إلى الحمل والولادة، فقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ﴾ لما ذكر الربوبية هنا في الأخذ دل على أن معنى

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٩/ ١١٠ ـ ١١٨)، وتفسير القرطبي (٣١٤ ـ ٣١٨)، وزاد المسير لابن الجوزي (٣/ ٢٨٣ ـ ٢٨٦)، والدر المنثور للسيوطي (٣/ ٥٩٨ ـ ٦٠٧).

(٢) انظر: أضواء البيان للشنقيطي (٢/ ٤٢، ٤٣).

الأخذ هنا الخلق؛ أي: خلق ربك من ظهور بني آدم ذريتهم، هذا سبب الآية: ﴿مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ﴾ فتكون ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ بدل بعض من كل؛ لأن أصلاب الرجال فيها الماء، فخلق الذرية من الماء الذي في ظهور الآباء؛ أي: أخذ بعضهم من بعض، وهذا يُخلق من هذا، وهذا يوجد بسبب هذا.

قال ﷻ: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾، والإشهاد في القرآن له معنيان[1]:

الأول: إشهاد بلسان المقال بأن يشهد بقوله أشهد أنه كذا وكذا، قولًا.

والثاني: إشهاد بلسان الحال؛ يعني: أن حالته تشهد، وهو بمعنى ما جاء في قول الله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ شَـٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٧] فشهودهم على أنفسهم بالكفر هو بلسان حالهم من تأليههم غير الله، وعبادتهم لغير الله، لكنهم لا يقولون عن أنفسهم أنهم كفار، بل يقولون: نحن الحنفاء، وكذلك في قوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ [العاديات: ٦ ـ ٧] أي: شاهد بلسان حاله بأفعاله أنه كنود جاحد بنعمة الله ﷻ، وهذا ـ أيضًا ـ في مثل قول الله ﷻ: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥] أي: بلسان الحال، أو بلسان المقال.

فدل هذا على أن الإشهاد في القرآن له هذان المعنيان، ولما كان الإشهاد على هذين المعنيين صار تفسير الآية: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾

---

(١) قال ابن الجوزي في زاد المسير (٣/ ٢٨٤): «وفي قوله: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ ثلاثة أقوال: **أحدها**: أشهدهم على أنفسهم بإقرارهم، قاله مقاتل. **والثاني**: دلهم بخلقه على توحيده، قاله الزجاج. **والثالث**: أنه أشهد بعضهم على بعض بإقرارهم بذلك، قاله ابن جرير».

محتملًا أن يكون بلسان المقال، أو بلسان الحال، ولما كان أول الآية فيه الأخذ بالخلق صار الإشهاد على الربوبية بلسان الحال لا بلسان المقال[١]؛ أي: وأشهدهم على أنفسهم بحالهم، وقد جعل الله ﷻ في كل الأنفس من دلائل ربوبيته ووحدانيته التي تؤدي وتدل على أنه ﷻ هو المستحق للعبادة وحده دون غيره، وأشهدهم على أنفسهم بما جعل في أنفسهم من العبرة، والدلالة على أن الذي خلقهم وفطرهم وأوجدهم وأبدعهم وبرأهم هو الله ﷻ؛ كما قال ﷻ: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، وقوله ﷻ: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

فتكون الشهادة ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ تعني: ـ والله أعلم ـ جعل حالهم، وما هم مركبون عليه دالًّا على الوحدانية، وأيضًا جعل بعضهم دليلًا على بعض؛ أي: جعل هذه الذرية بعضها شاهدًا على بعض بما أودع الله ﷻ في الناس من دلائل وحدانيته، وآثار ربوبيته، ومعالم صنعته وبرئه ﷻ؛ لهذا قال ﷻ هنا: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فذكر الربوبية التي هي الخلق، وما يترتب عليه، ﴿قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي: أن جميع هذه الذرية إذا رجعوا لدلائل الوحدانية التي يشهدونها بلسان الحال، فإنهم مقرُّون بالربوبية، وهذا هو الذي ذكره الله ﷻ عن جميع الفئات، والمشركين في أنهم مقرُّون بالربوبية منكرون للألوهية.

---

(١) قال به الحسن البصري رحمه الله في تفسير هذه الآية، انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٢٦٥).

وقال الشنقيطي رحمه الله في أضواء البيان (٢/ ٤٢): «فمعنى قوله: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أن إشهادهم على أنفسهم إنما هو بما نصب لهم من الأدلة القاطعة بأنه ربهم المستحق منهم لأَنْ يعبدوه وحده، وعليه فمعنى: ﴿قَالُوا بَلَى﴾ أي: قالوا ذلك بلسان حالهم؛ لظهور الأدلة عليه». اهـ.

وانظر: تفسير السعدي (١/ ٣٠٨).

وفي قوله: ﴿بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف: ١٧٢] وجهان من الوقف:

الأول: أن يقف على: ﴿بَلَىٰ﴾، ثم تستأنف: ﴿شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

والثاني: أن يقف على: ﴿شَهِدْنَآ﴾، ثم تستأنف بعدها: ﴿أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

والوجه الأول أولى وأظهر في معنى الآية.

فقولهم: ﴿بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ هذا من كلام بعضهم لبعضهم، أي: شهد بعضهم على بعض بلسان الحال، لِمَ؟

الجواب: ليكون ذلك دليلًا من الدلالة التي تكون دافعة لاحتجاجهم يوم القيامة، فإن الله ﷻ جعل لدفع احتجاج المشركين يوم القيامة، وتنصلهم من التكليف، ورغبتهم في عدم التعذيب جَعَلَ ثَمَّ حججًا منها هذا الإشهاد، أن بعض هذه الذرية شاهد على بعض.

وهذه الآية فيها ذكر الشهداء، وهم الذين يأتون يوم القيامة في قوله ﷻ: ﴿وَجِا۟ىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾ [الزمر: ٦٩]، يشهد بعضهم على بعض بأن الدلائل ظاهرة، وأنكم مقرون بالربوبية، مقرون بالوحدانية، ويشهد الآباء على الأبناء، ويشهد الأبناء على الآباء، ويشهد بعضهم على بعض، حتى لا تكون ثَمَّ حُجَّة، لكن هذه ليست الحُجَّة التي يحاسبون عليها ويعذبون عليها، وإنما هي دليل؛ لقطع معذرتهم مع الدليل الآخر، وهو الأعظم وهو بعث الرسل.

وتأمل قوله ﷻ: ﴿شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

من الذي شهد؟

الجواب: الذرية، شهد بعضهم على بعض ﴿أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، والإشارة في قوله: ﴿عَنْ هَـٰذَا﴾ إلى أي شيء؟ الجواب: إلى دليل الربوبية، ودليل الربوبية هو الذي

احتجت به الرسل على ما جاءت به، وهو توحيد الألوهية، فإذًا في قوله: ﴿شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ﴾ يعني: ـ والله أعلم ـ: أشهد الله بعض الذرية على بعض على مسألة الربوبية؛ لئلا يقولوا: إنا كنا عن هذا غافلين، والرسل جاءت بتقرير الحجة التي بعدها العذاب، مستمسكة بالأصل الذي شهد بعضهم على بعض فيه بلسان الحال، وهو الإيمان بالربوبية؛ لهذا صارت الآية دليلًا على الربوبية، وهذه حجة عليهم، ولكنها ليست الحجة التي بها يعذبون، ولكنها قاطعة لنزاعهم، ورغبتهم في التنصل من العذاب.

وفي قولهم: ﴿عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ يعني: ـ والله أعلم ـ: عن هذا الدليل، وهو توحيد الربوبية أو الفطرة، الذي ذَكَّرَت به الرسل، أو الذي جاءت الرسل لإحيائه في الأنفس؛ ليدل الناس على ما يستحقه الله ﷻ من توحيد العبادة.

قال ﷻ في الآية: ﴿شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٢ ـ ١٧٣]، فهم احتجوا إما بالغفلة، أو بعدم الشرك، ومتابعة الآباء، وهذا لو حصل يوم القيامة أن احتجوا به فإن الله أقام عليهم الحجة بالشهداء، وأقام عليهم الحجة بالرسل، والعذاب إنما يكون بعد إنكار دلائل الصنعة، وما أقام الله ﷻ في الإنسان من عقل وفكر بحيث يستدل بهذه المخلوقات على أن خالقها هو الله ﷻ، مع ما جاءت به الرسل. إذا تبين ذلك، فالآية فيها من الفوائد ما يلي:

أولًا: ليس فيها حجة لمن قال: إنها تدل على مسألة الميثاق.

ثانيًا: الآية ليس فيها حجة لمن قال: إن بالفطرة، أو بالتوحيد، أو بما أُخذ من الميثاق الأول، أن هذا كاف عن إقامة الحجة على العباد، وأنه بذلك الميثاق وذلك الإشهاد، وإقرارهم على أنفسهم، والشهادة في

الربوبية، والعبادة كافية في تعذيبهم، إذا لم تبلغهم الرسالات، ولم تأتهم الرسل.

فالآية ليس فيها دليل على الميثاق، وليس فيها دليل على أن هذا حجة كافية في تعذيبهم، بل لا بد من إقامة الحجة الرسالية؛ لذلك ترى أن أئمة أهل العلم المحققين كشيخ الإسلام، وأئمة الدعوة(١) دائمًا يذكرون أنه لا بد من إقامة الحجة الرسالية، لماذا لفظ الرسالية؟ **الجواب**: حتى لا يتوهم متوهم أن الحجة الفطرية كافية. إذا تبين ذلك فإن تفسير الشهادة هنا، وتفسير هذه الآية عند المحققين من أهل العلم ـ على ما سبق بيانه ـ هو بالفطرة التي فطر الله ﷻ الناس عليها، وهي الفطرة في الربوبية التي تدل على الألوهية، وهي في معنى قوله ﷻ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ﴾ [الروم: ٣٠]، وفي معنى قوله ﷺ: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ**»(٢).

وهذا الذي سبق من تفسير الآية على وجه التفصيل والبسط، هو مذهب واختيار أئمة أهل السُّنَّة؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير، وشارح الطحاوية، والشيخ عبد الرحمـٰن بن سعدي في تفسيره، وأئمة الدعوة، وهو تفسير جماعات كثيرة من أهل العلم(٣)،

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀: «فإن الكتاب، والسُّنَّة قد دلَّ على أن الله لا يعذب أحدًا إلا بعد إبلاغ الرسالة، فمن لم تبلغه جملة لم يعذبه رأسًا، ومن بلغته جملة دون بعض التفصيل لم يعذبه إلا على إنكار ما قامت عليه الحجة الرسالية، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ﴾ [النساء: ١٦٥]». اهـ.
انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٩، ١٢/ ٤٩٣ ـ ٥٠٠)، وانظر: فتيا في تكفير الجهمية للشيخ إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ﵀ (ص١٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة ﵁.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/ ٤٨٢ ـ ٤٨٤)، =

وهو الذي يتعين في الموافقة مع أصول التوحيد، وأصول العقيدة بعامة، وهو الذي يتعين موافقة لحكمة الله ﷻ، وهو الذي يتعين موافقة لما هو مقرر في الشريعة من مسألة إقامة الحجة في أحكام المرتد؛ لهذا غلط في هذه الآية جماعات من المتقدمين ومن المعاصرين ـ أيضًا ـ، فجعلوها حجة على أنه ليس ثَمَّ حاجة لإقامة الحجة على العباد، بل الفطرة كافية، والعهد الأول كاف... إلى آخره.

وهذا بلا شك ليس بمُرْضٍ، والحجة لا تقوم على العباد بشيء لا يتذكرونه أصلًا، وإنما العباد أمامهم الدلائل، أما تذكر الميثاق، وتذكر الشهادة، وتذكر هذه الأشياء، فإن أحدًا لا يتذكر ذلك، وإنما الرسل تذكرهم بذلك، فتكون الحجة بالرسل لا بذلك الأمر الأول؛ لهذا سبق بيان أن مسألة الميثاق مرتبطة بالقدر، وليست متصلة بالتكفير، وليست حجة على خلاف القدر، إنما هي دليل على القدر فقط دون غيره.

= وشفاء العليل لابن القيم (ص١٢، ١٣)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٢٦٥)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٢٦٥ ـ ٢٧٤)، وتفسير السعدي (١/ ٣٠٨)، وأضواء البيان للشنقيطي (٢/ ٤٢، ٤٣).

[كِتَابَةُ الْعَمَلِ وَالْأَجَلِ وَالرِّزْقِ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ وَنَحْنُ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِنَا]

٤٣ ـ وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﵁ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلقُهُ فِي بَطْنِ أُمِهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ علقةً مِثْل ذَلِك، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْل ذَلِك، ثُمَ يَبعثُ اللهُ إِليْهِ الْمَلَك، بِأَرْبَع كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثم يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، فواللهِ الذِي لَا إِلٰهَ غَيْرُهُ؛ إِنَّ أَحَدَكُمْ ليَعْمَلُ بعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ ليَعْمَلُ بَعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَليْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ[1].

الشَّرْحُ

هذا الحديث حديث جليل عظيم مهيب يرويه عبد الله بن مسعود ﵁ عن النبي ﷺ، والمراد منه في هذا الموطن ذكر القدر، وهو قوله هنا: **«ثُمَ يَبعثُ اللهُ إِليْهِ المَلكَ، بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ»**، وهذه الكتابة مرتبة من مراتب القدر.

(١) سبق تخريجه (ص٣٦).

والكتابة ـ كما سبق بيانها ـ أنواع، منها:

الكتابة العامة المفصَّلة لكل شيء في اللوح المحفوظ، وهذه هي التي جاءت في قول الله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وفي قوله جلّ جلاله: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٣]، ونحو ذلك من الآيات، وفي قوله ﷺ في الحديث الصحيح: «**قَدَّرَ الله الْمَقَادِيرَ قبل أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ**»[1] أي: كتبها، وهذه كتابة عامة مفصَّلة لكل شيء.

تلي هذه الكتابة كتابات عامة في أنحاء منها:

الكتابة العمرية: لكل شخص، أو لكل إنسان كتابة خاصة به عامة بما سيؤول إليه أمره، وهذه هي الكتابة في الرحم، حين يكون المخلوق جنينًا قبل أن تُنفخ فيه الروح يكتب هذه الأربع كلمات: يكتب رزقه، وأجله، وعمله، ويكتب هل هو شقي أو سعيد، وهذا بما تؤول إليه الحال، فيكتب رزقه على وجه الإجمال، ويكتب عمله هل عمله صالح، أم لا؟ ويكتب أجله إلى أين سينتهي، ثم هل هو شقي أم سعيد؟ لذلك هذه الكتابة ليست تفصيلية، وهناك كتابات أخر تفصيلية.

الكتابة السنوية: التي تكون في ليلة القدر، وتكون تفصيلًا لما يكون في هذه السنة بخصوصها لهذا المعين، وقد يكون في هذه السنة ما يخالف ما هو مكتوب حين كان في الرحم، فيكون في هذه السنة ـ نسأل الله العافية ـ مسلمًا، ويُكتب وهو في الرحم شقيًا؛ لأنه سيؤول أمره إلى رِدَّةٍ وكفر، وهذا هو معنى قوله ﷺ: «**فوالله الذي لا إِلَـهَ غَيْرُهُ؛ إِنَّ أَحَدَكُمْ ليَعْمَلُ بعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا**

(١) سبق تخريجه (ص١١٠).

إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا...» إلى آخره، وهذا معنى أنه كُتِب شقيًا أم سعيدًا؛ أي: فيما سيؤول إليه أمره، أما فيما هو تفصيل لما في اللوح المحفوظ، فهذا يكون الأمر فيه مختلفًا، فيما هو في التقدير السنوي؛ لذلك لا نفهم من كتابة: هل هو شقي أم سعيد، أو أنه يعمل بعمل أهل الجنة، ثم يعمل بعمل أهل النار فيدخلها، أن هذا مخالف للكتاب، أو أن الكتاب جُبِرَ عليه، لا، فالكتاب ـ كما سبق بيانه ـ كاشفٌ، وما يُجرِي الله ﷻ على عبده هو بقدَر بلا شك، والقدر أنواع، وهذا الكتاب لا بد أنه سيكون، فقد يعمل بعمل أهل الجنة العمر كله، ثم يسبق عليه الكتاب، وما كتب الله ﷻ في الكتاب أنه سيكون شقيًا، فيختار هذا الشقاوة، فيُبْطِل عمله السابق، وهو باختياره اختار عمل أهل الجنة، ثم باختياره أبطل عمله السابق.

فإذًا: كتابة الكتاب في اللوح المحفوظ يكون على الوجه العام ـ الإجمالي النهائي ـ وعلى الوجه التفصيلي، ثم هناك كتب تفصيلية لما في اللوح المحفوظ، ومنها الكتابة حين يُجمع خلقه في الرحم.

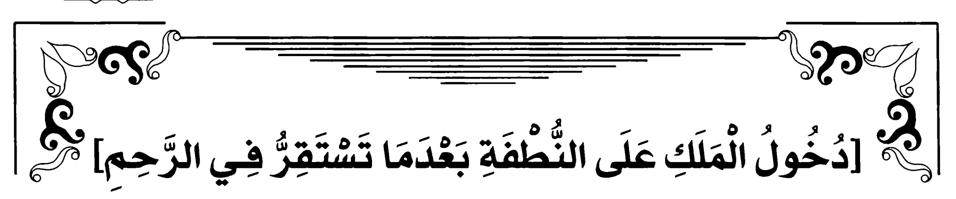
إذًا: كتابة رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أم سعيد حين كان في الرحم باعتبار العاقبة لا باعتبار ما يكون في تفاصيل حياته؛ لهذا قال ﷺ: **«وَإِنَّ أَحَدَكُمْ ليَعْمَلُ بعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا»**؛ لأنه كُتب أنه سعيد، فسيؤول أمره إلى أن يُسلم، أو إلى أن يتوب إلى أن يموت، فيكون من أهل الجنة.

فهذا الحديث حديث عظيم فيه تقرير مسائل كثيرة من مسائل القدر، وأهمها مسألة الكتابة العمرية، وأن الله ﷻ يبعث إليه ملكًا، فيكتب هذه الأمور على وجه الإجمال.

وأما قوله ﷻ: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمٰن: ٢٩]، فهذه الآية لا تدل على الكتابة، لكن يُستدل على الكتابة بقوله ﷺ: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ، مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ...**»[١] إلى آخر الحديث، وبقوله ﷻ: ﴿كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١١] أي: فيما يكتبون من عمل الإنسان في كل يوم، فيطابقون بينه وبين ما هو موجود فيما في أيديهم من الصحف؛ لأن الكتابة السنوية هي في الواقع كتابة يومية مجموعة: في اليوم الفلاني سيحصل كذا، وفي اليوم الفلاني سيحصل كذا... إلى آخره، ثم تفاصيل الكتابة السنوية العامة للمكلفين أو للمخلوقات تكون بيد الملك الموكل بالعبد؛ لذلك قال جماعة من أهل العلم: إنه ثَمَّ كتابة يومية كالتفصيل للكتابة السنوية، وهذه التي فيها التغيير والمحو والإثبات، والشر والخير... إلى آخره، قال ﷻ: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٥، ٣٢٢٣، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦)، ومسلم (٦٣٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



[دُخُولُ الْمَلَكِ عَلَى النُّطْفَةِ بَعْدَمَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ]

٤٤ ـ وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أُسَيْدٍ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَدْخُلُ الْمَلَكُ عَلَى النُّطْفَةِ بَعْدَ مَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ، أَوْ خَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَيَقُولُ: يَا رَبِّ أَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ فَيُكْتَبَانِ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى فَيُكْتَبَانِ، وَيُكْتَبُ عَمَلُهُ وَأَثَرُهُ وَأَجَلُهُ وَرِزْقُهُ، ثُمَّ تُطْوَى الصُّحُفُ، فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

الشَّرْحُ

هذا الحديث ـ أيضًا ـ تتمة في المعنى لما في الحديث السابق؛ لأن الملك يأتي بعد زمن، فيكتب هذه الأشياء.

قال في آخره: **«ثُمَّ تُطْوَى الصُّحُفُ فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ»**، هذا فيه دليل على ما سبق من أن هذه الكتابة لا تتغير، وليست مثل الكتابة التي في الصحف التي في أيدي الملائكة، الكتابة السنوية، أو اليومية التي يُزاد فيها ويُنقص فيما هو موجود في اللوح المحفوظ؛ كما قال ﷻ: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩].

قال ابن عباس ﭭ: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ﴾ مما في أيدي الملائكة من الصحف، ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ أي: ما في اللوح المحفوظ لا يتغير ولا يتبدل، وكذلك ما في صحف الملائكة من التقدير

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٤، ٢٦٤٥).

العمري للإنسان، هذا ـ أيضًا ـ لا يتغير ولا يتبدل[1]؛ كما دل عليه هذا الحديث: «**فَلَا يُزَادُ فِيهَا وَلَا يُنْقَصُ**».

وهذا الحديث فيه مسألة أخرى ليست متصلة بالقدر، في قوله:

---

(١) قال ابن الجوزي في زاد المسير (٤/ ٣٣٧): «اختلف المفسرون في المراد بالذي يمحو، ويثبت على ثمانية أقوال:
أحدها: أنه عام في الرزق، والأجل، والسعادة، والشقاوة، وهذا مذهب عمر، وابن مسعود، وأبي وائل، والضحاك، وابن جريج.
والثاني: أنه الناسخ، والمنسوخ، فيمحو المنسوخ، ويثبت الناسخ، روى هذا المعنى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وبه قال سعيد بن جبير، وقتادة، والقرظي، وابن زيد، وقال ابن قتيبة: يمحو الله ما يشاء، أي: ينسخ من القرآن ما يشاء، ويثبت، أي: يدعه ثابتًا لا ينسخه، وهو المحكم.
والثالث: أنه يمحو ما يشاء، ويثبت إلا الشقاوة، والسعادة، والحياة، والموت، رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس، ودليل هذا القول ما روى مسلم في صحيحه من حديث حذيفة بن أسيد قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إِذَا مَضَتْ عَلَى النُّطْفَةِ خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً يَقُولُ الْمَلَكُ الْمُوْكَلُ أَذَكَر أَمْ أُنْثَى فَيَقْضِي اللهُ تَعَالَى...**» الحديث.
والرابع: يمحو ما يشاء، ويثبت إلا الشقاوة، والسعادة لا يغيران، قاله مجاهد.
والخامس: يمحو من جاء أجله، ويثبت من لم يجئ أجله، قاله الحسن.
والسادس: يمحو من ذنوب عباده ما يشاء فيغفرها، ويثبت ما يشاء فلا يغفرها، روي عن سعيد بن جبير.
والسابع: يمحو ما يشاء بالتوبة، ويثبت مكانها حسنات، قاله عكرمة.
والثامن: يمحو من ديوان الحفظة ما ليس فيه ثواب، ولا عقاب، ويثبت ما فيه ثواب، وعقاب، قاله الضحاك، وأبو صالح، وقال ابن السائب: القول كله يكتب، حتى إذا كان في يوم الخميس طرح منه كل شيء ليس فيه ثواب، ولا عقاب، مثل قولك: أكلت شربت دخلت خرجت ونحوه وهو صادق، ويثبت ما فيه الثواب والعقاب». اهـ.
وانظر: تفسير الطبري (١٣/ ١٦٦ ـ ١٦٨)، وتفسير القرطبي (٩/ ٣٢٩)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٥٢٠، ٥٢١)، والدر المنثور، للسيوطي (٤/ ٦٦٠).

«**يَدْخُلُ الْمَلَكُ عَلَى النُّطْفَةِ بَعْدَ مَا تَسْتَقِرُّ فِي الرَّحِمِ بِأَرْبَعِينَ أَوْ خَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً**»، وحديث عبد الله بن مسعود ﷺ الذي قبله فيه: أن البعث يكون بعد أربعين وأربعين وأربعين؛ أي: بعد مائة وعشرين ليلة، كيف يوفق بين هذا، وهذا؟[1].

أجاب أهل العلم عن هذا بأجوبة من أحسنها: أن هذا مختلف باختلاف الأحوال، وأنّ الغالب أن يتأخر وقد يتقدم، ولهذا قد توجد الحركة في الجنين قبل الأربعة أشهر، وقد توجد بعد شهرين ونصف، فتوجد الحركة بعد ثلاثة أشهر، أو قبل ذلك أحيانًا، هذا جواب؛ لهذا هنا لم يُذكر في هذا الحديث أنه تنفخ فيه الروح بعد الأربعين، وإنما ذكرت الكتابة، وهناك في حديث ابن مسعود ﷺ ذكر أن نفخ الروح يكون بعد الكتابة، فقال: «**ثُمَ يَبعثُ اللهُ إِلَيْهِ المَلكَ، بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثم يَنْفخُ فِيهِ الرُّوحَ**»، وهذا يدل على أن نفخ الروح متأخر بعد الكتابة التي هي بعد عشرين ومائة من الليالي، ونفخ الروح دليله الحركة، وحركة الجنين قد تكون قبل ذلك.

لهذا قالوا: هذا الحديث يدل على أن الروح قد تُنفخ بعد زمن

---

(١) قال ابن القيم ﷺ في شفاء العليل (ص٢٢): «كثير من الناس يظن التعارض بين الحديثين، ولا تعارض بينهما بحمد الله، وأن الملك الموكل بالنطفة يكتب ما يقدره الله على رأس الأربعين الأولى، حتى يأخذ في الطور الثاني، وهو العلقة، وأما الملك الذي ينفخ فيه، فإنما ينفخها بعد الأربعين الثالثة، فيؤمر عند نفخ الروح فيه بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقاوته، وسعادته، وهذا تقدير آخر غير التقدير الذي كتبه الملك الموكل بالنطفة، ولهذا قال في حديث ابن مسعود: «**ثُمَ يَبعثُ اللهُ إِلَيْهِ المَلَكَ، بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ**»، وأما الملك الموكل بالنطفة، فذاك راتب معها ينقلها بإذن الله من حال إلى حال، فيقدر الله سبحانه شأن النطفة حتى تأخذ في مبدأ التخليق وهو العلق، ويقدر شأن الروح حين تتعلق بالجسد بعد مائة وعشرين يومًا، فهو تقدير بعد تقدير، فاتفقت أحاديث رسول الله ﷺ، وصدَّق بعضها بعضها». اهـ.

وجيز؛ لأنه بعد ما كتب يكون النفخ، والله أعلم متى يكون نفخه. المقصود: أن من أحسن أوجه الجمع بين هذين الحديثين أنه يُحمل على اختلاف ما يقدره الله ﷻ، تارة تكون الكتابة مبكرة، وتارة تكون الكتابة متأخرة وهو الغالب؛ لما دل عليه حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وفي الحديث مسألة أخرى: وهي في قوله: **«فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى فَيُكْتَبَانِ»**: فَعِلْمُ ما في الأجنة الذي اختص الله ﷻ به، كما قال ﷺ: **«مَفَاتِيحُ الغَيْبِ خَمْسٌ لا يَعْلَمُهَا إلا اللهُ»**[1]، أعم وأشمل من كون ما في البطن ذكرًا أو أنثى؛ لأن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤]، وهذا عام؛ أي: الذي في الأرحام، أو كل ما في الأرحام؛ لأن الاسم الموصول يعم، فكل ما في الأرحام من الجنين ومن تغذيته، ومن تقلبه في أنواع الخلق، وما تغيض الأرحام وما تزداد، كل هذا يعلمه الله، وهو سبحانه وتعالى مختص به على وجه التفصيل، فلا أحد يعلم ما في الأرحام على وجه التفصيل إلا الله ﷻ.

فيختص الله ﷻ بهذا العلم في الخمس التي لا يعلمها إلا الله، فَمِنْ ضِمْنِ علمه جل جلاله بما في الأرحام: أنه يختص بما قبل الأربعين، أو بما قبل الخمس وأربعين؛ لأن الملك يعلم بعد الوحي، والأمر بالكتابة، هل هو ذكر أم أنثى، فما هو بعد ذلك لا يدخل في الاختصاص، فعلم الملك لذلك لم يكن أمرًا غيبيًا مختصًّا بالله ﷻ.

ولهذا ثبت عن أبي بكر رضي الله عنه أنه نظر إلى بطن امرأته، فقال: **«أُرَاهَا جَارِيَةً»**[2].

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٥).

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (١٤٣٨)، وعبد الرزاق في مصنفه (٩/ ١٠١)، والبيهقي في الكبرى (٦/ ١٦٩)، واللالكائي في كرامات الأنبياء (ص١١٦) من طريق عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها، وفيه أن أبا بكر قال: «أُرَاهَا جَارِيَةً».

وذُكر عن جماعة من الصالحين وأهل العلم أنهم عندهم كشف علمي بما يُلهمهم الله ﷻ، فيعلمون ما في الرحم بعد مدة، فيقولون: هذا فيه ذكر أو أنثى، ومعلوم أن هذا بعد استبانة المخلوق في البطن، مثل ما هو حاصل الآن من بعض الأجهزة الطبية أنهم يُصورون، فيعلمون هل هو ذكر أو أنثى بالصورة، بدلائل وجود علامة الذكورة في فرج الجنين، وعلامة الأنوثة كذلك.

[إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَلقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا وَهُمْ فِي أَصْلابِ آبَائِهِمْ]

٤٥ ـ وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دُعِيَ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى جَنَازَةِ صَبِيٍّ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُول اللهِ طُوبَى لِهَذَا، عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ، لَمْ يَعْمَلِ السُّوءَ، وَلَمْ يُدْرِكْهُ، قَالَ: «أَوَ غَيْرَ ذَلِكَ، يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا، خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ»»[1].

[كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ]

٤٦ ـ وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[2].

[مَعْنَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾]

٤٧ ـ وَعَنْ قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر: ٤]، قَالَ: «يُقْضَى فِيهَا مَا يَكُونُ فِي السَّنَةِ إِلَى مِثْلِهَا». رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَقَدْ رُوِيَ مَعْنَى ذَلِكَ عَنِ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٥).

ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، وَالْحَسَنِ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَـٰنِ السُّلَمِيِّ، وَسَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، وَمُقَاتِلٍ(١).

[اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ مِنْ دُرَّةٍ بَيْضَاءَ]

٤٨ ـ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «إِنَّ اللهَ خَلَقَ لَوْحًا مَحْفُوظًا مِنْ دُرَّةٍ بَيْضَاءَ صَفَحَاتُهَا مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ، قَلَمُهُ نُورٌ، وكِتَابُه نُورٌ، لِلَّهِ فِيهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ سِتُّونَ وَثَلاثُمائَةِ لَحْظَةٍ، يَخْلُقُ وَيَرْزُقُ وَيُمِيتُ وَيُحْيِي وَيُعِزُّ وَيُذِلُّ وَيَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، فذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمـٰن: ٢٩]». رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَالطَّبَرَانِيُّ، وَالْحَاكِمُ(٢).

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ ـ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ـ لَمَّا ذَكَرَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ وَمَا فِي مَعْنَاهَا، وَقَالَ: فَهَذَا تَقْدِيرٌ يَوْمِيٌّ، وَالَّذِي قَبْلَهُ تَقْدِيرٌ حَوْلِيٌّ، وَالَّذِي قَبْلَهُ تَقْدِيرٌ عُمْرِيٌّ عِنْدَ تَعَلُّقِ النَّفْسِ بِهِ، وَالَّذِي قَبْلَهُ كَذَلِكَ عِنْدَ أَوَّلِ تَخْلِيقِهِ وَكَوْنِهِ مُضْغَةً، وَالَّذِي قَبْلَهُ تَقْدِيرٌ سَابِقٌ عَلَى وُجُودِهِ لَكِنْ بَعْدَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالَّذِي قَبْلَهُ تَقْدِيرٌ سَابِقٌ عَلَى خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ التَّقَادِير كَالتَّفْصِيلِ مِنَ التَّقْدِيرِ السَّابِقِ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى كَمَالِ عِلْمِ الرَّبِّ،

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٣٨٦)، والطبري في تفسيره (٢٥/ ١٠٩).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٦٤)، والطبري في تفسيره (٢٧/ ١٣٥)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٤٩٢)، والطبراني في الكبير (١٠٦٠٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢١٦) وصححه، واللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة (٤/ ٦٧٠)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٣٢٥).

وَقُدْرَتِهِ، وَحِكْمَتِهِ، وَزِيَادَةِ تَعْرِيفِهِ المَلَائِكَةَ، وَعِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِنَفْسِهِ وَأَسْمَائِهِ.

ثُمَّ قَالَ: فَاتَّفَقَتْ هَذِهِ الأَحَادِيثُ، وَنَظَائِرُهَا عَلَى أَنَّ الْقَدَرَ السَّابِقَ لَا يَمْنَعُ الْعَمَلَ، وَلَا يُوجِبُ الاتِّكَالَ عَلَيْهِ، بَلْ يُوجِبُ الجِدَّ، وَالْاجْتِهَادَ.

وَلِهَذَا لَمَّا سَمِعَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ ذَلِكَ قَالَ: مَا كُنْتُ بِأَشَدَّ اجتِهَادًا مِنِّي الآنَ. وَقَالَ أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ لِسَلْمَانَ: لَأنا بِأَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ أَشَدُّ فَرَحًا مِنِّي بِآخِرِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ سَبَقَ لَهُ مِنَ اللهِ سَابِقَةٌ، وَهَيَّأَهُ، وَيَسَّرَه لِلْوُصُولِ إِلَيْهَا كَانَ فَرَحُهُ بِالسَّابِقَةِ الَّتِي سَبَقَتْ مِنَ اللهِ أَعْظَمَ مِنْ فَرَحِهِ بِالْأَسْبَابِ الَّتِي تَأْتِي بَعْدَهَا(١).

الشَّرْحُ

هذه الأحاديث دلت على ما ذكره ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ من تنوع التقدير: تقدير سابق عام، وتقدير عمري، وتقدير سنوي، وتقدير يومي... إلى آخره. وهذه سبق الكلام عليها مفصَّلًا، والمقصود منها: أن قدَر الله عَزَّ وَجَلَّ عام، وأنّ كل شيء يحصل فهو بقدر الله، حتى العَجْز، والكَيْس، حتى ما تعجز عنه فهو بقَدَر، وحتى ما تدركه وتعقله هو ـ أيضًا ـ بقدَر؛ لعموم قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وهذا التقدير العام، والتقدير التفصيلي، يدل على عموم مشيئته جَلَّ وَعَلَا، وعلى شمول قدرته، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على كل شيء قدير، وهذا يجمع مراتب القدر الأربع السابق ذكرها، وهي:

(١) انظر: شفاء العليل (ص٢٣ ـ ٢٦).

- عِلْمُ الله ﷻ الأزلي بالأشياء قبل وقوعها.
- وأن الله ﷻ كتب مقادير كل شيء في اللوح المحفوظ قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة.
- وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لا يكون.
- وأنه ﷻ على كل شيء قدير، وأنه خلق الأشياء جميعًا.

ولهذا عرَّف بعض أهل العلم القدر بما يجمع تلك المراتب بقوله:

إن الله ﷻ عَلِم ما الخلق عاملون بعلمه القديم الذي هو موصوف به أزلًا وأبدًا، وعَلِمَ جميع أحوالهم من الطاعات، والمعاصي، والأرزاق، والآجال، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ، وأنه ﷻ على كل شيء قدير، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن[1]. أو نحو ذلك مما يجمع المراتب الأربع.

والتفاصيل التي ذكر ابن القيم رحمه الله أن بعضها تفصيل لبعض؛ أي: أن ما هو مكتوب في اللوح المحفوظ هذا فيه كل شيء، ثم يُخصَّص: إما بتخصيص الأفراد، أو بتخصيص الزمان، أو بتخصيص المكان، فما قدّره الله ﷻ في السماء غير ما قدَّره في الأرض، وما قدره الله ﷻ لعموم خلقه المكلفين هذا شيء، ثم تنزل درجة إلى خصوص فئة معينة، ثم إلى أن تصل إلى فلان المعيّن، إلى أن تصل إلى الجنين في بطن أمه، هذا من جهة الذات، ثم من جهة الزمان الكلي، فكل ما سيكون بعد خلق السماوات والأرض إلى أن تتبدل السماء والأرض، ثُم تقدير أقل وهو تقدير سنوي، ثم تقدير يومي، هذا بالنسبة لما يحدث في الملكوت، وهكذا.

المقصود أن ما في اللوح المحفوظ هذا لا يغادر شيئًا: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر: ٥٣]، كل شيء فيه سواء من جهة الأمكنة،

(١) انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في: العقيدة الواسطية (ص٣٥).

أو الأزمنة، أو المخلوقات المكلفين من الجن والإنس، ثم تأتي تفاصيل.

وسبق أن بيَّنا أن ثَمَّ تقديرًا لا يتغير ولا يتبدل، وثَمَّ تقديرًا قد يتغير ويتبدل، فأما الذي لا يتغير ولا يتبدل، فهو العام الذي في اللوح المحفوظ، أو التقدير العمري، ونحو ذلك، فهذا العام لا يتغير ولا يتبدل، مثل: الشقاوة، والسعادة، ومعرفة الأحوال، والأرزاق، وما يؤول إليه أمر هذا المخلوق. أما ما في صحف الملائكة، فهو يقبل التغيير والتبديل؛ وذلك لقوله ﷻ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، ولقوله ﷺ: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ**»(١)، وقوله: «**صِلَةُ الرَّحِمِ مَنْسَأَةٌ فِي الأَثَرِ مَجْلَبَةٌ للرزق**»(٢)، وأيضًا صح عنه ﷺ أنه قال: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ**»(٣)، هذا كله من التغيير فيما كُتِب في صحف الملائكة، وهذا التغيير والعمل كله بقدر، وهو موجود في الصحف، لكن له من الرزق كذا، وإن عمل كذا يُحرم الرزق، فيكون السبب، والمسبب والنتيجة كلها موجودة في ذلك، فيمحو الله ﷻ من صحف الملائكة ما يشاء، ويُثبت فيها ما يشاء؛ لأن فيها كل شيء.

كذلك من المسائل التي دلت عليها هذه الأحاديث أن التقدير يكون

---

(١) سبق تخريجه (ص١١٦).

(٢) أخرجه الترمذي (١٩٧٩)، وأحمد في المسند (٢/ ٣٧٤)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١٧٨)، من حديث أبي هريرة. قال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح، ولم يخرجاه».

(٣) أخرجه ابن ماجه (٤٠٢٢)، وأحمد في المسند (٥/ ٢٧٧، ٢٨٠)، وابن المبارك في الزهد (ص٢٩)، وأبو يعلى في المعجم (ص٢٣١)، وابن حبان (٣/ ١٥٣)، والطبراني في الكبير (١٤٤٢)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٧٠، ٣/ ٥٤٨) وصححه، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٢٥٨) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

في ليلة القدر التي قال الله ﷻ فيها: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، وقال ﷻ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]، وقال ﷻ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] وهي ليلة التقدير السنوي، وليلة القدر هذه في رمضان، وليست ليلة النصف من شعبان، والأحاديث التي فيها أن التقدير يكون ليلة النصف من شعبان فيها نكارة في متنها، وضعف في أكثر أسانيدها[١]، فالتقدير يكون في ليلة القدر في رمضان.

وسميت بليلة القدر؛ لأنها يكون فيها التقدير، وهذا التقدير تقدير سنوي، فما يحصل في السنة يُكتب في صحف الملائكة التي بأيدي الملائكة المكلفين من السنة إلى السنة: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ، مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ...**»[٢]، فمنهم الحفظة، ومنهم الملائكة الذين يكتبون السيئات والحسنات، ومنهم الملائكة الموكلون بابن آدم.

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٥/ ١٠٩)، وتفسير ابن كثير (٤/ ١٣٨)، والدر المنثور، للسيوطي (٧/ ٤٠١، ٤٠٢).

(٢) سبق تخريجه (ص١٣٦).

[الْإِيمانُ بِالْقَدَرِ يُوجِدُ طَعْمَ الْإِيمانِ]

٤٩ ـ وَعَنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ، قَالَ: «دَخَلْتُ عَلَى أَبِي، وَهُوَ مَرِيضٌ أَتَخَايَلُ فِيهِ الْمَوْتَ، فَقُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ أَوْصِنِي وَاجْتَهِدْ لِي، فَقَالَ: أَجْلِسُونِي، فَلَمَّا أَجْلَسُوهُ قَالَ: يَا بُنَيَّ إِنَّكَ لَنْ تَجِدْ طَعْمَ الْإِيمَانِ، وَلَنْ تَبْلُغْ حَقَّ حَقِيقَةِ الْعِلْمِ بِاللهِ حَتَّى تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ وَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ مَا خَيْرُ الْقَدَرِ مِنْ شَرِّهِ؟، قَالَ: تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، يَا بُنَيَّ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، يَا بُنَيَّ إِنْ مِتَّ وَلَسْتَ عَلَى ذَلِكَ دَخَلْتَ النَّارَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ[1].

الشرح

حديث الوليد بن عبادة دلَّ على أن الإيمان بالقدر خيره وشره مما يُوصى به، ويُحث عليه، ويؤمر به، ويُفصل للناس من جهة الإجمال، ويُبين لهم الإيمان بالقدر، والإيمان بخيره وشره، وأن ما أخطأ العبد لم يكن ليُصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن هذا لا يُخالف ما جاء من

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥، ٣٣١٩)، وأحمد في المسند (٥/ ٣١٧)، والطبري في تفسيره (٢٩/ ١٧)، والطيالسي في مسنده (ص٧٩)، والطبراني في مسند الشاميين (١/ ٥٨، ٣/ ١٣٨)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٠٤). قال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه».

الإمساك عن القدر، وعن ذكره ـ كما سبق بيانه ـ؛ لأن الإمساك عن القدر الذي جاء في الحديث: «**إذا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا**»[(١)] أي: عن الخوض فيه بلا علم، أما ما دل عليه الدليل، وعلمه العبد من الشريعة، فإنه يذكر، ولهذا يوصى بالإيمان بالقدر خيره وشره.

قال: «**وَكَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ مَا خَيْرُ الْقَدَرِ مِنْ شَرِّهِ؟ قَالَ: تَعْلَمُ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ**»، هذه هي الحقيقة، فما أخطأك لم يكن ليصيبك؛ لأن الله ﷻ لم يقدِّره، وكذلك ما أصابك لم يكن ليُخطئك؛ لأنه بقدر الله ﷻ.

قوله هنا: «**بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّه**»، الخيرية والشر ـ كما سبق ـ بالإضافة إلى العبد، أما القدر في نفسه المضاف إلى الله ﷻ الذي هو تقدير الله، هو صفة الله، وفعل الله ﷻ، وأفعال الله ﷻ لا يضاف إليها الشر؛ لأن الشر ليس إلى الله ﷻ، لا وصفًا ولا فعلًا ﷻ، فالقدر شره بالنسبة للعبد، وخيره بالنسبة للعبد، أما حقيقة القدر فهو خير وموافق للحكمة والمقاصد الحكيمة للرب ﷻ.

قوله: «**أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمُ**»، «**أول**» هنا بمعنى حين، فحين خلق الله القلم، «**ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ**» أي: أنه لما خُلق كان أول ما قيل له: «**ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**».

* * *

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٤٤٨)، واللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة (١/١٢٦، ٧/١٢٥٠)، وأبو نعيم في الحلية (٤/١٠٨) من حديث ابن مسعود، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/٢٠٢): «رواه الطبراني، وفيه مسهر بن عبد الملك، وثقه ابن حبان، وغيره، وفيه خلاف، وبقية رجاله رجال الصحيح». وأخرجه الطبراني في الكبير (٤١٢٧) من حديث ثوبان، وفيه يزيد بن ربيعة، وهو ضعيف.



[الْأَمْرُ بِالتَّدَاوِي وَأَخْذِ الْأَسْبَابِ]

٥٠ ـ وَعَنْ أَبِي خُزَامَةَ عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ رُقًى نَسْتَرْقِيهَا، وَدَوَاءً نَتَدَاوَى بِهِ، وَتُقَاةً نَتَّقِيهَا، هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللهِ شَيْئًا؟ قَالَ: «هِيَ مِنْ قَدَرِ اللهِ»»[(١)]. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ.

الشَّرْحُ

في هذا الحديث دلالة على أن القدر يشمل كل شيء: يشمل تقدير السبب وتقدير المسبَّب، يشمل تقدير الفعل وتقدير النتيجة، فما من شيء إلا هو بقدر: الأسباب والمسببات، فمسك القلم باليد، ونتيجته الكتابة، ذلك بقدر الله، وتناول الدواء بقدر، والانتفاع به بقدر، وتعاطي الأسباب بقدر، والانتفاع بها بقدر.

فلا يعني عدم تعاطي الأسباب الإيمان بالقدر كما يقول بعض الناس: أنا راضٍ ومؤمن بما قدَّر الله. ولا يتعاطى الأسباب؛ كما هو عند غلاة نفاة الأسباب والمتصوفة الذين لا يفهمون التوكل على حقيقته، فهم يرون أن تفويض الأمر لقدر الله عز وجل يعني: عدم تعاطي شيء من الأسباب، وهذا باطل، ومتناقض في نفسه، فالأسباب النافعة الموصلة

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٠٦٥، ٢١٤٨) وصححه، وابن ماجه (٢/ ١١٣٧)، وأحمد في المسند (٣/ ٤٢١)، والطبراني في مسند الشاميين (٣/ ٦٩)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٢٢١)، والبيهقي في الكبرى (٩/ ٣٤٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٤/ ٤٧).

للمسببات هذه من قدر الله، مثل: الرقى والتداوي والأكل والشرب، هذه كلها قدَّرها الله، وجعلها أسبابًا، وما ينتج عنها هو من القدر، فالعبد حين يفعل الأسباب يفعل ما أمر الله به، أو ما أذن الله به، فيحصل بذلك النتيجة، وهو المسبَّب(١).

وعلى ذلك فالرقية من القدر، ولا ترد من قدر الله شيئًا، والدواء لا يرد من قدر الله شيئًا، بل هو من قدر الله ﷻ.

---

(١) قال ابن القيم ؒ في مدارج السالكين (٢/ ١١٦): «فترك الأسباب المأمور بها قدح في التوكل، وقد تولى الحق إيصال العبد بها، وأما ترك الأسباب المباحة، فإن تركها لما هو أرجح منها مصلحة فممدوح، وإلا فهو مذموم».اهـ. وقال العلامة الشيخ ابن عثيمين ؒ في القول المفيد (١/ ١٦٤):
«والناس في الأسباب طرفان، ووسط:
الأول: من ينكر الأسباب، وهم كل من قال بنفي حكمة الله؛ كالجبرية، والأشعرية.
الثاني: من يغلو في إثبات الأسباب حتى جعلوا ما ليس بسبب سببًا، وهؤلاء عامة الخرافيين من الصوفية، ونحوهم.
الثالث: من يؤمن بالأسباب، وتأثيرها، ولكنهم لا يثبتون من الأسباب إلا ما يثبته الله، ورسوله، سواء كان سببًا شرعيًا، أو كونيًا، ولا شك أن هؤلاء هم الذين آمنوا بالله إيمانًا حقيقيًا».اهـ.

[الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ]

٥١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ، احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَلَا تَعْجَزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ. فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[1].

الشرح

هذا الحديث فيه دلالة على مسألة القدر من جهة قوله: **«قُلْ قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ»**، فإن تفويض الأمر لمشيئة الله ﷻ من الإيمان بالقدر، وقول العبد: **«قَدَّرَ اللهُ»** أي: قضى الله بهذا الشيء **«وَمَا شَاءَ فَعَلَ»**، وهذا يدل على عموم قَدَرِ الله وعموم مشيئته ﷻ.

قوله: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ» القوة هنا تشمل: القوة الإرادية، والقوة الإيمانية، والقوة البدنية، فالمؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، فإذا كان مؤمنًا قويًا في بدنه، فهو خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف؛ وذلك لأن قوته فيها إعانة له على الإيمان، والجهاد، والعلم، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، إلى آخر ذلك، وكذلك القوة في العلم: المؤمن القوي في علمه،

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

القوي في دينه، خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف في علمه وفي دينه.

فأنواع القوة متعددة، فإذا آتى الله ﷻ العبد القوة العلمية والإرادية ـ قوة الإرادة والحكمة والبصيرة ـ والقوة البدنية، فيكون ذلك من النعم الخاصة؛ كما قال سبحانه وتعالى في نعمته على أحد أنبيائه: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

قال بعدها: «**احْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ**» أي: في أمر دينك ودنياك تعاطى ما ينفعك، لا تستنكف اتكالًا على القدر، أو تقول: كل شيء مقدر، فلن أفعل، فما ينفعك في أمر دنياك اعمل به، واجتهد في عملك، بع، واشتر، اعمل في التجارة، واحرص على ما ينفعك في أمر دينك بالتعلم والعلم والحفظ، ثم تكون النتيجة بتوفيق الله ﷻ.

قال: «**وَاسْتَعِنْ بِاللهِ**»، إذا فعلت ما أُمرت به، أو حرصت على ما ينفعك، وفعلت الأسباب، فاستعن بالله، اطلب العون من الله ﷻ، وطلب العون من الله ﷻ على مرتبتين:

المرتبة الأولى: طلب العون في تهيئة الأسباب، أن العبد تهيأ له الأسباب، وينشرح صدره لها ويفعلُها.

المرتبة الثانية: أن يعينه الله ﷻ في نفع تلك الأسباب؛ لأنه قد يفعل المرء شيئًا ولا ينتفع به؛ ولهذا عظم المطلوب في قوله ﷻ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(١) [الفاتحة: ٥].

قال: «**وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ، فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَرُ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ**»، هذا معروف في شرح كتاب التوحيد عند قول الشيخ: باب ما جاء في الـ«لو»(٢).

---

(١) انظر هذا المطلوب العظيم: في كتاب «مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين» للعلامة ابن القيم رحمه الله (١/ ٧٨).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٨/ ٣٤٧ ـ ٣٤٩)، وزاد المعاد (٢/ ٣٥٧)، وتيسير =

وتلخيص المسألة: أن **(لو)** إذا جاءت تحسرًا على شيء وقع في الماضي مما يسوء العبد، فإنها تفتح عمل الشيطان، وأما إذا كانت في المستقبل، أو في تقدير الخبر في الماضي لا تحسُّرًا فلا بأس بها، أما إذا جاءت على أمر قضاه الله وانتهى، فيقول: لو أني فعلت كذا كان أحسن، لو أني فعلت ما صار لي كذا، لو ما فعلت لكان أفضل من هذه الحالة، ونحو ذلك، فهذه إذا كان فيها التحسر على الماضي، ففيها اعتراض على القدر، وكل شيء بقدر الله ﷿، ولذلك صارت **(لو)** في الماضي تحسرًا تفتح عمل الشيطان ـ نعوذ بالله من ذلك ـ، فهي تفتح عمل الشيطان على القلب، وهو سوء الظن بالله: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]، وتفتح عمل الشيطان في روعات النفس وحزنها ويأسها، وتفتح عمل الشيطان في التحسر على ما فات، وأن العبد لو فعل أشياء يمكن أن تصده عن أشياء.

والعبد قبل وقوع الشيء يجب أن يفعل ما ينفعه، ويفعل ما أُمر به ولا يعجز، ويستعين بالله ويكون قويًا في أمره، فإذا وقع المقدر، فإنه يرضى ويسلم؛ كما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١]، قال علقمة: هو الرجل تصيبه المصيبة، فيعلم أنها من عند الله، فيرضى ويسلم(١).

فقبل وقوع الشيء تبذل الأسباب وتجتهد؛ ولكن إذا وقع وانتهى تقول: «**قَدَرُ اللهِ وَمَا شَاءَ فَعَلَ**»، وهذا فيه التسليم، وفيه حسن الظن بالله ﷿، وفيه فتح أبواب كثيرة من أبواب إيمان القلب، وأما استعمال **(لو)**، فيفضي إلى التحسر، وضعف القلب وانكساره والندم، وظن العبد أن بسببه حصل

= العزيز الحميد (ص٥٩٥، ٥٩٦)، والقول المفيد للعلامة ابن عثيمين رحمه الله (١/ ٣٦١ ـ ٣٦٣).

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٨/ ١٢٣)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٦٦)، وشعب الإيمان (٧/ ١٩٦).

كذا وكذا، وأنه ليس بقدر الله، وأشياء من تسويلات الشيطان.

وأما حديث: «**هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**»(١)، هذا محمود، وليس فيه إشكال من جهة «**لو**»، لكن إشكالها على باب آخر، هو: قول القائل: لولا فلان لما حصل كذا. وباب قول: لولا الكلب لأتانا اللصوص(٢)، ونحو ذلك؛ لما فيه نسبة النعم للعبد.

أما حديث: «**وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**»، فليس (**لو**) هي «**لَوْلَا**»، و«**لَوْلَا**» في هذا الحديث ترتيبية ليست تحسرًا على الماضي، لكن قول القائل: ولولا فلان لما حصل لي كذا، أو: لولاي لما حصل كذا، أو قول القائل: لولا الطبيب لصار لي كذا وكذا، أو: لولا السائق لحصل كذا، أو: لولا فلان ما توظفت، ونحو ذلك، هذه فيها تعلق القلب بهذا الشخص ممن حدثت له النعمة، أما في حديث: «**وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ**» ففيه:

أولًا: التفضل بهذه النعمة، وهي الشفاعة، فافترقت الجهتان، فقلب الذي يقول: لولا فلان ـ ممن أنعم عليه ـ قلبه متعلق بذاك، وقوله: لولا أنا لكان كذا. هذا تفضل وليس تعلقًا.

ثانيًا: أنه راجع إلى الشفاعة والدعاء، والمنهي عنه في «**لَوْلَا**» ليس هو باب الدعاء، إنما هو باب إضافة النعم لغير الله عز وجل.

المقصود: أن الحديث ما يَرِدُ على باب «**لو**»، بل يَرِدُ على الباب الآخر.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٨٣، ٦٢٠٨)، ومسلم (٢٠٩) من حديث العباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما.

(٢) انظر: كتاب التوحيد مع شرحه تيسير العزيز الحميد (ص٥٢٣، ٥٢٤).



٥ ـ بَابُ ذِكْرِ الْمَلَائِكَةِ عليهم السلام وَالْإِيمَانِ بِهِمْ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [فصلت: ٣٠]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩ ـ ٢٠]، قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر: ٧].

٥٢ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُول اللهِ ﷺ: «خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ، وَخُلِقَ الْجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ». الْحَدِيثُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ[١].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٩٦).

[يَدْخُلُ الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ]

٥٣ ـ وَثَبَتَ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِ الْمِعْرَاجِ: «أَنَّهُ ﷺ رُفِعَ لَهُ الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ الَّذِي هُوَ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ ـ وَقِيلَ: فِي السَّادِسَةِ ـ بِمَنْزِلَةِ الْكَعْبَةِ فِي الْأَرْضِ، وَهُوَ بِحِيَالِ الْكَعْبَةِ، حُرْمَتُهُ فِي السَّمَاءِ كَحُرْمَةِ الْكَعْبَةِ فِي الْأَرْضِ، وإذا هو يَدْخُلُهُ كُلَّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ إِلَيْهِ آخرَ مَا عَلَيْهِمْ»[1].

٥٤ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا فِي السَّمَاءِ مَوْضِعُ قَدَمٍ إِلَّا عَلَيْهِ مَلَكٌ سَاجِدٌ، أَوْ مَلَكٌ قَائِمٌ، فَذَلِكَ قَوْلُ الْمَلَائِكَةِ: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ (١٦٥) وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥ ـ ١٦٦]»[2]. رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَابْنُ جَرِيرٍ، وَأَبُو الشَّيْخِ.

٥٥ ـ وَرَوَى الطَّبَرَانِيُّ عَنْ جَابِرِ بن عبد اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «ما في السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ مَوْضِعُ قَدَمٍ وَلا شِبْرٍ وَلا كَفٍّ، إلا وَفِيهِ مَلَكٌ قَائِمٌ، أو مَلَكٌ رَاكِعٌ، أو مَلَكٌ سَاجِدٌ، فإذا كان يَوْمُ الْقِيَامَةِ قَالُوا جَمِيعًا: سُبْحَانَكَ ما عَبَدْنَاكَ حَقَّ عِبَادَتِكَ، إلا أَنَّا لم نُشْرِكْ بِكَ شيئًا»[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٤) من حديث مالك بن صعصعة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٢٦٠)، وابن جرير الطبري في تفسيره (٢٣/ ١١١، ١١٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٢٣٢)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ٩٨٤).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير (١٧٥١)، وفي الأوسط (٤/ ٤٤)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٢٦٧).

الشَّرْحُ

هذا الباب معقود لبيان ركن من أركان الإيمان، وأصل من أصوله العظام، ألا وهو الإيمان بملائكة الله ﷻ.

والإيمان بالملائكة ركن من أركان الإيمان، فلا يصحّ إيمان أحد إلا أن يؤمن بالملائكة، والقدر المجزئ من الإيمان بالملائكة هو:

أولًا: الإيمان بوجود الملائكة، وأنهم خلقٌ مِنْ خَلْقِ الله ﷻ.

والثاني: الإيمان بأنهم عابدون لا يُعْبَدُون، وأنهم بأمر الله يعملون.

فهذا القدر لا بد منه في الإيمان؛ لأن هذا معنى وجود الملائكة.

ولفظ الملائكة جمع **(مَلأَك)**، وأصل هذه الكلمة **(مَلأَك)** مقلوبة عن **(مألك)**، والمألك: مصدر ـ بالاعتبار العام ـ أصلها من الألوكة، والألوكة: هي الرسالة، وفِعْلُها أَلَكَ يَأْلُكُ أَلُوكَةً[1]؛ أي: أرسل برسالة خاصة، وبمهمة خاصة، فالكلمة راجعة إلى معنى الإرسال، «**فالملائكة**» من لفظها اللغوي معناها: المرسلون برسالة خاصة، والقائمون بمهمة خاصة، ولذلك فإن الإيمان بالاسم ـ لمن يعقل معنى الاسم ـ فيه ذكر المرتبتين السابقتين: الإيمان بالوجود، والإيمان بالعمل، هذا موجود في الاسم لمن يعقل اللفظ العربي.

والملائكة: خلق من خلق الله ﷻ، خلقهم من نور؛ كما جاء في حديث عائشة الذي رواه مسلم: «**خُلِقَتِ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ**»، فهُم أرواح مطهرة مكرمة جعلهم الله ﷻ عنده في السماء، فأصل مقامهم في السماء، وقد يوكلون بأعمال في الأرض، فينزلون بأمر الله ﷻ، قال ﷻ: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر: ٤]، وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، فأصل مكانهم في السماء، كما أن أصل مكان الجن

---

(١) انظر: مادة: (أ ل ك) في النهاية في غريب الأثر (١/ ٦١)، ولسان العرب (١/ ٥٣٥)، (١٠/ ٣٩٣)، وتاج العروس (٢٧/ ٤٨)، ومادة (لأك) في لسان العرب (١٠/ ٤٨٢).

والإنس في الأرض، والكلام على ما يتعلق بالملائكة بما جاء في النصوص كثير، وأُلفت فيهم بعض المؤلفات، وهي مبسوطة في كتب الحديث والتفسير، وقد ساق الإمام المصلح رحمه الله في هذا الموضع جملًا كثيرة من تعداد الملائكة وصفتهم، وبعض ما يتصل بذلك. فيمكن أن نقول في جُملة بحث الملائكة: الملائكة من حيث خَلْقُهم خلق عظيم في الصفة، وأنهم خُلقوا من نور، فلا يراهم الإنسان بعينه المجردة، لكن إن كُشف عنه الغطاء رأى؛ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢]، فالإنسان على بصره غطاء، أي: حدود يرى بها، لكن إذا كشف الله عز وجل الغطاء البشري في الدنيا لأنبيائه ورسله، فإنهم يرون ما لا يرى غيرهم، فيرون الملائكة على صورتهم التي خلقهم الله عز وجل عليها؛ كما ثبت في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم **رَأَى جِبْرِيلَ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا مَرَّتَيْنِ**[(١)]، وجاء في وصف جبريل عليه السلام أنه: «**لَهُ سِتُّمِائَةِ جَنَاحٍ**»[(٢)]، ومنهم ذوو الأجنحة، ومنهم من ليس بذي أجنحة، خلقهم متنوع، لكن يجمعهم أن خلقهم من نور، ومن الملائكة ثلاثة كرّمهم الله عز وجل، وجعلهم سادة الملائكة، وهم: جبرائيل وميكائيل وملك النفخ في الصور إسرافيل عليهم السلام.

وهؤلاء الثلاثة في مهمتهم تشابه[(٣)]:

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٧) من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظه: «**أن رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِنَّمَا هُوَ جِبْرِيلُ لَمْ أَرَهُ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا غَيْرَ هَاتَيْنِ الْمَرَّتَيْنِ، رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطًا مِنَ السَّمَاءِ سَادًّا عِظَمُ خَلْقِهِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ**».

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٣٢)، ومسلم (١٧٤) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أخرج الطبراني في الكبير (١٢٠٦١)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٧٠٠، ٧٠١)، وابن أبي شيبة في العرش (ص٨٦، ٨٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «...**فَمَنْ هَذَا يا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا إِسْرَافِيلُ، خَلَقَهُ اللهُ يوم خَلَقَهُ بين يَدَيْهِ صافًّا قَدَمَيْهِ، لا يَرْفَعُ طَرْفَهُ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّبِّ سَبْعُونَ نُورًا، مَا مِنْهَا مِنْ نُورٍ يَكَادُ يَدْنُو منه إِلا احْتَرَقَ، بين يَدَيْه لَوْحٌ فإذا أَذِنَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ في شَيْءٍ في السَّمَاءِ أَوْ فِي** =

فجبرائيل عليه السلام: جعله الله عز وجل سيدًا على الملائكة، وموكلًا بالوحي، فهو الذي ينزل بالوحي من الله عز وجل إلى رسله وملائكته.

وميكائيل عليه السلام: موكل بالقطر من السماء، يُصرِّفه كما يأمر الله عز وجل، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَٰهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ [الفرقان: ٥٠].

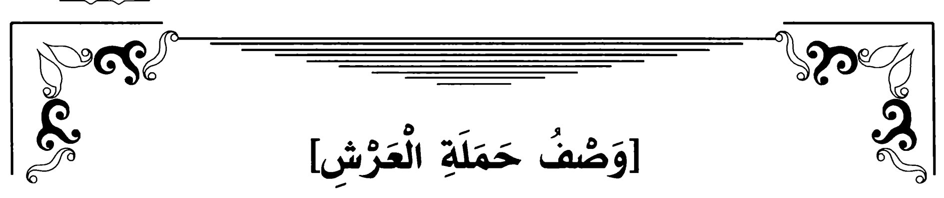
وإسرافيل عليه السلام: هو الموكل بالنفخ في الصور، ونحو ذلك.

والتناسب بينهم ـ كما ذكر العلماء ـ: أن هؤلاء متصلة بهم الحياة، فجبرائيل عليه السلام متصلة به حياة الدين، وهي حياة الأرواح الحقيقية؛ لأنه ينزل بالوحي، وميكائيل بحياة الأرض بالقطر من السماء، وإسرافيل بحياة الأبدان بعد موتها.

أيضًا: مما يتصل بذلك أن الله عز وجل جعل الملائكة موكلين بالأعمال، ولفظ «التوكيل» جاء في القرآن كما قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]، فالله عز وجل وكَّل الملائكة بأعمال، فهذا مختص بالسحاب وهذا مختص بالهواء، وهذا بالبحار، وهذا بالإنسان إلى آخره. . .، في أعمال كثيرة جدًّا، فما من شيء يحصل إلا والله عز وجل قد أمر به، وحدث بأمره وإذنه وقدرته، والملائكة موكلون بذلك، وقد يكون المَلك الموكل بشيء معه ملائكة كثير يفعلون ما يأمرهم به؛ كما قال سبحانه وتعالى في ذكر ملك الموت عليه السلام: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [الأنعام: ٦١]، فهم رسل، وسيدهم أو رئيسهم ملك الموت.

* * *

= الأَرْضِ، ارْتَفَعَ ذلك اللوْحُ فَضَرَبَ جَبْهَتَهُ، فَيَنْظُرُ فَإِنْ كان من عَمَلِي أَمَرَنِي بِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ عَمَلِ مِيكَائِيلَ أَمَرَهُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ عَمَلِ مَلَكِ الْمَوْتِ أَمَرَهُ بِهِ، فَقُلْتُ: يا جِبْرِيلُ وَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ أنت؟ قَالَ: عَلَى الرِّيحِ وَالْجُنُودِ، قُلْتُ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ مِيكَائِيلُ؟ قَالَ: عَلَى النَّبَاتِ وَالْقَطْرِ، قُلْتُ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ مَلَكُ الْمَوْتِ؟ قَالَ: عَلَى قَبْضِ الأَنْفُسِ وما ظَنَنْتُ أَنَّهُ نَزَلَ إِلَّا لِقِيَامِ السَّاعَةِ، وَمَا الَّذِي رَأَيْتَ مِنِّي إِلَّا خَوْفًا من قِيَامِ السَّاعَةِ».



[وَصْفُ حَمَلَةِ الْعَرْشِ]

٥٦ ـ وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلَكٍ مِنْ مَلَائِكَةِ اللهِ من حَمَلَةِ الْعَرْشِ، إِنَّ مَا بَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنِهِ إلى عَاتِقِهِ مَسِيرَةُ سَبْعُمائَةِ عَامٍ»[1]. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْماءِ وَالصِّفَاتِ»، وَالضِّيَاءُ فِي «الْمُخْتَارَةِ».

فَمِنْ سَادَتِهِمْ جِبْرَائِيلُ عليه السلام، وَقَدْ وَصَفَهُ اللهُ تَعَالَى بِالْأَمَانَةِ وَحُسْنِ الْخَلْقِ وَالْقُوَّةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ [النجم: ٥ ـ ٦]، وَمِنْ شِدَّةِ قُوَّتِهِ أَنَّهُ رَفَعَ مَدَائِنَ قَوْمِ لُوطٍ عليه السلام، وَكُنَّ سَبْعًا بِمَنْ فِيهِنَّ مِنَ الْأُمَمِ، وَكَانُوا قَرِيبًا مِنْ أَرْبَعِمِائَةِ أَلْفٍ، وَمَا مَعَهُمْ مِنَ الدَّوَابِ، وَالْحَيَوَانَاتِ، وَمَا لِتِلْكَ الْمَدَائِنِ مِنَ الْأَرَاضِي، وَالْعَمَارَاتِ عَلَى طَرَفِ جَنَاحِهِ حَتَّى بَلَغَ بِهِنَّ عَنَانَ السَّمَاءِ، حَتَّى سَمِعَتِ الْمَلَائِكَةُ، نُبَاحَ كِلَابِهِمْ، وَصِيَاحَ دِيكَتِهِمْ، ثُمَّ قَلَبَهَا، فَجَعَلَ عَالِيَها سَافِلَهَا، فَهَذَا هُوَ ﴿شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ﴾[2].

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٢٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٨٤)، وأخرجه أبو الشيخ في العظمة (٣/ ٩٤٨) بلفظ: «خَمْسُمِائَةِ عَامٍ»، والطبراني في الأوسط (٢/ ١٩٩) بلفظ: «أَرْبَعِمِائَةِ عَامٍ».
قال ابن كثير في تفسيره (٤/ ٤١٥): «وهذا إسناد جيد رجاله ثقات».
وقال الحافظ في الفتح (٨/ ٦٦٥): «وإسناده على شرط الصحيح».

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٢/ ٩٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦/ ٢٠٦٧)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٧٩٨).

وَقَوْلُهُ: ﴿ذُو مِرَّةٍ﴾ أَيْ: ذُو خَلْقٍ حَسَنٍ، وَبَهَاءٍ، وَسَنَاءٍ، وَقُوَّةٍ شَدِيدَةٍ؛ قَالَ مَعْنَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، وَقَالَ غَيْرُهُ: ﴿مِرَّةٍ﴾ أَيْ: ذُو قُوَّةٍ، وَقَالَ تَعَالَى فِي صِفَتِهِ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ١٩ - ٢١] أَيْ: لَهُ قُوَّةٌ، وَبَأْسٌ شَدِيدٌ، وَلَهُ مَكَانَةٌ، وَمَنْزِلَةٌ عَالِيَةٌ رَفِيعَةٌ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ، ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ﴾ أَيْ: مُطَاعٍ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴿أَمِينٍ﴾ ذِي أَمَانَةٍ عَظِيمَةٍ، وَلِهَذَا كَانَ هُوَ السَّفِيرُ بَيْنَ اللهِ، وَبَيْنَ رُسُلِهِ.

الشَّرْح

هذه الأحاديث في وصف الملائكة المقربين، **وهم أقسام**:

منهم حملة العرش، وهؤلاء يقال لهم: **(الكروبيون)**؛ كما جاء في بعض الآثار عن السلف[(١)]، وسُمُّوا بذلك؛ لأجل ما يعلوهم من الكرب من حمل العرش، وقربهم من الله جل جلاله، وخوفهم منه سبحانه وتعالى، وشدَّة فزعهم، وكثرة فزعهم من الله عز وجل.

ومنهم الذين حول العرش؛ كما قال عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [غافر: ٧]، وبعض العلماء يجعل حملة العرش، ومن حوله جميعًا يدخلون في اسم الكروبيين، وحملة العرش ومن حوله لهم مزيد اختصاص؛ لقربهم من الله عز وجل، ومزيد فضل.

واختلف العلماء في حملة العرش كم عددهم على عدة أقوال[(٢)]:

---

(١) أخرج عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٢٨)، وابن جرير الطبري في تفسيره (١٧/ ٨٩) من طريق قتادة عن عمرو البكالي قال: «إن الله جزأ الملائكة، والإنس، والجن عشرة أجزاء، فتسعة منهم الكروبيون، وهم الملائكة الذين يحملون العرش».

(٢) قال ابن الجوزي في زاد المسير (٨/ ٣٥٠، ٣٥١): ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ﴾ فيه ثلاثة أقوال:

=

• منهم من قال: إنهم ثمانية؛ لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

• ومن أهل العلم ـ وهم الأكثر ـ قالوا: إنهم أربعة في الدنيا، وثمانية يوم القيامة؛ أي: أن عرش الرحمـٰن عز وجل إذا جيء به يوم القيامة لفصل القضاء، فإنه يأتي به ثمانية من ملائكة الله عز وجل، أما في الدنيا فهم أربعة، ويستدلون لذلك بما جاء في الحديث: «**حَمَلَةُ الْعَرْشِ الْيَوْمَ أَرْبَعَةٌ**»[(١)].

ومن الملائكة: خازن الجنة، وخازن النار، ومنهم ملائكة موكلون بابن آدم، منهم من يكتب ما يصدر منه، ومنهم من يحفظه من بين يديه، ومن خلفه، وهؤلاء هم المعقبات في قوله تبارك وتعالى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، وهم أربعة: اثنان بالنهار، واثنان بالليل، يتعاقبون في المكلفين من بني آدم[(٢)]. والملائكة أنواع،

= **أحدها**: ثمانية أملاك، وجاء في الحديث: أنهم اليوم أربعة فإذا كان يوم القيامة أمدهم الله بأربعة أملاك آخرين، هذا قول الجمهور.

والثاني: ثمانية صفوف من الملائكة لا يعلم عدتهم إلا الله عز وجل، قاله ابن عباس، وابن جبير، وعكرمة.

والثالث: ثمانية أجزاء من الكروبيين لا يعلم عددهم إلا الله، قاله مقاتل». اهـ.

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ٣١٤)، وابن جرير الطبري في تفسيره (٢/ ٢٣٠، ٢٣١)، (٢٩/ ٥٩)، وابن أبي حاتم (١٠/ ٣٢٥٨)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ٩٥٧، ٩٥٨).

(٢) قال ابن الجوزي في زاد المسير (٤/ ٣١٠، ٣١١): «وفي المعقبات قولان:

أحدهما: أنها الملائكة، رواه عكرمة عن ابن عباس، وبه قال مجاهد، والحسن، وقتادة في آخرين، قال الزجاج: والمعنى للإنسان ملائكة يعتقبون يأتي بعضهم بعقب بعض، وقال أكثر: المفسرين هم الحفظة اثنان بالنهار، واثنان بالليل، إذا مضى فريق خلف بعده فريق، ويجتمعون عند صلاة المغرب، والفجر، وقال قوم =

وأشكال كثيرة متنوعة في مهامهم، والمؤمن يؤمن بوجودهم إجمالًا لا ينكر شيئًا من ذلك، وتفصيلًا فيما علمه بالتفصيل.

فالإيمان بالملائكة على درجتين:

- إيمان إجمالي فيما علمت، وفيما لم تعلم.
- وإيمان تفصيلي فيما فُصِّل لك في النصوص، فما جاء في النص من وصف ملك، أو ذكر اسمه في دليل في القرآن، أو في حديث صحيح ثابت في سُنَّة النبي ﷺ، فوجب اعتقاده؛ لأن هذا أمر غيبي يجب اعتقاده على ما جاء في الدليل.

وسيأتي ـ إن شاء الله ـ في هذا الكتاب تتمة الكلام في ذلك.

وإيمان العبد بالملائكة له آثار على إيمانه، ويقينه منها:

أولًا: شدة تعظيمه لربه ﷻ؛ لأن إيمانه بالملائكة يعلم به عظمة الرب ﷻ، وأن هؤلاء الملائكة الذين عَظُم وصفهم، وعَظُمَت إحاطتهم، وقُدَرُهم بما أقدرهم الله ﷻ، وكثرة عددهم، وتنوّع خلقهم وصفاتهم، فيه الإيمان بعظمة الله ﷻ، وشدة الخوف من الله ﷻ، والعلم بأسمائه وصفاته سبحانه وتعالى، فإذا كان الملائكة يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِم، فالعبد المؤمن يعلم أنه أحق بالخوف؛ لأنه مكلف متعرض للطاعة وللذنب، وأولئك مطهرون، وإذا علم أن الملائكة إذا سمعوا كلام الله ﷻ أصابتهم صعقة ورعدة شديدة وصُعقوا، ثم يُفزع عن قلوبهم، فإنه يعلم حينئذٍ أنّ

= منهم ابن زيد: هذه الآية خاصة في رسول الله ﷺ عزم عامر بن الطفيل، وأربد بن قيس على قتله، فمنعه الله منهما، وأنزل هذه الآية.

والقول الثاني: أن المعقبات حراس الملوك الذين يتعاقبون الحرس، وهذا مروي عن ابن عباس، وعكرمة، وقال الضحاك: هم السلاطين المشركون المحترسون من الله تعالى». اهـ.

وانظر: تفسير الطبري (١٣/ ١١٤ ـ ١١٦)، والدر المنثور للسيوطي (٤/ ٦١٣).

الملائكة مع شدَّة خلقهم، وعِظَم وصفهم ينالهم ذلك، فمع تقواهم له ﷻ، ومع طاعتهم، وأنهم ركّعٌ سجود، يعملون بأمر الله لا يخالفونه، فكيف بحال العبد المكلف الذي يخالف كثيرًا، ويعصي كثيرًا، ويغفل كثيرًا؟

فالأثر الأول العام هو: الإيمان بعظمة الله ﷻ، وما يورثه الإيمان بالملائكة من خوف الله ﷻ، ومن الإنابة إليه.

والثاني: محبة الملائكة، فإن الملائكة مطهَّرون عباد مكرمون مطيعون لله موحِّدون لله، فبين المُوحِّد وبين هؤلاء المُوحِّدين سبب وصلة ومحبة؛ ولذلك الملائكة يستغفرون لمن في الأرض، ويستغفرون لمن دعا لأخيه، فبينهم وبينه محبة، وكذلك المؤمن يحبهم؛ ولذلك لا يرضى بالتعدي عليهم، أو بادعاء أنهم وسطاء عند الله ﷻ، أو بأنهم بنات الله ﷻ كما يدعيه المشركون ـ تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا ـ.

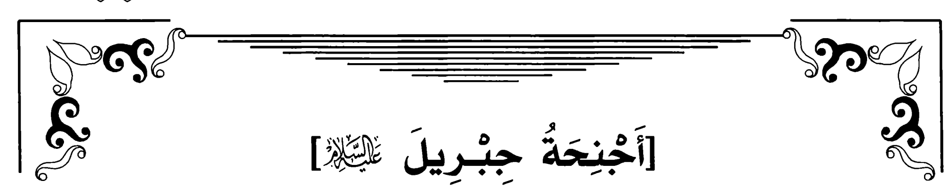
ومن آثار الإيمان بالملائكة ـ أيضًا ـ: أن الإيمان بهم يعرِّف المؤمن الموحد، ويجعل المؤمن على يقظة ومحاسبة لما يصدر منه؛ لأن الملائكة منهم الموكل بالكتابة، ومنهم الموكل بالحفظ، وهؤلاء بأمر الله ﷻ يعملون؛ ولهذا يُكرم الملك عند المؤمن الموحد، وعند العالم الراسخ، ويُكرم الملك عن كثير من الأعمال والهيئات والأقوال التي تصدر عن الجهلة، فكلما عَظُم الإيمان بالملائكة عظُم إكرامُهم عما يكرهون من الأفعال والأقوال، مثل: الكلام السيئ، والأفعال الخبيثة، والروائح الخبيثة، ونحو ذلك مما تنفر منه الملائكة.

قال: **«وقوله: ﴿ذُو مِرَّةٍ﴾ أي: ذو خلق حسن، وبهاء»**، وهو جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٤]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ إلى أن قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر: ١ ـ ٤]

أي: بكل أمر، فالعلماء يقولون: إنّ جبريل عليه السلام مختص بالنزول بالوحي من الله عز وجل، وهذا كثير في الأحاديث منها: «**إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي رُوْعِي**»[1]، «**أتاني جِبْرِيلُ** عليه السلام **فَقَالَ...**»[2] وهكذا.

(١) روي بألفاظ متقاربة عن عدد من الصحابة، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٧٩) والحاكم في المستدرك (٢/ ٥)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ١٨٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٢٩٩) من حديث ابن مسعود، ورواه الطبراني في الكبير (٧٦٩٤)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٤٣٥)، وأبو نعيم في الحلية (١٠/ ٢٧) من حديث أبي أمامة، ورواه البزار (٧/ ٣١٤، ٣١٥)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٢/ ٢٨٨) من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٨٨، ٦٢٦٨، ٦٤٤٤، ٧٤٨٧)، ومسلم (٩٤) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.



[أَجْنِحَةُ جِبْرِيلَ عليه السلام]

٥٧ ـ وَقَدْ كَانَ يَأْتِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي صِفَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَقَدْ رَآهُ عَلَى صِفَتِهِ الَّتِي خَلَقَهُ اللهُ عَلَيْهَا مَرَّتَيْنِ(١)، وَلَهُ سِتُّمَائَةُ جَنَاحٍ. رَوَى ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه(٢).

٥٨ ـ وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: «رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ جِبْرِيلَ فِي صُورَتِهِ، وَلَهُ سِتُّمَائَةُ جَنَاحٍ، كُلُّ جَنَاحٍ مِنْهَا سَدَّ الْأُفُقَ، يَسْقُطُ مِنْ جَنَاحِهِ مِنَ التَّهَاوِيلِ، وَالدُّرِّ، وَالْيَاقُوتِ مَا اللهُ بِهِ عَلِيمٌ». إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ(٣).

[صِفَةُ ثِيَابِ جِبْرِيلَ عليه السلام]

٥٩ ـ وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ جِبْرِيلَ في حُلَّةٍ من رَفْرَفٍ، قَدْ مَلَأَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ(٤).

٦٠ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «رَأَيْتُ جِبْرِيلَ

---

(١) سبق تخريجه (ص١٥٩).
(٢) سبق تخريجه (ص١٥٩).
(٣) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٩٥)، وابن جرير في تفسيره (٢٧/ ٤٩)، وأبو يعلى (٩/ ٢٤٣)، وابن حبان (١٤/ ٣٣٧)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ٩٧٨).
(٤) أخرجه الترمذي (٣٢٨٣)، وأحمد في المسند (١/ ٣٩٤)، والطيالسي في مسنده (ص٤٩)، وأبو يعلى في مسنده (٨/ ٤٣٤)، والطبراني في الكبير (٩٠٥٠)، والحاكم (٢/ ٥٠٩).

مُنْهَبِطًا قَدْ مَلأَ مَا بَيْنَ الْخَافِقَيْنِ، عَلَيْهِ ثِيَابُ سُنْدُسٍ مُعَلَّقٌ بِهَا اللُّؤْلُؤُ وَالْيَاقُوتُ». رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ[١].

٦١ ـ وَلِابْنِ جَرِيرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «جِبْرَائِيلُ عَبْدُ اللهِ، وَمِيكَائِيلُ عُبَيْدُ اللهِ، وَكُلُّ اسْمٍ فِيهِ «إِيلُ» فَهُوَ مُعَبَّدٌ للهِ»[٢].

٦٢ ـ وَلَهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ مِثْلُهُ، وَزَادَ: «وَإِسْرَافِيلُ عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ»[٣].

[جِبْرِيلُ عليه السلام أَفْضَلُ الْمَلَائِكَةِ]

٦٣ ـ وَرَوَى الطَّبَرَانِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلِ الْمَلَائِكَةِ؟ جِبْرِيلُ عليه السلام»[٤].

[خَوْفُ الْمَلَائِكَةِ مِنَ النَّارِ]

٦٤ ـ وَعَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ جِبْرَائِيلَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبْكِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ««مَا يُبْكِيكَ؟» قَالَ: وَمَا لِي لَا أَبْكِي، فَوَاللهِ مَا جَفَّتْ لِي عَيْنٌ مُنْذُ خَلَقَ اللهُ جَهَنَّمَ مَخَافَةَ أَنْ يُلْقِيَنِي فِيهَا». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الزُّهْدِ[٥].

---

(١) أخرجه أحمد (٦/ ١٢٠)، وابن راهويه (٣/ ٧٩٦)، وأبو الشيخ في العظمة (٢/ ٧٦٨).

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري (١/ ٤٣٧).

(٣) أخرجه ابن جرير الطبري (١/ ٤٣٧).

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير (١١٣٦١).

(٥) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١/ ٥٢١)، والذي في الزهد للإمام أحمد =

[الْمَلَائِكَةُ لَا تَنْزِلُ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ]

٦٥ ـ وَلِلْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِجِبْرَائِيلَ: «أَلا تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورَنَا»، فنزلت: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾ [مريم: ٦٤] الْآيَةُ[1]. وَمِنْ سَادَاتِهِمْ مِيكَائِيلُ عليه السلام وَهُوَ مُوَكَّلٌ بِالْقَطْرِ وَالنَّبَاتِ[2].

٦٦ ـ وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِجِبْرَائِيلَ: «مَا لِي لَمْ أَرَ مِيكَائِيلَ ضَاحِكًا قَطُّ؟» قَالَ: ما ضَحِكَ مِيكَائِيلُ مُنْذُ خُلِقَتِ النَّارُ[3]. وَمِنْ سَادَاتِهِمْ: إِسْرَافِيلُ عليه السلام وَهُوَ أَحَدُ حَمَلَةِ الْعَرْشِ وَهُوَ الَّذِي يَنْفُخُ فِي الصُّورِ.

الشَّرْحُ

(إسرافيل) آخرها (فيل)، وليس (إيل) كما في (جبرائيل)، و(ميكائيل)، فجعل (إيل) بمعنى: الله في اللغة السريانية، و(فيل) بمعنى: الرحمٰن.

قوله: «مِنْ سَادَاتِهِم»، معنى السيادة هنا: أنه معه من الملائكة من يأتمرون بأمره، فمعنى أنه سيد؛ أي: يأمر وينهى، فجبرائيل سيد الملائكة، يأمر الملائكة، وميكائيل من سادات الملائكة؛ لأنه يأمر،

= (ص٢٧): **«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِجِبْرِيلَ عليه السلام: لَمْ تَأْتِنِي إِلَّا وَأَنْتَ صَارٌّ بَيْنَ عَيْنَيْكَ؟ قَالَ: إِنِّي لَمْ أَضْحَكْ مُنْذُ خُلِقَتِ النَّارُ»**.

(١) أخرجه البخاري (٣٢١٨، ٤٧٣١، ٧٤٥٥).

(٢) سبق تخريجه (ص١٥٩).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٢٢٤)، وفي الزهد له (ص٦٩)، وأبو الشيخ في العظمة (٣/ ٨١٤، ٨١٥)، وابن عبد البر في التمهيد (٥/ ٩).

فمعنى سادات الملائكة؛ أي: الذين معهم جنود وأعوان ينفذون أمر الله ﷻ بما وكل إليه، فملك الموت قال ﷻ عنه: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]. وقد جاء في الحديث: «**اللهم رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ**»[(١)]، وإسرافيل من سادة الملائكة، وهو الموكل بالنفخ في الصور، وبأخذ الأرواح أو إزهاقها حين النفخ في الصور؛ لأنه ينفخ نفخة الصعق، فيموت الجميع، ثم ينفخ نفخة البعث فتعود الأرواح، فملك الموت يقبض الأرواح، ومستودع هذه الأرواح في الجنة، وفي الصور عند إسرافيل عليه السلام.

❊ ❊ ❊

(١) أخرجه مسلم (٧٧٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

[صَاحِبُ الْقَرْنِ قَدِ الْتَقَمَ الْقَرْنَ لِلنَّفْخِ فِي الصُّورِ]

٦٧ ـ رَوَى التِّرمِذِيُّ وَحَسَّنَهُ وَالْحَاكِمُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كَيْفَ أَنْعَمُ وَصَاحِبُ الْقَرْنِ قد الْتَقَمَ الْقَرْنَ، وَاسْتَمَعَ الْإِذْنَ مَتَى يُؤْمَرُ بِالنَّفْخِ فَيَنْفُخُ، فَكَأَنَّ ذَلِكَ ثَقُلَ عَلَى أَصْحَابِ النبي ﷺ، فَقَالَ لَهُمْ: قُولُوا حَسْبُنَا اللهِ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، عَلَى اللهِ تَوَكَّلْنَا»[1].

٦٨ ـ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَلَكًا مِنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ يُقَالُ لَهُ: إِسْرَافِيلَ، زَاوِيَةٌ مِنْ زَوَايَا الْعَرْشِ عَلَى كَاهِلِهِ، قَدْ مَرَقَتْ قَدَمَاهُ فِي الْأَرْضِ السَّابِعَةِ السُّفْلَى، وَمَرَقَ رَأْسُهُ مِنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ الْعُلْيَا»[2]. رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحُلْيَةِ.

٦٩ ـ وَرَوَى أَبُو الشَّيْخِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: «لَيسَ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللهِ أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْ إِسْرَافِيلَ، فَإِذَا أَخَذَ فِي التَّسْبِيحِ قَطَعَ عَلَى أَهْلِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ صَلَاتَهُمْ وَتَسْبِيحَهُمْ»[3].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٣١)، وأحمد في المسند (٤/ ٣٧٤)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٦٠٣)، والطبراني في الأوسط (٢/ ٢٨٦)، وفي الصغير له (١/ ٤٩)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ١٠٥).

(٢) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٢/ ٦٩٧، ٦٩٨)، (٣/ ٩٤٩، ٩٥٠)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٦٥، ٦٦).

(٣) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٣/ ٨٥٦).

وَمِنْ سَادَاتِهِمْ مَلَكُ الْمَوْتِ ﷺ وَلَمْ يَجِئْ مُصَرَّحًا بِاسْمِهِ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الآثَارِ تَسْمِيَتُهُ بِعِزْرَائِيلَ فَاللهُ أَعْلَمُ؛ قَالَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ(١)، وَقَالَ: إِنَّهُمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا هَيَّأَهُمْ لَهُ أَقْسَامٌ: فَمِنْهُمْ حَمَلَةُ الْعَرْشِ، وَمِنْهُمْ الكرُوبِيُّون الَّذِينَ هُمْ حَوْلَ الْعَرْشِ(٢)، وَهُمْ مَعَ حَمَلَةِ الْعَرْشِ أَشْرَفُ الْمَلَائِكَةِ، وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]. وَمِنْهُمْ سُكَّانُ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ يَعْمُرُونَهَا عِبَادَةً دَائِمَةً ليلًا وَنَهَارًا صَبَاحًا وَمَسَاءً؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يَتَعَاقَبُونَ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ. قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِينَ يَتَعَاقَبُونَ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ سُكَّانُ السَّمَاوَاتِ. وَمِنْهُمْ مُوَكَّلُونَ بِالْجِنَانَ، وَإِعْدَادِ الْكَرَامَاتِ لِأَهْلِهَا، وَتَهْيِئَةِ الضِّيَافَةِ لِسَاكِنِيهَا، مِنْ مَلَابِسَ وَمَآكِلَ وَمَشَارِبَ وَمَصَاغٍ وَمَسَاكِنَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ.

---

(١) انظر: البداية والنهاية (١/ ٤٧).
قال الحافظ ابن حجر في الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع (ص١٠٨): «وأن تسمية ملك الموت عزرائيل فقد اشتهر ذلك بين الناس، وقد راجعت مبهمات القرآن لأبي القاسم السهيلي فلم أجد ذلك فيه، ثم راجعت تفسير القرطبي فوجدته ذكر أن اسم ملك الموت عزرائيل، ولم ينسبه لقائل، ولا ذكر فيه أثرًا، ثم راجعت تفسير الثعلبي فوجدته حكى أن اسمه عزرائيل، وعزاه لتفسير مقاتل وتفسير ابن الكلبي». اهـ.

(٢) راجع: (ص١٦٢).

وَمِنْهُمُ الْمُوَكَّلُونَ بِالنَّارِ ـ أَعَاذَنَا اللهُ مِنْهَا ـ وَهُمُ الزَّبَانِيَةُ، وَمُقَدَّمُوهُمْ تِسْعَةَ عَشَرَ، وَخَازِنُهَا مَالِكٌ وَهُوَ مُقدَّمٌ عَلَى الْخَزَنَةِ، وَهُمُ الْمَذْكُورونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِى ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٩]، **وقال تعالى:** ﴿وَنَادَوْا۟ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، **وقال تعالى:** ﴿عَلَيْهَا مَلَـٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، **وقال تعالى:** ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴿٣٠﴾ وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَـٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَـٰٓئِكَةً﴾ **إلى قوله:** ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣٠ ـ ٣١].

وَمِنْهُمُ الْمُوَكَّلُونَ بِحِفْظِ بَنِي آدَمَ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَـٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١]، **قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا[١]: مَلَائِكَةٌ يَحْفَظُونَهُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ، فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللهِ خَلَوْا عَنْهُ.**

وَقَالَ مُجَاهِدٌ[٢]: مَا مِنْ عَبْدٍ إِلَّا وَمَلَكٌ مُوَكَّلٌ بِحِفْظِهِ فِي نَوْمِهِ وَيَقْظَتِهِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ وَالْهَوَامِ فَمَا مِنْهَا شَيْءٌ يَأْتِيهِ يُرِيدُهُ إِلَّا قَالَ لَهُ: وَرَاءَكَ، إِلا شَيْءٌ يَأْذَنُ اللهُ تَعَالَى فَيُصِيبُهُ. وَمِنْهُمُ الْمُوَكَّلُونَ بِحِفْظِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٧ ـ ١٨]، **وَقَالَ تَعَالَى:** ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَـٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَـٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ [الانفطار: ١٠ ـ ١٢].

---

(١) راجع: (ص١٦٣).

(٢) راجع: (ص١٦٣).

[وُجُوبُ الاسْتِحْيَاءِ مِنْ مَلَائِكَةِ اللّهِ والنَّهْيُ عَنِ التَّعَرِّي]

٧٠ ـ رَوَى الْبَزَّارُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ عَنِ التَّعَري، فَاسْتَحْيُوا مِنْ مَلَائِكَةِ اللهِ الَّذِينَ لَا يُفَارِقُونَكُمْ إِلَّا عِنْدَ ثَلَاثِ حَالَاتٍ: الْغَائِطِ، وَالْجَنَابَةِ، وَالْغُسْلِ، فَإِذَا اغْتَسَلَ أَحَدُكُمْ بِالْعَرَاءِ، فَلْيَسْتَتِرْ بِثَوْبِهِ، أَوْ بِجَذْمَةِ حَائِطٍ، أَوْ بِبَعِيرِهِ»[(١)].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: (وَمَعْنَى إِكْرَامِهِمْ: أَنْ يَسْتَحِيَ مِنْهُمْ، فَلَا يُملي عَلَيْهِمُ الْأَعْمَالَ الْقَبِيحَةَ الَّتِي يَكْتُبونَها، فَإِنَّ اللهَ خَلَقَهُمْ كِرَامًا فِي خَلْقِهِمْ وَأَخْلَاقِهِمْ، ثُمَّ قَال مَا مَعْنَاهُ: إِنَّ مِنْ كَرَمِهِمْ أَنَّهُمْ لا يَدْخُلُونَ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ ولا جُنُبٌ ولا تِمثَالٌ، وَلَا يَصْحَبُونَ رُفْقَةً مَعَهُمْ كَلْبٌ أو جَرَسٌ)[(٢)].

[تَعَاقُبُ الْمَلَائِكَةِ فِينَا بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ]

٧١ ـ وَرَوَى مَالِكٌ وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ في صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وهو أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ:

---

(١) رواه البزار كما في كشف الأستار (١/ ١٦٠)، رقم (٣١٧)، وقال: فيه حفص بن سليمان لين الحديث. وروى نحوه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٤٠٨) عن مجاهد.

(٢) انظر: البداية والنهاية (١/ ٥١).

تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ»[(١)]. وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: اقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ﴾ [الإسراء: ٧٨][(٢)].

[الْمَلَائِكَةُ تَحُفُّ مَجَالِسَ الْعِلْمِ]

٧٢ ـ وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ حَدِيثَ: «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عليهم السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ، لم يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»[(٣)].

[الْمَلَائِكَةُ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ]

٧٣ ـ وَفِي الْمُسْنَدِ وَالسُّنَنِ حَدِيثُ: «إِنَّ الْمَلْائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا يَفْعَلُ»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٥، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦)، ومسلم (٦٣٢)، وأحمد في المسند (٢/ ٣١٢)، ومالك في الموطأ (٤١١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٨، ٤٧١٧)، ومسلم (٦٤٩).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٩٩)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٥٢، ٤٠٦).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٥٣٥، ٣٥٣٦)، والنسائي في الكبرى (١/ ٩٢، ٩٥) وفي المجتبى له (١/ ٩٨)، وأحمد في المسند (٤/ ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١)، والدارمي (٣٥٧)، وعبد الرزاق في مصنفه (١/ ٢٠٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١/ ١٦٢، ٥/ ٢٨٤)، والطيالسي (ص١٦٠)، والطبراني في الكبير (٧٣٥٣، ٧٣٥٩، ٧٣٦٠)، وفي الأوسط (٩/ ١٥٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٨٠)، والبيهقي في الكبرى (١/ ٢٧٦) من حديث صفوان بن عسال المرادي رضي الله عنه.

=

وَالْأَحَادِيثُ فِي ذِكْرِهِمْ عليهم السلام كَثِيرَةٌ جِدًّا.

الشَّرْحُ

هذه الأحاديث المتنوعة منها ما هو صحيح الإسناد، ومنها ما لا يصح، وأهل العلم إذا أتوا لتقرير أصل من الأصول، فإنهم يسوقون ما جاء في الباب من الأحاديث؛ كما هي طريقة أهل العلم الراسخين من المتقدمين والمتأخرين.

قال شيخ الإسلام في أحد أجوبته على منهج أهل الحديث: «وأهل الحديث لا يستدلون بحديث ضعيف في أصل من الأصول، بل إما في تأييده، أو في فرع من الفروع»[١] أي: أنه لا يفترض أصل بحديث ضعيف لا يثبت، وإنما إذا كان الأصل ثابتًا، فإن منهج أهل الحديث أنها تساق الأحاديث، سواء منها ما صح، أو ما لم يصح إسناده؛ تأييدًا لذلك الأصل، وبيانًا لكثرة ما ورد في ذلك؛ لأن الحديث الضعيف قد يكون صحيحًا، وإنما حكمنا بضعفه؛ لسوء حفظ راويه، أو لانقطاعٍ فيه، أو نحو ذلك، رعاية وحماية لكلام المصطفى ﷺ، وإلا فقد يكون صحيحًا؛ ولذلك إذا كان في أصل من الأصول فإنه يؤيد به.

وهذا التأييد على قسمين في طريقة أهل الحديث المتقدمين منهم والمتأخرين؛ أي: من حفاظ الحديث ورواته، وهذا التأييد على قسمين:

- إما تأييد كامل؛ أي: تأييد لجميع الأصل.

= وأخرجه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وأحمد في المسند (٥/ ١٩٦)، والدارمي (٣٤٢)، والطبراني في مسند الشاميين (٢/ ٢٢٤) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

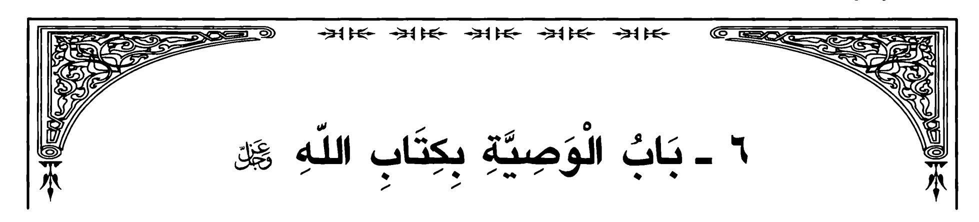
(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٥).

● وإما تأييد ناقص؛ أي: تأييد لبعض ما جاء في الأصل.

والأحاديث التي أوردها الإمام المجدد رحمه الله فيها روايات ضعيفة، ولكنها دالة على وجود الملائكة، وعلى أسمائهم، وتقاسيمهم، ونحو ذلك، فالأصل هو وجود الملائكة، وأنهم أقسام، وأن منهم كذا، ومنهم كذا، وأنهم متنوِّعون... إلى آخر ذلك، هذا هو الأصل الذي تحشد له الأدلة؛ لأن المقصود الإيمان بالملائكة، والإيمان بالملائكة يحصل بمجموع هذه الأحاديث، فنعلم منها أن الملائكة خلق عظيم من خلق الله عز وجل مكرمون مقرَّبون، وأنهم عبَّاد إلى آخره، فيحصل من جملة هذه الأحاديث صفات عامة هي ثابتة؛ لكثرة ما جاءت الروايات في تدعيم هذا الأصل العظيم.

ثم تأتي بعض الفقرات ويُنظر فيها هل هذا ثابت، أو غير ثابت في بعض الصفات، أو غيرها؟، فهذا يتبع صحة الحديث من عدمه، وهذا ـ أيضًا ـ في مباحث العقيدة، وصفات الله عز وجل، أو في العرش وما جاء فيه، أو في العلو، أو نحو ذلك، تجد أن طريقة أهل الحديث ـ رحمهم الله تعالى ـ أنهم يحشدون ما في الباب، فيكون إيرادهم مدعمًا للأصل الذي فيه، فيكون هذا التأييد ـ كما سبق ـ تأييدًا إجماليًا، وثَمَّ تأييد تفصيلي، فالتأييد الإجمالي بكثرة الروايات يحصل التأييد، أما التأييد التفصيلي، فمن أراد أن يحتج بكلمة على عقيدة، أو على أمر غيبي، فلا شك أنها لا بد أن تثبت، لكن لا يمنع هذا من روايتها والاستدلال بها والاستشهاد؛ كما هي طريقة أهل العلم.

والمباحث التي ذكرها الإمام رحمه الله في الروايات واضحة بينة لا تحتاج إلى مزيد بيان، فالكروبيون سبق بيان معناه، وتقاسيم الملائكة، ومهمتهم كلها موضحة هنا.



٦ ـ بَابُ الْوَصِيَّةِ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

وَقَـوْلِ اللهِ تَـعَـالَـى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

[وُجُوبُ التَّمَسُّكِ بِكِتَابِ اللَّهِ وسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ]

٧٤ ـ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَطَبَ فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، ألا أَيُّها النَّاسُ، فَإِنَّمَا أنا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رسولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ»، فَحَثَّ على كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فيه، ثُمَّ قَالَ: «وَأَهْلُ بَيْتِي...». وَفِي لَفْظٍ: «كِتَابَ اللهِ هُوَ حَبْلُ اللهِ مَنِ اتَّبَعَهُ كَانَ عَلَى الْهُدَى، وَمَنْ تَرَكَهُ كَانَ عَلَى الضَّلالَةِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(١).

الشَّرْح

هذا الحديث فيه وصية النبي ﷺ للناس، قال ﷺ: **«وأنا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ فيه الْهُدَى وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ»**، ثم قال زيد بن أرقم رضي الله عنه راوي الحديث: **«فَحَثَّ على كِتَابِ اللهِ وَرَغَّبَ فيه ثُمَّ قال: وَأَهْلُ بَيْتِي»**، وهذه العبارة استُدل بها على أن الثقلين: كتاب الله عز وجل، وأهل بيت النبي ﷺ، والمحققون من أهل العلم يقولون:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٨).

إن حديث زيد بن أرقم هذا فيه اختصار، ودخل كلام زيد بعضه في بعض، وزيد في أوله ـ كما رواه مسلم ـ ذكر أنه نسي أشياء، فهذا الحديث يحمل فيه قوله: «**وَأَهْلُ بَيْتِي**» أنها جملة مستقلة لا علاقة لها بالثقلين، فذكر ﷺ أحد الثقلين وهو كتاب الله: «**وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ**»، وسكت زيد بن أرقم رضي الله عنه في سياقه عن الثاني، ثم انتقل إلى قوله: «**وَأَهْلُ بَيْتِي**».

وقوله: «**وَأَهْلُ بَيْتِي**» أي: وأذكركم الله في أهل بيتي، أو أوصيكم بأهل بيتي، أو لا تنسوا أهل بيتي؛ لأن التمسك في الواقع ليس هو بأهل البيت، وإنما هو بما أنزل الله ﷻ من الحجة، وهذا ما جاء في حديث آخر رواه الحاكم، وغيره: أن الثقلين كتاب لله ﷻ، وسُنَّتي؛ كما قال ﷺ: «**إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ اللهِ وَسُنَّتِي**»[١].

فإذًا لفظ: «**أَهْلُ بَيْتِي**» هذا يستدل به الرافضة، والرواية في صحيح مسلم، لكن على التحقيق لمن قرأ الحديث كله حتى في الصحيح يجد أن زيدًا رضي الله عنه ذكر أنه نسي أشياء، وذكر ما ذكر، ولم يترتَّب الكلام، واتفاق الأحاديث أولى من تعارضها، ولا شك أنه فرض على كل مسلم تقديم أهل البيت، واعتقاد فضلهم ومحبتهم، وأشباه ذلك، ولكن أن يكون أهل البيت أحد الثقلين، ويُقرنون بكتاب الله ﷻ، فهذا ليس على ظاهره كما جاء في الرواية، وإنما دخل فيها حذف.

وهذا الباب ذكره الإمام رحمه الله في أصول الإيمان؛ لأن الإيمان بكتب الله ﷻ ركن من أركان الإيمان، فأركان الإيمان ستة، والإيمان بالكتب أحد هذه الأركان الستة، وأعظم درجات الإيمان بكتب الله ﷻ الإيمان بأعظم كتب الله وأفضلها وحجتها على المكلفين بعد بعثة

---

(١) أخرجه الدارقطني (٤/ ٢٤٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

محمد ﷺ، وهو القرآن الذي أمر الله ﷻ باتباعه، وتوعد من خالفه ولم يأخذ به، فقال سبحانه: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، فالله ﷻ عظَّم الأخذ بكتابه من جهة الإيمان به، وتصديق ما فيه، والعمل بمحكمه، والإيمان بمتشابهه.

وحقيقة الإيمان بالقرآن أنها تشمل مراتب كلها واجبة، وداخلة في الإيمان بهذا الركن، وهي:

المرتبة الأولى: أن هذا القرآن كلام الله ﷻ المنزّل على عبده محمد ﷺ.

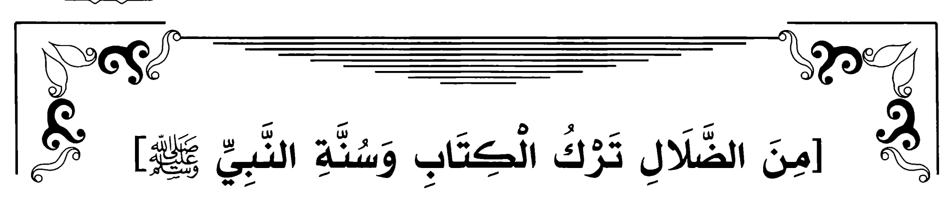
المرتبة الثانية: أن القرآن حق لا باطل فيه.

المرتبة الثالثة: أن القرآن هو آخر كتب الله ﷻ، وأنه لا كتاب بعده، ولا هدى يأتي من الله ﷻ بعده لعباده، فكما أن محمدًا ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين، فكذلك القرآن هو خاتم كتب الله ﷻ، وحجة الله على هذه الأمة، وهو الصراط المستقيم، وهو حبل الله المتين، من أخذ به هدي، ومن تركه ضل.

والإيمان بالقرآن على درجتين:

درجة واجبة: ـ وهي الركن ـ، من لم يأت بها، فلا يصح منه الإيمان، وهي التي ذكرت لك من المراتب الثلاث.

ودرجة مستحبة: وهي الإيمان بكل التفاصيل التي جاءت في القرآن أو في السُّنَّة، وما جاء من تفسيرها، فهذه مستحبة إجمالًا، قبل علم الإنسان بها، فإنه يقال: يؤمن ولو لم يعلم بما للقرآن من فضل. ويجب الإيمان بها لمن علمها على وجه التفصيل. وقال كثير من أهل العلم: إنها واجبة وليست مستحبة من جهة الإجمال، فإنه يجب عليه أن يؤمن بما للقرآن من فضل علمه أو لم يعلمه، وإذا علم التفصيل، فإنه يجب الإيمان بهما على وجه التفصيل، وعند التحقيق نجد أن القولين متقاربان؛ لأنه في الحقيقة من الجهة العملية لا فرق بينهما كبير.



[مِنَ الضَّلَالِ تَرْكُ الْكِتَابِ وَسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ]

٧٥ ـ وَلَهُ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه الطَّوِيلِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَةِ يَوْمِ عَرَفَةَ: «وقد تَرَكْتُ فِيكُمْ ما لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابُ اللهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ قالوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ. فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ، اللَّهُمَّ اشْهَدْ. ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»(١).

الشَّرْحُ

هذا حديث جابر رضي الله عنه الطويل المعروف الذي رواه مسلم في صحيحه في سياق حجة النبي ﷺ، ذكر فيه خطبة النبي ﷺ، وفيها قوله: «**وقد تَرَكْتُ فِيكُمْ ما لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إن اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابُ اللهِ**»، ولم يذكر السُّنَّة؛ لأن السُّنَّة في كتاب الله عز وجل، فإذا ذُكر الكتاب، فإن السُّنَّة مذكورة في ضمن الكتاب؛ لأن الله عز وجل هو الذي أوجب طاعة الرسول ﷺ، وبيَّن أنه أنزل عليه الحكمة، وأعطاه البيان لما في القرآن.

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨).

[مَنْ تَرَكَ الْحُكْمَ بِكِتَابِ اللهِ قَصَمَهُ اللهُ]

٧٦ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «ألا إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ»، فَقُلْتُ: ما الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «كِتَابُ اللهِ فِيهِ نَبَأُ مَا كَانَ قَبْلَكُمْ وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ وَحُكْمُ ما بَيْنَكُمْ، وَهُوَ الْفَصْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلِ مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنِ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللهِ الْمَتِينُ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، هُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ، وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، وَلَا يَخْلَقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، هُوَ الَّذِي لَمْ تَنْتَهِ الْجِنُّ إِذْ سَمِعَتْهُ حَتَّى قَالُوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ﴾ [الجن: ١، ٢]، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: غَرِيبٌ[1].

الشَّرْحُ

هذا الحديث فيه وصف القرآن، وهو حديث مشهور معروف عند أهل العلم، وهذه الأوصاف التي وُصِف بها القرآن كلُّها حقٌّ، وكلها

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٠٦)، والدارمي (٣٣٣٢)، وابن أبي شيبة (٦/ ١٢٥)، والبزار (٣/ ٧١، ٧٢)، والطبراني في الكبير (١٢٠) وفي مسند الشاميين (٣/ ٢٥٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٢٦)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٢٥٣). قال أبو عيسى: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال». اهـ.

صواب، فالقرآن موصوف بهذه الأوصاف الجليلة العظيمة، فهو كما وُصِف، وأعظم من ذلك.

وهذا الحديث الصواب أنه موقوف على علي ﷺ، ولا يصح مرفوعًا؛ لأنه من رواية الحارث الأعور عن علي، والحارث ضعيف، أو اتهم بأعظم من الكذِب، ونحو ذلك.

المقصود: أن هذا يصح موقوفًا على علي ﷺ، وقد قال جمع من أهل العلم بأنه موقوف على علي أشبه من كونه مرفوعًا.

ولا شك أن القرآن هو المخرج من الفتنة، وقوله: «**أَلَا إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ**» فتنة تعني: جنس الفتن، فما المخرج من الفتن إذا أقبلت؟

الجواب: كتاب الله ﷻ، فالذي يستمسك بما في القرآن، ويؤمن بالمحكم، ويدع المتشابه، فقد خرج من الفتنة؛ لأن كل فتنة تأتي لا بد لها من بعض الحق، ولا تأتي فتنة في المسلمين، وواضح من بدايتها باطل في باطل؛ لأنها لو كانت كذلك لما اشتبهت ولما أُقرَّت، ولما افتُتِن بها الناس، فلا تكون فتنة إلا إذا كان فيها نوع لبوس حق يشتبه معه الباطل الذي فيها، ولذلك الفتن من جنس البدع في ذلك، فإذا أقبلت فإن الذي يأخذ بالمحكم فيها، وينظر الأمر ببصيرة بما جاء في القرآن، وبسُنَّة النبي ﷺ، فإنه يَخرُج من الفتنة.

أما الذي يأخذ بالشبهة، فإنه يقع في الفتنة؛ لهذا فإنّ الفتن التي وقعت في تاريخ الإسلام من عهد الصحابة إلى يومنا هذا، كل فتنة حصلت تجد أن الطرف المذموم عنده نوع حق؛ لكنه ليس بصاحب حق، فإن الذي معه من الباطل أكثر مما معه من الحق؛ ولهذا فإن النظر والبصر النافذ وقت حلول الشبهات، ووقت حلول الفتن إنما يكون بمعرفة كتاب الله ﷻ، وما فيه من الأوامر والنواهي، ولهذا ذكر الله ﷻ

أهل الزيغ، فقال في أول سورة آل عمران: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: ٧]، فهم يقصدون الفتنة، أو أن حقيقة فعلهم أنهم لما تركوا المحكم واتبعوا المتشابه لأجل الزيغ الذي في قلوبهم سلكوا الفتنة، وإن لم يعترفوا بأنهم سلكوا الفتنة، ولهذا جرى ما جرى في عهد الصحابة من فتنة الخوارج. وما قُتِل عثمان رضي الله عنه إلا بتأويل القرآن، ولا قام معاوية على علي رضي الله عنهما إلا بتأويل قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، ولا قاتل من قاتل في يوم الجمل وصفين إلا بالتأويل، ولا سُفِك دم علي رضي الله عنه إلا بالتأويل... إلى آخره، فكل هذه الفتن التي حصلت، وأعظمها قتل عثمان رضي الله عنه إلى آخر الفتن من التقرُّب ـ والعياذ بالله ـ إلى الله عز وجل بالفتنة، وإنما حصل هذا بأنواع التأويل؛ وإلا فمن استمسك بالقرآن، فإنه يخرج من الفتنة، وهذا من نعم الله عز وجل على الراسخين في العلم، قال عز وجل: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، فما يدخل في الفتنة إلا ناقص العلم، وأما من كان علمه راسخًا، أو أخذ عن الراسخين في العلم، فإنه لا تنطلي عليه الفتنة؛ لأن حقيقة الافتتان اشتباه الحق بالباطل، والباطل ـ في الواقع ـ لا يشبه الحق؛ ولهذا فإن الواجب على كل مسلم، وعلى طلبة العلم بالخصوص أن يعتنوا بكتاب الله عز وجل أعظم عناية، وأن يعلموا المحكمات فيه والمتشابهات، وأن يعلموا ما أجمع عليه السلف من عقائدهم، وما ذكروه في كتبهم، وما ذكروه في مجمل السُّنَّة التي بينوا بها القرآن، فإن الاستمساك بذلك هو تفسير الاستمساك بالقرآن، فمن معه القرآن فقد خرج من الفتنة، ومن الفتنة أن يقول المفتتن للآخر: أنت الذي وقعت في الفتنة؛ لأنك لم تأخذ بالقرآن، فيستدل بالمتشابه، ثم يتهم غيره بأنه هو الذي افتتن عن القرآن؛ لأنه ما أخذ بما أخذ به.

فالخوارج ذمُّوا الصحابة رضي الله عنهم، وهذا عبد الرحمٰن بن ملجَم رأس

من رؤوس الخوارج الذي قتل عليًّا رضي الله عنه كان من خاصَّة أصحاب عمر رضي الله عنه، ولما رآه عمر رضي الله عنه في المدينة، وكان كثير التلاوة عابدًا كثير القرآن يرغب في إقراء القرآن، قال لعمر رضي الله عنه: أريد أن أنفع الناس، فكتب عمر رضي الله عنه إلى واليه على مصر عمرو بن العاص رضي الله عنه، فقال له: إني مرسل إليك رجلًا آثرتك به على نفسي هو عبد الرحمٰن بن ملجَم، فإذا أتاك بكتابي هذا فاتخذ له دارًا يقرئ الناس فيها القرآن، فلما ذهب إلى عمرو أكرمه بإكرام أمير المؤمنين له، واتخذ له دارًا، لكنه لم يكن فقيهًا، ولم يكن عالمًا يعرف المحكم والمتشابه، ولم يكن عالمًا بالسُّنَّة، لم يأخذ عن الصحابة رضي الله عنهم أخذًا كثيرًا، وإنما كان عنده عبادة، وعناية بالقرآن بخصوصه، فدخله أصحاب ابن السوداء، وضللوه بأشياء وقعت من عثمان رضي الله عنه من التصرفات المالية والوِلايات، ونحو ذلك مما كان عثمان رضي الله عنه معذورًا فيها، وآل به الأمر إلى أن يشترك في قتل عثمان، ثم يخرج مع الخوارج، ثم يصل به الأمر إلى قتل علي رضي الله عنه، ولما قتله قتله احتسابًا؛ ولهذا شاعر الخوارج عمران بن حطّان ـ عليه من الله ما يستحق ـ قال مادحًا لعبد الرحمٰن بن ملجَم في قتله لعلي ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ:

يا ضَربَةً مِن تَقِيٍّ مَا أَرادَ بِها ... إِلّا لِيَبلُغَ مِن ذِي العَرشِ رِضْوَانَا

إِنّي لَأَذكُرُهُ حِينًا فَأَحسِبُهُ ... أَوْفَى البَرِيَّةِ عِندَ اللَّهِ مِيزانَا[1]

فهذا مدح متأخر لقاتل علي، يرون أنه قتله ديانة، ويرون أنه أوفى البرية عند الله ميزانًا حينما خلّص الناس من أفضل من على الأرض في وقته، وهو علي رضي الله عنه.

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٢١٥)، وتاريخ الإسلام (٣/ ٦٥٤، ٦/ ١٥٦)، وكلاهما للذهبي، والبداية والنهاية (٧/ ٣٢٩، ٩/ ٥٣)، والاستيعاب (٣/ ١١٢٨، ١١٢٩)، والإصابة (٥/ ٣٠٣)، وتاريخ دمشق (٤٣/ ٤٩٤).

وعبد الرحمـٰن بن ملجم كان بعد قتل علي يُسبِّح، ويذكر كثيرًا، فلما أرادوا قتله قال لهم: لا تقتلوني دَفعة واحدة، بل قطِّعوا أطرافي، وأنا أنظر؛ حتَّى أسبِّح الله ﷻ، وأذكره أطول، وهذا كما قال النبي ﷺ في صفة الخوارج: «**يَحْقِرُ أحدكم صَلَاتَهُ مع صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مع صِيَامِهِمْ، يَمْرُقُونَ من الدِّينِ كَمُرُوقِ السَّهْمِ من الرَّمِيَّةِ**»(١).

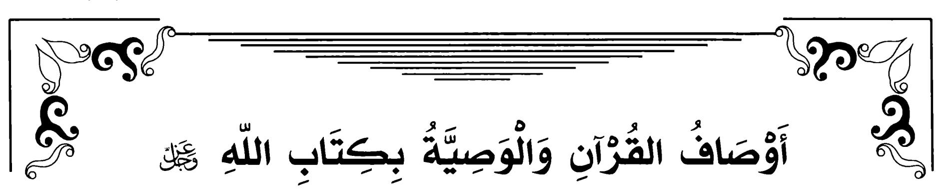
فالمسألة في الفتنة ليست هي في الواقع الرجل صالح أو ليس بصالح، مطيع أو غير مطيع، عابد أو ليس بعابد، هذه أشياء ليست هي الميزان، إنما الميزان: هل هو متبِّع لكتاب الله ﷻ بما قرَّره السلف، وقرَّره الصحابة، وبما قرّره أئمة الإسلام، أم لم يتَّبع ذلك؟.

فإن كان أخذ بهذا فهو الناجي، وإلا فإن الفتن كثيرة، والاحتجاج بالشبهات كثير؛ لهذا قال الله ﷻ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: ٧]، فذكر هنا أن وجود الزيغ قبل اتباع المتشابه، ولو لم يكن في القلب زيغ، لكان آمن بالمتشابه كما آمن بالمحكم، ولم يشتبه عليه الأمر.

فالحقيقة: أن المَخْرَجَ من الفتنة هو كتاب الله ﷻ، وما فيه من الأحكام ـ الأمر والنهي ـ وما فيه من الأخبار والعقائد.

هذه المسألة عظيمة جدًّا، لكن الله ﷻ ابتلى عباده بالفتن والأقوال المضلة؛ لينظر من يتبع القرآن ومن يتبع هواه، والله المستعان.

(١) أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.



أَوْصَافُ القُرْآنِ وَالْوَصِيَّةُ بِكِتَابِ اللهِ ﷻ

٧٧ ـ وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ؓ مَرْفُوعًا: «مَا أَحَلَّ اللهُ فِي كِتَابِهِ، فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُو حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَافِيَةٌ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللهِ عَافِيَتَهُ، فَإِنَّ اللهَ لَمْ يَكُنْ لِيَنْسَى شيئًا»، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]». **رَوَاهُ الْبَزَّارُ، وابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَالطَّبَرَانِيُّ**[(١)].

الشَّرْحُ

هذا الحديث، والأحاديث التي بعده فيها ذكر أوصاف للقرآن، والوصية بكتاب الله ﷻ، وهذه الوصايا من النبي ﷺ، والأوصاف تجمع للقرآن أوصاف الهداية والتشريع، وما هو في باب الأخبار، وما هو في باب الأحكام.

فهذا الحديث في باب الأحكام، ولا شك أن المرجع في الحكم إلى القرآن، فما وجدناه في القرآن حلالًا أحللناه، وما وجدناه في القرآن حرامًا حرّمناه، وما حرَّمه النبي ﷺ هو في القرآن؛ كما روى البخاري وغيره[(٢)] أن ابن مسعود ؓ قال: «**لَعَنَ الله الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ**

---

(١) أخرجه البزار كما في كشف الأستار (١/ ٧٨)، رقم (١٢٣)، والدارقطني (٢/ ١٣٧)، والطبراني في مسند الشاميين (٣/ ٢٠٩)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٠٦)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٢). قال الحاكم: «حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». اهـ.
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٧١، ٧/ ٥٥): «إسناده حسن ورجاله موثقون». اهـ. وسكت عنه الحافظ في الفتح (١٣/ ٢٦٦).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٨٦، ٥٩٣١، ٥٩٣٩)، ومسلم (٢١٢٥).

وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ تَعَالَى»، فأتته امرأة فقالت: يا ابن مسعود لقد قرأت القرآن ما بين دفتيه، فلم أجد لعن الله لما ذكرت، قال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه، لقد قال ﷻ: ﴿**وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟**﴾ [الحشر: ٧]، وقد لعن رسول الله ﷺ كذا وكذا.

استدل ابن مسعود بما جاء في القرآن على أن السُّنَّة، في القرآن، وهذا استدلال أصولي عميق؛ لأن دليل السُّنَّة والأخذ بها، وطاعة الرسول ﷺ ومتابعة النبي ﷺ، موجودة في القرآن، وفي القرآن تبيانه وإظهاره، فالاستغناء بالقرآن يشتمل على الاستغناء بما دل عليه القرآن من متابعة النبي ﷺ، وهذا فيه إدخال السُّنَّة في الاستغناء بمتابعة الكتاب عما سواه.

فقوله: «مَا أَحَلَّ اللهُ في كِتَابِهِ فَهُوَ حَلَالٌ وَمَا حَرَّمَ فَهُو حَرَامٌ» فيه أن السُّنَّة داخلة فيما أحل الله في كتابه، وما حرم، ولا يصدق هذا على ما جاء في الحديث الآخر: «**يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يُحَدَّثُ بِحَدِيثٍ من حَدِيثِي فيقول: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللهِ ﷻ فَمَا وَجَدْنَا فيه مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللهُ**»[1]، فهذا باب آخر.

هذا وصف للقرآن في باب الحكم والتشريع والتحليل والتحريم، فالوصية إذًا لمعرفة الحلال والحرام، والحكم به ألا يخوض الناس بآرائهم، بل عليهم بهذا القرآن، والشيء إذا لم يذكر في القرآن لا بالنص ولا بالمضمون، ولا في السُّنَّة، فالأصل أنه عفو؛ كما قال هنا: «**وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَافِيَةٌ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللهِ عَافِيَتَهُ**»، هذا أصل شرعيٌّ عظيم؛

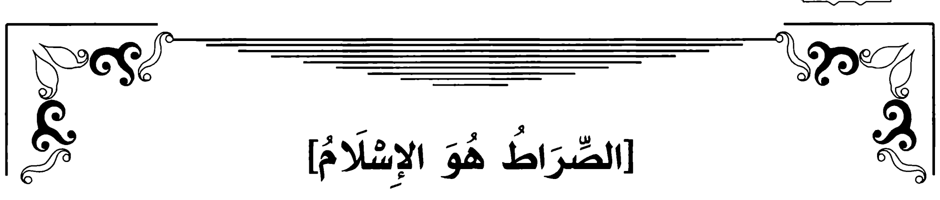
(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢)، وأحمد في المسند (٤/ ١٣٠، ١٣٢)، والدارمي (٥٨٦)، والطبراني في الكبير (٦٤٩)، وفي مسند الشاميين (٢/ ١٣٧، ١٣٨)، والمروزي في السُّنَّة (ص٧١)، وابن عبد البر في التمهيد (١/ ١٥٠) من حديث المقدام بن معديكرب رضي الله عنه.

لأن الأصل في الأشياء العفو، والأصل في الأشياء الإباحة إلا إذا ورد دليل في ذلك بالتحريم، فإذا ورد الدليل، فلا كلام لأحد، وتحريم الحلال كتحليل الحرام، وهو من القول على الله بغير علم.

بعض الناس يتورع ويخاف، وتأتيه رعدة شديدة إذا أراد أن يقول: إن الزنا حلال لا شك لأن ذلك كفر، أو يقول: إن مقدمات الزنا حلال، أو يقول: إن الربا، أو بعض صور الربا حلال، فهو يرتعد من هذا ويخاف؛ لأنه يعلم أن هذا تحليل محرّم، وكذلك تحريم الحلال محرم، ومن القول على الله بلا علم، والقول على الله ﷻ بغير علم أعظم من الشرك ـ أي: من حيث الجنس ـ؛ لذلك جعله الله ﷻ آخر المراتب فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

فلا يجوز لأحد أن يقول: هذا الشيء حرام. إلا وعنده برهان واضح؛ ولهذا أهل الورع من أهل العلم والفتوى تجدهم لا يستعملون: «هذا حرام»، إنما يقولون: هذا ما يَصْلُحُ، أو اتركه، أو نكرهه، أو مثل ما يقول الإمام أحمد: «أكرهه». الكراهة التي استعملت في كلام العلماء، وجاء الفقهاء في تفسيرها، وقالوا: إنها كراهة تحريم؛ لأن العالم أحيانًا لا يكون عنده نص واضح في المسألة، ولا يجوز له أن يصف شيئًا بالحرمة، وهو ليس عنده من الله برهان واضح في ذلك، فَثَمَّ حسابٌ أن تقول على الله بلا علم، كأن تقول: حرم الله ﷻ هذا.

فيقال: ما برهانك على أن هذا حرام؟ فإذا كان من باب الإرشاد، فإنك تقول: هذا ما يصلح، اتركه، وهكذا، لكن لا تحرم شيئًا ليس عندك فيه بيِّنة واضحة من الله ﷻ؛ لأن هذا قول على الله ﷻ بغير علم.



[الصِّرَاطُ هُوَ الإِسْلَامُ]

٧٨ ـ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «ضَرَبَ اللهُ مَثلًا صراطًا مُستقيمًا، وَعَنْ جَنَبتي الصِّراطِ سُورَانِ فِيهِمَا أَبْوابٌ مُفَتَّحةٌ، وَعَلَى الأبْوابِ سُتُورٌ مُرْخَاةٌ، وَعِنْدَ رَأْسِ الصِّراطِ دَاعٍ يَقُولُ: اسْتَقِيمُوا عَلَى الصِّرَاطِ ولا تَعْوَجُّوا، وفوقَ ذَلِكَ داعٍ يَدْعو كُلَّما هَمَّ عَبْدٌ أَنْ يَفْتَحَ شيئًا مِنْ تِلْكَ الأَبواب، قَالَ: ويْحَكَ، لا تفْتَحْهُ، فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحه تَلِجْهُ». ثُمَّ فسَّرهُ فَأَخْبَرَ: أَنَّ الصِّراطَ: هُوَ الإِسْلَامُ، وَأَنَّ الْأَبْوَابَ الْمُفتَّحةَ، مَحَارِمُ اللهِ، وأَنَّ السُّتورَ المُرْخاةَ: حُدودُ اللهِ، وَالدَّاعي عَلَى رَأْسِ الصِّراطِ: هُوَ القُرآنُ، وأَنَّ الدَّاعِي مِنْ فوقِهِ: هُوَ وَاعِظُ اللهِ فِي قلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ. رَوَاه رُزَيْنُ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ عَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رضي الله عنه بِنَحْوِهِ(١).

الشَّرْحُ

هذا الحديث فيه مَثَل عظيم من الأمثال التي ضربها النبي ﷺ للقرآن، **فقال** في وصفه: «**ضَرَبَ اللهُ مَثلًا صراطًا مُستقيمًا، وَعَنْ جَنَبتي**

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٨٥٩)، والنسائي في الكبرى (٦/ ٣٦١)، وأحمد في المسند (٤/ ١٨٢، ١٨٣)، والمروزي في السُّنَّة (ص١١)، والطبراني في مسند الشاميين (٢/ ١٨٠)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٤٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٤٤٥) من حديث النواس بن سمعان. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه».

وأورده المنذري من حديث ابن مسعود في الترغيب والترهيب (٣/ ١٧١)، وقال: «ذكره رزين، ولم أره في أصوله، إنما رواه أحمد، والبزار مختصرًا بغير هذا اللفظ بإسناد حسن». اهـ.

الصِّراط سُوَرَانِ فيهما أَبْوابٌ مُفَتَّحةٌ»، هذا الصراط المستقيم هو القرآن، «**وَعَلَى جَنْبَتَيِ الصرَاطِ سُورَانِ**»، فيوجد حاجز على اليمين والشمال، فالمرء يمشي على الصراط بمقتضى الفطرة، ومقتضى إيمانه، لكن ثَمَّ أبوابٌ مفتحة، والنفس يغريها الباب المفتوح أن تلتفت إليه وتلجه وترى ما الذي فيه.

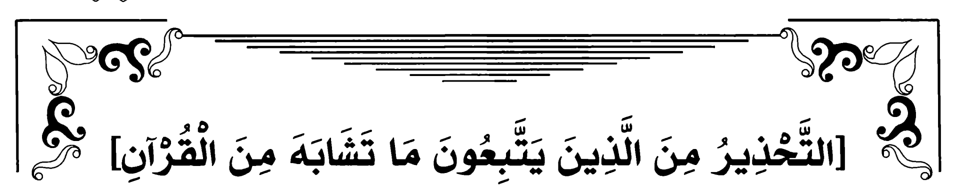
قال: «**وَعَلَى الأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرْخَاةٌ**»، فالأبواب المفتَّحة ما تركها الله ﷻ مفتحة، لكن جعل عليها ستورًا مرخاة، فهي تحتاج إلى جرأة لفتح الستر والدخول منها، مثل: المساكن التي تستر أهلها على ما فيها من النظر إليها، والمؤمن حين يقرأ القرآن يشعر بالأنس به، وينشغل بهذا الأمر العظيم، فلا يلتفت إلى أبواب الذنوب المختلفة التي جعل الله ﷻ عليها ستورًا، فثمت حاجز يجده كل مؤمن في نفسه يجعله الله ﷻ بعظم القرآن في نفوس أهله، وعظم الإيمان في نفوس أهله، وهذه الأبواب لا يمكن أن تولج إلا أن تُكشف الستور التي عليها، فالمرء قد يجد في نفسه شيئًا، فلا يقبل عليها، لكن يأتي الشيطان، وتأتي حظوظ النفس فيدخلها.

ثم قال: «**فأَخبر: أَنَّ الصِّراط: هُوَ الإِسْلَامُ، وأَنَّ الأَبْوابَ المُفتَّحةِ، مَحَارِمُ اللهِ، وأَنَّ السُّتورَ المُرْخَاةَ: حُدودُ اللهِ، والدَّاعي عَلَى رَأْسِ الصِّراطِ: هُوَ القُرآنُ، وأَنَّ الدَّاعِي مِنْ فوقِهِ: هُوَ وَاعِظُ اللهِ فِي قلْبِ كُلِّ مؤمنٍ**»، فالنبي ﷺ جعل الداعي هو القرآن، والصراط هو الإسلام؛ أي: من حيث الاستقامة عليه، والقرآن لا شك أنه يأمر وينهى، فهو داعٍ، قال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]، وقال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]. . . إلى آخره، فالقرآن دعوة، أمر ونهي، وهو واعظ الله في قلب كل مؤمن.

قوله: «رواه رَزِين» والمراد برزين هو: رزين بن معاوية العبدري[1]، جمع الأصول الخمسة، وله زيادات على الصحيحين، وعلى السنن؛ لذلك تارة يزيد اللفظ في الرواية، وتكون في أحد السنن، مثل ما قال المؤلف هنا: **«رواه رزين، ورواه أحمد، والترمذي»**، فإذا كان موجودًا في مصنف رزين، فإنه يكون في أحد الأصول الخمسة إلا ما زاده رزين عليها؛ ولذلك تجد في جامع الأصول في عدد من الأحاديث يقول: رواه رزين. ولا يذكر غيره من أصحاب الكتب.

---

(١) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٠٤، ٢٠٥): «رزين بن معاوية بن عمار الإمام المحدث الشهير أبو الحسن العبدري الأندلسي السرقسطي صاحب كتاب تجريد الصحاح.... أدخل كتابه زيادات واهية لو تنزه عنها لأجاد، توفي بمكة في المحرم سنة خمس وثلاثين وخمسمائة وقد شاخ». اهـ.



[التَّحْذِيرُ مِنَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنَ الْقُرْآنِ]

٧٩ ـ وَعَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالَتْ: «تَلَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، **قَالَتْ: قَالَ: «فَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ما تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فَاحْذَرُوهُمْ»». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ**[1].

الشَّرْحُ

حديث عائشة ﵂ في اتباع المحكم، وترك المتشابه، قالت: «**قَالَ: فَإِذَا رَأَيْتُمْ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سمَّى اللهُ، فَاحْذَرُوهُمْ**»؛ لأن اتباع المتشابه مذموم في العلم، فطالب العلم إذا تعلم، وأراد أن ينفعه الله بالعلم يُقْبل على المُحكمات، ويترك الإشكالات، فلا يتتبع الإشكالات والشبه، وما يرد على المسائل؛ لأن تتبعه لذلك قد يفضي به إلى الزيغ ـ والعياذ بالله ـ؛ لأنه لم يتصور العلم حتى يجيب عن تلك الإشكالات والشبه، وليس لديه من قوة الإدراك والعقل ما يؤهله ليجيب عنها ـ أيضًا ـ، فالواجب عليه أن يؤمن بالجميع، ويقول: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، ثم يُقْبل على المحكم، فيتعلمه بدليله الذي دلالته واضحة غير محتملة، أو ما لا يشتبه عليه، بفهم عالم مأمون يأمنه على دينه وعلمه.

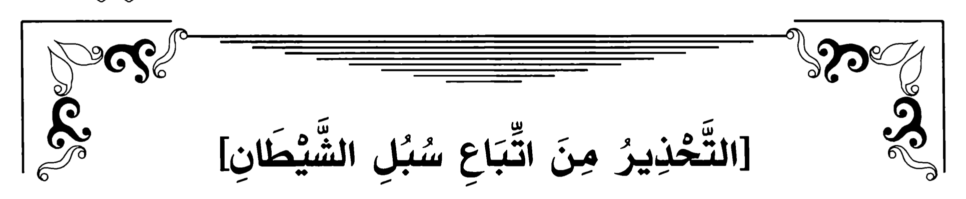
والله ﷻ ذكر أن القرآن منه متشابه، ومنه محكم، فقال ﷾: ﴿هُوَ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

ﱡﭐﲓﲔﲕﲖﲗﲘﲙﲚﲛﲜﲝﲞﲟﲠ ﲡﲢﲣﲤﲥﲦﲧﲨﲩ ﲪﲫﲬﲭﲮﲯﲰﱠ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧]، وهذه الآية من أعظم ما يحذر به الله ﷻ من اتباع المتشابه؛ لأنه جعل اتباع المتشابه صفة للذين في قلوبهم زيغ، بل جعل الزيغ سابقًا للاستدلال، واتباع المتشابه، فقال: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، فجعل وجود الزيغ أولًا، واتباع المتشابه ثانيًا، فاتباع المتشابهات والعناية بها والجدال فيها، هذا ليس من صفة أهل التسليم، وليس من صفة المتبعين للمحكم الذين يقولون: كلٌّ من عند ربنا، وهم الراسخون في العلم، ومن اقتدى بهم.

فالواجب على طالب العلم في مسيره في طلب العلم في عمره كله أن يعتني بالمحكمات، ولا بد أن ترد متشابهات عليه، فيردها إلى المحكم، فإن علِم وإلا قال: آمنا به كل من عند ربنا. أما الذين يتبعون المتشابه، ويتركون المحكمات، فأولئك الذين في قلوبهم زيغ.



[التَّحْذِيرُ مِنَ اتِّبَاعِ سُبُلِ الشَّيْطَانِ]

٨٠ ـ وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ خَطًّا بيده ثُمَّ قَالَ: «هَذَا سَبِيلُ اللهِ»، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عن يَمِينِهِ، وَعَنْ شِمَالِهِ وَقَالَ: «هَذِهِ سُبُلٌ مُتَفَرِّقَةٌ، عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ» وَقَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]». **رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالدَّارِمِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ**(١).

الشَّرْحُ

هذا الحديث واضح الدلالة في الحثّ على لزوم سبيل الله؛ أي: الطريق المستقيم الذي أمر به الله عز وجل، وبيَّن فضل الاستقامة عليه، وأنه وصية الله للأولين والآخرين، من سلكه هُدي، ومن زاغ عنه ضَلَّ وهَلَكَ. وجعل هذا السبيل سبيلًا واحدًا، والمراد به سبيل محمد ﷺ، وسبيل صحابته رضي الله عنهم، وهو المذكور في قوله عز وجل: «﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]»، فوحّد الصراط وقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ فجعله صراطًا واحدًا، وهو السبيل الواحد الذي يجمع أمور الإسلام على تفاصيلها، وأمور

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (١٠/ ٩٥)، وأحمد (١/ ٤٣٥)، والدارمي (٢٠٢)، وأبو يعلى (٩/ ١٥٨)، والمروزي في السُّنَّة (ص٩، ١٠)، والطبري في تفسيره (٨/ ٨٨)، والطيالسي (ص٣٣)، والبزار في مسنده (٥/ ١١٣، ١١٤)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٦١، ٣٤٨)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٢٦٣).

السُّنَّة على تفاصيلها، وأما السبل الأخرى والأهواء فعلى كل سبيل منها شيطان يدعو الناس إليه، وهنا سؤال معروف وهو: أن الله ﷻ قال: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، فهنا جمع السبل، وفي آية الأنعام وحّد الصراط، وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه يُفْرَد السبيل، فهل بين هذا تعارض؟

الجواب: لا، الباب واحد، ولكن السبيل المقصود به سبيل الإسلام والسُّنَّة، وهذا في داخله تفاصيل، ففيه سبيل الصلاة، وفيه سبيل الزكاة، وفيه سبيل الصلة، وفيه سبيل أعمال القلوب التي تُصلح القلب، وفيه سبيل كذا وكذا مما يحتاجه الناس تفصيلًا في أمور دينهم، ومما يكون عليه أحوالهم في العبادة العلمية والعملية، وفي عمل القلب وعمل الجوارح، فيكون جَمْع السبل في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾، المقصود بها تفاصيل السبل، وهي كلها سبيل واحد، وصراط واحد دلّ عليه قوله ﷻ: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، ودل عليه قول الله ﷻ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا﴾ [الأنعام: ١٥٣]، ودل عليه قول النبي ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ**»(١)، ودل عليه ـ أيضًا ـ قول الله ﷻ: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٢١].

ولقد أحسن العلامة ابن القيم رحمه الله إذ قال في تقرير هذا:

فَلِوَاحِدٍ كُنْ وَاحِدًا فِي وَاحِدٍ ... أعنِي سَبِيلَ الحَقِّ وَالإِيمَانِ(٢)

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه (٤٢، ٤٣)، وأحمد (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، والدارمي (٩٥)، وابن حبان (١/ ١٧٨، ١٧٩) من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه.

(٢) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢٥٨).

(**فَلِوَاحِدٍ**) يعني: لله المقصود والمعبود، له وحده ﷻ قصدًا، وإرادة وتوجهًا ورغبًا ورهبًا، جل جلاله وتقدست أسماؤه، (**كُنْ وَاحِدًا**) في قصدك وإرادتك وتوجه قلبك، لا تتشعب عليك الأوهام في قلبك، ولا في سلوكك؛ بل (**كُنْ وَاحِدًا**) أنت، (**فِي وَاحِدٍ**) في سبيلٍ واحد. قال بعدها: (**أعنِي سَبِيلَ الحَقِّ وَالإِيمَانِ**) وهو سبيل السلف الصالح، وهذا مما يعزّ على كثير من الناس أن يضبط قلبه عليه، أو أن يُلزم نفسه به، فإنه في الأول (**فَلِوَاحِدٍ**) قد يقصد الله ﷻ بعلمه، وقد يأتي مرة أخرى، ويقصد غير الله ﷻ، إما الجاه، وإما الدنيا، وإما رؤية الناس، ونحو ذلك من الرياء والسمعة، وقلّ من يسلم من أنواع الشرك الخفي.

قال: (**كُنْ وَاحِدًا**) أي: لا تتشعَّب في قصدك وإرادتك، فاجمع قلبك وإرادتك، وهي التي يسميها أهل السلوك: الجمعية على الله ﷻ، فاجمع قلبك وإرادتك في الله ﷻ، ولا تلتفت عنه ﷻ في قصدك وإرادتك وعملك إلى غيره، واجعل الأمور التي معك وسائل لجمع قلبك على الله ﷻ.

(**فِي وَاحِدٍ**) وهذا الابتلاء الثالث أنه ليس ثَمَّ إلا سبيل واحد، وهذه صعبة إلا على من وفقه الله ﷻ، فكم من الناس في أكثر من سبيل؟ في سبيلٍ هنا، وفي سبيل هناك، إما من جهة الاتباع، وإما من جهة المنهج، أو من جهة الاستقامة، أو من جهة الاعتقاد، ونحو ذلك.

فَإِنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ ... وَإِلَّا فَإِنِّي لَا إِخَالُكَ نَاجِيًا[1]

---

(١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢/ ٢٤١)، من كلام صلة بن أشيم، وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ١٥٣) عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عسعس بن سلامة.
وانظر: زاد المعاد (٣/ ٢٣٥)، وإغاثة اللهفان (٢/ ٢٥٦)، ومفتاح دار السعادة (٢/ ٧١). وقد أورده الإمام المجدد في كتاب التوحيد نقلًا عن ابن القيم في كلامٍ طويل.
=

وهذا يدل على عظم شأن التزام المنهج الذي خصّ الله ﷻ به نبيه ﷺ، فإنه ﷻ جعل لكل نبي شِرعة ومنهاجًا، والمنهج الذي خُص به ﷺ هو السبيل والسُّنَّة، وهو الذي كان عليه صحابته ﷺ، وأتباع الصحابة، وتابعوهم إلى يوم الدين.

ولهذا لما اشتبهت الطرق، واختلفت السبل، وتنوَّعت الآراء والأفهام والأهواء من قديم، كان الناجي مَنْ رجع ببصره وبصيرته وقلبه إلى ما قبل حدوث تلك الفرق والأهواء، وهو الزمن الذي أجمع فيه المسلمون على العقيدة، وعلى السبيل والسُّنَّة، وهو زمن الصحابة ﵃ قبل حدوث الاختلاف، فإن الصحابة ﵃ ليس فيهم من ابتدع بدعة، وليس فيهم من أحدث حدثًا، بل الذي أحدث الحدث، وابتدع البدع مَنْ أتى بعدهم، وإنما هم نجَّاهم الله ﷻ، فكانوا نجومًا يُهتدى بها.

لهذا نقول: إنَّ من الأمور المهمة التي تقرر في مثل هذا أن يحرص المؤمن على النجاة، فإنه ما استقام، ولا جاهد نفسه، ولا ترك ما ترك من الشبهات والشهوات والرغبات واللذات في هذه الدنيا إلا وهو يريد وجه الله ﷻ، إلا وهو يريد النجاة، إلا وهو يريد السلامة، فإذا كان يريد ذلك، فليأخذ بالطريق المضمون، وهو التزام السبيل والسُّنَّة؛ لأن الطرق غير هذا الطريق هي من طرق الأهواء، والسبيل والسُّنَّة هي الجماعة، فإذا قيل لك: ما السبيل والسُّنَّة؟ الجواب: هو ما كانت عليه الجماعة؛ لهذا قال ﷺ: «**وَسَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً**» قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**هِيَ الْجَمَاعَةُ**»[1].

= انظر: كتاب التوحيد باب قوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] (ص٦٨٧) مع فتح المجيد.

وانظر ـ أيضًا ـ: يقظة أولي الاعتبار، للقنوجي (ص٢١٧).

(١) هذا حديث الافتراق المشهور، وهو حديث حسن، وله طرق، وورد عن عدد من الصحابة بنحو هذا اللفظ، منهم: معاوية عند أبي داود في السنن (٤٥٩٧)، =

وقد سُئل الإمام أحمد، وجماعة من أهل العلم عن الجماعة، قال: «**إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ الْحَدِيثِ فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ**»(١) يعني: أن أهل الحديث في زمنه هم أحق الناس بهذا الوصف؛ لأنهم لزموا ما كان عليه الصحابة قبل الاختلاف، ولزموا الأثر، ولم يأتوا بأصول ولا اجتهادات في الدين، لا في أصول الشريعة، ولا في التلقي والدليل، بل كانوا متبعين غير مبتدعين، لهذا قال: «**إِنْ لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ الْحَدِيثِ فَلَا أَدْرِي مَنْ هُمْ**»(٢).

والإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ لما ذكر هذا الحديث، قال: «**الْجَمَاعَةُ هُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ**»(٣). وإليه مال الترمذي في جامعه، وغيره(٤)، والعلم المحمود كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

العِلْمُ قَالَ اللَّهُ قَالَ رَسُولُهُ   قَالَ الصَّحَابَةُ هُم أُولُو العِرفَانِ(٥)

= والطبراني في الكبير (١٩/ ٣٧٧). وعوف بن مالك عند ابن ماجه (٣٩٩٢)، والطبراني في الكبير (١٨/ ٧٠).

وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن ماجه (٣٩٩٣)، وأحمد في المسند (٣/ ١٤٥)، وأبي يعلى في مسنده (٧/ ١٥٥). وانظر تمام تخريجه في: السلسلة الصحيحة (ح ٢٠٤).

(١) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٢)، وشرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص٢٥، ٢٦)، وتاريخ بغداد (٤/ ١١٨)، وعمدة القاري (٢/ ٥٢)، وفتح الباري (١/ ١٦٤، ١٣/ ٢٩٣)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١٣/ ٦٧).

(٢) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٢)، وأبو الفضل الهروي في مشتبه أسامي المحدثين (ص٢١)، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص٢٥ ـ ٢٧)، وتاريخ بغداد (٤/ ١١٨)، وانظر: فتح الباري (١/ ١٦٤، ١٣/ ٢٩٣)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١٣/ ٦٧).

(٣) قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة وهم أهل العلم» انظر: فتح الباري (١٣/ ٣١٦).

(٤) قال أبو عيسى الترمذي في جامع السنن (٤/ ٤٦٦): «وتفسير الجماعة عند أهل العلم: هم أهل الفقه، والعلم، والحديث». اهـ.

(٥) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٢٧٩).



العلم المحمود هو العلم النافع الذي يخالف الرأي، بل هو العلم الذي يكون مستندًا إلى دليل وأثر.

وإذا كان كذلك، فإنه يريد بهم من كان على هذا النهج؛ ولهذا أجمع العلماء على أن أئمة الإسلام يُقتدى بهم - أعني: أئمة أهل الحديث - كمالك، والشافعي، وأحمد، والبخاري، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، ونعيم بن حماد، والدارِمي - رحمهم الله - ومن نحا نحوهم، ومن كتبوا عقيدة المسلمين ودونوها، فأخذها العلماء من بعدهم، والسبيل والسُّنَّة كما أنه يكون في المسائل العلمية، فإنه يكون في المسائل العملية، فالبدع بأنواعها باطلة؛ لأنها ليست على السبيل والسُّنَّة. فيقال لكل صاحب بدعة أحدثها: هل كان عليها الناس في زمن الرسول ﷺ؟ هل كان عليها الناس في زمن الصحابة رضي الله عنهم؟ فإنه سيجيب جزمًا لا، لكن سيقول: ولكن كذا وكذا. فإذا لم يكن عليها الناس في ذلك الزمن، فلنعلم أنها ليست على السبيل والسُّنَّة، ومما ذُكر في قصةٍ بعد زمن الإمام أحمد رحمه الله في الفتنة بخلق القرآن لما أتى أحد العلماء عند الخليفة[1] الواثق يناظر من يدعو إلى القول بخلق القرآن.

قال له: أبدأ أو تبدأ؟

فقال له المبتدع: ابدأ أنت.

فقال: هذا الذي تدعو الناس إليه هل دعا رسول الله ﷺ الناس إليه وابتلى الناس به؟

فقال المبتدع: أقلني.

---

(١) هذه المناظرة وقعت بين الإمام الأذْرَمِي والقاضي أحمد بن أبي دؤاد رأس الفتنة في زمن المأمون والواثق، وكانت هذه المناظرة في حضرة الواثق.
انظر القصة بكاملها في: تاريخ بغداد (١٠/ ٧٦)، والبداية والنهاية (١٠/ ٣٢١)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٣٠٨)، والآجري في الشريعة (ص٩٩).

فأقاله.

ثم قال له: ارجع إلى السؤال.

قال: هذا الذي تدعو الناس إليه هل دعا إليه أبو بكر الصديق؟ ثم قال: هل دعا إليه عمر؟ ثم قال: هل دعا إليه عثمان؟ ثم قال: هل دعا إليه علي؟ ثم قال: هل دعا إليه الصحابة رضي الله عنهم؟

فكان الجواب: أنهم لم يدعوا إلى هذا.

فقال هذا العالم للخليفة في زمنه: شيء لم يدع إليه رسول الله ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي، ولا صحابته رضي الله عنهم، تدعو أنت الناس إليه؟

فلم يزل يردِّد هذه الكلمات حتى أمر برفع الفتنة بإلزام الناس بالقول بخلق القرآن وابتلائهم بذلك.

المقصود من هذا: أن هذا الأصل عظيم، ويُحرج كل من سلك سبيلًا من سبل البدع في المسائل العلمية، أو في المسائل العملية، هل كان عليه الزمن الأول؟ فإذا قال: لا، فيقال: لسنا بحاجة إليه، دعْنا مع ما كان عليه الناس في الزمن الأول فإنه كافٍ.

وفي أثر لأُبي بن كعب رضي الله عنه قال: **«وَإِنَّ اقْتِصَادًا فِي سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ خَيْرٌ مِنَ اجْتِهَادٍ فِي خِلَافِ سَبِيلٍ وَسُنَّةٍ»**،[1] **وذلك:**

• لأنَّ الله عز وجل يبارك في قليل العمل إذا كان على سبيل وسُنَّة؛ أي: إذا كان على وَفْقِ السُّنَّة، فإن الله يحب العمل، ويحب صاحبه، ويثيبه ويبارك له، وينمِّي له عمله.

• وأما إذا كان على غير سبيل وسُنَّة، فإنها حينئذٍ تكون المحدثات

---

(١) أخرجه ابن المبارك في الزهد (١/ ٢١، ٢٢)، والإمام أحمد في الزهد (١/ ١٩٦، ١٩٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٢٢٤)، واللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة (١/ ٥٤)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٥٢).

والبدع، فيؤاخذ عليها، ويكون عاصيًا لله ﷻ بها، ومتبعًا غير سبيل النبي ﷺ، ومتبعًا غير سبيل المؤمنين، فيكون مهما عمل من الأعمال الكبيرة على غير هدى، والله ﷻ لا يأجره على ما أفسد فيه، وإنما يؤجر من أصاب في عمله.

وهذا دليل عظيم على وجوب تحرِّي السُّنَّة في الأعمال، وعلى وجوب معرفة العلم بأنواعه في مسائل التوحيد، وفي مسائل العمل؛ لأنه ما ضَلّ مَنْ ضَلّ في هذه الأمة إلا باتباعه غير السبيل والسُّنَّة في مسائل العقيدة، وفي مسائل العمل.

[التَّحْذِيرُ مِنَ اتِّبَاعِ غَيْرِ الرَّسُولِ ﷺ]

٨١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَكْتُبُونَ مِنَ التَّوْرَاةِ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ أَحْمَقَ الْحُمْقِ، وَأَضَلَّ الضَّلَالَةِ، قَوْمٌ رَغِبُوا عَمَّا جَاءَ بِهِ نَبِيُّهُمْ، إِلَيْهِمْ إِلَى نَبِيٍّ غَيْرِ نَبِيِّهِمْ، وَإِلَى أُمَّةٍ غَيْرِ أُمَّتِهِمْ»، ثُمَّ أَنْزَلَ اللهُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١]». رَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي مُعْجَمِهِ وَابْنُ مَرْدُوَيْهِ(١).

٨٢ ـ وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «دَخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِكِتَابٍ فِيهِ مَوَاضِعُ مِنَ التَّوْرَاةِ، فَقَالَ: هَذِهِ كُتُبٌ أَصَبْتُهَا مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَعْرِضُهَا عَلَيْكَ، فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَغَيُّرًا شَدِيدًا لَمْ أَرَ مِثْلَهُ قَطُّ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْحَارِثِ لِعُمَرَ: أَمَا تَرَى وَجْهَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَقَالَ عُمَرُ: رَضِيتُ بِاللهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، فَسُرِّيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ نَزَلَ مُوسَى فَاتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُونِي لَضَلَلْتُمْ، أَنَا حَظُّكُمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَأَنْتُمْ

---

(١) أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في معجمه (٣/ ٧٧٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
وروى نحوه الدارمي (٤٧٨)، وابن جرير الطبري في تفسيره (٢١/ ٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٩/ ٣٠٧٢، ٣٠٧٣) من حديث يحيى بن جعدة رضي الله عنهما.

حَظِّي مِنَ الْأُمَمِ»». رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزاقِ، وَابْنُ سَعْدٍ، وَالْحَاكِمُ فِي الْكُنَى[(١)].

الشَّرْحُ

حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحديث عبد الله بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه فيهما النهي عن قراءة التوراة والإنجيل؛ لأننا أُعطينا القرآن، والوصية بالقرآن، ولا يجوز لأحد ولا يحل له أن ينظر في التوراة والإنجيل نظرًا للقراءة، لكن يُباح للعلماء أن ينظروا فيها للرد على اليهود والنصارى، ولإقامة الحجة عليهم، أخذًا من إقرار النبي ﷺ طلب عبد الله بن سلام في أن يؤتى بالتوراة لمعرفة حد الزاني، فوضع أحدهم يده على آية الرجم[(٢)]، والله عز وجل يقول: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، فهذا في مواضع الرد عليهم لا لمجرد القراءة، إعمالًا للدليل فيما جاء فيه.

أيضًا مما له حكم التوراة والإنجيل في الاطلاع عليها: كل ما فيه إضلال عن هدي النبي ﷺ وسُنَّته من الكتب المضلة، ككتب السحر، والكهانة، وضرب الرمل، وكتب الضلال المختلفة في ذكر النجوم والأفلاك وتأثيراتها، أو كتب الصابئة، أو كتب الوثنيين، وهذه لا شك أنها كلها من الدين الباطل أصلًا، والتوراة والإنجيل فيها تحريف ألفاظ، وزيادات، وفيها حذف إلى آخره، ففيها حق وباطل؛ ولذلك نؤمن بأصل

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٤٧٠، ٤/ ٢٦٥)، وعبد الرزاق في مصنفه (٦/ ١١٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٣٠٧)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٩١)، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ١١٣).

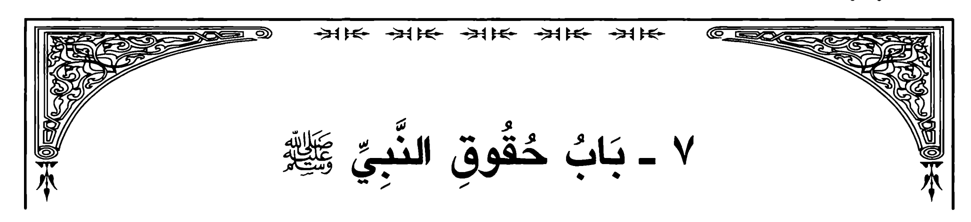
(٢) أخرجه البخاري (٣٦٣٥)، ومسلم (١٦٩٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

التوراة والإنجيل التي أنزلها الله ﷻ، نؤمن بها، ولا نكذب بشيء مما أنزل ربنا، لكن هذه لما دخل عليها التحريف، وصارت الرسالة من النبي ﷺ لهذه الأمة، لم يجز النظر فيها، وكيف يجوز النظر في كتب الوثنيين، وكتب أهل السحر والشعوذة، ونحو ذلك؟ ولهذا ضل قوم زعموا أن تعلُّم هذه الكتب جائز، وأنه لا بأس بالنظر فيها، وتعلمها للرد، ونحو ذلك، ولا شك أن هذا من أبطل الباطل، فلا يجوز لأحد أن يقرأ ذلك، ولا أن ينظر فيه إلا لعالم يريد الرد، أو عالم يريد إيضاح الشريعة، فإن كان عالمًا مأمونًا على ذلك، ويريد الرد، فإنه يجوز له ذلك بشرطه دون غيره.

وهل يقاس على التوراة الاستماع للإذاعات التي تتحدَّث عن دين النصارى وعقائدهم؟

الجواب: لا شك في ذلك، بل تلك الإذاعات أخطر من مجرد القراءة؛ لأن فيها دعاية، وفيها أسلوبًا قد يكون مؤثرًا، وهم يصبغونها بألفاظ جميلة وحسنة ربما تُغْري السامع، فالمسلم يجب عليه أن يحافظ على دينه.

وسألت مرّة بعض الصالحين من أهل العلم ـ وأهل العلم إن شاء الله جميعًا فيهم صلاح ـ قلت له: كيف حالك، عسى أمورك مطمئنة؟ قال: لا يرتاح العبد إلا أن يأتيه الموت، وهذه كلمة ليست سهلة، وفعلًا المؤمن لا يرتاح حتى يموت؛ لأن قلوب العباد عرضة للتقلب والتنقل، واليوم كثرت المغريات والشهوات والشبهات، فقد يصبح العبد مؤمنًا، ويمسي غير ذلك، فإذا جاءه الأجل وهو ثابت على الإيمان يحصل له الراحة والاطمئنان، فلا يطمئن المؤمن حتى يلقى الله ﷻ وهو ثابت على إيمانه.



٧ ـ بَابُ حُقُوقِ النَّبِيِّ ﷺ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ **الآية** [النساء: ٥٩]. **وَقَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ [النور: ٥٦]. **وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى:** ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ **الآية** [الحشر: ٧].

الشَّرْحُ

أصول الإيمان: المراد بها أركان الإيمان، ويراد بها ـ أيضًا ـ: شعب الإيمان العظام التي هي أصول بالنسبة إلى غيرها؛ لأن الإيمان: **«بِضْعٌ وَسَبْعُونَ أو بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»**[١].

وشعب الإيمان لها أصول، وكل أصل من هذه الأصول يجمع شعبًا كثيرة؛ لهذا ذكر إمام الدعوة رحمه الله هذا الباب ـ باب حقوق النبي ﷺ ـ وهذا بالنظر إلى جهتين:

الجهة الأولى: أن أركان الإيمان منها: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وقد ذكر قبل ذلك الإيمان بالله، وذكر الصفات، وما يتصل بذلك، ثم ذكر الإيمان بالملائكة، والإيمان بالقرآن، ثم ذكر هنا الإيمان بالنبي ﷺ، والإيمان به ﷺ هو أحد أركان الإيمان، وأحد ركني الشهادة التي هي الواجب الأول والفرض الآكد في الشريعة.

---

(١) أخرجه البخاري (٩) مختصرًا، ومسلم (٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الجهة الثانية: أن حق النبي ﷺ تتفرع منه شعب كثيرة، من جهة الإيمان به، ومن جهة متابعته ﷺ، وتقديم قوله وسُنَّته والاستدلال بها، وطاعته ﷺ، ونحو ذلك من شعب الإيمان.

وحقوق النبي ﷺ متنوعة كثيرة دلت الآيات والأحاديث على أنواع منها، وأعظم حق له ﷺ، وأوجب حق له هو الإيمان بأنه رسولٌ من عند الله ﷻ صادق مصدوق، وأن ما جاء به حق من عند الله ﷻ، فالشهادة له بأنه عبد الله ورسوله هي من أعظم حقوقه ﷺ؛ لهذا أعظم الحسنات هي حسنة التوحيد، وحسنة التوحيد تتحقق بشهادة أن لا إلـٰه إلا الله وأن محمدًا رسول الله، كما أن أبشع السيئات هي الشرك بالله، فيجب على العبد المؤمن أداء حقه ﷺ بالإيمان به، والشهادة بأنه رسول الله، وأنه خاتم الأنبياء والمرسلين، وأنه بلّغ ما أمره الله ﷻ ببلاغه، وأنه جاهد في الله حق جهاده، فحقه ﷺ أن يؤمن به، وأن يشهد له بالشهادة الحق.

ومن ثمرات ذلك: أن يطاع ﷺ؛ كما قال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، فأوجب الله ﷻ طاعته استقلالًا، وطاعة رسوله ﷺ استقلالًا؛ لما لله ﷻ من حق عظيم في طاعته، ولِمَا لرسوله ﷺ من حق عظيم ـ أيضًا ـ في طاعته، إذ هو المبلِّغ عن الله ﷻ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم وآخرون ـ رحمهم الله جميعًا ـ[1]: كرر الفعل **(أَطِيعُوا)** في قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ

---

(١) انظر: منهاج السُّنَّة (٣/ ٣٨٧)، وإعلام الموقعين (١/ ٤٨)، قال ابن القيم رحمه الله: «فأمر تعالى بطاعته، وطاعة رسوله، وأعاد الفعل إعلامًا بأن طاعة الرسول تجب استقلالًا من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقًا، سواء كان ما أمر به في الكتاب، أو لم يكن فيه، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه، ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالًا، بل حذف الفعل، وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول إيذانًا بأنهم إنما يطاعون تبعًا لطاعة الرسول، فمن أمر منهم بطاعة الرسول، وجبت طاعته، ومن أمر بخلاف ما جاء به الرسول، فلا سمع له، ولا طاعة».اهـ.

﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾؛ لأن الله ﷻ يطاع استقلالًا لحقه، والرسول ﷺ ـ أيضًا ـ يطاع استقلالًا لحقه، فلا نعرض كلامه ﷺ على القرآن؛ لأنه المبلّغ عن الله ﷻ، وفي الأحاديث أحكام وأخبار وأوامر ونواهي وأشياء ليست في القرآن، وأما أولو الأمر، فلم يكرر لهم الفعل (**أَطِيعُوا**)، قال: ﴿وَأُوْلِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]؛ لأن طاعتهم تجب تبعًا لطاعة الله، وطاعة رسوله ﷺ، ولا تجب استقلالًا، فإذا كان أمرهم فيه معصية، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فحينئذ يُطاع ولي الأمر في غير المعصية، فهُم لا يستقلون بما يأمرون به، أو ينهون عنه، بل لا بد أن يكون ما أمروا به، أو نهوا عنه معروفًا في الشريعة؛ ولهذا قال ﷺ: «**إنما الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ**»(١) أي: فيما يُعرف في الشريعة، أما إذا أمروا بشيء مخالف لما أمر الله ﷻ به، وما أمر به رسوله ﷺ؛ أي: في معصية، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

وطاعة الرسول ﷺ أصل من أصول الإسلام، وخصال الإسلام عمومًا واجبة، ومن ذلك طاعته ﷺ، قال ﷺ في الحديث الذي في البخاري: «**كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ إلا مَنْ أَبَى، قيل: ومَنْ يَأْبَى؟ قَال: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَل الجَنَّةَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى**»(٢)، وفي هذا دلالة على وجوب طاعة الرسول ـ صلوات الله، وسلامه عليه ـ، وأنها من واجبات الإسلام، بل هي من خصائص أهل السُّنَّة.

وفيه ـ أيضًا ـ أن من أطاع الرسول ﷺ موعود بدخول الجنة «**كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ إِلا مَنْ أَبَى**»، وهذا فيه تعظيم لطاعة الرسول ﷺ، وقد ذكر العلماء أن طاعة الرسول ﷺ جاءت في القرآن

---

(١) أخرجه البخاري (٧١٤٥)، ومسلم (١٨٤٠) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

في أكثر من ثلاثين موضعًا، كلها فيها الأمر بطاعة النبي ﷺ، وعدم مخالفته؛ كقوله ﷻ في آية سورة النساء: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠]، وقول الله ﷻ: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾ [النور: ٥٦]، وقول الله ﷻ: ﴿فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، ونحو ذلك من الآيات، وهي أكثر من ثلاثين.

وقد كتب الإمام أحمد رحمه الله كتابًا عظيمًا سمَّاه: «**كتاب طاعة الرسول** ﷺ»، وذكر فيه كل الآيات التي أمر الله ﷻ فيها بطاعة الرسول، وهو كتاب مفقود، منه منتخبات أو قطع في عدد من الكتب؛ كآخر مسائل عبد الله بن الإمام أحمد، وكمواضع في «بدائع الفوائد»، و«إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين» لابن القيم رحمه الله[1]، ونُقول لابن تيمية رحمه الله... إلى غير ذلك.

فالمقصود: أن العلماء اهتموا بطاعة الرسول ﷺ؛ لأنها أساس الالتزام بالإسلام، فلا يحصل الدخول في الإسلام إلا بطاعة رسول الله ﷺ.

فما معنى طاعة الرسول ﷺ؟

الجواب: معناها: أن تقدِّم سُنَّته على الأهواء، وعلى العقول، وعلى الآراء المختلفة: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧]، وأن يُحَكَّم الكتابُ والسُّنَّة في الإنسان نفسه، وكذلك في أقضية الناس، وما يُفصل فيه بينهم، سواء في المسائل العلمية، أو المسائل العملية.

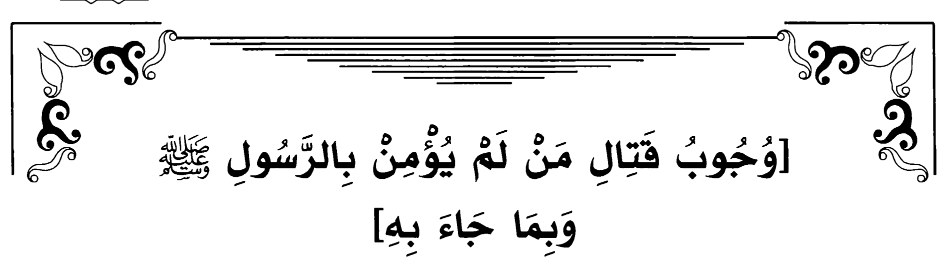
ولهذا الفلاسفة، والمتكلمون من المعتزلة، وأصناف المتكلمين

---

(١) انظر: إعلام الموقعين (٢/ ٢٩٠).

فرّطوا في حق عظيم للنبي ﷺ؛ لأنهم لم يحكموا في الواقع السُّنَّة، وإنما عارضوها بعقولهم.

فحق النبي ﷺ أن يُطاع، وطاعته ومحبته ﷺ تبعًا لطاعة ومحبة الله ﷻ؛ لأنه رسول الله ـ جلَّ جلاله، وتقدسَّت أسماؤه ـ.



[وُجُوبُ قِتَالِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالرَّسُولِ ﷺ وَبِمَا جَاءَ بِهِ]

٨٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلٰه إِلَّا الله، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ[1].

الشَّرْح

هذا الحديث يقرر ركنًا من أركان الإيمان، وهو الإيمان بأن محمد بن عبد الله ﷺ رسولٌ من عند الله ﷻ، صادق مصدوق، وأن ما جاء به حق من عند الله ﷻ.

وقوله: **«أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا»**: أي: أن شهادة أن لا إلـٰه إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وما يلزم عنها من إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، هذه لا بد من مطالبة الناس بها جميعًا المؤمن والكافر، فالنبي ﷺ أُرسل إلى الناس جميعًا، وأُمر أن يقاتلهم بقول الله ﷻ: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَٰتِلُونَكُمْ كَآفَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]، وبقوله ﷻ: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، فأمر الله ﷻ بالقتال حتى

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٤٦، ٧٢٨٤) بنحوه، ومسلم (٣٤) (٢١) بلفظه.

تُلتزم الشريعة، وهذا لا يعني أنه يُبتدَأ بالقتال، بل هذا يكون بعد البيان والإنذار، وقد كان ﷺ لا يغزو قومًا حتى يؤذِنهم[١]؛ أي: حتى يأتيهم البلاغ بالدين، وقد أرسل ﷺ الرسائل المعروفة إلى عظماء أهل البلاد فيما حوله يبلغهم دين الله ﷻ، ويأمرهم بالإسلام، وينذرهم بالقتال إن لم يؤمنوا، وهذا ذائع مشهور[٢]. فقوله ﷺ: **«أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ»** أي: بعد البيان والإعذار، فهو يقاتلهم حتى يلتزموا بالدين. وهل هذا يعني أنه هو الخيار الوحيد؟

الجواب: هذا في حق المشركين؛ ولهذا حمل طائفة من أهل العلم قوله: **«أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَاسَ»** على أن **«النَاسَ»** هنا هم المشركون الذين لا تُقبل منهم الجزية، ولا يُقرَّون على الشرك، أما أهل الكتاب، أو من له شبهة كتاب، فإنهم يُخيَّرون ما بين المقاتلة، أو أن يُعطُوا الجزية حتى يكونوا في حماية أهل الإسلام، ويكون هؤلاء رعايا لدولة الإسلام، وبذلك لا يُقاتَلُون. وهذا في حق أهل الكتاب واضح، فإن أهل الكتاب مخيَّرون **بين ثلاثة أشياء**:

- إما أن يسلموا فتُعصَم دماؤهم وأموالهم.
- وإما أن يُقاتَلوا حتى يظهر دين الله.
- وإما أن يرضوا بدفع الجزية ـ وهي ضريبة على الرؤوس ـ، فيبقوا رعايا في دولة الإسلام، ويُسمَّون أهلَ الذمة.

قوله: **«حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»**، المقصود بالشهادة هنا أن يقولوا: لا إلـٰه إلا الله، فأوَّلُ الأمر هنا أنه يُكَفُّ عن قتال من يقول هذه الكلمة، وقد يقولها تعوذًا، فتعصِمُه هذه الكلمة حتى يُنْظَرَ عمله، وفي

---

(١) أخرج البخاري (٦١٠، ٢٩٤٣) من حديث أنس رضي الله عنه أنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا غَزَا قَوْمًا لَمْ يُغِرْ حَتَّى يُصْبِحَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ بَعْدَ مَا يُصْبِحُ».

(٢) انظر: زاد المعاد (١/ ١١٦): (فصل: في كتبه ورسله ﷺ إلى الملوك).

قصة أسامة التي في الصحيحين؛ حيث قتل من قال: لا إلـٰه إلا الله، فقال له النبيُّ ﷺ: «**أَقَتَلْتَهُ بَعْدَما قَالَ لَا إِلـٰهَ إِلَّا اللهُ؟**»[1]، فقال: إنما قالها تعوُّذًا، فما زال يكررها ﷺ حتى ندم أسامة، وودَّ أنه لم يفعل ذلك.

فالمقصود: أن يقول الكافر في أول الأمر: أشهد أن لا إلـٰه إلا الله وأن محمدًا رسول الله.

وهنا اختلف العلماء لِمَ أضاف إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة بعدها، فقال: «**وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ**»؟ ومن المعلوم أنه لا يشترط ـ بالإجماع ـ في الكفِّ عن قتال الكافر أن يُقيمَ الصلاة، وأن يؤتي الزكاة، فقالت طائفة: هذا باعتبار المآل؛ أي: يُكتَفَى منه بالشهادتين، فيُكفُّ عن دمه، ثم يطالب بحقِّها، وأعظم حقوقها الظاهرة إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، حتى يكون دخل في الدين بصدق؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١].

فتبين بهذا أن قوله: «**وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ**» ليست على ظاهرها من أنَّه لا يُكَفُّ عنه حتى تجتمع الثلاثة: الشهادة، والصلاة، والزكاة، ومعلوم أنه قد يشهد قبل حلول وقت الصلاة، والصلاة تحتاج إلى طهارة، وإلى غسل... وغير ذلك، والزكاة تحتاج إلى شروط منها دوران الحول، وشروط أخرى معروفة لوجوبها.

وقال طائفة من أهل العلم: إن المقصود هنا أن يلتزموا بها، أن يقول: لا إلـٰه إلا الله محمدٌ رسول الله، ويلتزم بجميع شعائر الإسلام التي أعظمها حق الله المتعلق بالبدن وهو الصلاة، وحق الله تعالى المتعلق بالمال وهو الزكاة، ومعنى الالتزام: أن يقول أنا مخاطب بهذه، فمعناه أنه دخل في العقيدة، وفي الشريعة، فإنه قد يقول: لا إلـٰه إلا الله، ولا يؤدي بعض الواجبات؛ كالصلاة والزكاة، فيقول لم أدخلْ إلا في

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢٦٩، ٦٨٧٢)، ومسلم (٩٦) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

التوحيد ما التزمت بهذه الأعمال. فقالوا: دلَّ قوله: «**وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ**» على وجوب الالتزام بالعبادات؛ أي: أن يعتقد أنه مُخاطَب بكل حكم شرعي، وأنه لا يَخرج عن الأحكام الشرعية؛ لأن هناك من العرب من قبلوا بشرط ألا يُخاطَبوا بترك شرب الخمر، أو ألا يكونوا مخاطبين بعدم نكاح المحارم. . . وأشباه ذلك، فالالتزام معناه: أن يكون معتقدًا دخوله في الخطاب بكل حكم من أحكام الشريعة، وهذا كما هو معلوم مقترن بالشهادتين.

لهذا قال العلماء[(١)]: تُقاتل الطائفة الممتنعة عن التزام شعيرة من شعائر الإسلام واجبة أو مستحبة. ومعنى قولهم: تقاتل الطائفة الممتنعة: أنه إذا اجتمع أُناس، فقالوا: نحن نلتزم بأحكام الإسلام، لكن لا نلتزم بالأذان، بمعنى: أن الأذان ليس لنا، وإنما لطائفة أُخرى من الأمة. أو يقولون: نلتزم إلا بالزكاة، فلسنا مخاطبين بأن نعطيها الإمام، فيعتقدون أن شيئًا من الشريعة ليسوا داخلين فيه، هذا الذي يسمى الامتناع. وذلك مثل: بعض مانعي الزكاة الذين ارتدوا في عهد أبي بكر ﵁، ومثل: الذين يزعمون سقوط بعض التكاليف عنهم، وأنهم غير مخاطبين بالصلاة، والزكاة، أو غير مخاطبين بتحريم الزنى. . وأشباه ذلك، في تفاصيل لهذا.

المقصود أن قوله ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا...**»، أن هذا لأداء حقوق كلمة لا إلـٰه إلا الله محمد رسول الله.

اختلف العلماء في الفرد الذي يمتنع عن أداء الصلاة[(٢)]، فيقر

---

(١) انظر: صحيح البخاري، باب: من أبى قبول الفرائض (١٢/ ٢٧٥ ـ ٢٨٠) مع الفتح.

(٢) انظر: الصلاة وحكم تاركها لابن القيم (ص٣٦)، والسيل الجرار للشوكاني (١/ ٢٩٢).

بوجوبها لكن لا يؤديها، أما الذي لا يقر بها كأن يقول: أنا غير مخاطب بالصلاة. فسواء كان فردًا أو جماعة، فإنه كافر ليس له حق، ولا يعصم ماله ولا دمه.

فاختلفوا هل يُقتل تارك الصلاة؟ والصحيح فيها: أنه لا يُقتل حتى يستتيبه إمام أو نائبه، ويتضايق وقت الثانية عنها، ويؤمر بها ثلاثًا، ثم بعد ذلك يُقتل مرتدًا على الصحيح، واختلفوا في مانع الزكاة هل يُقتل؟ على روايتين عند الإمام أحمد، وعلى قولين ـ أيضًا ـ عند بقية العلماء[1].

وكذلك في الصوم، والحج ثَمَّ خلاف بين أهل العلم فيمن ترك وأصرَّ على الترك، ودعاه الإمام وقال: افعل. هل يقتل، أو لا يقتل؟ اختلفوا في هذا كله بما هو مبسوط ومعروف في كتب الفروع.

قوله: «فإذا فَعَلُوا ذلك عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ» دلَّ على أن الكافر الحربي مباح الدم والمال، والحربي هو: مَنْ بينك وبينه حرب، فقد أُبيح دمه وماله بالتبع، بخلاف المعاهد والمستأمن، أو من خانك، فإنه لا يجوز أن تعتدي على شيء من أمواله حتى ولو كان غير مسلم، إلا إذا كان حربيًا، فالمعاهد والمستأمن والذمي، ولو خانوا في المال، فإنه لا يجوز التعدي على أموالهم، فإذا لم يخونوا تكون حرمة أموالهم من باب أولى؛ لأنهم لم يُبَحْ مالهم، وقد جاء في الحديث: **«أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ ائْتَمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»**[2]؛ لأنك تعاملهم لحق الله ﷻ،

---

(١) انظر: الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٩٥)، والمجموع للنووي (٥/ ٣٠١)، والذخيرة للقرافي (٢/ ٤٨٣)، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٧/ ٦٠٩ ـ ٦١١).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤)، والدارمي (٢٥٩٧)، والدارقطني (٣/ ٣٥)، والطبراني في الأوسط (٤/ ٥٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٣)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ٢٧١) من حديث أبي هريرة ﷺ.

فلا تستبحْ مالَهم لأجل ما هم عليه، بل تؤدي فيهم حق الله ﷻ.

أما المشرك الذي أَبَى أن يشهد أن لا إلـٰه إلا الله، وأن يقيمَ الصلاة، وأن يؤتيَ الزكاة، فهذا لا يحرم ماله، ودمه، بل يُبَاح منه الدم، فيُقتَل؛ لأنه أصرَّ على الكفر، وذلك بعد إقامة الحجة عليه، أو بعد الإعذار، فهذا هو الأصل.

قوله: «عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ» حق الإسلام هو ما جاء في الإسلام، التشريع به من إباحة الدم أو المال، فإذا شهدوا الشهادتين، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، فإنهم إخواننا، فتحرم دماؤهم وأموالهم إلا بحق الإسلام؛ أي: إلا بما شرع الله في شريعة الإسلام أن دمهم مباح، مثل: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، وأشباه ذلك مما هو معروف.

قوله: «وَحِسَابُهُمْ على اللهِ» هذا لِمَا تقدم من أنَّه قد يشهد، ويقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة ظاهرًا، فنقول: نقبَل منه الظاهر، ونَكِلُ سريرته إلى الله ﷻ؛ كحال المنافقين، فنحن نعلم أنهم كفار، لكن نعصم دمهم ومالهم بما أظهروا، وحسابهم على الله ﷻ؛ لهذا نقول: الكفر كفران:

- كفر رِدَّة: تترتب عليه الأحكام من إباحة المال والدم.
- كفر نفاق: نعلم أنه كافر، ويُحكم عليه بأنه كافر، لكن لا تترتب عليه أحكام الكفر؛ لأنه ملحق بالمنافقين، وهذا معروف في تفاصيله في كلام أهل العلم.

❊ ❊ ❊



[حَلَاوَةُ الإِيمَانِ]

٨٤ ـ وَلَهُمَا عَنْ أَنَسٍ ﵁ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ثَلاثٌ مَنْ كُنّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلاوَةَ الْإِيمان: أَنْ يَكونَ اللهُ ورسولُه أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِواهُما، وأنْ يُحِبَّ المَرْءَ لَا يُحِبّهُ إلّا للهِ، وأنْ يَكرَهَ أنْ يَعودَ فِي الكُفرِ بَعْدَ إذْ أنقَذُه اللهُ مِنْهُ كَمَا يكرَهُ أنْ يُقذَفَ فِي النَّارِ»[(١)].

الشَّرْحُ

هذا الحديث فيه بيان ما يكون للمؤمن من تحقيق أركان الإيمان، فمن أدى حقه ﷺ الذي سبق بيانه في الحديث السابق، وجد حلاوة الإيمان في قلبه، فطاعة الرسول ﷺ ومحبته سبب في شعور المؤمن بلذة الإيمان في القلب، وهناك كلام للسيوطي يقول فيه: إن حلاوة الإيمان من باب المجاز[(٢)]، وكذلك قول النووي بأن المراد بها أثرها[(٣)]، وكلا القولين ليس بصواب؛ لأنّ كون هذا اللفظ فيه استعارة معناه أنّ فيه مجازًا، ومعناه أن يقال: ليس للإيمان حلاوة؛ لأنّ عندهم الاستعارة في علم البيان من أنواع المجاز، ولها طرفان: طرف المشبه، والثاني المشبه به، ومعنى صحة المجاز عندهم أن يصح نفيه، والنبي ﷺ يقول: **«ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ»**، فالذي يقول: إنّ حلاوة الإيمان هي مجاز، يقول: ليست بحلاوة؛ لأنّ قاعدة المجاز عندهم أنّ كل مجاز

---

(١) أخرجه البخاري (١٦، ٢١، ٦٠٤١، ٦٩٤١)، ومسلم (٤٣).
(٢) انظر: شرح السيوطي لسنن النسائي (٨/ ٩٤، ٩٥).
(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ١٣).

يصح نفيه، ولهذا كثير من العلماء منعوا وقوع المجاز في القرآن العظيم، ومنعه طائفة في السُّنَّة ـ أيضًا ـ، ومنعه قلة في اللغة ـ أيضًا ـ[١].

وكونه هنا فيه استعارة معناه أنّه تشبيه وليس حقيقة، وهذا ليس بصحيح، فإنّ العبد المؤمن يجد ولا شكّ في قلبه حلاوة الإيمان، وهي شيء باطن، ويغلط الناس كثيرًا في تفسير الأشياء الباطنة. وقد ذكر ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ المحبة لا يمكن أن تُفسّر بغير المحبة[٢]؛ وذلك لأنّها عمل قلبي، كذلك الحلاوة هي عمل قلبي، أو شيء يجده المرء في قلبه، لا يُفسَّر إلّا بالحلاوة، لا يمكن أن تفسره بشيء آخر، والنبي ﷺ يقول: **«وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ»** وهم يقولون: لا، ليست بحلاوة، وهذا لا شك فيه نوع اعتراض ضمني، مع أنهم لا يقصدون ذلك بلا شكّ، وحصول هذا الاعتراض يدلّ على بطلان القول بأنّها استعارة، كقول السيوطي، وكذلك قول النووي بأنّها ما ينشأ عن ذلك من محبة، من فعل المأمورات وترك المنهيات، ونحو ذلك.

نعم إنّ للإيمان حلاوة في النفوس يعرفها كلّ من خالط الإيمان بشاشة قلبه، لا شكّ أنك تجد لذّة للإيمان في قلبك إذا فعلت الطاعة، وتجد فيه حلاوة خالصة، لكن الحلاوة التي في اللسان غير الحلاوة الخاصة بالقلب، غير اللّذة الحاصلة بالجوارح، فلكلّ جارحة في الجسم

---

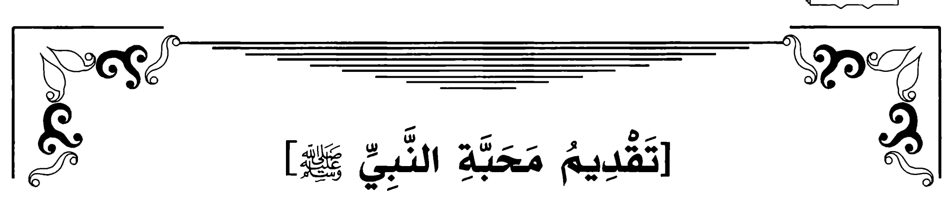
(١) انظر في هذا رسالة العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، وانظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٢/ ٣ وما بعدها)، والرسالة المدنية لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٦/ ٣٥١) من مجموع الفتاوى.

(٢) قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في طريق الهجرتين (ص٤٦١): «لا توصف المحبة، ولا تحد، بحد أوضح من المحبة، ولا أقرب إلى الفهم من لفظها، وأما ذكر الحدود، والتعريفات، فإنما يكون عند حصول الإشكال، والاستعجام على الفهم، فإذا زال الإشكال، وعدم الاستعجام، فلا حاجة إلى ذكر الحدود، والتعريفات». اهـ.

لذّة خاصة بها، فمثلًا: لذة اللمس غير لذة الذوق، وما تستلذّ له ببصرك قد تذوقه بلسانك، فيكون بشعًا، لكنه للعين يسر، فالعين تلتذّ به لكن اللسان لا يلتذّ به، كذلك القلب له لذّة خاصة به، هذه اللذة أعظم ما تكون بالإيمان، وكلّما قوي الإيمان في القلب وجد اللذة والحلاوة التي تَنَافَسَ في تحصيلها المتنافسون؛ ولهذا نقول: قول النبي ﷺ: «**وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ**» على ظاهره وحقيقته، فالإيمان له حلاوة، والقلب يجد تلك الحلاوة، والنفس تجد تلك الحلاوة وتتذوقها وهي حقيقة، لكن حلاوة كلّ شيء بحسبه، ليست حلاوة العين مثل حلاوة اليد، وليست الحلاوة التي يجدها في لسانه مثل الحلاوة التي يجدها في ملمسه، مثلًا: هو يأخذ قطعة سكر، فيجعلها في لسانه يجد لها حلاوة، لكن إذا مسكها بيده هل يجد حلاوة؟

الجواب: لا يجد، وإذا مسّ بيده حريرًا وجد له حلاوة في يده، وإذا مسك بيده مالًا ذهبًا أو فضة وجد له في اليد نوع حلاوة، لكن لو جعله في لسانه ما صار له تلك الحلاوة، كذلك القلب هنا كالأشياء هناك أعمال كثيرة يجد فيها الحلاوة، واللذة الحاصلة للنفس، وهذه لا يمكن أن تنفى، أو يقال: إنّها تشبيه، أو استعارات، أو إنما المراد منها أثرها كما قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.





[تَقْدِيمُ مَحَبَّةِ النَّبِيِّ ﷺ]

٨٥ ـ وَلَهُمَا عَنْهُ مَرْفُوعًا: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ»(١).

الشَّرْح

هذا الحديث من الأحاديث التي فيها نفي كمال الإيمان، ومثله قوله ﷺ: **«لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا»**(٢)، ونحو ذلك من الأحاديث التي فيها نفي الإيمان، فإنّ نفي الإيمان في الأصل قد يكون لنفي الإيمان الّذي يجب على المرء، وذلك بسبب تركه لخصلة من الخصال الواجبة، وقد يكون لنفي الإيمان المستحبّ؛ لأنّ خصال الإيمان منها الواجب ومنها المستحبّ.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **إنّ ما نفي فيه الإيمان في الكتاب، والسُّنَّة إنّما يراد به نفي كمال الإيمان الواجب**(٣)؛ أي: أنّه نفي للكمال الذي يُذم تاركه، فإذا انتفى الإيمان بسبب ترك خصلة من الخصال عند بعض الناس، فإنّ هذا يدلّ على أنّ هذه الخصلة واجبة، ولهذا عدوا الخصال التي نفي لأجل تركها الإيمان أنّها من الكبائر، فمثلًا: تقديم محبة النفس على محبة الرسول ﷺ هذه كبيرة، فالواجب على العبد أن يقدم محبة

---

(١) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في المسند (٣/ ٢٠٧، ٢٧٨) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٥، ١١/ ٦٥٤).

النبي ﷺ على محبة نفسه، مثل قول عمر للنبي ﷺ: لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي، فقال النبي ﷺ: **«لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْكَ مِنْ نَفْسِكَ»**، فقال له عُمَرُ: فإنه الآنَ والله لَأَنْتَ أَحَبُّ إلي من نَفْسِي، فقال النبي ﷺ: **«الْآنَ يا عُمَرُ»**[١].

ولهذا ذكر العلماء أنّ مِنْ حدّ الكبيرة الذي ينفى فيه الإيمان في النصوص كما جاء في نظم ابن عبد القوي للكبائر، بقوله في تعريف الكبيرة[٢]:

فَمَا كَانَ فِيه حَدٌّ فِي الدُّنَا أَوْ تَوَعُّدٌ ... بِأُخْرَى فَسَمِّ كُبْرَى عَلَى نَصِّ أَحْمَدِ

وَزَادَ حَفِيدُ الْمَجْدِ أَوْ جَا وَعِيدُه ... بِنَفْيٍ لِإِيمَانٍ وَلَعْنٍ لِمُبْعَدِ

(حفيد المجد) يعني: شيخ الإسلام ابن تيمية.

فإذا نُفيَ الإيمانُ في النصوص، فهذا يدلّ على أنّ الفعل الذي بسببه نفي الإيمان أنّه كبيرة **«لا يؤمن أحدكم حتى يكون كذا...»**، هذا نفي لكمال الإيمان الواجب، فهو معصية.

وبعض العلماء ينازع في كونه كبيرة، ويقول: هو معصية من المعاصي، لكن ليس من الكبائر، وذلك لأجل مجيئه في الحديث: **«لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»**[٣]، وهذا منع قوم من أهل العلم أن يحمل على أنّه كبيرة؛ لأنّ هذا من الأمور التي يتخلّف عنها أكثر الأمة، والقول بأنّها من الكبائر هذا يحتاج إلى دليل أخصّ من ذلك.

المقصود: أن **نفي الإيمان عند شيخ الإسلام هو دليل على أنه**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦٣٢) من حديث عبد الله بن هشام رضي الله عنه.

(٢) انظر: منظومة الآداب لابن عبد القوي (ص٤٩٣)، وراجع: غذاء الألباب بشرح منظومة الآداب للسفاريني (١/ ٢٨٧).

(٣) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

كبيرة[١]، ومنعه قوم، ودلّ عليه قول ابن عبد القوي: «**وزاد حفيد المجد: أو جا وعيده بنفي لإيمانٍ...**» يعني: أنّه زادها أو تفرّد بها وتوبع عليها بعد ذلك.

والقسم الثاني في الأصل: نفي الإيمان المستحبّ، وهذا كما قال شيخ الإسلام: لم يقع في الكتاب والسُّنَّة، لكن قد يقال إنّه وقع في مثل هذا الحديث الّذي هو حديث: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»؛ كما قاله طائفة من أهل العلم، فمن تركه انتفى كمال الإيمان عنه، لكن لا يعد معصية يؤاخذ عليها، إن فعله أُثيب عليه، وإن لم يفعله فإنّه لا يعاقب، على اختيار طائفة من أهل العلم، والشاهد من ذلك أنّ محبة الله ﷿ ومحبة رسوله ﷺ يجب أن تقدّم، وتقديمها يكون باتباع ما أمر الله ﷿ به وما أمر به رسوله ﷺ، والانتهاء عما نهى الله ﷿ عنه أو نهى عنه رسوله ﷺ؛ كما قال ﷻ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١] المحبة الإيمانية التي هي العبادة يجب أن تكون خالصة لله، فلا شيء يحب لذاته في قلب المسلم إلّا الله ﷿، وأمّا غيره ﷿ فإنّ محبته تابعة لمحبة الله ﷿.

قال شيخ الإسلام ﵀ في «**قاعدة في المحبة**»[٢]: حتى محبة الرسول ﷺ ليست لذاته، بل لأجل أنّ الله ﷿ أمر العباد بحبه، فمحبة الله خالصة له لذاته ﷿ ليس لسبب آخر، وأمّا محبة الخلق فإنّها

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﵀ كما في مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥٤): «نفي الإيمان، والجنة، أو كونه من المؤمنين، لا يكون إلا عن كبيرة، أما الصغائر، فلا تنفي هذا الاسم، والحكم على صاحبها بمجردها، فيُعْرَف أن هذا النفي لا يكون لترك مستحب، ولا لفعل صغيرة، بل لفعل كبيرة». اهـ.

(٢) انظر: قاعدة في المحبة (ص٦٨).

تبع لمحبة الله، فما أذن الله ﷻ بمحبته فإنّه يحب، وما لم يأذن بمحبته فلا يجوز أن يحبّ، وهذا معنى كون المحبة في الله ولله ومن أجل الله تابعة لمحبة الله، فهذه محبة ليست مستقلة وإنّما هي تابعة، بخلاف محبة المشركين للآلهة، والأنداد، والمقبورين، والأولياء الذين يعتقدون فيهم، والسادة، والمشاهد. . . ونحو ذلك، فإنّها محبة ليست تابعة، وإنّما هي محبة استقلالية، ولهذا ليست في الله ولا لله ولا من أجل الله، وإن ادعوا ذلك، فإنّهم يحبونها لذاتها؛ لأنّهم يعتقدون أنّها تنفع وتضر، والناس إنّما جبلوا على أنّهم يحبون ما ينفعهم، فيحبون ما يجلب لهم خيرًا، أو يدفع عنهم شرًا، فهم يحبون الأشياء للمصلحة، ما يحبون شيئًا لغير مصلحة، والذي يجب أن يُحبّ لهذا الغرض هو الله ﷻ؛ لأنّه هو الذي يأتي بالخيرات، وهو الذي يدفع عن العبد المساوئ، وهو صاحب الخير والنعمة على العبد، وهو الذي يدفع النقم عن العبد ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

فالمحبة الخالصة الذاتية هي لله ﷻ، فلا شيء يحبّ لذاته المحبة المأذون بها شرعًا إلّا الله ﷻ، وأمّا غيره ﷻ فإنّه لا يحبّ لذاته، ولو حُبّ لذاته استقلالًا صار شركًا في المحبة، فإنّما محبة الأشياء تبع لمحبة الله ﷻ، والرسول ﷺ أحبّه من اتبعه؛ لأنّه جاء بالوحي من عند الله، وصارت محبته واجبة؛ لأنّه رسولٌ من الله ﷻ، وصارت محبته قربة من القرب التي يتقرّب العباد بها إلى الله ﷻ؛ لأنّه سبحانه وتعالى أوجبها وأمر بها. كذلك محبة العبد لأمر من أمور الدنيا، فإنّما يجب أن يكون هذا لأجل أنّ الله ﷻ أذن به، فإذا أحبّ المرء لا يحبه إلّا لله، فهذا لأجل أنّه آمن بالله، محبة المسلم لأخيه المسلم في الله ولله، ليست لذات المسلم، ولكن لأنّه قام بهذا الجسد الإيمان بالله، ولهذا فإن الأجساد لا عبرة بها، فلو أن هذا المسلم الذي أحبّه، وصار في قلبه له القدر

العظيم ارتدّ، تنقلب المحبة إلى عداوة في لحظة؛ وذلك لأنّ المحبة ليست لذاته، وإنّما هي لما قام في قلبه من حب الله ﷻ، وحب رسوله ﷺ، هذا من جهة.

الجهة الأخرى محبة المشركين لآلهتهم، أو لمن يعتقدون فيهم، هذه محبة حقيقتها أنّها ذاتية، والدليل على ذلك أنّ الله ﷻ لم يأذن بهذه المحبة التي ينتج عنها التقرب إليهم بأنواع القربات التي لا تصلح إلّا لله، فإن كان عبدًا صالحًا، فمحبته يجب أن تكون لأنه متابع لأمر الله ﷻ وأمر رسوله ﷺ؛ أي: هي محبة في الله ولله، وهذه المحبة إنّما صارت جائزة ومعتبرة، ومأذونًا بها شرعًا، ويؤجر عليها من فعلها، إذا لم يكن فيها، ومن ورائها مخالفة لأمر الله وأمر رسوله ﷺ، لكن واقع المشركين أن محبتهم لآلهتهم ترتبت عليها أنواع من التوجهات لهذه الآلهة، فصارت محبتهم مضادة لأمر الله، وإن ادعوا أنّها في الله ولله، لكن إذا كان كما يُحِبُّ المسلمون الصحابة ﭫ، وكما يحبون علماءهم الموتى، محبة سببها ما قام بهم من خصال أذن الله بها وأمر بها، دون أن يصرفوا لهم شيئًا مما اختص به الله ﷻ، هذه تكون في الله؛ لأنّها تابعة لأمر الله، لكن لو توجه إليه بشيء، هنا خرجت عن كونها في الله إلى كونها له خالصة ذاتًا؛ لأنّها مخالفة لما أمر الله ﷻ به.

وهذا الكلام الذي سبق جميعًا يُراد به التفريق بين المحاب التي هي تابعة لمحبة الله، ومحبة المشركين لآلهتهم، فالمحبة الخالصة لله هذه واجبة، ومحبة النبي ﷺ ومحبة المسلمين ومحبة المؤمنين، هذه كلها تبع لمحبة الله، وليست ذاتية؛ لذلك ينتج عنها أفعال مأمور بها شرعًا، ولو نتج عنها غير ذلك لصارت محبة غير شرعية، فهذا الفرق مهم بين المحبة التي أذن الله ﷻ بها، مثل محبة المسلم لإخوانه المسلمين، وبين المحبة التي لم يأذن الله ﷻ بها، مثل محبة الناس للآلهة والمقبورين والأولياء، ونحو ذلك، فمحبة المسلم للمسلم جائزة؛ لأنّها تبع لمحبة الله، لم ينتج

عنها فعل يخالف أمر الله، وأمّا محبة المشركين لآلهتهم، فهي عبادة صرفت لغير الله، فمحبة الناس للأولياء أو للأصنام أو للأوثان، أو نحو ذلك نتج عنها أفعال مضادة لما أمر الله ﷻ به، وهذا الفرق مهم جدًّا في المحبة.

بقي أن يقال: إنّ المحبة التي تكون في قلوب المشركين لآلهتهم قد تكون مخلوطة: محبة لله، ومحبة للآلهة؛ كما قال ﷻ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، على أحد الوجهين في التفسير[1]؛ أي: يحب المشركون آلهتهم كحب الله، فجعلوا المحبة مساوية للمحبة، فليس من شرط الشرك بالمحبة أن لا يكون في قلب المشرك محبة لله أصلًا، هذا ليس بصحيح، بل يكون إذا كان في قلبه محبة لله عظيمة نتج عنها عبادات عظيمة؛ كالصيام والصلاة والقيام والجهاد، ونحو ذلك من الأعمال العظيمة، وقام في قلبه محبة لغير الله لذاته: للآلهة أو المقبورين أو السادة أو الأولياء، نتج عنها أفعال شركية، فصار عنده شرك في المحبة؛ لأنّ المحبة وقعت في قلبه لله، ونتج عنها أعمال من الطاعات عظيمة، ووقعت في قلبه المحبة لغير الله، لهؤلاء الأولياء ونحوهم، ونتج عنها عبادتها من دون الله.

فليس من شرط الشرك في المحبة أن تكون في قلب المشرك محبة خالصة لغير الله، هذا ليس بصحيح، بل المشركون في عهد النبي ﷺ

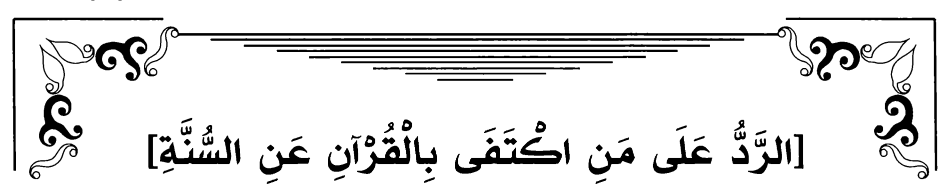
---

(١) قال ابن الجوزي في زاد المسير (١/ ١٧٠): «في قوله: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ قولان: **أحدهما**: أن معناه يحبونهم كحب الذين آمنوا لله، هذا قول ابن عباس، وعكرمة، وأبي العالية، وابن زيد، ومقاتل، والفراء.

والثاني: يحبونهم كمحبتهم لله؛ أي: يسوون بين الأوثان، وبين الله تعالى في المحبة، هذا اختيار الزجاج، قال: القول الأول ليس بشيء، والدليل على نقضه قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، قال المفسرون: أشد حبًّا لله من أهل الأوثان لأوثانهم». اهـ.

- بنص القرآن - كان فيهم محبة لله، ومحبة لغير الله، فلا يُعترض على الحكم بالشرك على أولئك بأن في قلوبهم محبة لله عظيمة، نتج عنها صيام وصلاة وقيام ليل وجهاد، وأمور عظيمة من أمور العبادات. نعم هذه الأمور لا شكّ أنها نتجت عن محبة الله، لكن ليست العبرة في الشرك أن تزول محبة الله من القلب تمامًا، بل إذا وقع تشريك في المحبة هنا حُكم بالشرك، وهذه مسألة مهمة؛ لأنّ كثيرًا من الناس تردّدوا في الحكم بالشرك على عبدة الأوثان والقبور، وقالوا: كيف نحكم بالشرك على من شاهدناه في الليل صاحب قيام وصلاة، وفي النهار صاحب صيام وجهاد، وصاحب مقامات؟ كيف يكون مشركًا بمجرد أنّه يستغيث بغير الله، وله هذه العبادات العظيمة؟

نقول: العبرة ليست بهذا، إنما العبرة بما في القلب، فإذا كان في قلب هذا محبة لله، نتج عنها هذه الأعمال العظيمة، وخوف من النار، وإقبال على الجنة، لكن وقع في قلبه - أيضًا - محبة لغير الله لذاته، ونتج عنها أنْ تَقَرَّبَ إلى ذلك الغير بأعمالٍ وقُرَب، وصار عنده محبة ذاتية لله، ومحبة ذاتية لغير الله غير مأذون بها، فهنا يُحكم عليه بالشرك. هذا الّذي يُراد تقريره فيما سبق.



[الرَّدُّ عَلَى مَنِ اكْتَفَى بِالْقُرْآنِ عَنِ السُّنَّةِ]

٨٦ ـ وَعَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ الكِنْدِيِّ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يُحَدَّثُ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِي فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ، أَلَّا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللهُ». رَوَاهُ التِّرمِذيُّ، وَابْنُ مَاجَه[١].

الشَّرح

حديث المقدام بن معد يكرب ﵁ يدل على أن السُّنَّة من جهة الاتباع قرينة القرآن، فالاتباع للكتاب والسُّنَّة، نعم كلام الله أعظم؛ لأنه كلامه ﷿ وسُنَّة النبي ﷺ هي ـ أيضًا ـ وحي من عند الله ﷿؛ كما قال حسان بن عطية ﵁: «كَانَ جِبْرِيلُ يَنْزِلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالسُّنَّة كَمَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ بِالْقُرْآنِ»[٢]. وهذا هو معنى قوله في حديث المقدام ﵁: «**أَلا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ، وَمِثْلَهُ مَعَهُ**» أي: مِثل القرآن فيما يشتمل عليه من الخبر والأمر والنهي، فالقرآن مشتمل على الأخبار والأوامر والنواهي التي يجب تصديقها واتباعها، كذلك السُّنَّة مشتملة على الأخبار التي يجب تصديقها والإيمان بها، والأمر والنهي الذي يجب اتباعه.

---

(١) سبق تخريجه (ص١٨٨).

(٢) أخرجه أبو داود في المراسيل (ص٣٦١)، والدارمي (ح٥٨٨)، والمروزي في السُّنَّة (ص٣٢، ٣٣)، واللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة (١/ ٨٣).

فمن ردَّ السُّنَّة أصلًا كحال طوائف من الخوارج، والمتكلمين، أو الفلاسفة، والقرآنيين، فهؤلاء قد فرَّطوا في حق النبي ﷺ، ومن ترك بعض السُّنَّة، فقد فرّط ـ أيضًا ـ فيما يجب أن يقوم به من حقه ﷺ.

فالوصية لنفسي، ولكل مسلم أن تُوَطَّنَ النَّفْسُ على قبول ما جاء في السُّنَّة، وعلى اعتقاد ما صح فيها عنه ﷺ، وعلى طاعة نبينا ﷺ، وألا نُقَدِّم الآراء والأهواء على ما جاء في سُنَّته ﷺ، فقد يغفل الإنسان، وقد يُذنب، وقد يخالف، لكن لا بد أن يعتقد وجوب الاتباع، وأنه لا يخالف، ولا يذهب إلى الهوى، وأن حقه ﷺ في طاعته، والتزام سُنَّته، وأنه أوتي مثل القرآن التي هي السُّنَّة والحكمة، إلى آخر ذلك.

ولقد أحسن ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ قال[1]:

وَاللَّه مَا خَوْفِي الذُّنُوبَ فَإِنَّهَا ... لَعَلَى طَرِيقِ الْعَفْوِ وَالْغُفْرَانِ
لَكِنَّمَا أَخْشَى انْسِلاخَ الْقَلْبِ مِنْ ... تَحْكِيم هَذَا الْوَحْيِ وَالْقُرْآنِ
وَرِضًا بَآرَاءِ الرِّجَالِ وَخَرْصِهَا ... لَا كَانَ ذَاكَ بِمِنَّةِ الرَّحْمٰنِ

يعني: الكتاب والسُّنَّة.

هذه هي المصيبة العظيمة، فالذنب قد يكون من الكبائر، لكنه يكون أخف بكثير من رد السُّنَّة، وعدم المبالاة بها، نسأل الله عَزَّ وَجَلَّ لنا ولجميع المسلمين الثبات والتوفيق للهدى والرشاد.

❀ ❀ ❀

(١) انظر: النونية مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٦٠٢).

٨ ـ بَابُ تَحْرِيضِهِ ﷺ عَلَى لُزُومِ السُّنَّةِ وَالتَّرْغِيبِ فِي ذَلِكَ وَتَرْكِ الْبِدَعِ وَالتَّفَرُّقِ وَالاخْتِلَافِ وَالتَّحْذِيرِ مِنْ ذَلِكَ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]. **وَقَوْلِهِ تَعَالَى**: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ **الآية** [الأنعام: ١٥٩]. **وَقَوْلِهِ تَعَالَى**: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ **الآية** [الشورى: ١٣].

الشَّرْحُ

هذا الأصل من أعظم أصول الدين، ومن أعظم ما يؤمر به، ويُحَضُّ عليه، وهو أن يُحَرَّض العبد ويؤمر بلزوم السُّنَّة، وترك البدع والتفرُّق.

والسُّنَّة: تشمل الاعتقاد بعامة، وتشمل متابعة النبي ﷺ في العبادة، وفي الأمر والنهي؛ ولهذا السُّنَّة يُعبَّر بها تارة عن التوحيد والعقيدة، فيقال: التوحيد والسُّنَّة بمعنى واحد، وتارة يُعبَّر بالسُّنَّة عن أوامر النبي ﷺ، ونواهيه التفصيلية.

والمراد بقوله: «**باب تحريضه ﷺ على لزوم السُّنَّة**» أي: على لزوم ما كان عليه النبي ﷺ من الهدى في الاعتقاد والتوحيد، وكذلك في الأمور العملية، فكل المسائل العلمية والعملية يجب فيها لزوم السُّنَّة؛

لأن الأصل أننا لم نعلم شيئًا عن ذلك، لا الأمور العلمية، ولا الأمور العملية، إلا بواسطة النبي ﷺ؛ ولهذا كل مخالفة للنبي ﷺ في التوحيد والعقيدة، فهي مخالفة في السُّنَّة، فكل أمرٍ أَمَرَ به النبي ﷺ في الأمور العملية مخالفته مخالفة للسُّنَّة، وكل ارتكاب نهي ـ أيضًا ـ مخالفة للسُّنَّة، فقول الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**باب تحريضه ﷺ على لزوم السُّنَّة**» يريد به المعنيين:

- السُّنَّة بالمعنى العام الذي هو التوحيد والعقيدة.
- ويريد به ـ أيضًا ـ المعنى الخاص ـ كما سيأتي ـ في الأحاديث.

ويقابل السُّنَّة: البدعة، والبدع تارة تكون في الاعتقاد، في الأمور العلمية، وتارة تكون في الأمور العملية، فكما أن السُّنَّة منقسمة فضدها ـ وهو البدعة ـ منقسم؛ ولهذا عُرِّفَتْ السُّنَّة بأنها[1]: ما كان عليه النبي ﷺ أو أمر به في العلم أو العمل.

والبدع: هي ما خالف طريقة النبي ﷺ في العلم أو العمل.

والبدعة عُرِّفَت بتعريفات كثيرة، منها ما عرفها بها بعض أهل العلم: أن البدعة هي ما أُحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله ﷺ في قول، أو عمل، أو اعتقاد، وجُعل ذلك هديًا ملتزمًا، وطريقًا مسلوكًا[2].

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مجموع الفتاوى (٢١/ ٣١٧، ٣١٨): «السُّنَّة هي ما قام الدليل الشرعي عليه بأنه طاعة لله، ورسوله، سواء فعله رسول الله، أو فُعِلَ على زمانه، أو لم يفعله، ولم يُفْعَل على زمانه؛ لعدم المقتضى حينئذ لفعله، أو وجود المانع منه، فإنه إذا ثبت أنه أمر به، أو استحبه، فهو سُنَّة».

(٢) انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر (ص٩٧)، ورفع الأستار للصنعاني (ص١٢٠)، والنونية مع شرحها لأحمد بن عيسى (١/ ١٣٠).

وأصح التعاريف في البدعة هو ما يُدْخِل المسائل العلمية والعملية جميعًا.

فتعريف الشاطبي المشهور: بأن البدعة طريقة في الدين مخترعة يُقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريق الشرعية، والتزم بذلك[1]، هذا يشمل ما يُلتزم من الأمور الاعتقادية، ومن الأمور العملية؛ لأن الدين يشمل هذا وهذا.

والمقصود من ذلك: أن الأمر بلزوم السُّنَّة هو نهي عن البدعة، والنهي عن البدع أمر بلزوم السُّنَّة في المسائل العلمية والعملية، فكل هذا من أصول الدين، بل هو معنى شهادة أن محمدًا رسول الله، ولهذا كل عالم، أو طالب علم، وكل من ورِث علم محمد ﷺ، فإنه يقوم مقامه هذا في الدعوة إلى لزوم السُّنَّة، وترك البدع والتفرُّق والاختلاف.

والافتراق والتفرق على نوعين:

- إما أن يكون في الآراء والأديان.
- وإما أن يكون في الأشخاص والأبدان.

ولهذا ذكر الله ﷻ التفرُّق ـ كما سيأتي في الآيات ـ ويراد به الفرقة في العقيدة، والتفرق في العلم، قال ﷻ: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا﴾ [الشورى: ١٤]، وقال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، وقال ﷻ: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٠].

فالتفرق إذًا ـ وهو ما يقابل الجماعة ـ من لوازم الابتداع، سواء كانت البدعة كفرية، أو كانت البدعة فيما دون ذلك، فكل بدعة فُرقة، وكل فرقة لا بد أنها خلاف واختلاف؛ فلهذا ترى أن في نصوص

---

(١) انظر: الاعتصام (١/ ٣٧).

الشريعة ثَمَّ تلازمًا بين لزوم السُّنَّة، ولزوم الجماعة، فمن لزِم السُّنَّة لزِم الجماعة، والجماعة بالمعنيين: جماعة الدين ـ الاجتماع في الدين، وعدم التفرق فيه ـ كما ساق الإمام آية الشورى، وهي قوله ﷻ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]؛ لأن دين الأنبياء واحد؛ كما قال ﷺ: «**الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى، وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ**»(١)، فدينهم الذي هو العقيدة والتوحيد الذي هو مبني على أصول الإيمان الستة: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشرِّه، هذا الإيمان بهذه الأركان الستة، وما دلت عليه هو الدين الذي اجتمعت عليه الرسل جميعًا دينًا واحدًا، أما الشرائع فمختلفة؛ كصفة الصلاة، وصفة الصيام، وصفة الحج، والوضوء، والطهارة، وأحكام النجاسة، والبيع والشراء... إلى آخره.

فالمقصود من هذا: أن يتأصل عند كل مسلم أن السُّنَّة ملازمة للجماعة، وأن البدعة ملازمة للفرقة، و«**الْجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ، وَالْفُرْقَةُ عَذَابٌ**»(٢)؛ كما قال ﷺ، ولهذا لم تتفرق الأمة في أبدانها إلا لما تفرقت في العلم، فقد ظهرت الخوارج في أول الأمر، وكان أصل التفرق في الدين في المسائل العلمية، ثم تَبِعَ ذلك تفرق في الجماعة بأبدانها في المسائل العملية، وعدم لزوم جماعة المسلمين وإمامهم. ولهذا كل دعوة إلى العلم النافع، وكل دعوة إلى معرفة الحق في المسائل

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه عبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد المسند (٤/ ٢٧٨)، والشهاب القضاعي في مسنده (١/ ٤٣)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة [(١/ ٤٤) ح٩٣]، ورواه ابن أبي الدنيا في كتابه الشكر (ص٢٥)، من حديث النعمان بن بشير. وقال المنذري: «إسناده لا بأس به». انظر: صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٥٧٣).

العلمية، وكل دعوة إلى لزوم العلم والكتاب والسُّنَّة، وتعلم العلم النافع تؤول بالناس إلى لزوم السُّنَّة، ونبذ الفرقة، ولزوم الجماعة، فلا يحدث تفرق في الأبدان، ولا تحدث فتن وهرَج ومرج في الناس إلا إذا تركوا المأمور به من لزوم السُّنَّة.

لهذا من ترك هذا المنهج، فإما أن يكون جاهلًا، وإما أن يكون مقصّرًا، والمقصّر في العلم، ومعرفة ما عليه النبي ﷺ في الأمور العلمية في العقيدة وفي الاعتقاد وهو يمكنه ذلك وبين يديه، فإنه قد لا يعذر وهو على هذا النحو؛ لهذا صار أهل البدع هم شر أهل القبلة، وجاء فيهم قول النبي ﷺ: «**وَسَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً**»[(١)]، فأعظم ما يدعى إليه، ويحرّض عليه دائمًا وأبدًا لزوم السُّنَّة ونبذ البدع؛ لأن لزوم السُّنَّة معناه: لزوم العلم النافع بلزوم طريقة الصحابة ﭫ، والأئمة المهديين، وهذا فيه الاجتماع والائتلاف، وعدم الاختلاف، وإذا كان الأمر كذلك، فإن لزوم الأمر الأول هو طريق النجاة بيقين، وأما غيره من الاجتهادات، فقصارى ما يصل إليه أصحابه أنهم يظنون أنه طريق نجاة، وقد يكون ظنهم غلطًا، وقد يكون ظنُّهم باطلًا، وقد يعتري الظن بعض الصواب، لكنه مظنون؛ ولهذا من سلك غير طريق الجماعة الأولى، فإنه قد عرَّض نفسه لمخالفة الجماعة، وإحداث الفُرْقة، وبالتالي يكون قد عرَّض نفسه للوعيد الذي جاء في قوله ﷺ في الافتراق: «**كُلُّهَا في النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً**» قالوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُول اللهِ؟ قَالَ: «**هِيَ الْجَمَاعَةُ**»[(٢)]، وهذا الأمر مهم وجلل، وكل من أراد نجاة نفسه، فعليه أن يلزم الطريقة الأولى.

فالدعوة إلى العلم والسُّنَّة، ومعرفة ما أنزل الله ﷻ على رسوله ﷺ

---

(١) سبق تخريجه (ص١٩٨).

(٢) سبق تخريجه (ص١٩٨).

هي دعوة إلى الاجتماع وعدم التفرق، ولهذا من أعظم الذنوب الفُرقة، ومن أعظم الأصول التي دعا إليها النبي ﷺ الاجتماع في الدين، والاجتماع في الأبدان، وعدم الاختلاف في ذلك.

قال ﷻ: «﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]»، والأُسوة الحسنة؛ تعني: التأسي والاقتداء الأفضل والحسن، فالنبي ﷺ هو من يُقتدى به في العلم والعمل.

قال: «وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]» وجه الدلالة منه: أن الله ﷻ ذمَّ التفرق بقوله: ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾، فهؤلاء الذين فرقوا دينهم أنت لست منهم في أي خصلة، وهم ليسوا معك في أي خصلة؛ لأن أصل الدين هو الأمر بالاجتماع فيه، وعدم التفريق في المسائل العلمية، فلا يجوز أن يقال: هذا نتبع فيه الدليل، وهذا لا نتبع فيه؛ أي: في المسائل العلمية الكبار التي هي مسائل العقيدة والسُّنَّة.

❊ ❊ ❊

[الْوَصِيَّةُ بِسُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَالتَّحْذِيرُ مِنَ الْبِدَعِ]

٨٧ ـ وَعَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: «وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، وَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَأَوْصِنَا. فَقَالَ: «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»»(١).

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ، وَابْنُ مَاجه، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: «لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلِهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا»(٢).

ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَاهُ.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد في المسند (٤/ ١٢٦، ١٢٧)، والدارمي (٩٥)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ١٧، ٢٠)، والطبراني في الكبير (٦١٧ ـ ٦٢٤)، وفي الأوسط (١/ ٢٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٣)، وأحمد في المسند (٤/ ١٢٦)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٦، ٢٧)، والطبراني في الكبير (٢١٩، ٢٤٢)، وفي مسند الشاميين (٣/ ١٧٢، ١٧٣)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧٥)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (١/ ١١٦).

الشَّرْحُ

حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه حديث مشهور عظيم؛ لعظم شأنه، وعظم الاستدلال به في كل موقع؛ لما فيه من ذكر النبي ﷺ للمحدثات والتحذير منها.

قال العرباض رضي الله عنه: **«وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً»**، الموعظة هي التذكير بالأمر، والنهي، **«مَوْعِظَةً بَلِيغَةً»**، وصفها بأنها بليغة، أي: بلغت من أنفسهم ما بلغت، فهي بليغة في ألفاظها، وبليغة في تأثيرها، وصف ذلك بقوله: **«وَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ»**، وتقديم وجل القلوب على ذرف العيون مقصود؛ لأنه يسبقه؛ لأن القلب إذا وجل ربما يتبعه دمع العين، وهذا يبين لك رقة قلوب الصحابة رضي الله عنهم، وأنهم كانوا إذا ذكِّروا ووُعِظوا، فقلوبهم كانت لينة تسجيب، فتوجل القلوب من التذكير، وتذرف العيون خشية لله عز وجل، ومحبة للنبي ﷺ.

والموعظة في الشرع تشمل العلم كله، فكل علم موعظة، والقرآن كله موعظة، فالوعظ في النصوص لا يختص بالترغيب والترهيب، أو بذكر أمر الجنة والنار، أو بالزهديات، ونحو ذلك، ودليل ذلك قول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]، والموعظة التي جاءت من الله والشفاء هو القرآن، وهو يشمل المسائل العلمية، ويشمل الأمر والنهي، وكذلك في غير ذلك من الآيات التي فيها ذكر الموعظة. فالرسل وعظوا أقوامهم؛ كما قال الله سبحانه وتعالى في الأمر والنهي في آية الأعراف: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الأعراف: ١٦٤]، ﴿لِمَ تَعِظُونَ﴾ الموعظة التي حصلت بالنهي، نهوهم عن فعلهم بالصيد يوم السبت، فصار النهي موعظة.

فالأمر بالمعروف موعظة، والنهي عن المنكر موعظة في النصوص

الشرعية، وتعليم العلم والعقيدة موعظة؛ لأن هذه كلها إذا استقبلها المرء استقبالًا حسنًا، فإنها تعظه، ويكون في قلبه خوف وإجلال لربه ﷻ.

فإذًا قوله: «**مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ**» تشمل المسائل العلمية، والمسائل العملية، والتخويف من النار، والترغيب في الجنة... إلى آخر ذلك.

ولما بالغ النبي ﷺ في موعظته سألوه قالوا: يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا، فقال: «**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا**» هذا تخصيص بعد التعميم؛ لأن الوصية بتقوى الله تشمل الخوف من مخالفة السُّنَّة، والتي منها التباين والبعد عن السمع والطاعة.

قوله: «**وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا**»؛ لأن الأصل أن السمع والطاعة يكون لولاية الاختيار، وولاية الاختيار هذه تكون في قريش؛ كما قال ﷺ: «**الأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ**»[(١)]، وقال ﷺ في حديث آخر: «**لَا يَزَالُ هذَا الأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنْهُمُ اثْنَانِ**»[(٢)] أي: إذا كان الأمر أمر اختيار، أما إن كان الأمر أمر تغلب فالولاية ـ أيضًا ـ شرعية، فلو قام قائم فغلب الناس بسيفه، ويوجد من هو الأصلح من قريش، فإن الأمير يطاع، والإمام يطاع، سواء كان من قريش، أو ليس من قريش.

فالولاية ولايتان عند أهل السُّنَّة والجماعة[(٣)]:

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٣/ ٤٦٧)، وأحمد (٣/ ١٢٩)، وأبو يعلى (٦/ ٣٢١)، وابن أبي شيبة (٣٢٣٨٨)، والطبراني في الكبير (٧٢٥) وفي الأوسط (٦/ ٣٥٧)، والبيهقي في الكبرى (٣/ ١٢١) من حديث أنس. وأخرج البخاري (٧١٣٩) نحوه من حديث معاوية، قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: **إِنَّ هَذَا الأَمْرَ فِي قُرَيْشٍ، لَا يُعَادِيهِم أَحَدٌ إِلا كَبَّهُ اللهُ عَلَى وَجْهِهِ مَا أَقَامُوا الدِّينَ**»، وبَوَّب عليه البخاري باب الأمراء من قريش.

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٠١، ٧١٤٠)، ومسلم (١٨٢٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) قال النووي في منهاج الطالبين (ص١٣١): «فصل: شرط الإمام كونه مسلمًا، =

الأولى: ولاية اختيار، وهي التي يجتمع لها أهل الحل والعقد، فيختارون من فيه صفات الإمام الكاملة من كونه قرشيًا، عالمًا، قادرًا على أعباء الولاية من الجهاد، ونصرة الدين، ونحو ذلك، ويكون سليمًا من الآفات أو النقائص، مثل عدم السمع والرؤية، ونحو ذلك، هذه تسمى ولاية اختيار؛ كما فعل الصحابة ﭫ لما ولي أبو بكر ﭬ عمر ﭬ الولاية بعده، وكما فعل النفر الستة من الصحابة ﭫ لما ولوا عثمان ﭬ بعد عمر ﭬ.

الثانية: ولاية التغلب، فهي التي لا تجتمع فيها الشروط، لكنه تغلب، فتجب طاعته والسمع له، وله حقوق الإمام من قريش تامة؛ ولهذا قال هنا: **«وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا»** أي: حتى ولو وصل الأمر إلى أن يكون الذي تولى ليس من قبائل العرب، وليس من أشراف الناس، بل كان عبدًا حبشيًا، فاسمع وأطع؛ لأن المقصود من السمع والطاعة هو تحصيل الاجتماع في الدين، فَثَمَّ تلازم عظيم بين الاجتماع في الدين، والاجتماع على الولاية، فلا يحصل اجتماع في الدين إلا بالاجتماع على الولاية، وإذا تفرق الناس في الدين تفرقوا في الولاية، وإذا تفرق الناس على الولاية لم يحصل ما أمر الله ﻷ به من الاجتماع في الدين، فهذا يؤول إلى هذا، وهذا يؤول إلى ذاك.

فلا شك أن قول النبي ﷺ هذا فيه أعظم وصية، بأن صلاح الدين إنما هو بملازمة طاعة ولاة أمر المسلمين؛ كما بيَّن ذلك في حديث

= مكلفًا، حرًّا، ذكرًا، قرشيًّا، مجتهدًا، شجاعًا، ذا رأي، وسمع، وبصر، ونطق، وتنعقد الإمامة بالبيعة، والأصح بيعة أهل الحل، والعقد، من العلماء، والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم، وشرطهم صفة الشهود، وباستخلاف الإمام، فلو جعل الأمر شورى بين جمع فكاستخلاف فيرتضون أحدهم، وباستيلاء جامع الشروط». اهـ.

عبادة بن الصامت رضي الله عنه الذي رواه مسلم بقوله: **«إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»**[١]، فإذا رأيتم الكفر البواح ظاهرًا ظهورًا مبينًا عندكم فيه من الله برهان جلي واضح، لا لبس فيه ولا غموض، فإنه يجوز لكم حينذاك الخروج، ولا يجب. ثم قال ﷺ: **«فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا»** أي: سيرى اختلافًا كثيرًا في أمر الدين، وفي أمر الولاية، وفي أمر الحقوق، سيرى اختلافًا كثيرًا عما يعلمه من سُنَّة النبي ﷺ، ثم قال: **«فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»** إذا رأيتم الاختلاف، فعليكم بسُنَّتي **«وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ»**، وسُنَّة النبي ﷺ، وسُنَّة الخلفاء تأمر بالاجتماع، وتنهى عن الفرقة، وتأمر بالسُّنَّة، وتنهى عن البدع، وتأمر بالعلم النافع والعمل الصالح.

قال: «عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ» عَضوا بفتح العين، وضمها لحن، والنواجذ فيها خلاف أين هي من الأسنان؟ لكن الظاهر أنها الأنياب، **«عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»** أي: استمسكوا بها استمساك من لا يُفْلِتُ ما أَمْسَكَ به؛ وذلك لعظم شأنها، وفي هذا إخبار منه ﷺ عما سيكون من محدثات في أمور متنوعة، فنهى عنها ﷺ.

قوله: «وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ» المقصود بالمحدثات: في أمر الدين، أما المحدثات في أمر الدنيا، وهي التي تدخل في أحوال الناس، أو تكون من باب المصالح المرسلة، فليست من البدع المذمومة؛ لأن المحدثات قسمان:

الأول: محدثات في الدين، وهي المرادة بهذا الحديث: **«وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ»** في الدين **«فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ»** أي: في الدين.

الثاني: محدثات في أمور الدنيا، مثل: الأبنية، وطريقة الأكل، وتنوع المآكل، ومثل تأليف الكتب، والدواوين، وتنظيم أمور الدولة،

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٦، ٧٢٠٠)، ومسلم (١٧٠٩).

ونحو ذلك مما حصل بداياته في عهد عمر رضي الله عنه، ثم تطور إلى ما بعد ذلك، فهذا ليس من المحدثات في الدين.

والمقصود هنا بالمحدثات ليست هي ما قاله الشافعي رحمه الله فيما رواه البيهقي عنه في مناقبه، في تقسيم الشافعي[1] المحدثات إلى قسمين:

- محدثات محمودة.
- ومحدثات مذمومة.

فهذا الحديث ليس المقصود بها، والشافعي لا يفسر الحديث بتقسيمه المحدثات إلى هذين القسمين، وإنما يُقسم المحدثات من حيث هي، ولم يقسم ما في الحديث، وإنما الذي في الحديث هو المذموم؛ أي: البدع لا غير، ومن ترك سُنَّة، فقد أحدث حدثًا؛ كما قال بعض السلف: «**مَا تَرَكَ قَوْمٌ سُنَّةً إِلَّا أَحْدَثُوا بِدْعَةً**»[2] أي: بذلك الترك.

فقوله: «**فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ**» هذا مقيد، كل محدثة في الدين بدعة «**وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**» هذا على عمومه بأن البدع مذمومة كلها، وكلها ضلالة[3].

الرواية الثانية: «**لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ**»، كثيرًا ما يأتي عدد من الوعاظ بزيادة على هذه الرواية فيقولون: «**تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْمَحَجَةِ الْبَيْضَاءِ**»، وأنا ما وقفت عليها في حديث بذكر «**الْمَحَجَةِ**»، وإنما الذي

---

(١) انظر: حلية الأولياء (٩/ ١١٣)، وجامع العلوم والحكم (ص٢٦٧)، وفتح الباري (١٣/ ٢٥٣).

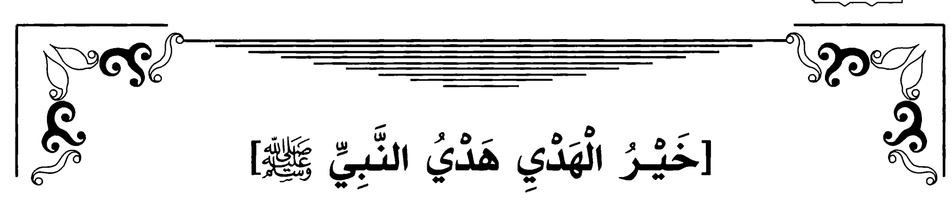
(٢) انظر: البدع لابن وضاح (ص٦٩ ـ ٧٢).

(٣) قال ابن كثير في تفسيره (١/ ١٦٢): «والبدعة على قسمين: تارة تكون بدعة شرعية؛ كقوله: فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة، وتارة تكون بدعة لغوية؛ كقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عن جمعه إياهم على صلاة التراويح واستمرارهم: نعمت البدعة هذه».اهـ.

جاء في هذه الرواية: «**لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءَ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ**»، وأيضًا في حديث آخر جاء في المسند[1]، فلفظ «**الْمَحَجَةِ**» يحتاج إلى مزيد بحث.

---

(١) أخرج الإمام أحمد في مسنده (٣/ ٣٨٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «... **لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً**...».



[خَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ النَّبِيِّ ﷺ]

٨٨ ـ وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»(١).

الشَّرْحُ

الإيمان بمحمد ﷺ من أصول الإيمان، وهذا من جهتين:

الجهة الأولى: أن الإيمان بنبينا ﷺ في أول أركان الإسلام، وهي الشهادة بأن محمدًا رسول الله.

الجهة الثانية: دخول الإيمان به ﷺ في الإيمان بالرسل؛ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فمن الإيمان بالرسل: الإيمان بخاتمهم محمد ﷺ، وسبق بيان معنى الإيمان به ﷺ، وأن من الإيمان به اتباع سُنَّته ﷺ، ومن كمال الإيمان به ألا يقدم المرء عقله على سُنته، ولا رأيًا على ما قضى به ﷺ، فإذا كان ما قضى به ﷺ قطعي الدلالة في الأمر، فإنه لا يحل لأحد مخالفته، لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر: ٧]؛ لهذا كان ﷺ يكثر ـ كما في

---

(١) أخرجه مسلم (٨٦٧).

وروى البخاري نحوه (٧٢٧٧) موقوفًا على ابن مسعود، وفيه: «**إِنَّ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ** عز وجل**، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، و**﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ ۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٤]».

حديث جابر، وغيره ـ من قوله: «**أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ**». فأكمل هدي هدي محمد ﷺ، وأكرم هدي، وأفضل هدي، وأعظم سُنَّة وطريقة وهدي وسلوك، هو سبيل محمد ﷺ؛ ولهذا من آمن حقيقة بأنه رسول الله، وكَمُلَ عنده هذا الإيمان، فإنه لا يخالف السُّنَّة، فإذا خالف السُّنَّة فإن إيمانه يضعف؛ لأنّ إيمان العبد بالرسل يزيد وينقص، وإيمانه بأن محمدًا رسول الله يزيد وينقص، فيزيد بكثرة المتابعة، وينقص بكثرة المخالفة، وليس أهل الإيمان في أصله سواء.

فالمقصود من هذه الأحاديث التي ذكرها الإمام رَحِمَهُ اللهُ هو بيان هذا الأصل، والتحريض على اتباع السُّنَّة وعدم مخالفتها.

[عِصْيَانُ الرَّسُولِ ﷺ يُوجِبُ دُخُولَ النَّارِ]

٨٩ ـ وَلِلْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ إِلا مَنْ أَبَى. قيل: ومَنْ يأبى؟ قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى»(١).

الشَّرْح

قال رحمه الله: «**وَلِلبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُول اللهِ ﷺ: كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ إلا مَنْ أَبَى، قيل: ومَنْ يأبَى؟**» هذا فيه رعاية اللفظ؛ لأنه قال: «**إلا مَنْ أَبَى**» فراعوا لفظه ﷺ فقالوا له: «**ومَنْ يأبَى؟**» أي: من هذا الذي يأبى؟ قال: «**مَنْ أَطَاعَنِي دَخَل الجَنَّةَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى**»، هذا تقرير منه ﷺ لأمر عظيم، وهو أنه لا يمكن الدخول في الإسلام إلا بطاعة الرسول ﷺ، وأنه إذا لم يطع الرسول ﷺ، ويلتزم بسُنَّته، فإن العبد لم يدخل في الإسلام كله، والله عز وجل أمر بالدخول في الإسلام كله، فقال عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] أي: ادخلوا في السلم جميعًا، وأمر بطاعة رسوله ﷺ، وطاعة الرسول ﷺ أصل من أصول الإسلام، وخصال الإسلام عمومًا واجبة، ومن ذلك طاعة الرسول ﷺ فهي واجبة.

والبخاري رحمه الله أورد هذا الحديث في كتاب الاعتصام، وغرضه أن يبين أن أئمة السلف اعتنوا بالاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، وأهل السُّنَّة

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٠) في كتاب الاعتصام، ولفظه: «**ومَنْ يَأْبَى**»؛ كما في نسخة الحافظ اليونيني.

تميزوا بالاعتصام؛ كما قال ﷻ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران: ١٠٣]، والتفرق ابتغاء السبل.

والشيخ رحمه الله ذكر هذا الحديث؛ لأن فيه التنبيه على وجوب طاعة الرسول ﷺ، وأنها من واجبات الإسلام، بل هي من خصائص أهل السُّنَّة. وهذا الحديث فيه أن من أطاع الرسول ﷺ، فهو موعود بدخول الجنة «**كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ إلا مَنْ أَبَى**»، وهذا فيه تعظيم لطاعة الرسول ﷺ، وقد ذكر العلماء **أن طاعة الرسول ﷺ جاءت في القرآن في أكثر من ثلاثين موضعًا، كلها فيها الأمر بطاعة النبي ﷺ، وعدم مخالفته**[1]، كقوله ﷻ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقوله ﷻ: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور: ٥٦]، وقوله ﷻ: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، ونحو ذلك من الآيات وهي أكثر من ثلاثين.

قوله ﷺ هنا: «**كُلُّ أُمَّتِي**» ما المراد بالأمة هنا؟

قال بعض أهل العلم[2]: المراد بها أمة الدعوة، ويكون المراد باللفظ أنه لا يدخل الجنة إلا من كان على الإسلام، فكل أمتي التي بُعثت إليهم يدخلون الجنة إلا من أبى طاعتي، ومعنى ذلك أنه من لم يستجب للرسول ﷺ، ولم يكن مسلمًا، فلا يدخل الجنة، وعبّر بقوله: «**يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ**» للتشويق في الالتزام بالطاعة، هذا قاله بعضهم، ولكنه ليس بجيد.

والصحيح الذي عليه أهل العلم[3]: وهو أن قوله: «**كُلُّ أُمَّتِي**» يعني: أمة الإجابة، وهم أهل الإسلام، فكلهم يدخلون الجنة إلا من أبى «**قيل: ومَنْ يأَبَى؟ قال: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَل الجَنَّةَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى**» أي:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١/ ٦٧). (٢) انظر: فيض القدير (٥/ ١٢).

(٣) انظر: عمدة القاري (٢٥/ ٢٧).

أبى دخول الجنة. وإذا تقرر ذلك، فهل من عصى الرسول ﷺ لا يدخل الجنة؟ ظاهر الحديث: نعم، لا يدخل الجنة من عصى رسول الله ﷺ؛ لأنه حينئذ يكون من أهل الوعيد، لكن الدخول إلى الجنة على قسمين:

القسم الأول: دخول أولي؛ أي: دخول ـ إن صح التعبير ـ مبكِّر، دخول في أول الأمر بعد أن ينقضي الناس من الحساب، فإنه يدخل الجنة فئامٌ مبكرين في الدخول.

والقسم الثاني: دخول متأخر، وهؤلاء هم من شاء الله ﷻ أن يدخلوا النار، فيعذبوا فيها بقدر أعمالهم.

فدخول الجنة في النصوص نوعان: دخول أولي أو مبكر، ودخول متأخر. فقد ينفى دخول الجنة، ويراد به نفي الدخول الأولي، أو الدخول المبكر كهذا الحديث، فقوله ﷺ: «**كُلُّ أُمَّتِي**» أي: أمة الإجابة، «**يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ**» أولًا مبكرًا، ولا يتأخرون عن دخولها، إلا من عصاني، فإنه لا يدخل الجنة أولًا وإنما يتأخر، وإذا تأخر فإنه من أهل الوعيد ممن يعذب في النار بقدر مخالفته وعصيانه لرسول الله ﷺ.

ويقابل هذا في النصوص التحريم؛ كقوله ﷺ مثلًا: «**لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعُ رَحِمٍ**»[1]، وقوله في الكاسيات العاريات: «**لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا**»[2]، وقوله: «**فإنّ اللهَ قد حَرَّمَ على النَّارِ من قال لَا إِلَهَ إلا الله يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللهِ**»[3]، ونحو ذلك، فالتحريم في النصوص ـ أيضًا ـ قسمان:

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٦٤)، وفي الصحيح (٥٩٨٤) وليس فيه «رَحِم»، ومسلم (٢٥٥٦) من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه مسلم (٢١٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٢٥، ١١٨٦)، ومسلم (٣٣)، من حديث عتبان بن مالك رضي الله عنهما.

- تحريم مؤقت.
- وتحريم أبدي.

التحريم الأبدي: يعني: أنه يَحْرُم عليه أن يخرج من النار ألبتة، أو يحرم عليه أن يدخل الجنة ألبتة.

التحريم المؤقت: أنه يحرم عليه الجنة إلى زمن ثم يدخلها، فأهل المعاصي منهم من تحرم عليه النار مؤبدًا، ومنهم من تحرم عليه النار مؤقتًا، وهكذا...

وبهذا التفصيل يستقيم النظر في النصوص، ويَبين خطأ الخوارج وأهل البدع والغلو الذين فهموا من نفي الدخول مطلق الدخول، وفهموا من التحريم التحريم المطلق، أو مطلق التحريم بحسب الحال، وهذا ليس بصحيح؛ بل النصوص فيها هذا وهذا. والحديث فيه دلالة على أن من خالف السُّنَّة عن علم، فقد أبى دخول الجنة، وهذا من التفسير بالمقتضى، فمن ترك السُّنَّة، فذلك يقتضي أنه لا يريد دخول الجنة، وهذا ظاهر كثير في أحوال الناس، فمن تيسر له شيء بأسبابه، فلم يُرِدْهُ يقال له: قد أباه.

فمن ترك السُّنَّة، وابتغى السنن المختلفة، فقد أبى دخول الجنة. وطاعة الرسول ﷺ فرض فرضها الله في أكثر من ثلاثين موضعًا، وقال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وطاعة الرسول ﷺ تكون ـ أيضًا ـ بتصديقه في الأخبار، سواء من كان متعلقًا بالله، أو بالجنة، والقيامة وغيرها، وما أخبر به من تفرق الأمة، فقد بَيَّن النبيُّ ﷺ سُبُلَ الذين حادوا عن السُّنَّة، وكل ما جاء به النبي ﷺ حق في الأحكام والأخبار، وطاعته في كل شيء بحسبه، وعلمنا من إيراد المصنف للحديث الذي قبله والحديث الذي بعده أنه يريد خصوصية طاعة النبي ﷺ في سلوك سُنَّته، وترك سبل البدع، والبعد عن السُّنَّة قد

يبدأ سهلًا ميسورًا، فالخوارج في بداية أمرهم قالوا: إن عليًا حَكَّمَ الرجال على كتاب الله. وآل بهم ذلك إلى إنكار السُّنَّة، وصارت لهم عقائد مختلفة، وأصول مختلفة، حتى في أصول الفقه، وأصول الحديث، وقد اهتم السلف بمسألة طاعة الرسول ﷺ في صغير الأمر وكبيره.

المقصود من ذلك: أن هذا الحديث يدلُّ على أن الواجب على العبد المسلم أن يطيع رسول الله ﷺ، وألا يأبى دخول الجنة، ومن عصى الرسول ﷺ فيما أمر به أو نهى، فإنه يأبى دخول الجنة، والعاقل لا يمكن أن يأبى دخول الجنة، فدل الحديث على وجوب طاعة الرسول ﷺ، وأن هذه الأمة ـ أمة الإجابة ـ منهم من هو متوعَّد بألا يدخل الجنة؛ لأنه أبى طاعة الرسول ﷺ.

[مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ فَلَيْسَ مِنْهُ]

٩٠ ـ وَلَهُمَا عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ إِلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا بِهَا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ غَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَأُصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ الآخَرُ: إِنِّي أَصُومُ الدَّهْرَ فَلَا أُفْطِرُ، وَقَالَ الآخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ وَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا أَمَا إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي، فَلَيْسَ مِنِّي»»(١).

الشَّرْحُ

هذا الحديث، حديث أنس المعروف في أنّ أُناسًا من صحابة رسول الله ﷺ سألوا عن عبادة النبي ﷺ؛ لأنهم أرادوا التقرب إلى الله عز وجل فسألوا عن عبادته ﷺ، فقيل لهم: إنه ﷺ يصوم ويفطر، ما كان يواصل الصيام دائمًا، بل يصوم حتى يُقال لا يفطر، ويفطر حتى يُقال لم يصم، وسألوا عن ليله، فقيل لهم: ينام ويقوم الليل، ينام ويصلي، وسألوا عن أكله، فقيل لهم: يأكل اللحم، ولا يحرم على نفسه طيباتٍ أحلت له، وسألوا عن غشيانه للنساء، فقيل لهم: يأتي أهله، ويصنع معهم ما يصنع الرجل بأهله. فكأنهم تقالوا عبادة النبي ﷺ، فقالوا: هذا النبي ﷺ غُفر

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، ونحن لسنا كهيئته، فلا بد أن نزيد عليه. هم طمعوا في أي شيء؟ طمعوا في الأجر، طمعوا في الفضل، أيضًا كانوا هم الصحابة في عهد النبي ﷺ.

فقال أحدهم: أما أنا فلا آكل اللحم، وقال الآخر: أما أنا فأقوم ولا أنام، وقال الآخر: أما أنا فلا أتزوج النساء، وقال الآخر: أما أنا فأصوم ولا أفطر، فلما بلغ النبي ﷺ ذلك منهم غضب ﷺ وقال: **«لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ»**، وفي رواية: «وَآكُلُ اللَّحْمِ»[1]، **«فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»**، من رغب عن سُنَّته ﷺ فليس منه، ولو كان صحابيًّا.

فما ظنك لو كان غير صحابي، أليس أولى بأن يتبرأ النبي ﷺ منه؟ الجواب: بلى، فمدار هذا الدين على الاتباع، وذلك يتبعه فضل عظيم لأهل الاتباع، فيبارك الله ﷻ لهم في قليل أعمالهم، ويرفعهم به درجات عالية، ما دام مدار هذا العمل على اتباع سُنَّة الرسول ﷺ.

فإذا التبست عليك السُّبل والطرق، فابحث عن نهج النبي ﷺ وأصحابه، وعض عليه بالنواجذ تكن على ذلك بيقين، إذا التبست السُّبل، فأنت لست ملزمًا بالسبل المختلفة، ولست ملزمًا بالطرق التي يُقال فيها: إنها ليست على السبيل والسُّنَّة، إنما الطريق الذي يقال فيه بإجماع: إنه على السبيل والسُّنَّة، مهما قال الناس فيه، وفي أهله، فالزمه؛ لأنه هو سبيل النجاة بيقين، وغيره ليس بسبيل نجاة بيقين، بل يقول أهله: إنه سبيل نجاة، فكيف إذا كان مما يقول أئمة أهل العلم: إنَّه سبيل ضلال من البدع والخرافات؟ وكيف بما يقول فيه أهل العلم، وأئمة السُّنَّة: إنَّه سبيلُ شرك، وسبيل كفر بالله ﷻ؟ ومن أنواع الإشراك به من بناء القباب على القبور، وهو وسيلة إلى تعظيم أصحابها، ومن دعاء أصحابها، ومن النذر لهم، والذبح لهم، أو من تأليه أحد مع الله ﷻ، واعتقاد أن فيه صفات من صفات الألوهية؟

---

(١) أخرجها مسلم (٥) (١٤٠١).

إذًا مدار الأمر على مسائل:

المسألة الأولى: أنه ليس كل من انتسب إلى أحد أنه يُقر إليه بالنسبة، بل ربما انتسب، والمُنْتَسَبُ إليه مُتبرئ ممن انتسب إليه، فليس كل من ادعى دعوه تُسلَّم له.

المسألة الثانية: أن الضابط في هذا الانتساب هو الالتزام بالسُّنَّة، وليس الضابط فيه الظواهر التي تكون فيه ظاهرة على الحق، مثل: الخوارج يصلون صلاة عظيمة، ويصومون صيامًا عظيمًا، فهذا ربما اغتر به بعض الناس، وقال: كيف تقتلون هؤلاء وهم لهم من العبادة ما لهم، والأولى أن تتوجهوا إلى المشركين والكفار وتقتلوهم؟

نقول: النبي ﷺ أمر بهؤلاء وأمر بهؤلاء، وقال في الخوارج: **«لَا يَزَالُونَ يَخْرُجُونَ حَتَّى يَخْرُجَ آخِرُهُمْ مَعَ الدَّجَّالِ فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ»**(١)، فهي ليست فرقة انقضت، بل لا يزالون يخرجون حتى يقاتل آخرهم مع الدجال.

فالمسألة الثانية: أنه في وزن الناس، وفي ضبط الأمور، لا يُغتر بالظواهر، بل يُنظر إلى الأصل، وهو: هل هناك اتباع؟ هل هناك سُنَّة، أم لا؟ أما الظواهر فما هي إلا دلالات، لكن الأصل هو الذي يُبحث عنه.

المسألة الثالثة: أن النبي ﷺ تبرأ من قرابته لما لم يكونوا على الإيمان، فمن أراد محبته ﷺ، فليكن على سُنَّته؛ كما قال: **«فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»**.

ونقف هنا وقفة أخيرة عند قوله: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي، فَلَيْسَ مِنِّي»، وهي: أن الرغب عن سُنَّة النبي ﷺ أنواع تتشكل بتشكل الزمن،

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٢/ ٣١٢)، وفي المجتبى (٧/ ١٢٠)، وأحمد في المسند (٤/ ٤٢٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٥٥٩)، والبزار في مسنده (٩/ ٢٩٤، ٣٠٥) من حديث أبي برزة ﷺ.

وباختلاف أهل الأزمان المختلفة، فقد رغب أُناس عن سُنَّة النبي ﷺ في الاعتقاد في الزمن الأول، ورغب أُناس عن سُنَّته في العمل في أزمان مختلفة، وفي هذا العصر ظهر فكرٌ جديد يرغب عن السُّنَّة بأساليب مختلفة، تارةً يقول: إن السُّنَّة لا تصلح في هذا الزمن، إنما نأخذ منها ما يناسب الزمن؛ لأنه ربما إذا التزمنا بكل ما جاء في السُّنَّة يتهمنا العالم بأننا متأخرون، وبأننا لا نفهم، وبأننا كذا وكذا من الاتهامات. وهذا قد قاله طائفة من المفكرين.

وأيضًا هناك صورة أخرى من معارضة السُّنَّة بالعقل كما هو عليه بعض من ينتسب إلى الدعوة؛ حيث يعارضون السُّنَّة بالعقل، ويقولون: لا بد أن نأخذ من السُّنَّة بما تجزم به القواعد العقلية. وهذا موجودٌ اليوم في غير ما بلد من بلاد المسلمين. كذلك في قوله: «**فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»، من رغب عن سُنَّته في أعظم طريق ألا وهو ما دلنا عليه قول الله ﷻ: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، فسبيل الدعوة لا بد أن يكون على السُّنَّة؛ لأن الدعوة جزء من الدين، وهي عبادة من العبادات، فداخلٌ فيها قوله ﷺ: «**فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»، فالمناهج الدعوية المبتدعة التي ليست على السُّنَّة، والتي ظهرت في هذا العصر، يدخل أصحابها في هذا الحديث.

وليس هذا حُكْمًا منا، ولكنه حكمٌ من رسول الله ﷺ، فإذا قالوا: الدعوة لا تدخل في ذلك. فيجابون: أليست الدعوة عبادة لله ﷻ؟ فإذا قالوا: بلى. نقول: فهي داخلة. وإذا قالوا: الدعوة عادة. نقول: نعم لا تدخل؛ لأن العادات الأمر فيها واسع، وإذا قالوا: الدعوة إلى الله ﷻ معاملة من المعاملات. نقول: نعم لا تدخل. لكن الجواب الوحيد الذي لا محيد لهم عنه هو: أن الدعوة عبادة، فلا بد أن يكون النهج نهجًا سلفيًا، ونهجًا نبويًا، حتى نكون على سُنَّة النبي ﷺ؛ لقوله: «**فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»، والعباد إنما يؤتون من أنفسهم، وبعض المسلمين

وخاصة الذين ينشدون رفعة الإسلام، ورفعة أهل الإسلام، ويدعون إلى الله ﷻ يصابون بأنواع من البلاء، وسبب ذلك أنهم خالفوا السُّنَّة؛ كما قال ﷻ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

فإذا أردنا صحةً في قلوبنا، وصحةً في أعمالنا، وصحة في اعتقاداتنا، وصحة في أمورنا كلها، صحةً شرعية؛ أي: عملًا صوابًا متقبلًا ومقبولًا عند الله ﷻ، فليكن ميزاننا لكل شيء هو السُّنَّة على طريق من نقل السُّنَّة إلينا علمًا وعملًا وقدوة وهديًا، وهم صحابة رسول الله ﷺ، ومن تبعهم على هذا النهج السوي إلى وقتنا هذا.



[دُعَاءُ الرَّسُولِ ﷺ لِلْغُرَبَاءِ]

٩١ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «بَدَأَ الإِسْلامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى للغُرَبَاءِ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ[١].

الشَّرْحُ

الكلام عن الغرباء لا شك أنه كلام ذو شجون، وذلك أننا لا نخلو في كل عصر من وجود طائفة غرباء، حتى في زمن التابعين، بل وفي أواخر زمن الصحابة رضي الله عنهم حصلت بعض الغربة، وفي زمن التابعين ازدادت الغربة، وصارت في الأزمنة المتأخرة ظاهرة؛ ولهذا نقول: إن الغربة ـ بأحد الاعتبارات ـ تنقسم إلى غربتين:

- غربة ظاهرة.
- وغربة باطنة.

والغربة الظاهرة مَثَّل لها أهل العلم بأنها:

- غربة أهل الصلاح والطاعة بين الفسقة والفجار.
- وغربة أهل العلم المستقيمين الذين طلبوا العلم لله لم يطلبوه ليماروا به السفهاء، ولا ليصرفوا وجوه الناس إليهم، الذين خشعت جوارحهم، وقلوبهم لله عز وجل، بين من طلب العلم ليس لله، وبين من رغب في العلم، لكنه رغب لأجل الجاه أو المال أو الترفع.
- وغربة المستقيمين في أموالهم وإنفاقهم وتحري المأكل

---

(١) أخرجه مسلم (١٤٥).

والمصرف الحلال بين أولئك الذين يأكلون من كل جهة، ويصرفون في كل جهة.

وهذه غربة ظاهرة مثل لها أهل العلم بهذه الأمثلة، وبغيرها، ويتضح ذلك برؤية أصحابها. فالغربة قد تكون في طائفة دون طائفة، وقد تكون في فئة دون فئة، تكون في العلماء في جهة ما، وتكون في العباد في جهة ما، فهذه هي الغربة الظاهرة، وأساسها الاستمساك بالإسلام الصحيح، والناس لا يرغبون في ذلك، فإذا استمسك العالِم بالإسلام الصحيح، ودعا إليه، وصبر على ذلك، لا بد أن يكون غريبًا بين أبناء جنسه، وإذا سلك صاحب المال في ماله الطريق المحمود، فلا بد أن يكون غريبًا بين أمثاله، وهكذا، فالغربة الظاهرة تكون بالوصف، فمن اتصفوا بالعلم ففيهم غربة، ومن عندهم مال حلال فيهم غربة، وأهل الجهاد فيهم غربة، وهكذا.

أما الغربة الباطنة: فهي التي لا يظهر أمرها، وهذه هي التي تنافس فيها المتنافسون، وهي غربة صدق القلب وقصده في توجهه إلى مولاه، بحيث تكون إراداته ورغباته إلى الله وفي الله، فيَرى هذا الغريبُ الناس من حوله، وتكالبهم على الدنيا، ورغبهم فيها وحرصهم عليها، وأنهم يرونها وكأنها الباقية، يراهم وهو متجه فيما بينهم إلى ربه، طامع في الجنة، متباعد عن النار، وكأنه غريب فيما بينهم؛ لأن قصده وتوجه قلبه مختلف عن توجه الناس، كذلك الخاشع الخاضع قلبه لله ﷻ بين جمهرة الذين لا يخشعون لله ﷻ يكون غريبًا، فهذه الغربة الباطنة مما يتنافس فيه المتنافسون؛ لأن لصاحبها الحظ الأوفر مما جاء في فضل الغرباء؛ لأن صلاح الباطن أثره على صلاح الظاهر بيِّن جليّ.

فهاتان الغربتان مما يظهر للمتأمل أنها فاشية في الناس من القرون الأولى، لكن هل هاتان الغربتان مقصودتان بحديث: **«بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى للغُرَبَاءِ»**؟

الجواب: ليس الأمر كذلك، فإن قوله ﷺ: «**بَدَأَ**» يعني: أنه بدأ، وأهله قليلٌ عددهم، يُطردون ولا يُكرمون، يُبعدون ولا يُقربون، لا يُرفع بهم رأي، ولا يُقبل منهم قول، ولا يُتبع منهم إرشادٌ، فكانوا قليلًا أو أقل من القليل، فبدأ الإسلام بهم، وهم صحابة رسول الله ﷺ الذين أسلموا في مكة، ثم عَزَّ الإسلام شيئًا فشيئًا حتى بلغ ما بلغ.

قال ﷺ: «**وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا**»، هذه الغربة ليست لأهله المتمسكين به، ولكنها غربة للدين، فالإسلام أول ما ظهر كانت دعوته إلى توحيد الله ﷻ، والاستمساك بتنزيه الله ﷻ عن كل نقص، في مكة كان غريبًا بين العرب، فقال القائل منهم: هؤلاء الصابئة خرجوا علينا. فكان النبي ﷺ يُسمع بخبره في الجزيرة يتناقل الناس خبره؛ لأنه غريب بما جاء به، وقبل أن يأتي ﷺ بالإسلام، وقبل أن يوحى إليه لم يكن غريبًا، بل كان معروفًا فيما بينهم، لكنه لما جاء بالإسلام صار الإسلام في وقته غريبًا بين ملل الكفر، ونحل الباطل بأجمعها.

وقوله ﷺ: «**وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا**» يعني: أن الإسلام الصحيح سيعود غريبًا، فتُستغرب مبادئه وأصوله في زمن من الأزمان، لكن بعض أهل العلم قال: إن هذه الغربة يُفهم منها أنه سيعود عزيزًا بعد غربته؛ لأنه لما كان الإسلام في أول الأمر غريبًا أتت بعد تلك الغربة عزة للإسلام ولأهله، قال: ويُفهم من ذلك أنه إذا عاد غريبًا، فإنه ستعود له العزة والتمكين بعد ذلك.

فإذا نظرت إلى غربة الإسلام، وجدت أنه من أواخر القرن الثاني بدأت النحل والأفكار تنتشر، وظهر فساد المعتزلة بما سادوا به، حتى أصبح المتمسك بالسُّنَّة غريبًا، وصار الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في وقته غريبًا، وكان الجميع من العلماء والعباد إلا من رحم الله أجابوا للفتنة، وصبر رَحِمَهُ اللهُ فصار غريبًا، وصار الحق في ذلك الوقت غريبًا، ثم زالت تلك الغربة، لكن رجعت غربة أخرى وهكذا.

وبالجملة نقول: إنك إذا درست، وعلمت أصول الإسلام، ثم نظرت إلى ما حدث لتلك الأصول من التغيير والتبديل، سواء في توحيد الألوهية، أو في توحيد الأسماء والصفات، أو في أصول الإيمان، أو في القدر، أو في غير ذلك من أبواب الاعتقاد، ثم رأيت ما حصل في هذه الأبواب من التغيير وجدت أن أهله الذين تمسكوا بهذه الأصول، وبتلك الدعائم العظام أنهم كانوا غرباء؛ ولهذا قال أهل العلم: الفرقة الناجية هي الغريبة، وأهلها هم الغرباء.

والفرقة الناجية، أو الطائفة المنصورة ـ كما قال أهل العلم[1] من المتقدمين كأحمد، والبخاري، وغيرهم ـ هم أهل العلم، وهم أهل الحديث والأثر؛ لأنهم يتمسكون بما يُجْمِعُ الناسُ الموافق، والمخالف على أنه كان عليه النبي ﷺ، وأصحابه، لكن المبدلين يقولون[2]: إن ما كان عليه أصحاب النبي ﷺ أسلم، ولكن طريقتنا أحكم.

وهؤلاء الغرباء ـ الفرقة الناجية، أو الطائفة المنصورة ـ تمسكوا بالأصول الأولى، ولم يغيروا ولم يبدلوا؛ ولهذا تجد أن المتمسك بما كان عليه الأوائل لا بد أن يكون غريبًا لم؟ لأن التمسك بأصل الإسلام وما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه قد لا يوافق أهواء كثير من الناس.

فنخلص من هذا أن النبي ﷺ لما قال: **«بَدَأَ الإِسْلامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا»** أن هذه غربة للإسلام، وليس المراد غربة أهله، ولكنها تُلحق بالتبع، وهذه الغربة بدأت تظهر عند البعد عن كل أصل من أصول الإسلام، فلما ظهرت الفرق وانتشرت وتكاثرت حتى بلغت ثلاثًا وسبعين فرقة، صارت هذه الفرقة الواحدة غريبة من بين الثلاث وسبعين فرقة، وصار أهلها غرباء، قال: **«كُلُّهَا في النَّارِ إلا وَاحِدَةً»**.

---

(١) راجع: (ص١٩٩).

(٢) انظر: الفتوى الحموية الكبرى ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ٨).

قال بعض أهل العلم: بالنظر إلى مجموع الناس فإن الغربة تنقسم إلى أقسام منها: غربة أهل الإسلام بين من لا يدينون بالإسلام، فالمسلم إذا عاش بين الكفار، وخالطهم سيكون غريبًا، ولو كان غير متمسك بأصول أهل السُّنَّة والجماعة، وهذه غربة عامة، وليست هي المرادة، إنما المراد الغربة الخاصة، وهي غربة الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة بين الفرق جميعًا.

قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [هود: ١١٦]، قوله: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ﴾ أي: فهلا كان من القرون، والقرن هم الناس الذين يعيشون في وقت واحد، قال ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي**»[1] يعني: صحابته الذين عاشوا في وقته ﷺ.

قوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ﴾، أولو البقية هم الذين سبقوا من الأمم الذين قَصَّ اللهُ خبرهم في هذه السورة ـ سورة هود ـ يقول ﷻ: هلا كان منهم أولو بقية، أولو عقل وفهم وبقية من التمسك بآثار الأنبياء ﴿يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ﴾، والواقع أنهم لم يكن فيهم من أولئك كثير، قال تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦]، وكان أولئك المتمسكون قليلين بالنسبة إلى من هداهم.

وهذا الوصف، وهو القلة ملازم للغرباء فمن صفاتهم أنهم قليل؛ ولهذا وصف الله ﷻ الأكثرين بأنهم ليسوا على الرشد والهدى، فقال ﷻ: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقال ﷻ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، وقال ﷻ: ﴿وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، وقال ﷻ: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: ٤٠].

وهكذا فإنَّ **الوصف الأول** مِنْ أوصاف الغرباء: أنهم قليل؛ ولهذا

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

جاء في رواية في المسند وغيره أن النبي ﷺ قال: «**نَاسٌ صَالِحُونَ قَلِيلٌ فِي نَاسِ سُوءٍ كَثِيرٍ، مَنْ يَعْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُمْ**»(١)، لكن هل القلة وصف كاشف، أو وصف مؤسس؟

الجواب: أنه وصف كاشف، ما معنى ذلك؟ وما الفرق بين الأمرين؟ الوصف الكاشف هو الذي ليس عمدة في كشفهم ومعرفتهم، فليس كل أصحاب فكر قليل يكونون على الحق؛ ولهذا برزت هذه الشبهة على كثيرين تمسكوا بأمرهم الذي على غير الحق، وظنوا أنهم على الحق، ورأوا أنفسهم قليلين وقالوا: نحن على الحق، والجماعة من كان على الحق ولو كنت وحدك، ونحو ذلك. فهذا استدلال بالمتشابه.

فهذا الوصف وصف كاشف غير مؤسس؛ كما وصف النبي ﷺ الخوارج في قوله: «**سِيمَاهُمْ التَّحْلِيقُ**»(٢)، قوله هذا وصف كاشف أم مؤسس؟

الجواب: وصف كاشف؛ لأنه ليس كل من حلق رأسه فهو خارجي، لكن هذا وصف يتبين به أولئك مع مجموع الأوصاف الأخر، فالقلة وصف كاشف للغرباء؛ لأنهم لو كانوا كثيرًا، وصار المغايرُ لهم قليلًا، فإنهم لا يسمون غرباء.

الوصف الثاني: أنهم متمسكون بالسُّنَّة عند فساد الأمة؛ كما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: «**الْمُتَمَسِكُ بِسُنَّتِي عِنْدَ فَسَادِ أُمَّتِي لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ**»(٣)، كيف التمسك بالسُّنَّة؟ السُّنَّة: اسم جامع لما كان عليه

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٧٧)، وابن المبارك في الزهد (٧٧٥)، والطبراني في الأوسط (٩/ ١٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٦٢) من حديث أبي سعيد الخدري، ومسلم (١٠٦٨) من حديث سهل بن حنيف رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط (٥/ ٣١٥) من حديث أبي هريرة. قال الهيثمي في =

النبي ﷺ من الأحوال في العقائد وفي العبادات وفي المعاملات، فهي ليست السُّنَّة الخاصة بالهُدى؛ ولهذا انتبه أهل الحديث ـ رحمهم الله ـ إلى هذا الأصل فسموا كتب الاعتقاد بكتب السُّنَّة رعاية لهذا الأصل؛ لأن المتمسك بها قد حاز الفضل، ومن تمسك بها وقد خالف الناس، فإنه سيكون غريبًا. وهذا الذي حصل فإن أهل الحديث، وأهل السُّنَّة أتتهم أزمنة مديدة كانوا فيها غرباء فيما بين الناس، وقد كان الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في وقته غريبًا، وقد كان أهل السُّنَّة في القرن الثالث والرابع غرباء، عندما ظهرت الدولة الفاطمية العبيدية الكافرة، وظهر فئات من الناس يدعون إلى نحلهم، من صوفية، ومعتزلة، وأشاعرة، وغير ذلك. فصار أهل الحق والأثر غرباء ما بين هؤلاء جميعًا.

وقوله: «**الْمُتَمَسكُ بِسُنَّتِي**» هذا وصف مهم، فمن تمسك بالسُّنَّة، وعَضَّ عليها بالنواجذ، وصبر على ذلك كان حريًا أن يكون من أولئك الغرباء ولو خالفه الناس.

الوصف الثالث: أَنْ من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم، وهذا يفهم منه أنهم لا يقتصرون على أنفسهم بالتمسك بالإسلام والسُّنَّة، وإنما يدعون

= مجمع الزوائد (١/ ١٧٢): «وفيه محمد بن صالح العدوي، ولم أر من ترجمه وبقية رجاله ثقات»، قال أبو نعيم في الحلية (٨/ ٢٠٠): «غريب من حديث عبد العزيز عن عطاء، ورواه ابن أبي نجيح عن ابن فارس عن رسول الله ﷺ مثله، وقال: له أجر مائة شهيد».

وله شاهد عند البيهقي في الزهد الكبير (٢/ ١١٨) من رواية الحسن بن قتيبة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفيه: «**لَهُ أَجْرُ مائة شَهِيدٍ**».

قال ابن عدي في الكامل (٢/ ٣٢٧): «وللحسن بن قتيبة هذا أحاديث غرائب حسان، وأرجو أنه لا بأس به»، وتعقبه الذهبي في ميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٠) بقوله: «بل هو هالك، قال الدارقطني في رواية البرقاني: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف، وقال الأزدي: واهي الحديث، وقال العقيلي: كثير الوهم».

غيرهم؛ لأنه قال في الرواية الأخرى: «**مَنْ يَعْصِيهِمْ أَكْثَرُ مِمَّنْ يُطِيعُهُمْ**»، فهم يدعون إلى السُّنَّة، وهذه الدعوة إلى السُّنَّة متنوعة بتنوع الزمن، فقد تكون الدعوة بالكتابة بالقلم، وقد تكون الدعوة بالكلام في المناظرات، وقد تكون الدعوة بالمصاحبة، ونحوها، فالدعوة عامة هنا، فإذا دعا بالكتابة فهو داع، وإذا دعا بالكلام فهو داع، وإذا دعا بالمصاحبة فهو داع، وإذا دعا بتمسكه بالهُدى فأيضًا هو داع بفعله لا بقوله، وغربة الدين نسبية قد تكون في زمان دون زمان، أو قد تكون في مكان دون مكان، إذ بعض الأمكنة في الأرض يكون الدين فيها غريبًا، والقابض فيها على دينه كالقابض على جمر، ففي أدائه للوضوء، والصلاة يجد شدة، وابتلاءً، وكذا في استقامته، وتحليله للحلال، وتحريمه للحرام مصيبة، كل شيء فيه ابتلاء شديد، لذلك القابض فيها على دينه كالقابض على الجمر.

فالغربة الخاصة تكون في مكان دون مكان، أو سنين دون سنين، وهذا حاصل، لكن الغربة العامة ليست حاصلة الآن.

وقوله ﷺ: «**وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا**» المراد به: الغربة النهائية التي يكون فيها أهل الأرض كلهم على غير الهُدى، فالذي لم يسافر إلى خارج ديار الإسلام لا يعرف نعمة الدين، ونعمة عدم الغربة، والذي سافر يشعر بالغربة، فشكله غير أشكالهم، وعمله غير أعمالهم، وتفكيره غير تفكيرهم، فيشعر أن كل شيء مختلف، حتى من بعض المنتسبين إلى الإسلام، أو ممن يدعون إليه، يشعر أنه مختلف تمامًا، فلذلك المسألة تريد مجاهدة ودعوة، والشكوى إلى الله.

أما في بلاد السُّنَّة والتوحيد، فيشعر الإنسان بأن الدين عزيز، وظاهر وقوي، والسُّنَّة والتوحيد، وتحليل الحلال، وتحريم الحرام هو الأصل، ولا كلفة ولا مشقة في أن يحل الحلال، ويحرم الحرام، ولا حرج عليه ولا مشقة في التزام الشعائر والعبادات، وهذا من أعظم

النعم، ومن سافر يعرف هذا الفرق. وهذا بالنسبة للرجل، فكيف بالنسبة لعائلته، ومن معه من النساء والأولاد؟ أين يتعلمون ويدرسون وأي شيء يتلقون؟

فالذين يعيشون في البلاد الغربية ـ خاصة ـ أو الشرقية يجدون هذا البلاء عظيمًا.

لذلك لأهل الغرب بعض التحليلات درسوا فيها موضوع الهجرات، فكثير من الناس المسلمين هاجروا، واستوطنوا العديد من الدول الغربية، كفرنسا ـ مثلًا ـ فيها أربعة ملايين مسلم بالاسم؛ أي: بالتعداد، ممكن بعضهم ليس بمسلم، لكن هذا العدد من حيث التعداد، ويقبلونهم بينهم، وكذلك في بريطانيا عدد كبير، وفي ألمانيا، وأمريكا، كيف يقبلونهم بينهم وهم يبغضون الإسلام؟ قالوا: ليس مقصودنا هؤلاء؛ لأنهم سيأتي عليهم زمن وينتهون، إنما المقصود أولادهم.

فلا بد أنه سيدرس معهم من الصباح إلى المساء، ويعايش مجتمعاتهم، فكيف يكون عند مثل هذا حس ـ كما يقال ـ إسلامي؟

فالمسألة عظيمة، ومن يعرف نعمة الله عليه في ديار الإسلام يحمد الله عليها كثيرًا، ويسعى لتثبيتها بالدعوة والخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والتعاون على البر والتقوى، والبعد عن الفتن والاختلاف، هذا أصل عظيم ـ والله المستعان ـ ولا بد من التغيير، وحكمة الله ماضية.

[نَفْيُ الْإِيمَانِ عَنِ الشَّخْصِ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ]

٩٢ ـ وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُم حَتَّى يَكونَ هواهُ تَبَعًا لما جِئْتُ بِهِ»، رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَّةِ، وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ[١].

الشَّرْحُ

هذا حديث حسن كما حسَّنه النووي، وقال: حديث حسن صحيح، وسبب تحسينه أنه في معنى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وتحسين الحديث لمجيء آية فيها معناه مذهب كثير من المتقدمين من أهل العلم؛ كابن جرير الطبري، وجماعة من حُذَّاق الأئمة، والمحدثين.

قوله ﷺ: «**لَا يُؤْمِنُ**»، تكثر في النصوص، ويراد منها هنا نفي كمال الإيمان؛ لأنّ الإيمان له كمال، وله حدّ أدنى، أمّا الحد الأدنى منه، فهو

---

(١) رواه البغوي في شرح السُّنَّة (١/ ٢١٢)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ١٢)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (١/ ١٨٨) وقال: «تفرد به نعيم بن حماد»، والخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٣٦٨)، ورواه النووي في أربعينه (ح٤١) وقال: «هذا حديث صحيح رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح».
وانظر: تعليل الحافظ ابن رجب للحديث في جامع العلوم والحكم (١/ ٣٨٧، ٣٨٨).

الذي يصحّ به الإسلام، فكلّ أحد ما دام أنّه يصدق عليه اسم الإسلام، وأنّه مسلم، فمعه من الإيمان ما يصحّح به ذلك الإسلام، وهو إيمانه بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشرّه من الله ﷻ، وكمال الإيمان هو نهايته؛ أي: الإيمان المطلق، فلا يؤمن حتّى يكون هواه تبعًا لما جاء به الرسول ﷺ، فمن كان هواه، ومحبته في كلّ مسألة من مسائل حياته، وفي كلّ أمر من أموره، تابعًا لما جاء به الرسول ﷺ، فقد كمل إيمانه، وقد قال ﷺ: «**كَمُلَ مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٌ**»[1] وهذا كمال من جهة الطاعة، لكن قد يأتي ما يجعله ناقصًا بذنب آخر، ولكن إذا خالف العبد، وغلبته نفسه، وصار في هواه بعض المسائل في غير طاعة الله، وفضل غير طريقة النبي ﷺ، فاختار المعصية، واختار التفريط في الواجب، فهذا ينقص من إيمانه بقدر ما فوت من واجبات الإيمان.

وزيادة الإيمان ونقصانه أصل عند أهل السُّنَّة والجماعة يخالفون به الخوارج، ومن يُكَفِّرون بالذنوب، وينبغي أن يُعلم هنا أن أهل السُّنَّة يقولون: «**لا نُكَفِّر بذنب**»، ويقصدون بذلك لا يُكَفِّرون بعمل المعاصي، أما مباني الإسلام العظام التي هي الصلاة والزكاة والحج، ففي تكفير تاركها، والعاصي بتركها خلاف مشهور عندهم[2]، فقولهم: إن أهل السُّنَّة والجماعة يقولون: لا نُكَفِّر بذنب ما لم يستحله بإجماع. أي: المعصية، أما المباني العظام، فإن التكفير عندهم الخلاف فيه مشهور، منهم من يُكفِّر بترك مباني الإسلام العظام، أو أحد تلك المباني، ومنهم من لا يُكفِّر.

كذلك ينبغي أن يُعلم أن قولنا: العمل داخل في مسمَّى الإيمان،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤١١، ٣٤٣٣، ٣٧٦٩)، ومسلم (٢٤٣١) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

(٢) انظر الخلاف في تكفير تارك المباني في: مجموع الفتاوى (٧/٦٠٩ ـ ٦١١)، في كتاب الإيمان الأوسط.

وركن فيه لا يقوم الإيمان إلا به. نعني به جنس العمل، وليس أفراد العمل؛ لأن المؤمن قد يترك أعمالًا كثيرة صالحة مفروضة عليه، ويبقى مؤمنًا، لكنه لا يُسمى مؤمنًا، ولا يصح منه إيمان إذا ترك كل العمل، فإذا أتى بالشهادتين، وقال: أقول ذلك، وأعتقده بقلبي، وأترك كل الأعمال بعد ذلك وأكون مؤمنًا، فهذا ليس بمؤمن؛ لأن ترك العمل مُسقط لأصل الإيمان، فترك جنس العمل مُسقط للإيمان، فلا يوجد مؤمن عند أهل السُّنَّة والجماعة يصح إيمانه إلا ولابد أن يكون معه مع الشهادتين جنس العمل الصالح، جنس الامتثال للأوامر والاجتناب للنواهي، كذلك الإيمان مرتبة من مراتب الدين، والإسلام مرتبة من مراتب الدين، والإسلام فُسر بالأعمال الظاهرة؛ كما جاء في المسند أن النبي ﷺ قال: «**الْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ وَالْإِسْلَامُ عَلَانِيَةٌ**»(١)، فالإيمان ترجع إليه العقائد، أعمال القلوب، وأما الإسلام هو ما ظهر من أعمال الجوارح.

فليُعلم أنه لا يصح إسلام عبد إلا ببعض إيمان يصحح إسلامه، كما أنه لا يصح إيمانه إلا ببعض إسلام يصحح إيمانه، فلا يُتصور مسلم ليس بمؤمن ألبتة، ولا مؤمن ليس بمسلم ألبتة، وقول أهل السُّنَّة: إن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا. لا يعنون به أن المسلم لا يكون معه شيء من الإيمان أصلًا، بل لا بد أن يكون معه مُطلق الإيمان الذي

---

(١) رواه أحمد في مسنده (٣/ ١٣٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٥٧)، وأبو يعلى في مسنده (٥/ ٣٠١). وقال محققه حسين أسد: إسناده حسن.اهـ.
وفي إسناده علي بن مسعدة الباهلي، قال فيه البخاري: فيه نظر. وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال ابن معين: صالح. ووثقه الطيالسي. وقال الذهبي: فيه ضعف. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام.
انظر في ترجمته: التاريخ الكبير (٦/ ٢٩٤)، والضعفاء للعقيلي (٣/ ٢٥٠)، والكامل لابن عدي (٥/ ١٨٥٠)، والكاشف للذهبي (٢/ ٤٧).

به يصح إسلامه، كما أن المؤمن لا بد أن يكون معه مُطلق الإسلام الذي به يصح إيمانه ـ ونعني بمُطلق الإسلام: جنس العمل ـ فبهذا يتفق ما ذكروه في تعريف الإيمان من أن كل مؤمن مسلم دون العكس.

فهاهنا ـ كما يقول أهل العلم ـ عند أهل السُّنَّة والجماعة خمس نونات:

النون الأولى: الإيمان قول اللسان، هذه النون الأولى ـ اللسان ـ.

الثانية: اعتقاد بالجنان.

الثالثة: عمل بالأركان.

الرابعة: يزيد بطاعة الرحمٰن.

والخامسة: ينقص بطاعة الشيطان، وبمعصية الرحمٰن.

والإيمان متفاضل، كلما عمل العبد طاعة زاد إيمانه، وكلما عمل العبد معصية نقص إيمانه، فبقدر المعصية ينقص الإيمان، وبقدر إيمانه، ومتابعته، وإحداثه للطاعات يزيد إيمانه، سواء كانت طاعات القلوب من الاعتقادات والأعمال، أو طاعات الجوارح من الأعمال الصالحات، فإن الإيمان يزداد بذلك، فإذا عمل معصية نقص الإيمان، كذلك الناس في أصل الإيمان ليسوا سواء بل مختلفون، فإيمان أبي بكر ليس كإيمان سائر الصحابة؛ ولهذا قال بعض السلف: «**مَا سَبَقَهُمْ أَبُو بَكْرٍ بِكَثْرَةِ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ، وَإِنَّمَا بِشَيْءٍ وَقَرَ فِي قَلْبِهِ**»(١).

وهذا مستقى من بعض الأحاديث، أو من بعض الآثار، فأبو بكر الصديق رضي الله عنه كان معه من أصل الإيمان ما ليس عند غيره، فَيُغَلِّطُ أهلُ السُّنَّة من قال: «**إن أهل الإيمان في أصله سواء، وإنما يتفاضلون بعد**

---

(١) ذكره العراقي في تخريج الإحياء، وقال: «رواه الترمذي الحكيم، وقال في النوادر: إنه من قول بكر بن عبد الله المزني».
انظر: المغني عن حمل الأسفار (١/ ٢٣)، وكشف الخفاء للعجلوني (٢/ ٢٤٨).

ذلك في الأعمال»[١]، بل هم مختلفون في أصله.

وفهْمُ معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في الإيمان يمنع من الدخول في الضلالات من التكفير بالمعصية، أو من التكفير بما ليس بمكفر، فلو فهم المسلم معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في الإيمان حصَّن لسانه وعقله من الدخول في الغلو في التكفير، واتباع الفرق الضالة التي سارعت في باب التكفير، فخاضت فيه بغير علم، فكفروا المسلمين، وأدخلوا في الإسلام والإيمان من ليس بمسلم ولا مؤمن.

فقوله ﷺ هنا: **«لَا يُؤْمِن أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»** فيه دلالة على أنّ الإيمان ينقص، وعلى أنّ الأعمال معتبرة في الإيمان، وعلى أنّ الطاعة ـ أيضًا ـ من الإيمان.

ومناسبة هذا الحديث للباب أنّ من كان هواه في الحكم والتحاكم إلى غير شريعة الله، فإنّه يُنفى عنه الإيمان، وقد يُنفى عنه أصل الإيمان، وقد يُنفى عنه كمال الإيمان، بحسب حاله على التفصيل السابق.

وقوله: **«حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ»** الهوى ما يختاره المرء ويرغب فيه في أموره كلّها، فدلّ ذلك على أنّ الإيمان يوجد ويتنوّع، ويكون كاملًا في بعض الناس، ناقصًا في البعض الآخر، ونفي كمال الإيمان لا يرُاد منه نفي مقاربة الكمال، ولكن قد يكون نفيًا لأكثر الإيمان.

فإذا قال أهل العلم: هذا فيه نفي لكمال الإيمان، لا يعني أنّه نفي لمقاربة الكمال، بل قد يكون نفيًا لأكثر الإيمان؛ ولهذا في حديث الزاني، والسارق والّذي يشرب الخمر قال فيهم ﷺ: **«لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِن»**[٢]، فحين الزنا يُنفى عنه اسم الإيمان، فلا يزني

---

(١) انظر: كلام الطحاوي في العقيدة الطحاوية مع الشرح، لابن أبي العزّ (ص٣٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٧٥، ٥٥٧٨، ٦٧٧٢، ٦٨١٠)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

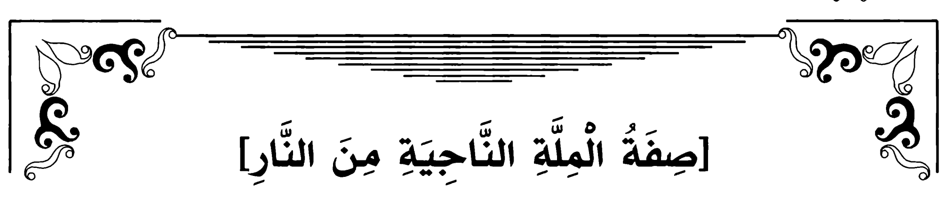
وهو مؤمن بالله ﷻ، لكنه مسلم، وهذا لمن غلبته شهوته؛ وذلك لأنّ الإيمان يعود إليه إذا كانت شهوته غلبته في المعصية، أمّا إذا كان العبد دائمًا على هذه الحال كالمدمن ونحو ذلك، فإنّه عند كثير من أهل العلم ينفى عنه اسم الإيمان، ويبقى معه اسم الإسلام، ويكون معه من الإيمان ما يصحّح به الإسلام ـ أي: الحدّ الأدنى ـ لكنه لا يسمى مؤمنًا عند المقارنة بين الإسلام والإيمان، قال بعض أهل العلم: «فمن كان مديمًا للرغبة، والرضا بالمعصية، كالزنا أو شرب الخمر، أو السرقة، فإنّه يُنفى عنه اسم الإيمان، ويكون مسلمًا».

أمّا عند الإطلاق العام، فلا يُنفى عنه الإيمان، ولكن نقول: هو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، ولو كان مصرًّا مداومًا عليها؛ ولهذا قال الله ﷻ في آية سورة الحجرات: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ ذلك لأنّ اسم الإسلام غير اسم الإيمان، فقوله ﷺ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ**» يفسِّره الحديث الآخر الذي جاء في السنن، وهو قوله ﷺ: «**إِذَا زَنَى الْعَبْدُ خَرَجَ مِنْهُ الْإِيمَانُ، فَكَانَ فَوْقَ رَأْسِهِ كَالظُّلَّةِ، فإذا خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْعَمَلِ عَادَ إِلَيْهِ الْإِيمَانُ**»(١)؛ لأنّه حين الزنى لا يكون معه من الإيمان بالله، واليوم الآخر إلا الحد الأضعف، حيث أتت الشهوة فأبعدت أو رفعت معظم ذلك الإيمان، ولم يبق معه إلا ما يصحِّح به إسلامه، ويبقيه في دائرة الإسلام، فإذا نزع وراجع نفسه وعلم أنّه عاص، رجع إليه الإيمان.

وهذا بخلاف القائم على المعصية المديم عليها، كالمدمن لشرب

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩٠)، والترمذي (٢٦٢٥)، وابن منده في الإيمان (٤/ ٣٥٢)، والحاكم في المستدرك (١/ ٧٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٣٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الخمر، والمدمن للزنا، الذي يرضى بذلك ويُسرّه، فإنّه يُسلب عنه اسم الإيمان، ويبقى عليه اسم الإسلام، ما لم يستحلّ تلك الأمور، فينفى عنه اسم الإسلام أصلًا؛ لأنّه يكون مرتدًّا بذلك.



[صِفَةُ الْمِلَّةِ النَّاجِيَةِ مِنَ النَّارِ]

٩٣ ـ وَعَنْهُ ـ أَيْضًا ـ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيل حَذْوَ النَّعْل بِالنَّعْل، حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلانِيَةً لكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلك، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيل تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاثٍ وَسَبْعِينَ مِلةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَا مِلةً وَاحِدَةً، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»(١). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

الشَّرْحُ

حديثُ الافتراقِ رواه جمعٌ من الصحابةِ: عبد الله بن عمرو وأبو هريرة ومعاوية رضي الله عنهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله(٢): هذا الحديث

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١) وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٢١٨)، وكلاهما من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٥/ ١٣٧)، والصغير (٢/ ٢٩) من حديث أنس رضي الله عنه.
وروي نحوه من حديث أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، ومعاوية، وعمرو بن عوف المزني، وعوف بن مالك، وأبي أمامة، وجابر بن عبد الله، رضي الله عنهم أجمعين.
وصححه البغوي في شرح السُّنَّة (١/ ٢١٣)، والحديث فيه عبد الرحمـٰن ابن زياد بن أنعم الإفريقي، قال الحافظ في التقريب: «ضعيف في حفظه، وكان رجلًا صالحًا».
وانظر: تهذيب التهذيب (٦/ ١٧٣)، والميزان (٢/ ٥٦١)، والكامل (٤/ ٥٩٠).
(٢) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٣٣)، ومنهاج السُّنَّة النبوية (٣/ ٤٦٧).

خبر، لكنه متضمن للنهي الشديد؛ لأن الأمم تلك قد لُعنت، ففيه النهي، والأمر بالبعد عن الملل.

واليهود كان دينهم واحدًا، وكذلك النصارى، ثم حدث الافتراق، وكذلك هذه الأمة افترقت، وفرقة منها ناجية، قال النَّبي ﷺ: **«كُلُّهَا فِي النَّارِ إلا وَاحِدَةً، قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُول اللهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»**.

فيا لها من موعظة ما أبلغها، ولو كان في القلوب حياة لكانت تسعى إلى الجنة، والبعد عن النار، ومن أراد أن يبتعد عن النار، فليتشبث بما كان عليه النبي ﷺ، وأصحابه ﵃، والدين الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه واضح.

فالخوارج يقولون: نحن لسنا على ما كان عليه الصحابة ﵃.

وكذلك المرجئة يقولون: نحن نتكلم في شيءٍ سكتوا عنه.

وكذلك القدرية، والمعطلة معترفون أنهم ليسوا على ملة الصحابة.

وتأمل هذا في جميع المسائل، هل كان عليها النبي ﷺ والصحابة ﵃؟ أو دل عليه كلام النبي ﷺ، والصحابة ﵃؟

وجاء في لفظ عند أبي داود عن معاوية ﵁: **«أَنَّهُ سَيَخْرُجُ فِي أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَجَارَى بِهِم الأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الكَلْبُ بِصَاحِبِهِ لَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مِفْصَلٌ إِلَّا دَخَلَهُ»**[1]، فهذا من الأمور الغيبية التي حصلت، وفيه تحذير، وقد ذكره بعد ذكر الافتراق، فقال أهل العلم: **يفهم على معنيين**:

الأول: أنه عام في أهل البدع، تتجارى بهم الأهواء، مثل: الكَلَبِ الذي يَدْخُلُ الجسمَ كُلَّه ـ وهو مَرَضٌ في الكَلْبِ ـ فإن عَضَّ آدميًا أُصيب به، فهو عام في أهل البدع، واحتجوا بحديث احتجاز التوبة عن كل صاحب بدعة، فلا يحصل لهم التوفيق إلى التوبة.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٧)، وأحمد (٤/ ١٠٢).

الثاني: من المشاهد أن من أهل البدع من رجع وتاب من بدعته؛ كالخوارج الذين ناظرهم ابن عباس رضي الله عنهما، فقد رجعت طائفة كثيرة منهم، قيل: الثلث، وقيل: النصف، وكالواثق الذي كان ينصر أهل البدع ثم تاب، وكذلك غيرهم.

قال الشاطبي رحمه الله[(١)]: الأظهر أن قوله: «**وسيكون في أمتي أقوام**» بعد ذكر الفرق أنه كالتخصيص بأنه سيكون منهم أقوام، وهؤلاء هم الذين احتجز الله عنهم التوبة؛ كما قال النبي ﷺ فيما صح عنه: «**إِنَّ اللهَ احْتَجَبَ التَّوْبَـةَ عَلَى كُلِّ صَاحِبِ بِدْعَةٍ**»[(٢)]، قال الشاطبي: فكيف يميَّز هؤلاء؟ ثم ذكر بعض الخصائص، **فمنها**:

- الظهور والمقاتلة لمن سواهم.
- والنكاية بأهلِ السُّنَّة.

أما المستخفون فلا يصلح أن يُوصفوا بأن الكَلَب يتجارى بهم.

وقوله: «**كُلُّهَا في النَّارِ إلا وَاحِدَةً**»، ليس معناه هي كافرة؛ كمن قال عنها: إنها فرق نارية، لكنهم لم يدخلوا في الإسلام كله سواءً في الأحكام أو العقائد، فقد فرَّقوا دينهم، أما الفرق الكافرة، فهي خارجة عن الثلاث والسبعين.

وابن المبارك رحمه الله لما ذكر المبتدعة، فذكر أربع فرق، ولم يذكر الجهمية، فقيل له: والجهمية؟ قال: «**إِنَّها لَيسَتْ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ، إِنِّي**

---

(١) انظر: الاعتصام (٢/ ٢٦٧ ـ ٢٨٢).

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٤/ ٢٨١)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٥٩) من حديث أنس بن مالك. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٨٩): «ورجاله رجال الصحيح غير هارون بن موسى الفروي وهو ثقة». وقال المنذري في الترغيب والترهيب (١/ ٤٥): «إسناده حسن».

لَأَحْكِي قَوْلَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْفِرَقِ، وَلَا أَحْكِي قَوْلَ الْجَهْمِيَّةِ»(١).

فيجب أن نحذر من أخذ ما سوى هذا الدين، ولنتبعه؛ كما قال الله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨].

وهذا الحديث يحتاجه طالب العلم في مواجهة أهل البدع، وفي بيان الحق، فالخرافيون والقبوريون خاصة، وأهل البدع عامة، إن قلت لهم: هل كان النبي ﷺ على ما أنتم عليه من بناء القباب على القبور وتعظيمها، ومن الاستشفاع بالموتى والاعتقاد فيهم؟ فسيقولون: لا، وكذلك القدرية والجبرية وأهل البدع كلها، فتمسَّك بهذا الحديث، وسل المبتدع هذا السؤال، ثم قل: ألا يسعنا ما وسعهم؟ ألا نرضى بما رضوا به؟ ألا يكفينا ما كفاهم؟ فهذه مسألة مفيدة في المجادلة بالتي هي أحسن.

فرق الشيعة قد انتهى وجودهم، والموجودون الآن يقال لهم: روافض، والروافض قد اختلف فيهم العلماء(٢)، هل يدخلون في الفرق الثلاث والسبعين، أم أنهم خارجون عن الإسلام؟

---

(١) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (١/ ٧١)، والصواعق المرسلة (٤/ ١٣٩٨)، والتمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٤٣)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٤٠١).

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في الصارم المسلول (٣/ ١٠٦١ ـ ١٠٦٤): «وقد قطع طائفة من الفقهاء من أهل الكوفة، وغيرهم بقتل من سب الصحابة، وكفر الرافضة، قال محمد بن يوسف الفريابي ـ وسُئل عمن شتم أبا بكر ـ قال: كافر، قيل: فيصلى عليه؟ قال: لا، وسأله كيف يصنع به وهو يقول: لا إله إلا الله؟ قال: لا تمسُّوه بأيديكم، ادفعوه بالخشب حتى تواروه في حفرته».
وذكر نحو ذلك عن أحمد بن يونس، وأبي بكر بن هانئ، وعبد الله بن إدريس، والحسن ابن الحسن.
إلى أن قال: «وصرح جماعات من أصحابنا بكفر الخوارج المعتقدين البراءة من علي، وعثمان، وبكفر الرافضة المعتقدين لسب جميع الصحابة، الذين كفَّروا الصحابة، وفسَّقوهم، وسبُّوهم». اهـ.

والأظهر: أن الذي يعتقد اعتقاد الروافض من سب الصحابة رضي الله عنهم، وأنهم ضلوا إلا القليل منهم، ودعاء غير الله، وغير ذلك من معتقداتهم، فهو خارج عن الفرق؛ لأنه خارج عن الإسلام، ولكن لا يحكم على معين.



[ثَوَابُ مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى وإِثْمُ مَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةِ]

٩٤ ـ وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى، كَانَ له مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ من تَبِعَهُ، لَا يُنْقِصُ ذلك من أُجُورِهِمْ شَيْئًا، وَمَنْ دَعَا إلى ضَلَالَةٍ، كان عليه مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ من تَبِعَهُ، لَا يُنْقِصُ ذلك من آثَامِهِمْ شَيْئًا»(١).

الشَّرْحُ

هذا الحديث يدل على فضل نبينا محمد ﷺ، وأن أحدًا لن يبلغ منزلته لا من الأنبياء والمرسلين، ولا من غيرهم من الأولياء، **وتعليل ذلك من جهتين:**

الجهة الأولى: أن هذا الحديث دل أن من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثلُ أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا، والنبي ﷺ دعا إلى الهدى من جهة العقيدة والشريعة وإلى تفاصيلها، وتبعته عليه أمته، فهو ﷺ له مثل أجور أمته لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا، فلا يبلغ أحد منزلته ﷺ؛ لأن الفضل بعظم الأجر كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْۚ﴾ [الحجرات: ١٣]، فالناس يتفاضلون عند الله بالحسنات، فأعظمهم حسنات نبينا ﷺ.

فهذا فيه إبطال قول غلاة الصوفية: إن الولي قد يكون أفضل من

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٤).

النبي؛ أي: أفضل من محمد ﷺ ـ والعياذ بالله من قولهم هذا ـ، وكذلك قول الرافضة: إن أئمتهم أفضل من الأنبياء بما فيهم محمد ﷺ.

الجهة الثانية: أن أمة النبي ﷺ هي أكثر الأمم؛ كما قال ﷺ: «**فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[١]، فأمته ﷺ أكثر أمم الأنبياء، والهدى الذي بثّه ﷺ في أمته هو أكمل هدى جاء به الأنبياء والمرسلون، فحصل من هذا أن أجره ﷺ، وما كتب الله له هو أعظم مما كُتِب لغيره. وهذا الحديث ـ أيضًا ـ دال على مسارعة العبد المؤمن في الدعوة إلى الله ﷻ في تعليم العلم، وفي بث الخير، والتقليل من الشر، فالعلماء ورثة الأنبياء: «**من دَعَا إلى هُدًى، كان له مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ من تَبِعَهُ، لَا يُنْقِصُ ذلك من أُجُورِهِمْ شَيْئًا**»، فلا يحقرنَّ أحدٌ من المعروف شيئًا بكلمة، أو برسالة، أو بموعظة، أو نحو ذلك ما دام قادرًا على ذلك؛ كما قال ﷺ: «**لَا تَحْقِرَنَّ مِنْ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا، وَلَوْ أَنْ تَلْقَى أَخَاكَ بوجْهٍ طَلْقٍ**»[٢]، فالدعوة إلى الله ﷻ فضلها عظيم، تدعو إلى أي شيء مما تعلمه يقينًا في الشريعة، فإن لك من الأجر مثل أجور من عمل بذلك الشيء.

وكذلك في الحديث التخويف الشديد من أن يدعو المرء إلى ضلالة، فإن المرء إذا دعا إلى ضلالة، وسن سُنَّة سيئة، فتبعه عليها أناس، فعليه إثم من اتبعه في ذلك ـ أيضًا ـ، وهذا فيه التخويف من أن يُحدث المرء لنفسه أو لأهل بيته أو لمجتمعه بابًا من أبواب الضلال، فمثل هذا تتراكم عليه الذنوب؛ لأنه هو الذي سنَّ ذلك، أو هو الذي دعا إليه، وهو الذي وجه أنظار الناس إليه وجعل بابه مفتوحًا؛ كما جاء في الحديث الآخر: «**وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّة سَيِّئَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ**»[٣]، وكما

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٨١، ٧٢٧٤)، ومسلم (١٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٢٦) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (١٠١٧) من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنهما.

جاء في الحديث الصحيح ـ أيضًا ـ: «**لَا تُقْتَلُ نَفسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدمَ الأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا**»، ثم علل ذلك بقوله: «**لأَنَّهُ أَوَّلُ مَن سَنَّ الْقَتْلَ**»(١).

فيجب أن يخاف الإنسان أن يفتح على الناس باب شر، إما بكلام أو بتصرفات، أو يتساهل في أمر، أو يدعو إلى شر أو معصية أو ضلالة، فيتّبعه من يتّبعه على ذلك، خاصة في الأمور المستأنفة ـ ليست معروفة ـ أما في أمور الذنوب والمعاصي التي جرت عادة الناس عليها، وفيما جعل الله ﷻ في بعض النفوس من الميل إلى ذلك، فهذا قد لا يدخل في هذا الباب، لكن الشيء الجديد الذي يدعو الناس إلى ضلالة ـ والعياذ بالله ـ في المنهج أو في السلوك.

مثل: كثير من الأمور التي تدعو إلى الفساد مما ابتُلي بها الناس: من القنوات والفضائيات، وأشباه ذلك، فيكون هو أول من يأتي بها، ثم يتساهل الناس فيها، فهو عليه من الإثم مثل آثام من اتبعه في ذلك، أو تأثر به في ذلك؛ لأنه هو الذي سنَّها، «**وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّة سَيِّئَةً، فَعُمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، كُتِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ وِزْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا، وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ**» ـ والعياذ بالله ـ. فهذا الحديث كما أن فيه الفضل العظيم، والترغيب كذلك فيه التخويف والترهيب الشديد، فالمؤمن ـ وخاصة طالب العلم ـ دائمًا يسعى إلى حث الناس إلى الخير حتى يحظى بهذا الأجر، وأيضًا يُخَوِّف من مثل ما جاء في هذا الحديث، ومن أمثلة من يدعو إلى ضلالة: أن يقول مدرس لطلابه كلامًا لا يعقل معناه، أو يتساهل فيه، وينقله عنه الطلاب ويقولون: قد قال لنا المدرس كذا وكذا، وينقلونه إلى من بعدهم، ويكون في هذا الكلام ضلال لهم، ولمن سمعه.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٣٥)، ومسلم (١٦٧٧) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وما حصلت التأويلات، وما حصلت البدع، ولا انتشرت في الأمة إلا بالنقل، وهذا ينقل عمن قبله، وإلا لو أن الكلام وُقف عند الأول لما انتشرت البدع، لكن الأول سنَّها، ثم تبعه من لا يفهم، وتتابع الأمر بعد ذلك؛ لهذا فإن الداعية والخطيب والمدرس عليهم أن يخافوا أشد الخوف من الكلام بغير علم؛ لأن الشريعة لا تنقل إلا بالكلام، فإذا قال كلمة لا يعرف معناها، أو لا يعرف ثبوتها، أو بمجرد رأيه أو عقله أو استحسانه، سواء في مسائل الدين الأصلية من العقيدة، والتوحيد، أو معرفة ما عليه الشريعة، أو القواعد، أو في مسائل العمل، أو السلوك، أو الدعوة، أو المواقف، ونحو ذلك، كان كلامه شرًا ووبالًا عليه.

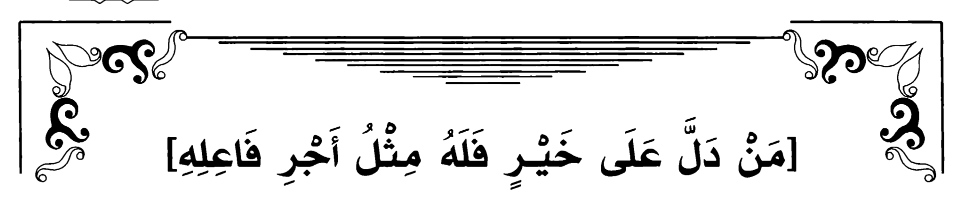
والإنسان لا يكون رأسًا في شيء ليس له عليه بينة في الشريعة، فإذا أردت أن تكون مبلِّغًا في الخير أو قائدًا، أو نحو ذلك، فاحرص أن تكون متثبتًا مما تقوله بيقين، وألا تلحقك عليه فيه غلالة أو شك، بل كن على يقين، فقد قال ﷺ: **«لَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا»**[1].

أما إذا صار الأمر مشتبهًا عليك في المسائل فاتركه، فلست ملزمًا بأن تقول، ولست ملزمًا بأن تعمل، والإنسان أَلْزَم ما عليه براءة ذمته أمام الله عز وجل.

فهذا الحديث فيه الحث على اتباع هدي النبي ﷺ، واتباع هدي صحابته رضي الله عنهم، ولزوم الجماعة، والتحريض على لزوم السُّنَّة، والدعوة إليها، والحذر مما يخالف ذلك.

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٣٥).



[مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْـرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ]

٩٥ ـ وَلَهُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي أُبْدِعَ بِي فَاحْمِلْنِي، فَقَالَ: مَا عِنْدِي، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ أَنَا أَدُلُّهُ عَلَى مَنْ يَحْمِلُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»[(١)].

الشَّرْحُ

قوله: «**إني أُبْدِعَ**[(٢)] **بِي فَاحْمِلْنِي**» أي: أنه احتاج إلى راحلة، وانقطع به السير، أو لم يستطع أن يمشي، قال له النبي ﷺ: «**ما عِنْدِي**»، ليس عندي شيء أحملك عليه، فأتى رجل فقال: «**أنا أَدُلُّهُ على من يَحْمِلُهُ**»، فقال ﷺ: «**من دَلَّ على خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ**».

فلما أعان هذا الرجل أخاه على وسيلة من وسائل الخير صار له مثل أجر الفاعل، وهذا يدخل تحت قاعدة: (الوسائل لها أحكام المقاصد)، فمن سعى في وسيلة إلى مقصد محمود، وكانت الوسيلة مشروعة، فإنه يؤجر على الوسيلة؛ كما قال عز وجل في ذكر السير إلى الجهاد: ﴿وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢١]؛ لأن المسير

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٩٣).

(٢) قال ابن الأثير: «أي: انقطع بي لكلال راحلتي». انظر: النهاية (١/ ١٠٧).
وقال ـ أيضًا ـ قبل ذلك: «أُبدعت الناقة إذا انقطعت عن السير بكلال، أو ظَلْع؛ كأنه جعل انقطاعها عما كانت مستمرة عليه مِنْ عادة السير إبداعًا، أي: إنشاء أمر خارج عما اعْتِيد منها».اهـ.

في الوادي وسيلة إلى بلوغ الغاية، وهي مواجهة العدو، فصارت خطوات قطع الوادي مكتوبة لهم.

وفي هذا الحديث ـ أيضًا ـ لما انقطع بهذا الرجل المسير، وكان العمل صالحًا، والمقصد والغاية محمودة، فدله رجل على من يحمله، فقال رسول الله ﷺ: **«مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»**؛ لأنه إذا انقطع عن السير انقطع الخير الذي أراده، وهو بلوغ الغاية، وبلوغ المقصد، فلما أعانه الرجل على بلوغ الغاية كان له مثل أجر الفاعل لتلك الغاية، فإذا كان المقصد جهادًا أو حجًّا، أو نحو ذلك، فمن حمله فله مثل أجر فاعله، ومن دله على من يحمله له مثل أجره ـ أيضًا ـ، وهذا يدل على أن قوله ﷺ: **«مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»** يدخل في الإعانة على الخير، ويدخل فيه الدعوة إليه.

وهذا مراد الإمام رَحِمَهُ اللهُ في إيراده هذا الحديث بعد حديث: **«من دَعَا إلى هُدًى...»**؛ ليدل على أن الإعانة في وسائل الخير داخلة في هذا الأصل العظيم، فالوسائل لها أحكام المقاصد، وللإنسان مثل أجر من أعانه على الخير.

[أَجْرُ مَنْ أَحْيَا سُنَّةً مِنْ سُنَنِ الْمُصْطَفَى ﷺ]

٩٦ ـ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «مَنْ أَحْيَا سُنَّة مِنْ سُنَّتِي قَدْ أُمِيتَتْ بَعْدِي، فَإِنَّ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنَ النَّاسِ، لَا يَنْقُصُ مِنْ أُجُورِ النَّاسِ شَيْئًا، وَمَنِ ابْتَدَعَ بِدْعَةً لَا يَرْضَاهَا اللهُ وَرَسُولُهُ، فَإِنَّ عَلَيْهِ مِثْلَ إِثْمِ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنَ النَّاسِ، لَا يَنْقُصُ مِنْ آثَامِ النَّاسِ شَيْئًا». رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ، وَابْنُ مَاجَه، وَهَذَا لَفْظُهُ[1].

الشَّرح

قال: «**رَوَاهُ التِّرمِذِيُّ، وَحَسَّنَهُ**»، ونسخة عمرو بن عوف هذه معروفة ـ كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده ـ يحسنها الترمذي كثيرًا، وهي في إسنادها ضعيفة جدًّا؛ لأن فيها كثير بن عبد الله صاحب النسخة ضعفه بعض الأئمة، وبعضهم ترك حديثه[2]، لكن ما دل عليه الحديث دلت عليه الأحاديث الأخر.

---

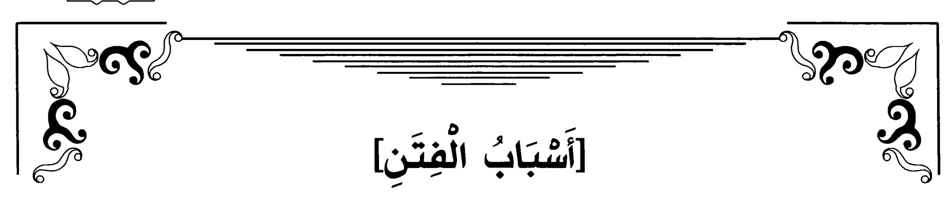
(١) أخرجه الترمذي (٢٦٧٧) وقال: «هذا حديث حسن»، وأخرجه ابن ماجه (٢١٠)، والبزار في مسنده (٨/ ٣١٤)، والطبراني في الكبير (١٠)، وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٣٢٨).

(٢) قال ابن الجوزي في العلل (١/ ١٤٢): «هذا حديث لا يصح، والمتهم به كثير بن عبد الله، قال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، وضرب على حديثه في المسند، ولم يحدث به، وقال يحيى: ليس حديثه بشيء، ولا يكتب، وقال الشافعي: هو ركن من أركان الكذب، وقال ابن حبان: روي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب». اهـ.

قوله ﷺ في الحديث: «**وَمَنْ ابْتَدَعَ بِدْعَةً لَا يَرْضَاهَا اللهُ وَرَسُولُهُ**» استدل به بعض من يقسّم البدعة إلى بدعة حسنة، وبدعة سيئة؛ لأنه قال: «**بِدْعَةً لَا يَرْضَاهَا اللهُ وَرَسُولُهُ**»، قالوا: مفهومها أن ثَمَّ بدعة يرضاها الله، ورسوله.

لكن هذا المفهوم ليس بصحيح؛ لأن هذه ليس لها مفهوم بل هذا تأكيد للمعنى، «**بِدْعَةً لَا يَرْضَاهَا اللهُ وَرَسُولُهُ**»، وكل بدعة لا يرضاها الله ورسوله، فهي في هذا كقول الله ﷻ: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فقوله: ﴿لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ ليس مفهومه: دعاء إله آخر للمرء فيه برهان، وكذلك هنا: «**وَمَنْ ابْتَدَعَ بِدْعَةً لَا يَرْضَاهَا اللهُ وَرَسُولُهُ**»؛ لأن كل بدعة لا يرضاها الله، ورسوله، وكذلك كل دعاء إله آخر لا برهان للمرء به، فليس ثَمَّ بدعة يرضاها الله ورسوله؛ وذلك لأن المراد بالبدعة هنا البدعة في الدين، أما البدع في الدنيا، فهذه لا تدخل في مسمى البدع الشرعية، فما نُهي عنه من اسم البدع والمحدثات، فإنما هي محدثات في الدين، أو بدع في الدين.

❊ ❊ ❊



[أَسْبَابُ الْفِتَنِ]

٩٧ ـ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَبِسَتْكُمْ فِتْنَةٌ، يَرْبُو فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، وَتُتَّخَذُ سُنَّةٌ يَجْرِي النَّاسُ عَلَيهَا، فَإِذَا غُيِّرَ مِنْهَا شَيْءٌ، قِيلَ: تُرِكَتِ سُنَّةٌ. قِيلَ: مَتَى ذَلِكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: إِذَا كَثُرَ قُرَّاؤُكُمْ، وَقَلَّ فُقَهَاؤُكُمْ، وَكَثُرَتْ أُمَوالُكُمْ وَقَلَّ أُمَنَاؤُكُمْ، وَالْتُمِسَتِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الآخِرَةِ، وَتُفُقِّهَ لِغَيْرِ الدِّينِ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ[(١)].

الشَّرْحُ

هذه الأحاديث والآثار عظيمة في هذا الباب، وهو باب الإيمان برسول الله ﷺ، ومن أصول الإيمان به ﷺ: أن تُلازَم وتُلتَزم سُنَّته ﷺ، وملازمة السُّنَّة يكون في الأمور العلمية، وفي الأمور العملية.

فالأمور العلمية: في مسائل الغيبيات في الله ﷻ وأسمائه وصفاته وأفعاله، وكذلك في اليوم الآخر من الحوض والميزان والجنة والنار... إلى آخر ذلك، وكذلك من الأمور الغيبية من الجن والملائكة، وما أخبر به ﷺ، فكلام الله ﷻ صدق وعدل، وكذلك كلام رسوله ﷺ، قال ﷻ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]، ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ أي: الشرعية، ﴿صِدْقًا﴾ في الأخبار لا كذب فيها، تعالى الله ﷻ عن ذلك، ﴿وَعَدْلًا﴾ أي: في الأحكام.

---

(١) أخرجه الدارمي (١٨٦)، وعبد الرزاق (١١/ ٣٥٩)، وابن أبي شيبة (٣٧١٥٦)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٦٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٣٦١).

﴿وَتَمَّتْ﴾ يعني: ـ والله أعلم ـ في الأمر والنهي لا ظلم فيها.
فملازمة السُّنَّة في الأمور العلمية يكون في مسائل الغيب، وهذه من أعظم ما حصل فيه الافتراء والبدع في المسائل الغيبية، في الجنة والنار، والملائكة والجن، والصفات، وأشباه ذلك.

والصورة الثانية من المسائل العلمية: أن تُلازم السُّنَّة بعدم تقديم العقل عليها، والعقل والقياس والرأي إنما هو خادم للسُّنَّة ليس مقدمًا عليها، وقد ضل وابتدع وتنكب الصراط من قال: «**إِنَّ الْعَقْلَ هُو الْقَاضِي الْمُحَكَّمُ وَالشَّرْعَ هُوَ الشَّاهِدُ الْمُعَدَّلُ**»[1]، وهذه يقولها طوائف من المتكلمين، وأهل البدع من المعتزلة والأشاعرة، وغيرهم، فالمسائل العلمية تُقدَّم فيها السُّنَّة على العقل، فالعقل خادم للسُّنَّة، فقد نصل بعقولنا إلى المعنى وقد لا نصل، وقد نفهم وقد لا نفهم، وأيضًا العقل مختلف، فقد يصل فلان العالم ولا يصل الآخر، والجميع واجب عليهم التسليم بما صح من السُّنَّة، وهذا من حقوق النبي ﷺ.

وأما القسم الثاني: ملازمة السُّنَّة في الأمور العملية، وذلك بترك البدع، والمحدثات، ولزوم طريقة الصحابة ﵃ الذين اهتدوا بهديه ﷺ، فكل بدعة هي خروج عن السُّنَّة، ولهذا قال ابن مسعود ﵁: «**كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَبِسَتْكُمْ فِتْنَةٌ، يَرْبُو فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، وَتُتَّخَذُ سُنَّةٌ يَجْرِي النَّاسُ عَلَيهَا، فَإِذَا غُيِّرَ مِنْهَا شَيْءٌ، قِيلَ: تُرِكَتِ سُنَّةٌ**»، فالبدع العملية مناقضة للسُّنَّة العملية، بل كلما زادت السنن ضعفت البدع، وكلما ضعفت السنن ظهرت البدع.

ومخالفة السُّنَّة، والأخذ بالبدع، والمحدثات في هذه الأمة من الزمن الأول إلى زمننا هذا له عدة أسباب، منها:

---

(١) قال أبو حامد الغزالي في فاتحة كتابه المستصفى (ص٣): «فقد تناطق قاضي العقل، وهو الحاكم الذي لا يعزل ولا يبدل، وشاهد الشرع، وهو الشاهد المزكى المعدل، بأن الدنيا دار غرور لا دار سرور...».اهـ.

أولًا: الجهل، فالجهل بالسُّنَّة ينشأ عنه الأخذ بالبدعة، وإلا فالسُّنَّة كافية، فيُنشئ الجاهل عبادة يتعبَّدها، أو يتأول شيئًا من المسائل العلمية، فيصير إلى البدعة؛ لأجل جهله.

ثانيًا: الهوى، والهوى لا شك أنه من أعظم أسباب حدوث البدع في هذه الأمة، فالخوارج والمرجئة والقدرية عندهم أهواء مع الجهل والتأويل الذي عندهم.

ثالثًا: إرادة الخير، فيكون عنده جهل، وهوى، ويقول: أنا أريد الخير، وهذا مثل ما جاء أن ابن مسعود رضي الله عنه جاء إلى قوم وقد جعلوا لهم كبيرًا، وبينهم حصى، ويقول لهم: سبحوا مائة، هلِّلوا مائة، احمدوا مائة... إلى آخره، فقال لهم: «لأنتم على طريق أهدى من طريق محمد ﷺ، أو أنتم على شعبة ضلالة؟ هذه آنية رسول الله ﷺ لم تُكسر - يعني: أن العهد قريب -، وهؤلاء زوجاته ﷺ لم يمتن، وهؤلاء أصحابه ﷺ، فقالوا: يا أبا عبد الرحمٰن الخير أردنا. قال: كم من مريد للخير لم يبلغه»[1].

فهذا التسبيح الذي فعلوه مشروع، لكن أضافوا عليه صفة صارت محدثة، وهذا يدلُّك على أنّ منشأ كثير من البدع في المسائل العلمية، أو في المسائل العملية قول القائل: أردنا الخير. وابن مسعود رضي الله عنه رد على هذه الشبهة بأبلغ رد.

رابعًا: الغلو، وهو مجاوزة الحد المأذون به، إما في المسائل العلمية، أو في المسائل العملية، فمن جاوز الحد المأذون به في ذلك، فإنه لا يؤمن عليه، بل يَصير في المخالفة والبدعة.

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه (٢٠٤)، وبحشل في تاريخ واسط (ص١٩٨، ١٩٩).

• فالذين جاوزوا الحد في الجهاد صاروا إلى بدعة الخوارج.

• والذين جاوزوا الحد في مسألة التحكيم صاروا إلى الخارجية.

• والذين جاوزوا الحد في الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر صار بهم الأمر إلى الخروج على الولاة؛ كما هو دين المعتزلة.

• والذين جاوزوا الحد في الأذكار صار بهم الأمر إلى بدع الاجتماع على الأذكار.

• والذين جاوزوا الحد في السلوك والزهد صار بهم الحال إلى أن سلكوا مسلك التصوف المبتدع.

• والذين جاوزوا الحد في تنزيه الله ﷻ صار بهم الأمر إلى التعطيل.

وهكذا في أشياء كثيرة، فالغلو من أعظم أسباب ترك السنن، والأخذ بالبدع، وهذه كلمات لها زيادة تفصيل.

والمقصود مما يتعلق بهذه الآثار العظيمة: أن من أعظم حقوق النبي ﷺ على أمته بعد الإيمان به: أن يُقتفى سبيله ﷺ، وأن تُترك الأهواء والبدع.

وقد أورد الإمام رحمه الله أثر ابن مسعود رضي الله عنه الذي ذكر فيه التحذير من زمانٍ يكثر فيه القراء، ويقل فيه الفقهاء، وهذا الزمان الذي نعيشه من هذا الزمان، بل والزمان الذي قبله حين كثر القراء، والمنتسبون للعلم في الجامعات في شتى البلاد الإسلامية، ولكن الفقهاء بالدين، والفقهاء بالكتاب والسُّنَّة يقلُّون، والقراء إذا كثروا معناه أنه تكثر مصادرهم في القراءة، فتكثر الكتب، لكن الفقه بالكتاب والسُّنَّة يقل، وهذا يدل على أن طالب العلم يحذر من عدم الفقه في الدين.

والفقه في الدين مرتبتان:

الفقه الأكبر: وهو الفقه في الفهم في توحيد الله ﷻ وأسمائه وصفاته وأفعاله، وهذه أمور العقيدة(١).

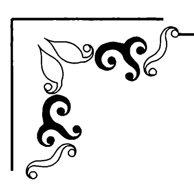
والفقه الأصغر: وهو بمعرفة الحلال والحرام.

وأدلة هذين من الكتاب والسُّنَّة، فهذا هو حقيقة الفقه، وملازمة طريقة الصحابة ﷺ هذا هو الفقه، أما غير ذلك، فإن المرء يكون بعيدًا عن طريقة السلف والهدي النبوي بمقدار ما تكون عنده المخالفة.

فالواجب على طالب العلم أن ينتبه لهذا كثيرًا، وأن يكون اهتمامه أعظم ما يكون بالفقه في الدين، فهو الذي سينجيه في الآخرة ـ إن شاء الله تعالى ـ عند لقائه لربه ﷻ، وبقدر ما يعطيك الله ﷻ من الفهم والصبر، والتؤدة وما تُوفَّق إليه، فتعرف أدلة العقيدة من الكتاب والسُّنَّة، وأدلة الفقه من الكتاب والسُّنَّة، فتكون على خير بإذن الله، وهذه طريقة السلف في العلم والعمل.

---

(١) لذا سمَّى الإمام أبو حنيفة رحمه الله كتابه في الإيمان: (الفقه الأكبر). انظر: الفتوى الحموية الكبرى (٥/٤٦، ٤٧) من مجموع الفتاوى. وفيه: قال أبو حنيفة: «الفقه الأكبر في الدين من الفقه في العلم، ولأن يفقه الرجل كيف يعبد ربه خير له من أن يجمع العلم الكثير».اهـ.



[مَنْ يَهْدِمُ الإِسْلَامَ]

٩٨ ـ وَعَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ رضي الله عنه: «هَلْ تَعْرِفُ مَا يَهْدِمُ الإِسْلَامَ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا. قَالَ: يَهْدِمُهُ زَلَّةُ الْعَالِمِ، وَجِدَالُ الْمُنَافِقِ بِالْكِتَابِ، وَحُكْمُ الأَئِمَّةِ الْمُضِلِّينَ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ ـ أَيْضًا ـ[1].

[وُجُوبُ الاقْتِدَاءِ بِالسَّلَفِ الصَّالِحِ رضي الله عنهم]

٩٩ ـ وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قال: «كُلُّ عِبَادَةٍ لَا يَتَعَبَّدُها أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فلا تَعَبَّدُوهَا، فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَمْ يَدَعْ لِلْآخِرِ مَقَالًا، فَاتَّقُوا اللهَ يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ، وَخُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ». رَوَاه أَبُو دَاوُدَ[2].

١٠٠ ـ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «مَن كانَ مُسْتَنًّا، فَلْيَسْتَنَّ بِمَنْ قَدْ مَاتَ، فَإِنَّ الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفِتْنَةُ، أُولَئِكَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، كَانُوا أَفْضَلَ هَذِهِ الأَمَّةِ، أبرَّها قُلوبًا، وَأَعْمَقَها عِلْمًا، وَأَقلَّها تكلُّفًا، اخْتَارَهُمُ اللهُ لِصُحْبَةِ نبيِّهِ، وَلِإقَامَةِ دِينِهِ، فاعرِفوا لَهُمْ فَضْلَهُمْ، وَاتْبَعُوهُمْ عَلَى أَثَرِهِمْ، وَتَمَسَّكُوا بِمَا استَطَعْتُم مِنْ أَخْلَاقِهِمْ وَسِيَرِهِمْ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الهُدَى الْمُسْتَقِيمِ». رَوَاهُ رُزَيْنٌ[3].

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه (٢١٤).

(٢) أخرجه ابن المبارك في الزهد (ص١٦)، والمروزي في السُّنَّة (١/ ٣٠)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٩٠).

(٣) رواه رزين كما في المشكاة (١/ ٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٣٠٥).

[تَحْرِيمُ الْمُجَادَلَةِ فِي الْقُرْآنِ]

١٠١ ـ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ قَوْمًا يَتَدَارَؤُونَ بِالْقُرْآنِ فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا، ضَرَبُوا كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، وَإِنَّمَا نَزَلَ كِتَابُ اللهِ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَلا تُكَذِّبُوا بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، فَمَا عَلِمْتُمْ مِنْهُ فَقُولُوا، وَمَا جَهِلْتُمْ فَكِلُوه إِلَى عَالِمِهِ»». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَه[١].

الشَّرْحُ

هذه الآثار فيها الحث على لزوم طريق السلف الصالح ﭫ، والاستقامة عليه، فصحابة رسول الله ﷺ هم خير هذه الأمة وأفضلها؛ كما جاء في الحديث: «**خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»[٢]، ووصفهم هنا ابن مسعود ﭬ بقوله: «**فإنهم كانوا على الهُدَى المستقيم**».

وخصَّ حذيفة ﭬ بهذه الوصية القراء، وقال: «**اتَّقُوا اللهَ يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ**»، فوصفهم، وناداهم بالصفة التي تخصُّهم دون غيرهم، وهذا فيه أدب، وهو أن المُنَادَى يُنَادَى بالصفة التي تخصُّه، فإذا كان مع الناس مخصَّصًا بصفة فيه، فإنه يُنادى بما يخصه من الصفات؛ لأن هذا يميزه،

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ١٨٥)، وعبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢١٦)، والطبراني في الأوسط (٣/ ٢٢٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤١٧).
وأخرج ابن ماجه نحو هذا الحديث (٨٥) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفيه أن رسول الله ﷺ قال: «**بِهَذَا أُمِرْتُمْ؟ أَوْ لِهَذَا خُلِقْتُمْ؟ تَضْرِبُونَ الْقُرْآنَ بَعْضُه بِبَعْضٍ؟ بِهَذَا هَلَكَتِ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ**».

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٥١)، ومسلم (٢٥٣٥) من حديث عمران بن حصين ﭭ.

فناداهم رضي الله عنه وقال: **«يا معشر القُرَّاء»** أي: يا معشر الذين يطلبون العلم **«خُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»** أي: استقيموا على طريق من كان قبلكم من صحابة رسول الله ﷺ، وسلف هذه الأمة، فإن كان في بعضكم ما ليس على وجه الاستقامة فليستقم؛ أي: يحصِّل الاستقامة، وإن كان بعضكم مستقيمًا، فليثبت على هذا الاستقامة.

وَلِمَ يُؤمر بالثبات عليها؟ الجواب: لأن الثبات على الاستقامة عزيزٌ، فإن القلب يتقلّب، وإن العبد ـ ولو كان عالمًا أو طالب علم أو صالحًا ـ لا تُؤْمَن عليه الفتنة، ولا يُؤْمَن عليه الانقلاب في قلبه أو في عمله، فليتجنب ما يُغيّر دينه أو يغير عمله؛ ولهذا مما يوصى به ـ مثلًا ـ في خطب الجمعة: «أيها الناس اتقوا الله»، ومعناها: إذا كنت مُتَّقِيًا لله، فاثبت على هذه التقوى، وإن كان العبد عنده قصور، فهذه الوصية تُحرّكه ليُحاسب نفسه، وهكذا كان الصحابة في تربية من بعدهم، فقوله رضي الله عنه: **«اتَّقُوا الله يَا مَعْشَرَ الْقُرَّاءِ»** يعني: حَصِّلوا الاستقامة، أو اثبتوا عليها.

ما هي هذه الاستقامة؟

الجواب: الاستقامة هي ما جمعت أمرين:

الأول: الفقه في الدين.

الثاني: ملازمة السُّنَّة.

لأن العبد لا يكون ثابتًا على الاستقامة أو محصِّلًا لها، إلا بعد أن يجمع الأمرين، بأن يكون فقهه في دينه بقدر ما يحتاج إليه، وأن يكون متابعًا للسُّنَّة، فإذا قلَّ فقهه في الدين ضعفت استقامته بقدر ذلك، وإذا زهد في اتباع السُّنَّة وخالفها ضعفت استقامته بقدر ذلك، ولذلك أهل البدع إنما نشؤوا من جرّاء أحد هذين الأمرين، إما قلة فقه في الدين، وإمّا الذهاب إلى خلاف السُّنَّة، وأحدهما يقتضي الآخر، فإنه من جرّاء عدم الفقه في الدين يكون مخالفًا للسُّنَّة، وأحيانًا يكون المرء فقيهًا في

دينه، ولكن يُخالف السُّنَّة عن بصيرة، وهذا معروف في حال كثير في العلماء الذين وصفهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «**أُوتُوا ذكاءً وَلَمْ يُؤتُوا زكاءً، وَأُوتُوا عُلُومًا وَلَمْ يُؤتُوا فُهُومًا**»(١).

والفقه في الدين وعلم الشرع يذهب عن المرء بتركه؛ ذلك لأن العلم كالشجرة يحتاج إلى مداومة مراعاة وسقي، فإن سقيته يظلّ حيًّا، وإلا فإنك لن تستظلّ تحت ظله، فلزوم السُّنَّة، والاهتمام بها فيصل ما بين أهل الاستقامة الحقة الذين على ما كانت عليه الجماعة الأولى، وهم صحابة رسول الله ﷺ، وبين أهل البدع والمحدثات، وما ظهرت الفرق والجماعات المخالفة للإسلام إلا بتحكيم الآراء على السُّنَّة، فالأحاديث واضحة، وأقوال السلف واضحة، ويأتي أهل البدع والأهواء، فيردون السُّنَّة، فإذا ردوها خالفوا ما يجب عليهم، وضلوا عن سبيل الاستقامة.

ولهذا المسلم يدعو الله عَزَّ وَجَلَّ في كل صلاة بقوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] أي: اهدني للسبيل القويم الذي به أكون مستقيمًا، وهذا الصراط هو صراط الأنبياء، وصراط السلف الصالح صحابة رسول الله ﷺ، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، وأولئك هم المنعم عليهم، الأنبياء والرسل، وصحابة رسول الله ﷺ، ومن سلك سبيلهم من أهل العلم بعدهم. فهذه الوصية عامة لم ينج من مخالفتها إلا الذين التزموا بما كان عليه السلف في الأمور كلها، وحرصوا أشد الحرص على ما كان عليه السلف، ورأوا نهجهم وعرفوا ما كانوا عليه، ويريد حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بهذه الوصية أن يوصي، ويأمر أهل

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١١٩). كذا في نسخة مركز الملك فيصل رقم (٢٠٣). أما في نسخة الظاهرية، وهي المتداولة ففيها: «وأعطوا فهومًا، وما أعطوا علومًا». والأول أقرب، والله أعلم.

العلم، وطلبة العلم بالاستقامة، وذلك بلزوم الطريق المستقيم، وهو ما كان عليه النبي ﷺ، وصحابته ﵃.

وهؤلاء القراء إذا استقاموا فهم القدوة، وإذا أخذوا بالأهواء والبدع، والآراء المختلفة، والاجتهادات التي تُفرِّق، فإنه ولا شك يَفسد الناس بفسادهم؛ لأن الناس بعلمائهم وطلبة العلم عندهم وقرائهم، فطلبة العلم هم أهل الاستقامة الذين يُنظر إليهم، إن أخذوا يمينًا وشمالًا فسدت الجماعة، فلا بد أن يكون تفرق، ولا بد أن تكون أقوال مختلفة لم يعد الناس يهتمون بأي قول من الأقوال؛ لأنه إذا تعددت الاتجاهات، وتعددت الاجتهادات بأمور المنهج، وأمور السُّنَّة، والأمور العامة، فإن الناس لن يأخذوا بشيء؛ لأن عامة الناس، والسواد في المسلمين لا يُلزمهم إلا شيئان معًا:

الأول: قوة السلطان.

والثاني: قوة أهل العلم، واجتماع أهل العلم.

فإذا كان القراء تفرقوا، واجتهدوا إلى أقوال كثيرة وفئات، إلى آخره، فإن أثر ذلك على الناس، وعلى الدين، وعلى الاستقامة سيكون أبشع الأثر؛ لهذا كانت وسيلة توحيد الناس هي أن يوحَّدوا على السُّنَّة والسبيل والاستقامة، وهذه أقصر طريق، أن يوحّدوا على السبيل والاستقامة، فإذا استقمنا على السُّنَّة والسبيل، وكنا شيئًا واحدًا في ذلك، فإن الناس سيستقيمون، وإن الولاية ستتأثر، ويكون هناك قوة.

وكل من رأى تاريخ المسلمين المتأخر من ثلاثة قرون وجد أنه ما قوي أناس إلا بالاجتماع في دينهم، ولا ضعفوا إلا بالتفرق، وإذا تفرقوا تسلط أهل الجاهلية، وأغروا بعضهم ببعض، وأخذوا بالخلاف والاجتهادات ما ييسر سبيل سنن الجاهلية المختلفة؛ لذلك كانت وصية حذيفة وصية عظيمة في صميم المنهج الذي اختص به صحابة

رسول الله ﷺ فقال: «**خُذُوا طَرِيقَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ**»، فإذا تركوا طريق السلف ضلوا، وإذا ضل القراء، وضل العلماء، وضل طلبة العلم، وضل الدعاة، فإن الناس من باب أولى يضلون؛ لأن الناس إنما هم بمقدَّميهم، وبمن يقتدون بهم، وهذا الأثر فيه من الفوائد:

أن القراء هم الصفوة، وفي ذلك كان اسم القراء يطلق على حفظة القرآن، وعلى طلبة العلم، قال ﷺ: «**يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ**»(١) يعني: الأقرأ الأعلم بكتاب الله ﷻ، وإذا كان كذلك، فإن القراء في كل زمن هم الأفقه، وليسوا الأكثر قراءة، القراء هم الأفقه بكتاب الله ﷻ، يعلمون حدود ما أنزل الله ﷻ على رسوله ﷺ، قد يكثر في زمنٍ القراءُ الذين لا يعلمون، قراء يقرؤون القرآن، ويقرؤون السُّنَّة، ويقرؤون الكتب؛ ولكن لا يعلمون وليس عندهم علم؛ كما جاء عن ابن مسعود ﷺ قال: «**وَكَثُرَتْ قُرَّاؤُكُمْ، وَقَلَّتْ فُقَهَاؤُكُمْ**»(٢).

هذه فتنة عظيمة أن يكثر القراء، ويكثر المطَّلعون الذين يستدلون بالقرآن، يحفظون القرآن، ويستدلون بالسُّنَّة، عندهم علم بكلام الناس، وبما في الكتب، لكنهم ليسوا بعلماء فقهاء، فهؤلاء لا شك يحدثون فتنة؛ لأنهم يضرون بالناس إذا قالوا ما لم يعلموا.

وإذا نظر الناظر اليوم في الأحوال وجد أن القراء كثروا، والفقهاء قلُّوا، الفقهاء على الحقيقة هم الفقهاء بالله ﷻ بتوحيده، الفقهاء بالحلال والحرام، الفقهاء بالسُّنَّة قلُّوا؛ ولذلك كثرت الأقوال الغريبة العجيبة التي تسمعها، فأصبح اليوم الصغير يسمع أكثر من قول، وكيف يوازن؟ وكيف يعرف أن هذا الأصح؟ هل كل أحد عنده من التقوى واليقين ما يتحرى

---

(١) أخرجه البخاري معلقًا في باب إمامة العبد والمولى (٢/ ١٨٤ فتح)، ومسلم (٦٧٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري ﷺ.

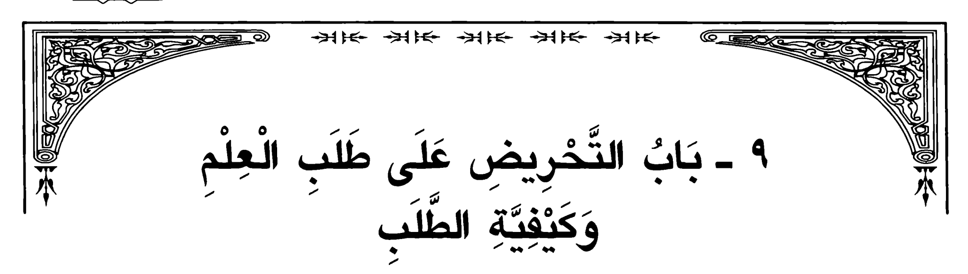
(٢) سبق تخريجه (ص٢٨٣).

فيه الصواب، ولا يسأل إلا من يثق بعلمه ودينه؟ هذا قليل؛ لهذا إذا كثر القراء، ولم يستقيموا على المنهج، ولم يستقيموا على مقتضى العلم واستعجلوا، فإنه يحدث من المفاسد ما الله به عليم؛ لهذا صار من مسائل المنهج المهمة في الدعوة أن يُقام منهج العلم الصحيح؛ لأن من وسائل البناء المهمة في الدعوة ـ سواء كان بناء الأفراد، أو بناء الجماعات ـ أن يقوى بناء العلم، فكلما قوي بناء العلم على أصوله قوي بناء الدعوة، والتأثير على الناس، سواء كان التأثير بالفتوى، أو بالمحاضرة، أو بالدرس إلى آخره، أما إذا قل العلم، وصار ضعيفًا، فإن التأثير سوف يكون ضعيفًا، وسيكون الناس حينئذٍ في أمر مريج، وأقوال مختلفة؛ كما هو ظاهر في أزمنة مختلفة، بل وإلى يومنا هذا في عدد من بلاد المسلمين.

لهذا ينبغي على كل من طلب العلم أن يحرص على الاستقامة بمعناها الواسع، الاستقامة في سلوك منهج السلف الصالح، الاستقامة في حفظ اللسان، وحفظ الجوارح؛ لأن العبد يُنْكب بفلتات لسانه، يُنكب عما يُعْرِض فيه عن بينة، يقول ما لا علم له به، فيعاقبه الله ﷻ بأن لا يعلم مسألة أخرى، فيصبح في جهل بين فترة وأخرى؛ لهذا احرص يا طالب العلم، ويا معاشر القراء احرصوا على هذه الوصية بالاستقامة في كل المسائل، الاستقامة في أمور العلم، في أمور العمل، في أمور الصِّلات لإخوانك المؤمنين، في أمور الدعوة، في أمور الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وجنب نفسك الهوى، وألزم نفسك بالاستقامة على ما دل عليه الدليل يكن الأمر في المستقبل خيرًا إلى خير.

أما إذا عظم التفرق، وضعفت الاستقامة من القراء بخصوصهم ـ وهم العلماء، وطلبة العلم ـ وأهل القراءة بعمومها، فإنه يحصل من المفاسد بقدر ما خالفوا.

❁ ❁ ❁



٩ ـ بَابُ التَّحْرِيضِ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ وَكَيْفِيَّةِ الطَّلَبِ

١٠٢ ـ فِيهِ حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ فِي فِتْنَةِ الْقَبْرِ: «أَنَّ الْمُنَعَّمَ يَقُولُ: جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَأَجَبْنَا وَاتَّبَعْنَا، وَأَنَّ الْمُعَذَّبَ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ»(١).

الشَّرْحُ

هذا الباب مناسبته لأركان الإيمان هو: أن الإيمان بمحمد ﷺ، والإيمان بالقرآن يعظم بالعلم، والنجاة ـ أيضًا ـ في الإيمان بمحمد ﷺ عند السؤال في القبر، فلا ينجو إلا من يعلم، ولهذا قدَّم لك ذكر السؤال في القبر، وأن المنَعَّم يقول: «**جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ، وَالْهُدَى فَأَجَبْنَا، وَاتَّبَعْنَا**»، وهذا يدل على علمه بما جاء به محمد ﷺ، وعلى اتباعه له، أما الكافر، أو المنافق فيقول: «**لَا أَدْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ**»، فيدل على أنه ردَّد ما يقوله الناس، وليس عنده همَّة لمعرفة ما أنزل الله ﷻ على نبيه ﷺ.

فأهل الإيمان إنما يتفاضلون، وتعظم درجاتهم ومراتبهم عند ربهم ﷻ بالعلم بأركان الإيمان، فكلما زاد العلم زاد الإيمان، وكلما زاد الفقه في الدين زاد اليقين، إذا وفق الله ﷻ عبده إلى العمل الصالح.

---

(١) حديث فتنة القبر، أخرجه البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥) من حديث أسماء رضي الله عنها.
وفي الباب من حديث أنس رضي الله عنه، وأبي هريرة، وجابر، وعائشة، والبراء بن عازب، وأبي سعيد، رضي الله عنهم أجمعين. انظر: فتح الباري (٣/ ٢٣٧، ٢٣٨).

وهذا فيه النجاة في الآخرة عند السؤال في القبر وما بعده، وهذا من أعظم ما يحضّ طالب العلم على أن يتعلم؛ لأن العلم هو سبيل النجاة، وليس سواء عالم وجهول.

والنَّاسَ يُمْتَحَنُونَ، ويفتنون فِي قُبُورِهِمْ، والفتنة هي الابتلاء، والاختبارِ، فتن الشيء؛ يعني: اختبره وامتحنه، والمقصود من هذه الفتنة مجيء ملكين خاصَّين يُقال لأحدهما (منكر)، وللآخر (نكير)[(١)]، فيسألان الناس عن ربهم، وعن نبيهم، وعن دينهم؛ يسألان الناس هذه المسائل الثلاث العظيمة، والأصول الثلاثة العظيمة.

وإذا قيل: (فتنة القبر) فإن المقصود بها فتنة البرزخ؛ وذلك لأن الفتنة واقعة لما بعد الموت، وما بعد الموت هو الحياة البرزخية، وإنما سُمِّي ذلك بفتنة القبر؛ لأن غالب الناس يقبرون، ولكن لا يخص ذلك من قُبر دون من أُحرق ـ مثلًا ـ، وذُرَّ، ومن فُتِّتت عظامه، أو نحو ذلك، الكل يقع عليهم الافتتان، ويأتيهم الملكان، والله ﷻ قادر على كل شيء.

قال العلماء: سُمِّي ذلك فتنة القبر؛ لأن معظم الناس يُقبرون، أما غير المقبور، فإنها حالات خاصة، فأُطلق هذا الاسم باعتبار الغالب[(٢)].

---

(١) ورد في تسمية الملكين اللذين يسألان الإنسان في قبره بهذين الاسمين عدة أحاديث مرفوعة وموقوفة عن عدد من الصحابة ﵃، منهم أبو هريرة عند الترمذي (١٠٧١) وقال: حسن غريب.اهـ. والطبراني في الأوسط (٥/ ٤٤)، ومعاذ عند البزار (٧/ ٩٧)، والبراء عند البيهقي في شعب الإيمان (١/ ٣٥٨)، والطبراني في تهذيب الآثار (٢/ ٥٠٠)، وأبو الدرداء موقوفًا عليه عند ابن أبي شيبة (٣/ ٥٣).

(٢) قال ابن أبي العز في شرحه (ص٤٥١، ٤٥٢): «واعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه منه قُبر، أو لم =

وهذا يشمل الصغير والكبير، والذكر والأنثى، من المسلمين والمنافقين والكافرين؛ لأن الناس لفظ عام يدخل فيه جميع الإنس.

وإذا كان كذلك فهل هذا المفهوم هو المراد من هذا اللفظ أن هؤلاء جميعًا يفتنون؟

الجواب: نعم، فإن فتنة القبر تقع على جميع الخلق من الناس، يُمتحن المسلم، ويُمتحن المنافق، ويُمتحن الكافر، ويُمتحن الرجل، وتُمتحن المرأة، ويُمتحن الصغير، ويُمتحن الكبير، فهذه كلها جاءت بها الأدلة وفيها خلاف:

قال طائفة من أهل العلم: إن فتنة القبر تقع على المسلم والمنافق دون الكافر، أما الكافر فإنه لا يفتن(١).

وقال طائفة: تقع فتنة القبر على المسلم والكافر بعد بعثة النبي ﷺ خاصة، وأما من قبل بعثة النبي ﷺ فلا فتنة عليهم في قبورهم(٢).

= يُقبر، أكلته السباع، أو احترق حتى صار رمادًا، ونسف في الهواء، أو صلب، أو غرق في البحر، وصل إلى روحه، وبدنه من العذاب ما يصل إلى المقبور، وما ورد من إجلاسه، واختلاف أضلاعه، ونحو ذلك، فيجب أن يُفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلو، ولا تقصير، فلا يُحَمَّل كلامه ما لا يحتمله، ولا يُقصر به عن مراده، وما قصده من الهدى والبيان». اهـ. وانظر: الروح لابن القيم (ص٥٨).

(١) قال ابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ٢٥٢): «الآثار الثابتة في هذا الباب إنما تدل على أن الفتنة في القبر لا تكون إلا لمؤمن، أو منافق ممن كان في الدنيا منسوبًا إلى أهل القبلة، ودين الإسلام ممن حقن دمه بظاهر الشهادة، وأما الكافر الجاحد المبطل، فليس ممن يُسأل عن ربه، ودينه، ونبيه، وإنما يُسأل عن هذا أهل الإسلام، والله أعلم». اهـ.
وانظر: شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور (ص١٤٥)، ونيل الأوطار (٤/ ١٣٩).

(٢) قال الحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٣/ ٢٢٧): «سؤال الميت في هذه =

والجواب: أن هذا ليس بصحيح، بل الصواب تعميم ذلك، وأما ما استُدل به من حصر الفتنة ـ مثلًا ـ في هذه الأمة، من أن النبي ﷺ قال: «**إِنَّهُ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُم تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ**»(١) قالوا: وهذا الخطاب لهذه الأمة، ومعنى ذلك أن الفتنة خاصة بها.

والجواب: أن هذا من باب الخطاب، وليس من باب الحصر، فهم يُفتنون في قبورهم لبعث النبي ﷺ إليهم، وغيرهم ـ أيضًا ـ يُفتن، فهذا اللفظ لا يدل على التخصيص(٢)، والأصل أن الفتنة عامة؛ وذلك لقوله ﷻ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْأَخِرَةِ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، قال أهل التفسير: نزلت في فتنة القبر. وهذا اللفظ في هذه الآية ليس خاصًا بهذه الأمة(٣).

فالصحيح: أن فتنة القبر غير خاصة بأمة محمد ﷺ بل الجميع، وأما القول بأنها خاصة بالمسلمين والمنافقين دون الكفار، فهذا غير صحيح، بل الكافر ـ أيضًا ـ يُفتن؛ كما دل عليه حديث البراء بن عازب رضي الله عنه(٤)، فقول القائل: «**سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ**» هذا

= الأمة خاصة؛ لأن الأمم قبلها كانت الرسل تأتيهم بالرسالة، فإذا أبوا كفت الرسل فاعتزلت وعوجلوا بالعذاب...».اهـ.

(١) أخرجه البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥) من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما.

(٢) انظر: اعتقاد أئمة الحديث (ص٦٩)، وإثبات عذاب القبر (ص٣٣)، والروح، لابن القيم (ص٨٣ ـ ٨٧)، ومعارج القبول (٢/ ٧١٨).

(٣) انظر: تفسير عبد الرزاق (٢/ ٣٤٢)، وتفسير الطبري (١٣/ ٢١٣ ـ ٢١٨)، وزاد المسير (٤/ ٣٦١)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٥٣٣)، والدر المنثور (٥/ ٢٦ ـ ٢٨).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٢١٢)، وأحمد في المسند (٤/ ٢٨٧)، والطيالسي في مسنده (ص١٠٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٥٤)، والحاكم في =

لا يدل على أنه للمنافق والمسلم فقط، بل جاء في حديث البراء أن النبي ﷺ قال: «**وَإِنَّ الْعَبْدَ الْكَافِرَ إِذَا كان في انْقِطَاعٍ من الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ من الْآخِرَةِ نَزَلَ إِلَيْهِ مِنَ السَّمَاءِ مَلَائِكَةٌ سُودُ الْوُجُوهِ مَعَهُمُ الْمُسُوحُ حَتَّى يَجْلِسُوا منه مَدَّ الْبَصَرِ...**» إلى آخر الحديث، وهذا يدل على دخول الجميع في ذلك، ويدل عليه ـ أيضًا ـ قوله ﷻ: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

أما الصغير فإن طائفة كثيرة من أهل العلم قالوا: إنه لا يُفتن[١]. وقد ثبت أن النبي ﷺ دعا لصغير بأن يُعيذه الله من عذاب القبر، وكذلك أبو هريرة رضي الله عنه دعا لصغير بذلك[٢]، وإذا كان ثبت أن ثم على الصغير عذابًا في القبر فهذا يعني أنه يُمتحن، ولا يُقال: إنه انعقد الإجماع على أن أطفال المسلمين في الجنة[٣].

نقول: هذا صحيح، ولكن خبر النبي ﷺ ودعاؤه ـ أيضًا ـ يجب الإيقان به.

والدعاء للصغير لا يعني أن يكون حتمًا يعذب، ولكنه دعاء بأن يعاذ من العذاب والتعذيب، فمعنى ذلك أنه دعاء له بأنه إذا سأله

= المستدرك (١/ ٩٣)، واللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة (٦/ ١١٣٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٣٥٦) وفي إثبات عذاب القبر (ص٣٧).

(١) انظر: الروح لابن القيم (٨٧، ٨٨).

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (١/ ٢٢٨)، وعبد الرزاق في مصنفه (٣/ ٥٣٣)، وابن أبي الدنيا في العيال (٢/ ٦٠٢)، والطبراني في الدعاء (ص٣٦٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٥٠٩)، واللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة (٦/ ١١٣٧)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٩)، وابن عبد البر في الاستذكار (٣/ ٣٨)، وابن حزم في المحلى (٥/ ١٥٨).

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٦/ ٣٤٨ ـ ٣٥٢)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٣٠ ـ ٣٣)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ٢٠٧)، وفتح الباري (٣/ ٢٤٤ ـ ٢٤٦).

المَلَكان، فإنه يجيب جواب المسلم المصيب المسدَّد، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية، وجماعة ـ أيضًا ـ من أهل العلم من تلامذته، كابن القيم، وغيره.

المقصود من ذلك: أن عذاب القبر عام لهذه الأمة، ولغيرها، للكفار وللمسلمين والمنافقين، للصغير والكبير، للرجل وللمرأة.

«فَيُقَالُ للرَّجُلِ: مَنْ رَبُّكَ؟» القائل هما المَلَكان: منكر ونكير، وهذا السؤال الأول **«مَنْ رَبُّكَ؟»** هو أعظم الأسئلة، وهو سؤال عن المعبود، والرب هنا ليس المقصود به الخالق الرازق المحيي المميت، وإنما المقصود به الذي يُعبد؛ لأن الرب يُطلق في القرآن، والسُّنَّة على السيد المتصرف المطاع، ويُطلق على المعبود، وهو في حق الله ﷻ على المعنيين؛ لهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿**وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا**﴾ [آل عمران: ٨٠] أي: معبودين.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [التوبة: ٣١] أي: معبودين من دون الله ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [التوبة: ٣١]، وهذا يدل على أن الربوبية تأتي، ويكون معناها العبودية، وهذا إما أن يكون بطريق اللزوم؛ لأنه يلزم من كونه ربًّا أن يكون معبودًا وحده دونما سواه، وإما أن يكون بطريق اجتماع الألفاظ وافتراقها.

وقد قال إمام الدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «إن لفظ الإله، والرب، والألوهية، والربوبية في الكتاب والسُّنَّة تدخل في الألفاظ التي إذا اجتمعت افترقت، وإذا تفرقت اجتمعت»[1]، وهذا ربما يكون لأجل التضمن واللزوم الذي بين اللفظين.

---

(١) انظر: مؤلفات الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في العقيدة =

المقصود من ذلك أن قول الملكين للمقبور: «**مَنْ رَبُّكَ؟**» يعني: من معبودك؟ ودليل ذلك أن المحنة والابتلاء بالنبوات والرسالات إنما وقع في العبودية، ولم يقع في الاعتراف بالربوبية، فيكون معنى: «**مَنْ رَبُّكَ؟**» من الذي تعبد؟ هذا هو السؤال الأول، والمسلم يجيب بقوله: «**ربي الله**»، معبودي الله، وأما المنافق، فيقول: «**هَاه هَاه لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ**»، والكافر يُصرح، ويقول: معبودي كذا من الأوثان، والأصنام. وهذا معنى قول الله ﷻ: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

قال: «**فَيُقَالُ للرَّجُلِ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟**»، الدين يعني: ما يلتزمه من الدين، وليس هو الدين الذي يعتنقه، فيجيب المسلم بالإسلام، والكافر بدينه، وهكذا المنافق يتردد، والشاك والمرتاب يتردد، ويقول: «**سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ**».

ثم يسألانه عن النبي الذي أُرسل إليه فيقولان: «**وَمَن نَبِيُّك؟**»، وبعد بعثة النبي ﷺ السؤال عن محمد ﷺ.

قال أهل العلم في قول المرتاب: «**هَاه هَاه لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ**»: في قول المرتاب ذلك ما يدل على أن العقائد لا ينفع فيها التقليد، بل لا بد فيها من معرفة الحق بدليله؛ لأنه هنا قلَّد غيره بدون حجة، فيكون مقتضى ذلك أن من يُثَبَّت، ويُلهم الحجة هو من عرف أجوبة هذه المسائل بدليلها(١).

= (ص١٧)، والدرر السنية (١/٦٨)، والرسائل الشخصية الرسالة الثانية (ص١٧).

(١) قال السفاريني رحمه الله: «قال علماؤنا، وغيرهم: يحرم التقليد في معرفة الله تعالى، وفي التوحيد، والرسالة، وكذا في أركان الإسلام الخمس، ونحوها، مما تواتر، واشتهر عند الإمام أحمد والأكثر، وذكره أبو الخطاب عن عامة العلماء، وذكره =

وهذه المسائل الثلاث هي التي أورد أدلتها، وبيَّنها الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ في الرسالة المشهورة باسم ثلاثة الأصول، فإن هذه الأصول هي: «**مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَن نَبِيُّك؟**».

قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] في الحياة الدنيا يثبتهم الله بالقول الثابت بالتوحيد والإسلام، والقول بالشهادتين، وذكر الله عَزَّ وَجَلَّ، حتى يتوفاهم الله على ذلك، ﴿وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ إذا ابتدأت آخرتهم، وابتدأت قيامتهم، وقامت عليهم القيامة الصغرى ـ بالموت ـ يثبتهم الله عند سؤال الملكين، «**فَيَقُولُ الْمؤْمِنُ: رَبِّيَ اللهُ، وَالإِسْلَامُ دِينِي، وَمُحَمَّدٌ ﷺ نَبِيِّي**»، هذا جواب المؤمن الذي عرف أجوبة هذه المسائل بدليلها.

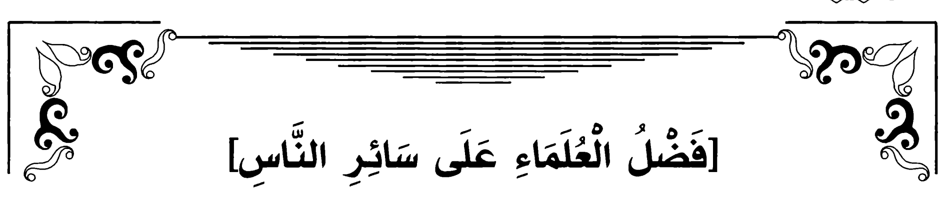
قال: «**وَأَمَّا الْمُرْتَابُ، فَيَقُولُ: هَاه هَاه لَا أَدْري، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ**» هذا حال المنافق، والكافر يجيب بما يعبد، وما يدين به، «**فَيُضْرَبُ بِمِرْزَبَّةٍ مِنْ حَدِيدٍ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الإِنْسَانُ لَصُعِقَ**»، وهذا نوع من أنواع العذاب، والميت يسمع قرع نعال من يخلفونه حال تخليفهم إياه، فهو له حياة خاصة، وله في روحه وبدنه تعلقات خاصة، والله عَزَّ وَجَلَّ على كل شيء قدير، فهذا المنافق يُعذب، وأول عذابه أنه يُضرب بِمَرزبَّة من حديد،

= غيره أنه قول الجمهور، قاله في شرح التحرير، قال: وأطلق الحلواني من أصحابنا وغيره منع التقليد في أصول الدين». اهـ.
انظر: لوامع الأنوار للسفاريني (١/ ٢٦٧، ٢٦٨)، وانظر: المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، (ص٤٠٧ ـ ٤٠٨)، وتفسير القرطبي (٢/ ٢١٢)، والتبصرة للشيرازي (١/ ٤٠١)، والمحصول للرازي، (٦/ ١٢٥)، وروضة الناظر (ص٤٠٦)، وكشاف القناع للبهوتي (٦/ ٣٠٦).

فيصيح صيحة من أثرها يسمعها كل شيء إلا الإنسان، وهذا يدل على أن الجن والحيوانات تسمع عذاب المعذَّبين(١).

---

(١) قال ابن القيم رحمه الله في كتابه الروح (ص٧١): «إن الله يُحدث في هذه الدار ما هو أعجب من ذلك، فهذا جبريل عليه السلام كان ينزل على النبي ويتمثل له رجلًا فيكلمه بكلام يسمعه، ومن إلى جانب النبي لا يراه ولا يسمعه، وكذلك غيره من الأنبياء، وأحيانًا يأتيه الوحي في مثل صلصلة الجرس ولا يسمعه غيره من الحاضرين، وهؤلاء الجن يتحدثون ويتكلمون بالأصوات المرتفعة بيننا ونحن لا نسمعهم، وقد كانت الملائكة تضرب الكفار بالسياط وتضرب رقابهم وتصيح بهم والمسلمون معهم لا يرونهم ولا يسمعون كلامهم، والله سبحانه قد حجب بني آدم عن كثير مما يُحدثه في الأرض وهو بينهم، وقد كان جبريل عليه السلام يقرئ النبي ويدارسه القرآن والحاضرون لا يسمعونه...». اهـ.



[فَضْلُ الْعُلَمَاءِ عَلَى سَائِرِ النَّاسِ]

١٠٣ ـ وَفِيهِمَا عَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»[(١)].

الشَّرْحُ

الدين في هذا الحديث هو ما يشمل العقيدة والشريعة؛ لأن الدين له ثلاث مراتب: الإسلام، والإيمان، والإحسان؛ كما في حديث جبريل عليه السلام الذي في الصحيح، لما سأل النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان، فلما انصرف قال ﷺ: **«هَذَا جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»**، فدين الإسلام له ثلاث مراتب، ومن ثلاثة الأصول التي يجب على كل مسلم ومسلمة أن يتعلَّمها: معرفة المسلم دينه بالأدلة، أي: الإسلام، والإيمان، والإحسان.

فإذًا: **«مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»**، يفقهه في العقيدة، ويفقهه في التوحيد، ويفقهه ـ أيضًا ـ في الشريعة، في الحلال والحرام.

ودلّ هذا الحديث على أن من لم يتفقه، فإن الله عز وجل لم يرد به خيرًا، ومعنى **«لم يرد به خيرًا»**: أن الله عز وجل لم يهيئ له أسباب الخير؛ لأن أعظم أسباب الخير في العلم والفقه في دين الله عز وجل.

والفقه في الدين جاء في القرآن في قول الله عز وجل في آية سورة التوبة: **﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾** [١٢٢]، وفي الحديث المراد به:

---

(١) أخرجه البخاري (٧١، ٣١١٦، ٧٣١٢)، ومسلم (١٠٣٧).

الفقه بما أنزل الله ﷻ على رسوله في القرآن، وما جاء في السُّنَّة، وما جاء في القرآن والسُّنَّة يشتمل على العقيدة، ويشتمل على الحلال والحرام.

فتخصيص العلماء علم الحلال والحرام بالفقه هذا اصطلاح خاص، أما دِلالة النصوص، والذي كان عليه هدي السلف في زمن الصحابه ومن بعدهم أنّ الفقه يشمل الفقه في الدين كله، وليس مخصوصًا بالفقه في الحلال والحرام، بل أعظم الفقه: الفقه بالتوحيد، الفقه في حق الله ﷻ.



[فَضْلُ الْعِلْمِ]

١٠٤ ـ وَفِيهِمَا عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ، كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ، أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ، قَبِلَتِ الْمَاءَ، فَأَنْبَتَتِ الْكَلأَ وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ، أَمْسَكَتِ الْمَاءَ، فَنَفَعَ اللهُ بِهَا النَّاسَ، فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةً أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً، وَلَا تُنْبِتُ كَلأً، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقِهَ فِي دِينِ اللهِ، وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ، فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ»[١].

الشَّرْح

هذا الحديث من أعظم الأحاديث التي تدل على فضل العلم، وفضل طلب العلم، وهو أن النبي ﷺ قسم الذين استقبلوا ما بعثه الله ﷻ به إلى ثلاثة أقسام، **فجعلهم ثلاث طوائف:**

الفئة الأولى: طائفة قبلت الماء، فأنبتت الكلأ والعشب الكثير الذي ينفع الناس، وينفع بهائمهم، وهذا إذا نفع البهائم معه شرب اللبن، ومعه زيادة اللحم، ومعه زيادة الصوف، ومعه أشياء كثيرة من المأكول والملبوس وحتى ما يُسكن ـ أيضًا ـ، وهذا يدل على أن من قبِل العلم وأقبل عليه، فعلِم وعمل فهو مثل الأرض التي أقبل عليها الناس بأنفسهم يشربون من مائها، ويرعون فيها أغنامهم، فهي خير لهم دائمًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢).

والفئة الثانية: فئة تحفظ الماء لكنها ما تنبت، وهذا مثال لمن قبل العلم، لكنه حفظه ولم يعمل به عملًا كاملًا، ولم يفقه حتى علم، وإنما حفظ فنقل، وهذا داخل في قوله ﷺ: «**نَضَّرَ اللهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، ثُمَّ بَلَّغَهَا عَنِّي، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»[1]، فمن حفظ العلم ونقله ـ أيضًا ـ داخل في الفضل، لكن فضله دون الفئة الأولى بكثير.

وأما الفئة الثالثة: الذين لم يرفعوا بالعلم رأسًا، فهم كالأرض القيعان التي لا تنبت كلأً، ولا تمسك ماء، لا تنبت ما ينفع الناس، وأيضًا لا تمسك ماء ينفع الناس، فهي لا تحفظ ولا تقبل على العلم بالحفظ والمدارسة، وكذلك لا تعلم ولا تدعو إلى الخير، فهذه قيعان وهي مذمومة.

وهذا الحديث يسمى حديث طالب العلم، أو طلب العلم عند طائفة من العلماء، وشُرح عدة شروح جديرة بالمطالعة؛ لأن النبي ﷺ ضرب مثلًا في حقيقتك أنت، من أي فئة؟

فالمسلم يمكن أن يحدد فئته من هذا الحديث، هل هو من الفئة التي قبلت فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، واستقى الناس، وصاروا مصدر خير، أم من الفئة الثانية التي تحفظ وتنقل، لكن لا تعمل ولا تعلِّم ولا تدعو؟ وإما أن يكون ممن لا يعلم، ولا يعمل ـ قيعان ـ لا ينفع، لا يمسك ماءً، ولا ينبت كلأً. فهذا مثل عظيم تحتاج فيه إلى تأمل وتدبر، ولا شك أن أركان الإيمان وأصول الإيمان تعظم في النفس بالعلم والتعليم.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٦٥٦، ٢٦٥٧، ٢٦٥٨)، وابن ماجه (٢٣٠)، وأحمد في المسند (١/ ٤٣٧)، (٤/ ٨٠، ٨٢)، (٥/ ١٨٣)، والدارمي (٢٢٨)، وأبو يعلى (٩/ ٦٢)، وابن حبان (١/ ٢٦٨)، والطبراني في الكبير (١٥٤١) وفي الأوسط (٢/ ٧٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٦٣). وكتب فضيلة الشيخ عبد المحسن العباد رسالة أثبت فيها تواتره.

فإذا حصل لك أن تعلمت بيقين العلوم الشرعية، وخاصة التوحيد والعقيدة ـ، ثم علَّمت ذلك للناس بيقين ـ أيضًا ـ، دون أن تدخل فيما لا تحسن، فهذا من أعظم المراتب، والعبد يبارك الله له في علمه وعمله إذا أخلص النية والقصد وأتى ما يحسن، وترك ما لا يحسن، فإذا زاد على ذلك العلم بالفقه والسُّنَّة، وعلم الحلال والحرام، ونفع الناس فيما يأتون وما يذرون، فهذا يكون من الربانيين، قال ﷻ: ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩]، فهم جمعوا بين الدراسة والعلم والتعليم، فطالب العلم نفعه متعدٍّ حتى للجبال والشجر والبهائم.

فقبل أربعين سنة تقريبًا كثرت الكلاب الضالة في البلاد، وصارت تضايق الناس، فأرادت البلدية أن تقتل جميع الكلاب، وجاء أمر بذلك، وكان العلامة الشيخ الجد محمد بن إبراهيم رحمه الله مفتي البلاد في ذلك الوقت، فكتب إلى الملك سعود رحمه الله بأن الكلاب أمة من الأمم؛ كما جاء في الحديث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «**أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، حَتَّى إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْدَمُ مِنْ الْبَادِيَةِ بِكَلْبِهَا فَنَقْتُلُهُ، ثُمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي النُّقْطَتَيْنِ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ**»[١].

فالعالم وطالب العلم يتعدى خيره وفضله إلى البهائم، حتى البهيمة التي تذبح يُعَلِّم كيف تُذبح: «**إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ، فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ**»[٢]، حتى في الشجر وما يحسن قطعه منه وما لا يحسن، سواء كان شجر الحرم، أو غيره، وكذلك الجبال، وما يسمُّونه الآن حماية البيئة، كل ذلك يُرجع فيه إلى أهل العلم، فصاحب العلم وطالب العلم فضله على الجميع.

---

(١) أخرجه مسلم (١٥٧٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٥٥) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه.

فطالب العلم بتعلمه علوم الشرع: التوحيد، والعقيدة، والفقه، وعلوم الحديث، يعلم أن الشرع ينهى عن التَّلَهِّي بصيد الطيورَ والحيوانات، فينهى عن ذلك، ويبيِّن أن الصيد يكون للحاجة، كالذي يحتاجه للأكل أو سيأكله، أو يبيعه لمن يأكله، أما أن يصيده للَّهو ثم يرميه، فهذا منهي عنه.

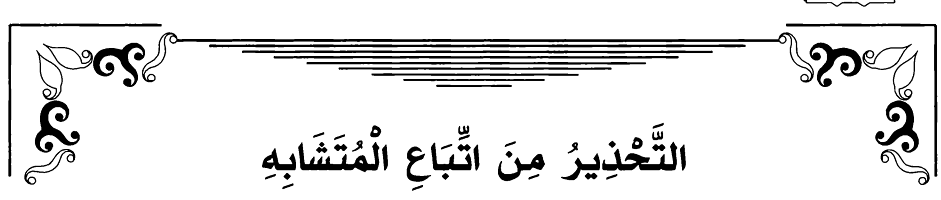
فالعالم يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في جوف الماء؛ لما له من أثر على الجميع، قال ﷺ: «**مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا، سَلَكَ اللهُ بِهِ طَرِيقًا مِنْ طُرُقِ الْجنَّة، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ، وَكُلُّ شَيْءٍ حَتَّى الْحِيتَانُ فِي جَوْفِ الْمَاءِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ، كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا، وَإِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**»[(١)].

وأما الكافر أو المنافق، فكما قال الله ﷻ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، حتى الجُعل في جحره يلعنه ـ كما جاء في تفسير الآية[(٢)] ـ يقول: بسببك مُنِعتُ القطر من السماء.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وأحمد في المسند (٥/ ١٩٦)، والدارمي (٣٤٢)، والطبراني في مسند الشاميين (٢/ ٢٢٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢٦٢) من حديث أبي الدرداء ؓ.

(٢) انظر: تفسير الطبري (٢/ ٥٤ ـ ٥٦)، وتفسير ابن كثير (١/ ٢٠١).



التَّحْذِيرُ مِنَ اتِّبَاعِ الْمُتَشَابِهِ

١٠٥ ـ وَلَهُمَا عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها مَرْفُوعًا: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ، فَاحْذَرُوهُمْ»(١).

[حَوَارِيُّو الرَّسُولِ ﷺ هُمُ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ]

١٠٦ ـ وَعَنْ عَبْد الله بْن مَسْعُود رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ نَبِيّ بَعَثَهُ الله فِي أُمَّته قَبْلِي، إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّته حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ، يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ، وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُف مِنْ بَعْدهمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ، لَيْسَ وَرَاء ذَلِكَ مِنْ الْإِيمَان حَبَّةُ خَرْدَلٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ(٢).

الشَّرْحُ

حديث عائشة رضي الله عنها في ذمِّ الذين يتَّبعون ما تشابه من القرآن، وبيان أن الله عز وجل وصف الذين يتَّبعون المتشابه ويتركون المُحكمات بالزيغ؛ لأنهم يتركون الواضح، ويوردون الأدلة من القرآن أو السُّنَّة للاستدلال بها على نحلتهم الفاسدة، والله عز وجل جعل كتابه فيه محكم ومتشابه، قال سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ

(١) سبق تخريجه (ص١٩٣).

(٢) أخرجه مسلم (٥٠).

مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ [آل عمران: ٧].

فالقرآن لا يخلو من دليل يستدل به المخالفون للحق، حتى في مسائل العقيدة استدلوا بأدلة من القرآن، فالنصارى استدلوا على بقائهم على نصرانيتهم وملتهم، فقالوا: إن الله ﷻ أثنى علينا بقوله ﷻ: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ۖ وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٢﴾ وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّۖ﴾ [المائدة: ٨٢ ـ ٨٣]، فيقولون: بأن الله أثنى عليهم بأنهم يعرفون الحق، وأن أعينهم تدمع من ذكر الله، وأن الله غفر لهم، وأنهم مؤمنون إلى آخره، ويقولون بأن رسالة النبي ﷺ خاصة بالعرب بقوله ﷻ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَۖ﴾ [الزخرف: ٤٤]، وبقوله ﷻ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤].

وكذلك الخوارج استدلوا بمتشابهات من القرآن على أن مرتكب الكبيرة يخلد في النار؛ كقول الله ﷻ: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، فذكر أن القاتل يُخلد في النار، واستدل المعتزلة على قولهم: إن الله لا يُرى في الآخرة بقوله ﷻ: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وبقوله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَۖ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وكذلك استدل أهل الفجور الذين يشربون الخمر بأن الله ﷻ ما حرم الخمر، وإنما رغب في الانتهاء عنها، فقال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠] فيقولون: ما قطع فيها بتحريم... إلى آخره في مسائل كثيرة جدًا يستدل بها أهل الزيغ ببعض القرآن.

كذلك السُّنَّة منها متشابه ـ أيضًا ـ استدل به من استدل على نحلته وعلى طريقته، وكذلك أقوال الصحابة وأفعالهم منها متشابه، وكذلك أفعال التابعين وأقوالهم منها متشابه، وكذلك أقوال العلماء ـ سواء في كتبهم أو فيما نقل عنهم ـ منها محكمات ومنها متشابهات، بل وجود المتشابه في القرآن أقل من وجوده في السُّنَّة، ووجوده في كلام السلف وفي أعمال السلف أكثر، ووجوده في كلام أهل العلم في الكتب أكثر وأكثر، فإذا صار للمرء رأي ونظر ثم بحث وذهب يجمع ويتبع المتشابه؛ ليدلل على نحلته أو طريقته، فهذه سمة أهل الزيغ، أما سمة أهل الحق، فإنهم يقبلون على الكتاب والسُّنَّة متخلِّين عن آراءهم واعتقادهم، فيقبلون ما جاء في الكتاب والسُّنَّة، وما أجمع عليه السلف، وما قرره الأئمة من المعتقدات، فلا يأتون بشيء جديد في تقرير المسائل، وقد تجد في كلام العلماء من يقول قولًا إما مجملًا أو مطلقًا، أو يرى رأيًا أخطأ فيه، فليست العبرة بجمع النقول، وليست العبرة بجمع أدلة، وإنما العبرة أن تكون الأدلة راجحة ومحكمة في دلالتها، وأن تكون ـ أيضًا ـ ثابتة إذا كانت من السُّنَّة.

فالعبرة ليست في الاستدلال، وكل صاحب زيغ استدل من وقت الخوارج إلى يومنا هذا، واتبع دليلًا، وظاهر الآية يدل على ذلك؛ كما قال ﷻ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧] يتبعون ولا يأتون بشيء من عندهم، يتبعون ما تشابه منه، لكنهم تركوا المحكم فاستحقوا الذنب. ولماذا تركوا المحكم؟ لأن في قلوبهم زيغًا فتركوا المحكم، واتبعوا ما تشابه منه؛ ليستدلوا على زيغهم، وهذا أمر عظيم.

واليوم نرى فيما أُلِّف من كتب معاصرة في مسائل تخالف ما قرره أئمة أهل السُّنَّة وما عليه الجماعة، وما عليه أئمة الحديث وأهل الحق، والذين أخذوا بالمحكم وردوا المتشابه إلى المحكم، اليوم توجد كتب

كثيرة ورسائل ونُبذ ومطبوعات كلها فيها أدلة، وكلها فيها نُقول، فليست العبرة بالنقول، وليست العبرة بوجود نوع استدلال، ولكن العبرة بموافقة المرء ـ طالب العلم، طالب النجاة ـ في أصول إيمانه، وفي العقيدة والتوحيد للجماعة والأئمة الذين عُرف علمهم وسلامة طريقتهم، وعرف اتباعهم لكتاب الله ﷿ وسُنَّة رسوله ﷺ، وطريقة السلف الصالح.

هذه مسألة مهمة جدًا، ولا تَغِبْ عن بالك، ولو لم تكن في حياتك إلا هذه الوصية، فهي وصية عظيمة، فليست العبرة بالمؤلفات والكتب، وإنما العبرة بملازمة الطريق الأولى قبل أن تفسد الطرق، كثرة الطرق وكثرة المؤلفات هذه تعتبرها من المتشابهات إذا صارت على غير ما عليه أهل الحق والجماعة.

الآن كلٌ يقرأ، وكلٌ يبحث، فيذهب ويقول: قال فلان كذا، وقال فلان كذا. وليست هذه بالوجهة الصحيحة، أحيانًا يأتي متشابه من كلام أهل العلم، فيتوقف المرء فيه، أما أن نقول: قال فلان: كذا. ونستدل به ونترك المحكمات، ونترك الأصول، من أجل قول لابن تيمية، أو قول للإمام أحمد، أو قول للإمام مالك ـ مثلًا ـ ونترك المحكمات، هذا ليس صحيحًا، فكيف بمن دونهم من فلان وفلان من الناس؟!

فانتبه لهذا التأصيل، واعلم أن الله ﷿ لما جعل في كتابه محكمًا ومتشابهًا أوجب على طالب العلم والراسخ في العلم أن يردَّ المتشابه إلى المحكم، فإذا اشتبه عليك شيء تأخذ بالأصول والقواعد العامة التي عليها الأدلة الكبيرة، خاصة في مسائل التوحيد والعقيدة والأصول.

أما مسائل الفقه فهي قابلة للأخذ والرد إذا كان الخلاف سائغًا، أو له مأخذ من الدليل، وأما الأخبار والعقائد، فهذه الحق فيها واحد، فليس ثَمَّ إلا سُنَّة وبدعة، وليس ثَمَّ إلا هدى وضلال، ليس فيها غير ذلك، ووجود المتشابه لا يعني صواب من اتبع المتشابه؛ لأن الله ﷿

وصف من اتبع المتشابه بأنه في قلبه زيغًا، ويقول ﷺ في الحديث الذي بين أيدينا: «**إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ**» أي: هم اتبعوا دليلًا، «**فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ**»، بأنهم أهل زيغ «**فَاحْذَرُوهُمْ**»، فهم لا يأتون بشيء بدون اتباع، فهل يتبعون عقلًا أو دليلًا؟ الجواب: يتبعون دليلًا، لكن هذا الدليل متشابه وليس محكمًا.

وهنا مسألة وهي: كيف تعرف المتشابه من المحكم؟

الجواب: المتشابه هو الذي خالفته الأدلة الكثيرة، وخالفته القواعد، ولم تأخذ به الجماعة، ولم يأخذ به الأئمة، وإنما وجهوه وبينوا معناه، مثل قوله ﷻ: ﴿**فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [المائدة: ٩٠]، بيَّنته السُّنَّة، وقوله: ﴿**وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ**﴾ [الزخرف: ٤٤]، هذا بيَّنته آية أخرى في ذلك، وقوله ﷻ: ﴿**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا**﴾ [النساء: ٩٣]، فسرت الأدلة الخلود: بأنه مكث طويل ليس أبديًا، ولا مساويًا لخلود الكفار، والأدلة على ذلك كثيرة متوافرة تدل على خروج عصاة أهل القبلة من النار، مثل قوله ﷺ: «**أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ**»(١)، وقال ﷺ: «**ما مَنْ عَبْدٍ قَالَ لا إِلهَ إِلّا اللهُ ثُمَّ ماتَ عَلى ذَلِكَ إِلّا دَخَلَ الْجَنَّةَ**»(٢)، فكل أهل التوحيد يدخلون الجنة برحمة الله ﷻ، لا نستطيع أن نترك هذه الأدلة الكثيرة لأجل دليل واحد يُوَجَّهُ، ولكن نصرف المتشابه الذي دلالته فيها إشكال إلى الواضحات الكثيرة من الأدلة، وكذلك كلام العلماء نصرف بعضه إلى بعض، ويتّضح بعضه من بعض.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢، ٦٥٦٠)، ومسلم (١٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٤) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

والمتشابه المطلق لا وجود له، فلا يوجد في القرآن والسُّنَّة آية أو حديث لا يعلم أحد من الأمة توجيهها أو معناها، وإنما يوجد متشابه نسبي إضافي، اشتبه ـ مثلًا ـ على ابن عباس رضي الله عنهما، أو اشتبه معناه على عمر رضي الله عنه، لكن يوجد من الصحابة رضي الله عنهم من يعلم المعنى.

فكلمة **(الأَب)**[1] **في قوله** سبحانه وتعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، اشتبهت على أبي بكر رضي الله عنه وهو الصديق رضي الله عنه، لكن علمها غيره، وكذلك **(التخوف)**[2] اشتبه على عمر رضي الله عنه، لكن علمها غيره، فعمر رضي الله عنه قرأها على المنبر؛ لأنه كان يقرؤها يوم الجمعة كثيرًا، ثم قال: «**مَا التَّخَوُّفُ؟**» فسكت الناس، فقام رجل من هذيل، وقال: يا أمير المؤمنين، التخوف في لغتنا التنقص، قال شاعرنا أبو كبير الهذلي:

تَخَوَّفَ السَّيْرُ مِنْهَا تامِكًا قَرِدًا ... كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ

التخوف: التنقص[3]، قال عمر رضي الله عنه: «**عَلَيْكُمْ بِدِيوَانِ الْعَرَبِ فَإِنَّ بِهِ مَعْرِفَةَ كَلَامِ رَبِّكُمْ**» ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ﴾ أي: ينقصهم شيئًا فشيئًا من النعمة مما هم فيه حتى يهلكهم، فهو قد علم اللغة، والصحابة هنا نظروا إلى اللغة ففسرها لهم بذلك، وهكذا بقية الصحابة مثل ابن عباس رضي الله عنهما كان عالمًا بأشعار العرب فكان يجلس في منزله في مكة ويصيح غلامه: من أراد أن يسأل عن شعر العرب ولغتها فليدخل، فيدخل من يريد أن يسأل عن أشعارهم، فيجيب ابن عباس رضي الله عنهما، وهكذا[4].

---

(١) انظر: فتح الباري (١٣/ ٢٧١).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (١٠/ ١١٠)، والتسهيل لعلوم التنزيل للكلبي (٢/ ١٥٤)، وروح المعاني للألوسي (١٤/ ١٥٢).

(٣) أخرج الأثر الطبري (١٤/ ١١٣)، وانظر: القرطبي (١٠/ ١١٠).

(٤) أخرج هذه الحكاية: الحاكم في المستدرك (٣/ ٦١٩).
وقد ورد ذكرها في: حلية الأولياء (١/ ٣٢٠)، والمنتظم (٦/ ٧٣)، والبداية والنهاية (٨/ ٣٠٢)، وصفة الصفوة (١/ ٧٥٠).

قد تشتبه آية على العالم، لكن يوجد من أهل الزمان من يعلم معناها وتوجيهها، فقد تأتي إلى عالم فتحاجه بمتشابه وتسأله عن جوابه، فلا يعلم جوابه، هل معنى ذلك أنه ليس على الحق؟ الجواب: ليس كذلك؛ لأن المتشابه نسبي، يوجد من أهل العلم من يجيب، لكن كونه اشتبه المعنى على عالم فردك إلى المحكم، وقال: هذه ما أدري وجهتها. لا يعني أن الذي يعرف يتمسك بالمتشابه، لكن الراسخ في العلم يقول: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، فكل راسخ في العلم إذا اشتبه عليه شيء يقول: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ والله ﷻ ابتلى الناس بهذا.

فالمتشابه المطلق ـ على الصحيح ـ لا وجود له، إنما يوجد متشابه نسبي إضافي يشتبه على فلان دون فلان، ولا يخلو عصر من قائم لله بحجة.

وهل المتشابه المطلق لا يوجد في عصر من العصور، أو في الأمة بأكملها؟

الجواب: لا يوجد في عصر، لا بد أن يوجد في كل زمان من يعلم، وهذا ما يدل عليه قوله ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ**»[1]، فهم يعلمون الحق، وقوله: «**طَائِفَةٌ**» يصدق على شيء واحد، لا بد من وجود من يظهر على الحق، وهو الذي يسميه الأصوليون: «**القائم لله بالحجة**»، وهذا تعبير أصولي، فلا يخلو عصر من قائم لله بحجة، ليس في بلد دون بلد، ولكن في الأرض في عصر من الأعصار، قد تعلمه وقد لا تعلمه، وقد تصل إليه وقد لا تصل إليه.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية، وقد أخرجاه من حديث جابر، وثوبان، والمغيرة بن شعبة، وسعد بن أبي وقاص ﷺ بألفاظ متقاربة.

[تَحْرِيمُ الاقْتِدَاءِ بِغَيْرِ رَسُولِ اللّهِ ﷺ حَتَّى لَوْ كَانَ نَبِيًّا]

١٠٧ ـ وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: «يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّا نَسْمَعُ أَحَادِيثَ مِنْ يَهُودَ تُعْجِبُنَا، أَفَتَرى أَنْ نَكْتُبَ بَعْضَهَا؟! فَقَالَ: أَمُتَهَوِّكُونَ أَنْتم؛ كَمَا تَهَوَّكَتِ اليَهُودُ والنَّصَارَى؟ لقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، ولوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا اتّباعي». رَوَاهُ أَحْمَدُ[1].

الشَّرْح

هذا الحديث رواه جمع من أهل العلم، منهم الإمام أحمد في مسنده من حديث جابر، ومن حديث غيره، ومنهم الدارمي، وأبو يعلى، وجماعة كثيرون من أهل العلم، وله طرق مختلفة عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم، وقد ذكر تخريجه مطولًا، وأحسن فيه العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في إرواء الغليل[2]، وحسَّنه، فالحديث حسن، صحَّحه جماعة من أهل العلم، وله روايات مختلفة يعضد بعضها بعضًا.

والحديث فيه أن عمر رضي الله عنه كان في يده ورقة من التوراة، انتسخها من أهل الكتاب، فلما رآه النبي ﷺ يطالع فيها غضب، وقال: **«أَمُتَهَوِّكُونَ أَنْتم كَمَا تَهَوَّكَت اليَهُود والنَّصَارَى؟»**، **«أَمُتَهَوِّكُونَ»** أي:

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٣٨٧)، والدارمي في سننه (٤٣٦)، وأبو يعلى (٤/ ١٠٢)، وعبد الرزاق في مصنفه (٦/ ١١٣)، وابن أبي شيبة (٢٦٤٢١)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٢٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٢٠٠) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) انظر: إرواء الغليل (٦/ ٣٤).

أمتحيِّرون، أفي حيرة أنت؟ أفي شك أنت؟ أفي ريب أنت مما جئت به؟

وقال: «**لقَدْ جِئْتُكُمْ بها**» أي: بالشريعة، «**بَيْضَاءَ نَقِيّةً**» لا يدخلها لبْس ولا تحريف، «**وَلوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إلا اتّباعي**»؛ لأنه بعد بعثة النبي ﷺ يجب على الجميع أن يؤمنوا به، وكانت رسالة كل رسول خاصة، ورسالة محمد ﷺ عامة إلى الناس جميعًا، قال ﷻ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، فرسالته ﷺ تعمُّ الثقلين: الجن والإنس.

وكل رسول كان يرسَل إلى قومه خاصة، ومحمد ﷺ أُرسل للناس عامة.

وفي رواية: «**وَلوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إلا اتّباعي**»؛ لأن رسالة النبي ﷺ هي خاتمة الرسالات، ولأن نبوته هي خاتمة النبوات، وكتابه الذي هو القرآن هو خاتم الكتب، وهو المهيمن على كل كتاب، فلا يجوز النظر فيما سبقه من الكتب بعد ما أنزل الله ﷻ الكتاب.

فهذا الحديث يدل على أنه لا يجوز النظر فيما سبق من الكتب، ولا أن يُتبع غير النبي ﷺ، ولو كان أحد من الأنبياء موجودًا حال بعثة النبي ﷺ لاتبعه؛ فإن عيسى عليه السلام رُفع حيًّا: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧]، وينزل في آخر الزمان في دمشق في المسجد الذي بناه بنو أمية عند المنارة البيضاء، كما جاء في الأحاديث الصحيحة، فينزل حكمًا عدلًا مقسطًا[1]، ويكون مأمومًا في تلك الصلاة،

---

(١) إشارة إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي أخرجه البخاري (٢٢٢٢، ٣٤٦٠)، ومسلم (١٥٥)، وفيه أن رسول الله ﷺ قال: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ**».

=

فيأتي فيعرفه الناس فيتأخر الإمام؛ ليتقدم رسول الله عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، فيدفع عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بالإمام ويقول: «**لَا، إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أُمَرَاءُ، تَكْرِمَةَ اللهِ هَذِهِ الأُمَّةَ**»(١).

فينزل يحكم بالقرآن ويدع الإنجيل، ويأمر باتباع محمد ﷺ، فهو عَلَيْهِ السَّلَامُ بعد نزوله يكون من أتباع النبي ﷺ، ولما لقيه في السماء لقيه جسدًا وروحًا ﷺ. ولهذا من الألغاز التي يلغز بها بعض أهل العلم أن يقال مثلًا: رجلٌ من أمَّة محمد هو أفضل من أبي بكر الصديق بالإجماع؟ ويجيب أهل العلم على ذلك بأنه عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لأنه حي وينزل ـ وهذه عقيدة يعتقدها كل مسلم ـ ويحكم بالقرآن، ويكسر الصليب، ويدع الإنجيل؛ ولهذا هو من الأمة، ولقد لقي النبي ﷺ ليلة المعراج وآمن به.

المقصود من ذلك: أنه يجب متابعة النبي ﷺ، والاستغناء بالقرآن، وعدم النظر في التوراة، وهاهنا دل الحديث على تحريم النظر في التوراة، وعلى غضب النبي ﷺ من ذلك، وأن المرء إذا نظر فيكون في شك من أمره؛ كما قال ﷺ لعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَمُتَهَوِّكُونَ أَنْتم كَمَا تَهَوَّكَت اليَهُود والنَصَارَى؟**» أي: أمتحيرون، أمتشككون، ونحو ذلك.

= وأخرج الإمام أحمد في مسنده (٣/ ٣٦٧)، من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، بعد أن ذكر فتنة الدجال: «... **قال: فَيَفِرُّ الْمُسْلِمُونَ إِلَى جَبَلِ الدُّخَانِ بِالشَّام فَيَأْتِيهِمْ، فَيُحَاصِرُهُمْ، فَيَشْتَدُّ حِصَارُهُمْ، وَيُجْهِدُهُمْ جَهْدًا شَدِيدًا، ثُمَّ يَنْزِلُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ فَيُنَادِي مِنْ السَّحَرِ، فَيَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى الْكَذَّابِ الْخَبِيثِ؟ فَيَقُولُونَ: هَذَا رَجُلٌ جِنِّيٌّ، فَيَنْطَلِقُونَ فَإِذَا هُمْ بِعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ، فَتُقَامُ الصَّلَاةُ فَيُقَالُ لَهُ: تَقَدَّمْ يَا رُوحَ اللهِ، فَيَقُولُ: لِيَتَقَدَّمْ إِمَامُكُمْ فَلْيُصَلِّ بِكُمْ، فَإِذَا صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ خَرَجُوا إِلَيْهِ. قَالَ: فَحِينَ يَرَى الْكَذَّابُ يَنْمَاثُ كَمَا يَنْمَاثُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ، فَيَمْشِي إِلَيْهِ فَيَقْتُلُهُ، حَتَّى إِنَّ الشَّجَرَةَ وَالْحَجَرَ يُنَادِي: يَا رُوحَ اللهِ، هَذَا يَهُودِيٌّ، فَلَا يَتْرُكُ مِمَّنْ كَانَ يَتْبَعُهُ أَحَدًا إِلَّا قَتَلَهُ**».

(١) أخرجه مسلم (١٥٦) من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

إذا تبين هذا، فالعلماء لهم قولان في النظر في التوراة:

القول الأول: أنه يحرم النظر في التوراة، أو الإنجيل، أو في الزبور مطلقًا، لأي أحد، سواء أكان عالمًا أم غير عالم، وسواء في وقت التنزيل أم بعد وقت التنزيل، وهذا قول جمهرة كثيرة من أهل العلم.

والقول الثاني: أن ذلك يحرم، لكن ليس على إطلاقه، فيجوز لأهل العلم الموثوق بهم أن ينظروا في التوراة؛ لغرض إبطال دعوى اليهود، أو دعوى النصارى، أو لنُصرة الدين، أو ما شابه ذلك في مسائل الدعوة إلى الله ﷻ، والجهاد العلمي. وهذا القول الثاني هو الذي اعتمده كثير من أهل العلم[1]، وألفوا كتبًا كثيرة في بيان بعض التحريفات التي اشتمل عليها الإنجيل والتوراة.

بل كَتَبَ ابن تيمية رحمه الله كتابًا سماه «**الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**» فيه نقولٌ كثيرة عن التوراة والإنجيل، وكتاب ابن القيم رحمه الله «**هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى**» أيضًا فيه نقل كثير عن تلك الكتب، وكذلك القرطبي وجماعات من أهل العلم نظروا في ذلك؛ لغرض نصرة الشريعة، وهذا هو المعتمد في أنه لا يجوز لأفراد الناس، وآحاد طلاب العلم أن ينظروا فيها، بل يحرم ويأثم من نظر فيها، ولكن إذا كان نظره نظر عالم راسخ في العلم لقصد الجهاد، فإن هذا جائز بحسبه؛ كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «**أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ،**

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٥٢٥ ـ ٥٢٧): «. . . والذي يظهر أن كراهية ذلك للتنزيه لا للتحريم، والأولى في هذه المسألة التفرقة بين من لم يتمكن ويصر من الراسخين في الإيمان فلا يجوز له النظر في شيء من ذلك، بخلاف الراسخ فيجوز له، ولا سيما عند الاحتياج إلى الرد على المخالف، ويدل على ذلك نقل الأئمة قديمًا وحديثًا من التوراة، وإلزامهم اليهود بالتصديق بمحمد ﷺ بما يستخرجونه من كتابهم، ولولا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه. . .».اهـ.

فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَامْرَأَةً زَنَيَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ، فَقَالُوا: نَفْضَحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ، فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ، فَأَتَوْا بِالتَّوْرَاةِ فَنَشَرُوهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَه عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ فَقَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ، فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَرُجِمَا».

قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: «فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَجْنَأُ عَلَى الْمَرْأَةِ، يَقِيهَا الْحِجَارَةَ»[(١)].

المقصود من ذلك أن الحديث دل على التحريم، وهو على بابه، ويُستثنى من ذلك الراسخون في العلم الذين لهم قصد صحيح في الجهاد في سبيل الله.

إذا تبين هذا، فهل النهي عن النظر في التوراة والإنجيل؛ لأجل أنها منسوخة، أو لأجل أنها محرفة أو هما معًا؟

الصحيح: أنّ النهي لهذه الأسباب جميعًا:

أولًا: لأنها منسوخة، فرسالة موسى عليه السلام، ورسالة عيسى عليه السلام، نُسخت برسالة محمد ﷺ، والله عز وجل لا يرضى إلا باتباع القرآن، واتباع محمد ﷺ.

والسبب الثاني: أنها محرفة، وتحريف التوراة، وتحريف الإنجيل كبير جدًا، وإذا كانت محرفة، فإنه لا يوثق بأخذ الحق منها إذا كان الناظر فيها يريد حقًا في مسألة؛ لأنها محرفة ومبدلة؛ كما نص الله عز وجل على ذلك. لكن اختلف أهل العلم: هل التحريف الذي في التوراة والإنجيل هو تحريف تبديل وتغيير للألفاظ، أو هو تحريف وتبديل لمعنى

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٣٥، ٤٥٥٦)، ومسلم (١٦٩٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

تأويل الكلم على غير تأويله، وتحريف المعاني وتبديل المعاني بالتأويل؟ على ثلاثة أقوال لأهل العلم[١]:

القول الأول: هو أن التحريف تحريف ألفاظ، وهذا ذهب إليه كثيرون جدًا من أهل العلم في أن التوراة حُرِّفت ألفاظها، والإنجيل حُرفت ألفاظه، فحذف منه أشياء، وزيد فيه أشياء في اللفظ؛ ولهذا قال الله ﷻ مثلًا: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، وهذه البشارة لا تجدها في الإنجيل، وهي في بعض الأناجيل؛ لكن الأناجيل الأربعة المعتمدة عندهم ليست فيها، مع أن ذكر النبي ﷺ موجود في التوراة، فهذا يعني: أنهم حذفوا منه أشياء، كذلك بعض المسائل الفقهية أزالوها، ما اشتمل عليه من توحيد الله ﷻ، نجد أنه فيه نسبة النقص لله ﷻ، وفي التوراة والإنجيل معًا، ـ التوراة أكثر ـ فيها نسبة النقائص للأنبياء، ووقوع الأنبياء في الفواحش، ونحو ذلك مما نجزم أن هذا مما غيروه وزادوه ونقصوا منه، وهذا يدل لهذا القول، وهو أن التوراة والإنجيل والزبور وقع فيها التحريف في الألفاظ.

وأصحاب هذا القول يقولون: إن التحريف تحريف اللفظ، ويستدلون بظاهر قوله ﷻ: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، ونحو ذلك مما جاء، وأن الله ﷻ اختص الحفظ بالقرآن، ومعنى ذلك: أن تلك الكتب وقع فيها التحريف والتبديل في الألفاظ.

القول الثاني: وهو الذي اختاره البخاري رحمه الله في الصحيح[٢]،

(١) انظر: فتح الباري (١٣/ ٥٢٣ ـ ٥٢٥).

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب التوحيد ـ باب قول الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾ [البروج: ٢١، ٢٢] (١٣/ ٥٢٢ فتح)، قال رحمه الله: «"يحرفون": يزيلون، وليس أحد يزيل لفظ كتاب من كتب الله ﷻ، ولكنهم يحرفونه، يتأولونه على غير تأويله».

واختاره جماعة من أهل العلم - أيضًا -، هو أن التحريف والتغيير والتبديل إنما وقع في تأويل المعاني، ولم يقع في النصوص - أي: الألفاظ -، واستدلوا عليه بحديث آية الرجم، وأنهم قالوا: الرجم ليس في كتابنا، ليس في التوراة الرجم. فقال الله ﷻ: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، فوضع القارئ إصبعه على آية الرجم؛ حتى لا تظهر، قالوا: فلو كان عندهم التحريف بحذف الألفاظ لأزالوا هذه الآية بعدما تركوا حكم الرجم بما نص الله ﷻ في التوراة.

وهذا ذهب إليه البخاري وجماعة من أهل العلم - أيضًا - لهذا الحديث، ويفسِّرون الآيات التي فيها التحريف والتبديل بأنه تحريف معانٍ لا تحريف ألفاظ.

القول الثالث: وهو القول الراجح والصحيح، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم، وجماعة من أهل العلم من أئمة الدعوة ومن غيرهم - أيضًا -(١)، بأن التحريف والتبديل وقع على الجهتين معًا، وقع فيها تحريف ألفاظ، وتحريف كلمات بإزالتها، وإدخال ما ليس من التوراة فيها، أزالوا ألفاظًا وآياتٍ أو جملًا، وأدخلوا أشياء أخر، وأيضًا فسَّروه بغير تفسيره، وتأوَّلوه على غير تأويله، فوقع الأمران معًا.

وهذا هو الصحيح، وهو الذي يطابق الواقع فيمن نظر إلى هذين الكتابين؛ لذلك التوراة الموجودة الآن، والإنجيل الموجود الآن ليس هو باللغة التي نزل بها، الآن يترجمونه إلى لغات متعددة، بحسب لغات

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في اقتضاء الصراط المستقيم (ص٨): «والتحريف قد فُسِّر بتحريف التنزيل، وبتحريف التأويل». اهـ.
وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الصواعق المرسلة (١/ ٣٥٨): «والتحريف نوعان: تحريف اللفظ: وهو تبديله، وتحريف المعنى: وهو صرف اللفظ عنه إلى غيره مع بقاء صورة اللفظ». اهـ. وانظر: هداية الحيارى (ص٤٩).

البلاد، فتُرجم للغة العربية، وترجم للغات المختلفة الإنكليزية، والفرنسية، والألمانية... إلى آخره، منذ قرون من الزمان، وليس في أيدي الناس النصوص القديمة، ولذلك إذا عمل أحد مقارنة ما بين النصوص الموجودة الآن، والنصوص التي ينقل عنها أهل العلم من سبعمائة أو ثمانمائة سنة فيما نقلوا من الردود، يجد بينها اختلافًا، بل يوجد اختلاف بين ترجمات التوراة والإنجيل قبل أربعمائة أو خمسمائة سنة إلى يومنا هذا في اللغة العربية، يكون هناك اختلاف في التراجم، وزيادة ونقص بحسب الطبعات، وهذا يدل على أن تلك الكتب غير محفوظة، وغير موثوق بها، والله ﷻ لم يجعل لهم من خاصية المحافظة عليها بالنقل وبالإسناد ما جعل الله لهذه الأمة المحمدية من خاصية المحافظة على القرآن بالنقل والأسانيد، بحيث لو زاد واحد في شرق الأرض أو في غربها حرفًا في القرآن، لدهمه صبيان المسلمين في أنه زاد ونقص؛ لحفظ الله ﷻ لهذا الكتاب العظيم.

فتقرر من ذلك أن عدم النظر في التوراة والإنجيل إنما لأجل أن هذه الكتب محرَّفة، ولأجل أنها منسوخة، وحينئذ لا يمكن أن يُؤخذ منها حرفٌ؛ ولهذا في أحاديث بني إسرائيل ـ وقد يكون بعضها من التوراة أو بعضها من الإنجيل ـ قال ﷺ: «**مَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ**»[1]؛ لأنه قد تصدقهم في شيء قد كذبوا فيه، وقد تكذبهم

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ: أبو داود (٣٦٤٤)، وأحمد (٤/ ١٣٦)، وابن حبان (٦٢٥٧)، وعبد الرزاق في مصنفه (٦/ ١١١)، والطبراني في المعجم الكبير (٨٧٤، ٨٧٦)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ١٠) من حديث أبي نملة الأنصاري ﵁.
وأصله عند البخاري (٤٤٨٥، ٧٣٦٢) من حديث أبي هريرة، وفيه: «كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: «**لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ ولا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا:** ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]».

في شيء هو مطابق لما هو موجود، وهذا أمر لا علم لنا به؛ لأنها حُرفت وبُدلت فلا نصدق ولا نكذب، ونؤمن بأن التوراة أنزلها الله ﷻ على موسى عليه السلام، وأن الإنجيل أنزله الله ﷻ على عيسى عليه السلام، نؤمن بكتب الله ﷻ.

أما خصوص هذين الكتابين ـ التوراة والإنجيل ـ، أو كما يسمونه في العصر الحاضر: العهد القديم والعهد الجديد بخصوصها، فهذه لا نؤمن بها، وإنما نؤمن بالتوراة التي أنزلها الله ﷻ، ونؤمن بالإنجيل الذي أنزله الله ﷻ، أما هذا المحرّف المبدل في ألفاظه، وفي تأويلاته، وزيادة أشياء وحذف أشياء، وإدخال تفاسير علمائهم ورهبانهم فيه، فهذا لا نؤمن به، فيكون الإيمان حينئذ بكتب الله إيمانًا بما أنزل الله ﷻ، وأما هذا الذي دخله التحريف والتغيير، فلا نؤمن به.

مُراد إمام الدعوة رحمه الله من استدلاله بهذا الحديث: أن هذه التوراة أصلها كلام الله ﷻ، لكن لما وقع فيها التحريف والتبديل والتغيير، وكنَّا مستغنين بالكتاب وبالسُّنَّة، فإن النظر فيها لا يحل بل يحرم، إذا كان هذا في كتاب أصله من عند الله ﷻ، فكيف إذًا الأمر بالنسبة إلى كتب نَسَجَتْها عقول البشر، وكتب خطتها أنامل من لم يهتدِ بهدي الكتاب والسُّنَّة، من كتب الأقوال المختلفة التي فرقت هذه الأمة، من الكتب التي قد يسمونها: كتب الفلسفة، وكتب المنطق، وكتب علم الكلام، وكتب التصوف، وكتب الأحوال؟ حتى إن آثار هذه الكتب لما نظر فيها الناس أثَّرت في تفسير الكتاب، وفي تفسير أحاديث النبي ﷺ، فتجد من العلماء من فسَّر القرآن ببعض الأقوال الفلسفية والعقلية، وترك تفاسير السلف، ومنهم من فسر السُّنَّة بنحو ما جاء في أقوال الفلاسفة، وأهل المنطق. . . إلى آخره، مما جعل الكتب الموروثة في هذه الأمة مشتملة على حق وباطل، وقل من يميز ذلك؛ ولهذا كان من المنهج الذي ورثه أئمة الإسلام من السلف الصالح الأول أن يستغنوا بالكتب النافعة عن

الكتب التي اشتملت على حق وباطل؛ لأن القصد هو سلامة المؤمن في دينه، وسلامة المؤمن في إيمانه، فإذا كان كذلك فهو يستغني بما صح من الكتب، أو قلّ فيه الغلط عما كثر فيه الغلط، ونحا مناحيَ لا يؤمن فيها؛ لهذا يجب ألا ينظر في الكتب التي فيها ضلالات، حتى إن أهل العلم قالوا: إن كتب أهل البدع يجب إحراقها، ولا ضمان على من أحرقها؛ كما ذكروه في آخر باب الغصب من كتب الفقه، وهذا يدل على أن كتب الضلالات هي من باب أولى تُمنع؛ لأن النبي ﷺ منع عمر رضي الله عنه من أن ينظر في التوراة، فتلك من باب أولى.

فإذًا: المنهج الصحيح أن يُربى الناس في الدعوة، وأن يرشدوا إلى ما ينفعهم في العلم الذي يقابلون به الله عز وجل به في الآخرة، والعلم النافع هو ثلاثة أقسام كلها في القرآن؛ كما وصفها ابن القيم رحمه الله بقوله[1]:

وَالعِلْمُ أقسَامُ ثَلَاثٌ مَا لَهَا ... مِن رَابِعٍ وَالحَقُّ ذُو تِبيَانِ
عِلْمٌ بِأوصَافِ الإلَهِ وَفِعلِهِ ... وَكَذَلِكَ الأسمَاءُ لِلرَّحمَنِ
وَالأمرُ وَالنَّهيُ الذِي هُوَ دِينُهُ ... وَجَزَاؤُهُ يَومَ المَعَادِ الثَّانِي
وَالكُلُّ فِي القُرآنِ وَالسُّنَنِ الَّتِي ... جَاءَت عَنِ المَبعُوثِ بالفُرقَان

والكل يعني: كل أنواع العلوم.

وهذا يدل على أن العلوم النافعة للمرء في دينه، وفيما ينفعه في الآخرة ما يحصل به الاهتداء في أمر دينه، ويرشد به إلى الصواب، ويكون بها العلم الصحيح، هذه كلها في الكتاب وفي السنن، وفي هدي السلف الصالح، وفيما سطرته أيدي العلماء المأمونين على الشريعة، في كتب العقيدة أو كتب السُّنَّة، أو ما اجتهدوا فيه مما نظروا له في النصوص، هذا هو العلم الذي ينفع.

ولذلك كلما كان المرء أكثر نصحًا للعباد، فإنه يرشدهم إلى هذه

---

(١) انظر: النونية لابن القيم مع شرحها لابن عيسى (٢/ ٣٨٣).

الكتب النافعة، ويضعف نظر أولئك في الكتب المختلفة، وهذا ظاهر في أنّ كثيرين إنما انحرفت أفكارهم ومفاهيمهم ونظراتهم، وأصبحوا يتصوَّرون أشياء على غير الحق؛ لأنهم نظروا في كتب مختلفة، فالنظر في الكتب المختلفة قد يؤثر على طالب العلم في أنه يجعله متحيِّرًا؛ ولذلك ما أعظم قول النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه: **«أَمُتَهَوِّكُونَ»** يعني: أمتحيِّرون؛ لأن النظر يوجب الحيرة، وكثرة النظر في الكتب المخالفة توجب الحيرة، سماع أهل البدع يجعل في القلب شيئًا، والنظر إليهم أيضًا ـ أهل الشرك والضلالات وأهل العلوم الضالة ـ يجعل في القلب شيئًا من عدم اليقين بالحق، فكيف إذا كان يقرأ ويستقي من تلك العلوم التي هي علوم مخالفة لما جاء في الكتاب والسُّنَّة؟ فيحدث الخلل الكبير، وهذا من أسباب الخلل الواقع في هذه الأمة أن نشأت كتب كثيرة عقلية لا تعتمد على العلم الصحيح، أصحابها عَزُبَ عنهم علمُ الكتابِ والسُّنَّة، وذهبوا إلى غيره ـ والعياذ بالله ـ فحصل فيهم الخلط الكبير، وصدق رسول الله ﷺ فيما أخبر به في أن ذلك يوجب الحيرة والشك والريب.

والنبي ﷺ نهى عمر رضي الله عنه عن النظر في أوراق من التوراة؛ لأن ما جاء في كتاب الله وفي سُنَّة رسوله ﷺ فيه الغنية، فلأن يُمنع ما هو أدنى من كلام الله عز وجل مما هو من كلام البشر من باب أولى، فيُمنع النظر في كل ما لم يكن في كتاب الله عز وجل من الأمور الفلسفية والمنطقية والتصوف والبدع والتفاسير المضلة التي فيها إشارات الصوفية، وفيها تأويل الصفات، ونحو ذلك.

ولهذا اعتنى إمام الدعوة رحمه الله بهذا أتم العناية، فلا تجد في جزيرة العرب في وقته رحمه الله الكتب المضلة منتشرة بين الناس، حتى التفاسير التي فيها تأويلات، وفيها خروج عن نهج السلف، وليست على ما نعلم من السُّنَّة ومن أقوال الصحابة رضي الله عنهم، تجد أنها كانت تُمنع إلى وقت قريب في هذه البلاد، فلا تجد في المكتبات كتبًا في التفسير فيها تأويلات في العقيدة،

أو كتبًا فيها زلل في السلوك من كتب الصوفية، ونحوهم، كذلك لا تجد كتب الفلسفة والمنطق المضلة، ونحو ذلك؛ وذلك صيانة للناس في دينهم **أولًا**.

وثانيًا: أنه ما دام أن القرآن نزل تبيانًا لكل شيء، والسُّنَّة كاملة، وأقوال الصحابة، وأئمة الإسلام قد أوضحت ذلك وبيَّنته، فليس هناك حاجة إلى هذه الكتب؛ ولهذا ما نظر أحدٌ في كتب السُّنَّة، وفي كتب التفسير المعتمدة على السُّنَّة، وعلى أقوال السلف، وما تفرع عن ذلك من العلوم، إلا ازداد يقينًا وإيمانًا بإذن الله ﷻ، وما نظر في غيرها من الكتب إلا أتته الحيرة التي نبَّه عليها المصطفى ﷺ في قوله لعمر رضي الله عنه: «**أَمُتَهَوِّكُونَ أَنْتم؟!**» يعني: أمتحيِّرون؟

وفي هذا تنبيه، ودلالة على أن النظر في تلك الكتب يورث الحيرة، وهذا واضح، وقد أثبت أئمة أهل الكلام على أنفسهم الحيرة والضلال، وأثبتوا على أنفسهم الاشتباه في الطريق، والاشتباه في المسائل والتحير، حتى قال بعضهم(١): «لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلًا ولا تروى غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]..» إلى آخر كلامه.

وقال الآخر من أئمة أهل الكلام(٢): «لئن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لي، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي».

---

(١) هو معنى كلام الفخر الرازي في كتابه أقسام اللذات، انظر: منهاج السُّنَّة (٥/ ٢٧٢)، والصواعق المرسلة (٢/ ٦٦٥).

(٢) قاله إمام الحرمين أبو المعالي الجويني، انظر: منهاج السُّنَّة (٥/ ٢٦٩)، والصواعق المرسلة (٢/ ٦٦٤).

وقال الآخر[١]:

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا ... وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلَا وَاضِعًا كَفَّ حَائِرٍ ... عَلَى ذَقْنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمِ

فبعد أن رسخت أقدامهم في البدع، وعلا كعبهم في الضلالات ومخالفة السُّنَّة يأتيهم الندم في آخر حياتهم.

وهذا الغزالي يقولون: إنه تاب ورجع عن الفلسفة والتصوف، ومات وصحيح البخاري على صدره[٢]، والمقالة معروفة.

كذلك الرازي، يقولون: إنه كتب كتابًا فيه بيان رجوعه إلى عقيدة السلف[٣]، وكذلك غيرهم من أئمة أهل الكلام، **فما السبب؟**

السبب: أن النظر في غير الكتاب والسُّنَّة وما تفرَّع عنهما من العلوم يورث الحيرة، والضلال التي خشيها النبي ﷺ على عمر رضي الله عنه في قوله: «**أَمُتَهَوِّكُونَ يَا ابْنَ الخَطَّابِ؟**»، وفي هذا دلالة على أنه لا يسوغ لأحد أن ينظر في الكتب التي لا تورثه هدى وشفاء، ولا تورثه يقينًا ولا إيمانًا.

---

(١) ذكرهما الشهرستاني في أول كتابه (نهاية الإقدام في علم الكلام)، انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ٢٧٠)، وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير (ص١٤٠). وقد قيل: إن هذين البيتين لأبي بكر محمد بن باجه المعروف بابن الصانع، وقيل: إنهما لابن سينا. وانظر: مقدمة الملل والنحل.

(٢) انظر: الصواعق المرسلة (٣/ ٨٤٢)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص٢٢٧).

(٣) نقل ابن القيم رحمه الله عن الرازي أنه قال في كتابه (أقسام اللذات): «واعلم أنه بعد التوغل في هذه المضايق والتعمق في الاستكشاف عن أسرار هذه الحقائق، رأيت الأصوب، الأصلح في هذا الباب طريقة القرآن العظيم والفرقان الكريم... إلى أن قال: وعلى هذا القانون فقس، وختم الكتاب». اهـ. انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٩٥).

وهل هذا على جميع الناس؟

الجواب: لا، فمن احتاج إلى ذلك من أهل العلم، ومن طلبة العلم؛ لأجل إعلاء راية أهل السُّنَّة والإيمان، فإن له ذلك، لكن لا ينبغي لطلاب العلم المبتدئين النظر في كتب القوم من كتب التفسير وكتب التصوف، مثل: إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي وغيره؛ لأن من أراد السلوك الصحيح بإصلاح القلوب والأعمال يجد ضالته في الكتاب والسُّنَّة وفي الكتب التي فيها علوم الكتاب والسُّنَّة ما يكفي ويشفي، وانظر إلى كتاب «رياض الصالحين» تجد أنه قد أتى في هذا بما يقرب من الغاية، فليس هناك حاجة إلى النظر في غيرها، بل نحن في حاجة إلى التركيز على علوم الكتاب والسُّنَّة.



رَحْمَةُ اللّهِ ﷻ بِعِبَادِهِ

١٠٨ ـ وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللهَ فَرَضَ فرائِضَ، فَلَا تُضَيِّعُوها، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدوها، وحَرَّمَ أَشْياءَ، فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أشياءَ رَحْمةً لَكُمْ غَيْرَ نِسيانٍ، فَلَا تبحَثوا عَنْهَا». حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِي وَغَيْرُهُ[(١)].

الشَّرْحُ

هذا الحديث ـ أيضًا ـ من الأصول العظيمة، عن أبي ثعلبة الخشني، واسمه: جرثوم بن ناشر، وجرثوم وجرثومة معناها: الأصل الذي يُرجع إليه، فهو اسم له دلالته القوية في اللغة، فهو أصل لغيره، وليس كلمة ذم.

قال: «إِنَّ اللهَ فَرَضَ فرائِضَ، فَلَا تُضَيِّعُوها» يُعنَى هنا بالفرائض: ما جاء إيجابه في القرآن، **«فَرَضَ»** يعني: أوجب واجبات **«فَلَا تُضَيِّعُوها»**، والمعلوم أن كلمة **«فَرَضَ»** في القرآن قليلة، والفرض قليل في الكتاب والسُّنَّة؛ ولهذا ما دلَّ القرآن على وجوبه فهو فرض، فقوله ﷺ: **«إِنَّ اللهَ فَرَضَ فرائِضَ، فَلَا تُضَيِّعُوها»** أي: ما أوجبه الله ﷻ في القرآن، فما ثبت وجوبه في القرآن فيسمَّى فرضًا بهذا الحديث.

ولهذا ذهب الإمام أحمد وجماعة من أهل العلم[(٢)] إلى أن

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (٤/ ١٨٣، ١٨٤)، والطبراني في الكبير (٥٨٩) وفي مسند الشاميين (٤/ ٣٣٨)، وأبو نعيم في الحلية (٩/ ١٧)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١٢٩)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٢).

(٢) انظر أقوال أهل العلم في الفرق بين الفرض والواجب، في: المسودة لآل =

الفرض أعظم من الواجب من جهة أن ما أوجب الله ﷻ يقال له: فرض، وما دلت السُّنَّة على وجوبه يقال له: واجب، إلا إذا أتى بصيغة الفرض، ففرَّق بين الفرض والواجب من جهة الدليل، لا من جهة المرتبة، فهما من حيث الحكم التكليفي شيء واحد، حكمهما الوجوب، الفرض واجب، والواجب فرض، لكن ما كان من جهة الدليل من القرآن سُمِّي فرضًا، وما كان من جهة الدليل من السُّنَّة سُمِّي واجبًا.

وقال بعض أهل العلم: إن الفرض أرفع درجة من الواجب، وهو المعروف من مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإن الفرض عنده ما ثبت بدليل قطعي، والواجب ما ثبت بدليل غير قطعي، فحصل عنده أنه فرَّق بين الفرض والواجب من جهة الدليل عليه، ومن جهة مرتبته، فالفرض عنده أرفع من الواجب.

وعلى القول الأول، فإن الفرض والواجب من حيث المرتبة شيء واحد، لكنهما من حيث الثبوت مختلفان.

وقال طائفة من أهل العلم ـ وهو قول الجمهور ـ: إن الفرض والواجب واحد من حيث الدليل عليهما، ومن حيث المرتبة، فيقال: الصلوات الخمس فرائض، ويقال: هي واجبة، ويقال: صوم رمضان واجب، ويقال: فرض، ويقال: الحج واجب وفرض، ويقال: بر الوالدين واجب وفرض... وهكذا على هذا القول الثالث، وهو القول المعروف المشهور؛ لأن الفرائض والواجبات معناهما واحد، فالفرض معناه الواجب.

= تيمية (ص٤٥، ٤٦)، والتبصرة للفيروزآبادي (ص٩٤، ٩٥)، والإحكام للآمدي (١/ ١٣٩ ـ ١٤١)، والتمهيد للإسنوي (ص٥٨، ٥٩)، والقواعد والفوائد الأصولية للبعلي (ص٦٣، ٦٤).

ولهذا نقول: إن قوله ﷺ: **«إنَّ الله فَرَضَ فرائِضَ، فَلا تُضَيِّعُوها»** أي: ما أوجبه الله ﷻ في القرآن، فنهى ﷺ عن تضييعه، وما أمر به المصطفى ﷺ، فهو من حيث اللزوم والإلزام بعدم تضييعه بدليل خارج عن هذا الدليل، وهو بدليل قول الله ﷻ: ﴿**وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟**﴾ [الحشر: ٧]، وبقول الله ﷻ: ﴿**وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**﴾ [آل عمران: ١٣٢]، والآيات كثيرة في هذا الباب، وبقوله ﷺ: **«أَلَا وإنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»**، إلى أن قال: **«أَلَّا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِثْلُ مَا حَرَّمَ اللهُ»**[١] في الحديث المعروف، حديث تحريم الحُمُر في خيبر.

المقصود أن قوله: **«فَلا تُضَيِّعُوها»** يعني: امتثلوا وأدُّوا هذه الفرائض، ولا تضيِّعوها بعدم الامتثال، فإن الله ما فرضها إلا لتُمْتَثل، وهذا يدل على أن من ضيَّعها أَثِم؛ لأنه نهى عن التضييع، وهذا داخل ضمن قاعدة: **(ترك الواجب محرَّم)**.

وهذا اللفظ: **«وحَدَّ حُدُودًا فلا تَعْتَدوها»**، يدخل فيه البحث من جهات كثيرة، لكن تلخص ذلك بتقرير قاعدة عامة في فهم نصوص الكتاب والسُّنَّة التي جاء فيها لفظ «**الحد**»، و«**الحدود**»، وهي: أنها جاءت **على ثلاثة أنواع من الاستعمال**:

الأول: أن يؤتى بلفظ الحدود بإطلاق، بلا أمر أو نهي بعدها؛ كقوله ﷻ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء: ١٣].

الثاني: أن تأتي، ويكون بعدها النهي عن الاعتداء؛ كقول الله ﷻ: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [الطلاق: ١]، كقوله ﷻ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

---

(١) سبق تخريجه (ص١٨٨).

الثالث: أن يكون بعد ذكر الحدود النهي عن المقاربة؛ كما في آية سورة البقرة التي فيها ذكر الصيام والاعتكاف: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]. فهذه ثلاثة أنواع في القرآن.

وفي السُّنَّة أتى **(الحد)** ـ أيضًا ـ، ويُراد به: العقوبات المقدرة، أو يراد به: الذنوب التي عليها عقوبات؛ أي: المحرمات التي يجب في حق من اقتحمها أن يعاقَب.

إذا تقرر ذلك، فنرجع إلى تأصيل هذا في أن **(الحدود)** لفظ استعمل في الكتاب والسُّنَّة، واستعمل في كلام الفقهاء، وهذه الأقسام الثلاثة السابقة إنما هي لنصوص الكتاب والسُّنَّة، وأما التعبير بالحدود في كتب أهل العلم وأهل الفقه، فهذا استعمال اصطلاحي ليس هو استعمال الحدود في نصوص الكتاب والسُّنَّة.

إذا تبين هذا، فالنوع الأول: إذا ذُكِرَت الحدود بلا كلمة بعدها، كنهي عن الاعتداء، أو ذكر بعدها النهي عن الاعتداء، فإن المراد بالحدود هنا الفرائض، أو ما أُذن به، فما أُذن به فرضًا كان، أو مستحبًا، أو مباحًا، فالحدود هنا يراد بها هذه الأشياء؛ ولهذا جاء بعدها: ﴿فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ فالذي يخرج من دائرة المأذون به إلى خارج عن المأذون به، فقد تعدَّى الحد وخرج عنه، وهذا الحد هو حد المأذون به.

قوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ جاء بعد بيان ما فرض الله ﷻ في التركات في قوله ﷻ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾ [النساء: ١١] لما أتَمَّها في آيتين قال الله ﷻ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٣] يعني: ـ والله أعلم ـ: هذا ما أمر الله ﷻ به وشرعه، وهذا معناه: أن هذه حدود المأمور؛ ولهذا عقَّبها بالطاعة فقال: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ وقول الله ﷻ في آية سورة الطلاق: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [الطلاق: ١] هذه الحدود هي: ما أُذِن به، وأُمِر به، هذا هو النوع الأول،

فالحدود هنا ليست هي المحرمات، الحدود هي: ما أذن به، يدخل فيها الواجبات والمستحبات والمباحات.

والحدود بالمعنى الثاني: إذا جُعلت للمحرمات فلها ضابطان:

الأول: أن يكون بعدها: ﴿فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾.

الثاني: أن يكون معها ذكر عقوبة.

وهذا يعني: أن الحدود هنا هي المحرمات؛ لهذا ناسب أن يكون معها النهي عن الاقتراب ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧] أي: المحرمات لا تُقرب ولا يقترب منها، فهذا نوع؛ ولأجل هذا النوع فإن العقوبات التي شُرعت تطهيرًا لمن انتهك المحرمات قيل لها: حدود. من قبيل رؤية هذا النوع دون غيره، وهذا شائع كثير في اللغة وفي الشريعة.

فالعقوبات التي شُرعت لمن ارتكب محرمًا، فقارب أو انتهك حدود الله قيل للعقوبة: حد؛ لأنه دخل في الحد، وقيل لها: حدود؛ لأنه اقتحم الحدود.

والحدود بالمعنى الثالث: وهو العقوبات التي جاءت في بعض الأحاديث، فهذه المراد منها ما جعل في الشرع له عقاب بعينه، فيقال: حد السرقة، حد الخمر... إلى آخره، كما قال ﷺ: «**لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ**»[1]، قوله: «**إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ**» يعني: إلا في معصية جاءت الشريعة بالعقوبة فيها، ويدخل في هذا: الحدود والتعزيرات عند الفقهاء.

فقوله ﷺ في هذا القسم الثالث: «**لَا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ**» أي: تأديبًا، فلا يحل لأحد أن يؤدِّب من أُبيح له تأديبه فوق عشرة

---

(١) أخرجه البخاري (٦٨٤٨، ٦٨٤٩، ٦٨٥٠)، ومسلم (١٧٠٨) من حديث أبي بردة الأنصاري رضي الله عنه.

أسواط «**إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ**»، إلا في عقوبة جاء الشرع بها، إما أن تكون حدًّا على اصطلاح الفقهاء، أو تكون تعزيرًا.

وهذا بحث طويل في كتاب الحدود، ومعرفة الحدود والتعزيرات في الفقه، لكن لعل فيما سبق من إيجاز وتبسيط ما يجتمع به شمل ما أراد الفقهاء باصطلاحهم (**الحدود**)، وما جاء في النصوص بكلمة (**الحدود**).

إذا تقررت هذه القاعدة وهذا التحقيق في فهم هذه الكلمة التي أشكلت على كثير من العلماء، ولعدم فهمها ذهبوا مذاهب شتى، نقول: إن قوله ﷺ: «**وحَدَّ حُدُودًا فلا تَعْتَدوها**» هنا الحدود ـ على ما سبق بيانه ـ هي ما أُذن به من واجبات، ومستحبات، وما أشبه ذلك؛ لهذا قال: «**وحَدَّ حُدُودًا فلا تَعْتَدوها**»، لا تعتدِ فيما أُذن لك، فكن في دائرة الواجب، والمستحب، والمباح، ولا تنتقل منه إلى غيره.

فقوله في أول الحديث: «**فَرَضَ فرائِضَ، فَلا تُضَيِّعُوها**» أي: امتثل الفرائض، وأدِّ الواجبات، وقوله بعد ذلك: «**وحَدَّ حُدُودًا فلا تَعْتَدوها**» أي: كُنْ في دائرة المستحب، والمباح، ولا تتعده إلى غيره.

ثم قال: «**وحَرَّمَ أَشْياءَ، فلا تَنتهكوها**» وهذا من العطف المغاير؛ لأن التحريم غير تعدي الحدود؛ كما سبق من بيان فهم نصوص الكتاب والسُّنَّة في هذه المسألة المهمة، فما حرم الله ﷻ نهانا النبي ﷺ أن ننتهكه، والتعبير بالانتهاك ـ أيضًا ـ يفيد بالاعتداء وعدم المبالاة ممن انتهك المحرمات.

قوله: «**وحَرَّمَ أَشْياءَ**» يفيد أن هذه المحرمات قليلة؛ ولهذا تجد أن أصول المحرمات في الأطعمة قليلة، قال الله ﷻ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، أو المحرمات بعامة؛ كما

قال الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، أو محرمات في اللباس فهي محدودة بالنسبة للرجال وبالنسبة للنساء، أو محرمات في الأشربة، فهي ـ أيضًا ـ محدودة، أو محرمات في المنازل فهي محدودة، أو محرمات في المراكب فهي محدودة؛ لهذا المحرمات أشياء قليلة بالنسبة لغير المحرمات؛ لأن دائرة المباح ـ ولله الحمد ـ أوسع؛ لهذا قال: **«وحَرَّمَ أَشْياءَ»** هذه الأشياء قليلة، فعجيب أن تُنْتَهك، فيكون هذا المنتهك لهذه المحرمات في نفسه شيء جعله ينتهك هذا القليل، ويُغْرَى بهذا القليل؛ ولهذا لم يُحَرِّم الشرع شيئًا فيه لابن آدم منفعة في حياته حاجية أو تحسينية أو ضرورية، بل كل المحرمات يمكنه الاستغناء عنها ولا تؤثر عليه في حياته، فما حرم الله عز وجل أو حرمه رسوله صلى الله عليه وسلم من أشياء، فإنه لا حاجة لابن آدم إليها في إقامة حياته، أو التلذذ بحياته، فالمباحات والمستحبات يمكنه أن يتلذذ فيها بأشياء كثيرة تغنيه عن الحرام.

قال: «وسَكَتَ عنْ أشياءَ رَحْمةً لكُم غيْرَ نِسيانٍ، فلا تَبحَثوا عَنْها» أي: أن الله سكت، وهذا السكوت الذي وُصِفَ الله عز وجل به ليس هو السكوت المقابِل للكلام، يقال: تكلم وسكت، وإنما هذا سكوت يقابَل به إظهار الحكم، فالله عز وجل سكت عن التحريم، بمعنى: لم يظهر لنا أن هذا حرامٌ، فالسكوت هنا من قبيل الحكم، سكوت عن الحكم، وليس سكوتًا عن الكلام. وقد أخطأ في هذا من قال: إن هذه الكلمة يُسْتَدَلُّ بها على إثبات صفة السكوت لله عز وجل.

وهذا مما لم يأت في نصوص السلف في الصفات، وهذا الحديث وأمثاله لا يدل على أن السكوت صفة؛ لأن السكوت قسمان:

القسم الأول: سكوت عن الكلام، وهذا لا يوصف الله عز وجل به، بل يوصف الله سبحانه وتعالى بأنه متكلم، ويتكلم كيف شاء، إذا شاء متى شاء وصفة السكوت عن الكلام هذه لم تأتِ في الكتاب ولا في السُّنَّة، فنقف على ما أوقفنا الشارع عليه ولا نتعدى ذلك.

القسم الثاني: السكوت عن إظهار الحكم، أو إظهار الخبر، وأشباه ذلك، فلو فُرض أني أتكلم الآن باسترسال، وسكتُّ عن أشياء، وأنا مسترسل في الكلام، بمعنى: أني لَم أُظْهِر أشياء أعلمها تتعلق بالأحاديث التي أشرحها، فسكوتي في أثناء الشرح عن أشياء لم أُظْهِرها أُوصف فيه بالسكوت، فتقول مثلًا: فلان سكت في شرحه عن أشياء كثيرة لم يبدها؛ لأجل أن المقام لا يتَّسع لها، مع أني مسترسل في الكلام، ففي هذا المثال السكوت عن إظهار الحكم يدل على السكوت الذي وُصِفَ الله به في هذا الحديث، والله عز وجل له المثل الأعلى، فنصفه بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، لا نتجاوز القرآن والسُّنَّة، فنصفه بالكلام، ولا نصفه بالسكوت الذي هو يقابَل به الكلام، وإنما يجوز أن تقول: إن الله عز وجل سكت عن أشياء، بمعنى: أنه سبحانه وتعالى لم يظهر لنا حكمها.

وقوله: «وسَكَتَ عنْ أشياءَ» يدل على أن هذه الأشياء قليلة، **«رَحْمةً لكُم غَيْرَ نِسيانٍ»** السكوت بعدم إظهار بعض أحكام القضايا؛ رحمة لا نسيانًا، والله عز وجل ليس بنسيٍّ؛ كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، فالله سبحانه وتعالى ليس بذي نسيان، بل هو الحفيظ العليم الكامل في صفاته وأسمائه ـ سبحانه وتعالى وجلَّ وتقدس ربنا ـ.

فإذًا هناك أشياء لم يُبيَّن لنا حكمها، فالسكوت عنها رحمة غير نسيان، أمرنا صلى الله عليه وسلم ألا نبحث عنها فقال: **«فلا تَبحَثوا عَنْها»**.

إذا تقرر هذا، فالأشياء المسكوت عنها أنواع:

النوع الأول: ما لم يأت التنصيص عليه من المسائل، لكنها داخلة في عموم نصوص الكتاب والسُّنَّة، أو في الإطلاق، أو في مفهوم الموافقة، أو مفهوم المخالفة، أو في المنطوق، أو أشباه ذلك مما هو من مقتضيات علم أصول الفقه. فهذا النوع مما دلَّت عليه النصوص بنوع من أنواع الدلالات المعروفة في أصول الفقه، فلا يقال عنه: إنه مسكوت عنه؛ لأن الشريعة جاءت ببيان الأحكام من أدلتها من الكتاب والسُّنَّة بأنواع الدلالات؛ ولهذا العلماء أدخلوا أشياء حدثت في عمومات النصوص، ففهموا منها الحكم، أو في الإطلاق، أو في المفهوم، وأشباه ذلك، وإذا أردنا أن نسرد الأمثلة، فهي كثيرة، يضيق المقام عنها، تراجعونها في المطولات.

النوع الثاني: أشياء مسكوت عنها، لكن داخلة ضمن الأقيسة، فيمكن أن يقاس المسكوت عنه على المنصوص عليه، وقد ذهب جمهور علماء الأمة إلى القول بالقياس إذا كانت العلة واضحة واجتمعت فيها الشروط، أو كانت منصوصًا عليها، فإذا كان القياس صحيحًا، فإن المسألة لا تعد مسكوتًا عنها.

النوع الثالث: أن تكون المسألة مسكوتًا عنها، بمعنى: أنه لا يظهر إدخالها ضمن دليل، فكانت في عهده ﷺ، ولم يُنَصَّ على حكمها، ولم تدخل ضمن دليل عام، فسُكِتَ عنها، فهذا يدل على أنها على الإباحة؛ لأن الإيجاب أو التحريم نقل عن الأصل، فالأصل أنْ لا تكليف، ثم جاء التكليف بنقل أشياء عن الأصل، فلا بد للوجوب من دليل، ولابد للتحريم من دليل، فما سُكِتَ عنه فلا نعلم له دليلًا من النصوص من الكتاب والسُّنَّة، ولا يدخل في العمومات، وليس له قياس، فهذا يدل على أنه ليس بواجب، ولا يجوز البحث عنه؛ ولهذا لما سأل أحد الصحابة النبي ﷺ عن الحج، وقال: أفي كل عام يا رسول الله؟ أنكر

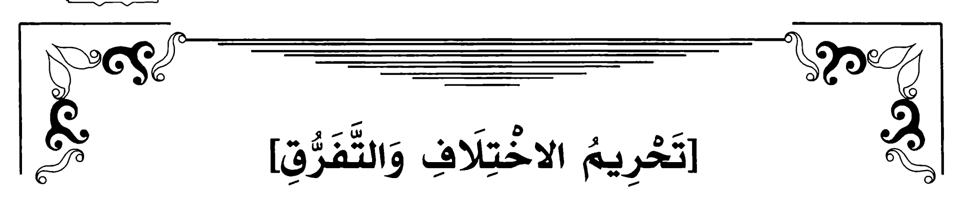
النبي ﷺ عليه؛ لأن هذه مسألة مسكوت عنها، ثم وجه الخطاب للسائل بألا يبحث عنها، فسكت عن وجوب الحج: هل يتكرر أم لا يتكرر؟ والأصل أنه يحصل الامتثال بفعله مرة واحدة، فقال النبي ﷺ: **«لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجَبَتْ وَلَمَا اسْتَطَعْتُمْ»**، ثُمَّ قَالَ: **«ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ»**(١) أي: إذا تركت البيان، فاسكتوا عن ذلك، وقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ قال: **«إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»**(٢)، وقد قال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١].

فهذا النوع مما سكت عنه لا يسوغ لنا أن نبحث ونتكلف الدليل عليه. ونلحظ أحيانًا من بعض الأدلة التي يقيمها بعض أهل العلم أن فيها تكلفًا للاستدلال على الحكم في المسألة، فإذا كان الدليل لا يدخل فيها بوضوح، فإنها تبقى على الأصل: **«وسَكَتَ عنْ أشياءَ رَحْمةً لكُم غَيْرَ نِسيانٍ، فلا تَبحَثوا عَنْها»**، وهذا من رحمة الله ﷻ بعباده.

---

(١) أخرجه مسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٩)، ومسلم (٢٣٥٨) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

[تَحْرِيمُ الاخْتِلَافِ وَالتَّفَرُّقِ]

١٠٩ ـ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «ما نَهَيْتُكُمْ عنه فَاجْتَنِبُوهُ، وما أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ ما اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ، وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ»(١).

الشَّرْحُ

قوله ﷺ: «ما نَهَيْتُكُمْ عنه فَاجْتَنِبُوهُ»، هذا عام في كل منهي عنه.

والمنهي عنه قسمان:

الأول: منهي عنه للتحريم، فهذا يجب فيه الاجتناب.

الثاني: منهي عنه للكراهة، فهذا يستحب فيه الاجتناب.

وهذا كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، فنحن مأمورون بالانتهاء عما نهى عنه ﷺ، فإن كان محرَّمًا، فالأمر بالانتهاء عنه أمر إيجاب، وإن كان مكروهًا فالأمر بالانتهاء عنه أمر استحباب.

إذا تقرر هذا، فالمنهي عنه خلاف الأصل؛ لأن الأصل في الشريعة ليس هو النهي، إنما الأصل فيها الأمر، والمنهيات بالنسبة للأوامر قليلة، وما نُهي عنه لأجل أنه خلاف الأصل لم يجعل الله عز وجل النفوس محتاجة إليه في حياتها، بل هي مستغنية عما نُهي عنه، فإذا نظرت في

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧).

باب الأطعمة، فإن ما أُهلَّ به لغير الله لا حاجة إليه، والميتة لا حاجة إليها، والأشربة المسكرة ليس المرء محتاجًا إليها، والألبسة المحرمة ليس المرء محتاجًا إليها، وإنما في الحلال كثير وغُنْيَة عن هذه المحرمات، فتكون هذه المحرمات في كل باب كالاستثناء من ذلك الباب، فالمحرمات من الأشربة استثناء من الكثرة المباحة في باب الأشربة، والمحرمات من الأطعمة استثناء من الكثرة المباحة في باب الأطعمة، وهكذا في باب الألبسة، والبيوعات، والعقود، وأشباه ذلك، وهذا من لطف الله عَزَّ وَجَلَّ بالعباد، فإنه عَزَّ وَجَلَّ ما جعل شيئًا منهيًا عنه فيه إقامة الحياة، بل كل المنهيات عنها إنما ابتَلَى الله عَزَّ وَجَلَّ العباد بها، وما أُمِر به فإنه خير، سواء فعله المرء رغبة في الأجر بإخلاص، أو فعله لغير مرضاة الله، وهذا التفصيل يذكره العلماء عند قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]، فهذه المأمورات فيها خير، ولو فعلها بغير نية صالحة؛ لأنها متعدية النفع والأثر، فإذا فعلها بنية صالحة، فإنه يُؤجر مع بقاء الخير، وإن فعلها بغير نية، فإنه لا يؤجر مع بقاء خيرية هذه الأفعال؛ ولهذا وصفها الله عَزَّ وَجَلَّ بالخيرية بعد ذاك، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

هذا بخلاف المحرمات، فما حُرِّم ونُهِي عنه فإنه يجب اجتنابه، فلا خير فيه ألبتة من حيث تعدي الخير أو المصلحة، وقد يكون فيه منفعة دنيوية لكنها مقابلة بالمضرة؛ كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في الخمر والميسر: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ﴾ [البقرة: ٢١٩] ففيها نفع باعتبار المُعيَّن، لكن باعتبار الضرر فيها إثم كبير، وهذا بخلاف الأوامر التي فيها خير.

إذا تقرر هذا، فنقول: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ما نَهَيْتُكُمْ عنه فَاجْتَنِبُوهُ**» عامٌّ في كل منهي، وجواب الشرط «**فَاجْتَنِبُوهُ**»، والأصل فيما نَهى عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

التحريم إذا كان في أمور العبادات، والكراهة إذا كان في أمور الآداب، فإذا جاء النهي في أمر من العبادات فهو للتحريم؛ لأن الأصل في العبادات التوقيف، وإذا جاء النهي في أدب من الآداب، فالأصل فيه أنه للكراهة؛ لهذا أجمع العلماء على أن النهي الوارد في بعض الآداب أنه للاستحباب في الأوامر وللكراهة في النواهي، ومنه أخذ طائفة من أهل العلم أن النهي في الآداب للكراهة فالأصل فيه الكراهة إلا إذا جاءت قرينة تدل على أن النهي للتحريم.

مثلًا: جاء في الحديث الذي رواه البخاري أن النبي ﷺ قال: «**أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا أَكُفَّ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا**»[1]، فهل هذا النهي متصل بالعبادة، وهل هو عبادة؟ أو هو أدب لشرط من شرائط العبادة وهو اللباس؟

الجواب: هو أدب؛ ولهذا عامة أهل العلم ـ إلا عدد قليل ـ ذهب إلى أن النهي هنا للكراهة، فلو صلى وهو كافٌّ ثوبه، أو وهو عاقصٌ شعره، فالصلاة صحيحة ولا إثم عليه، ولو كان النهي للتحريم لصارت الصلاة فاسدة كنظائرها.

ومن الأوامر ـ أيضًا ـ: ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «**سَمِّ اللهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ**»[2]، فعامة أهل العلم على أن الأكل باليمين مستحب، والأكل بالشمال مكروه، وهناك من قال بالتحريم، وفي كل المسائل هذه خلاف بتعارض الأصول فيما بين أهل العلم، لكن قال الجمهور هنا: «**كُلْ بِيَمِينِكَ**» هذا أدب، فلما كان أدبًا صار الأصل فيه

---

(١) أخرجه البخاري (٨٠٩، ٨١٠، ٨١٢، ٨١٥، ٨١٦)، ومسلم (٤٩٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٥٣٧٦، ٥٣٧٧)، ومسلم (٢٠٢٢) من حديث عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه.

أنه للاستحباب، «**وكُلْ بِيَمِينِكَ**» الأصل فيه أنه للاستحباب.

ولهذا ترى في كثير من كتب أهل العلم من يقول: النهي للكراهة؛ لأنه من الآداب، والأمر للاستحباب؛ لأنه من الآداب، فيجعلون من الصوارف كون الشيء من الآداب، وهذا مهم.

قال ﷺ: «**مَا نَهَيْتُكُمْ عنه فَاجْتَنِبُوهُ**»، ولم يقيده بالاستطاعة، بل أوجب الاجتناب بلا قيد؛ لأن الانتهاء عن المنهيات ليس فيه تحميل فوق الطاقة، بل المنهيات لا حاجة للعبد بها، فلا تقوم حياته بها، بل إذا استغنى عنها تقوم حياته، فهو ليس مُحتَاجًا ولا مضطرًا إليها، وأمَّا إذا احتاج لبعض المنهيات، فهنا الحاجة يكون لها ترخيص بحسبها.

قال: «**وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**»؛ لأن الأوامر كثيرة ليست مثل المنهيات، ومنها ما قد لا يستطيعه العبد؛ ولهذا استنبط العلماء من هذا الحديث قاعدة: **(لا واجب مع العجز)**، فالمرء إذا عجز عن الشيء، فلا يجب عليه؛ كما جاء في حديث عمران رضي الله عنه: «**صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لم تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لم تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ**»[١]، فهنا تأتي الاستطاعة، وقد قال عز وجل: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال عز وجل: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقال عز وجل: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ﴾ [الحج: ٧٨]، إلى آخر الأدلة التي تدل على تعليق الوجوب بالقدرة والاستطاعة.

واختلف العلماء في مسألة يطول الكلام عليها، وهي: هل منزلة النهي أعظم، أو منزلة الأمر؟ أي: هل الانتهاء عن المنهيات أفضل، أم فعل الأوامر والإتيان بها أفضل؟ تنازع العلماء في هذا على قولين:

---

(١) أخرجه البخاري (١١١٧) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

الأول: أن الانتهاء عن المنهيات أفضل من فعل الأوامر، واستدلوا عليه بأدلة منها هذا الحديث؛ لأنه أمر بالانتهاء مطلقًا، وقالوا: الانتهاء فيه كلفة؛ لأنها أشياء تتعلق بشهوة المرء، قال ﷺ: «**حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ، وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ**»(١)؛ فالانتهاء عن المنهيات أفضل.

الثاني: أن امتثال الأمر أفضل وأعظم منزلة، قاله جماعة من أهل العلم واستدلوا عليه بأدلة منها أن الله ﷻ أمر الملائكة بالسجود لآدم عليه السلام، فلم يسجد إبليس، ولم يمتثل الأمر، فخسر الدنيا والآخرة، فصار ملعونًا إلى يوم يُبعثون، ثم هو في النار أبد الآبدين؛ وهذا لِعِظَم الأمر. قالوا: وآدم أكل من الشجرة التي نُهِيَ عنها، فَغُفِرَ له بذلك. فإبليس أُمر بالأمر فلم يمتثل فخسر، وآدم عليه السلام فعل المنهي عنه ثم أعقبته توبة.

وهذا القول الثاني هو الأرجح والأظهر في أنَّ فعل الأوامر أعظم درجة، وأما ارتكاب المنهيات، فإنه على رجاء الغفران، أما التفريط في الأوامر، كالتفريط في الواجبات الشرعية والفرائض والأركان، ونحو ذلك، فهذا أعظم وأعظم مما نهى الله ﷻ عنه، مع ارتباط عظيم بين هذا وهذا. وهذا يفيدنا في تعظيم مسألة الأمر، وأن توجيه العباد لفعل المأمور به أعظم من توجيههم لترك المنهي عنه، فكثير من الدعاة والوعاظ على غير ذلك، فتجدهم يعظمون جانب المنهي عنه في نفوس الناس وينهونهم عنه ويفصِّلون في ذلك، ولا يفصِّلون لهم في المأمورات ولا يحضونهم عليها، وهذا ليس بجيد، بل يؤمر الناس بما أمرهم الله ﷻ به، وحضُّهم على ذلك أولى وأرفع درجة، مع وجوب كلٍّ من الأمرين في البيان على الكفاية.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨٧) بلفظ: «**حُجِبَت**»، وأخرجه مسلم (٢٨٢٣) بهذا اللفظ من حديث أنس رضي الله عنه.

قال: «**فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ من قَبْلِكُمْ، كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ، وَاخْتِلَافُهُمْ على أَنْبِيَائِهِمْ**»؛ هذا لأن السؤال عن أشياء لم تحرَّم؛ لزيادة معرفة أو لتنطع، أو ما أشبه ذلك، هذا محرم، فما أَمَرَ به النبي ﷺ نأتي منه ما استطعنا. وفي وقت التشريع ـ وقت نزول الوحي ـ نُهي الصحابة رضي الله عنهم أن يسألوا النبي ﷺ عما سكت عنه الشارع؛ لأنه ربما حُرِّمَ عليهم بسبب المسألة، وقد جاء في الحديث الذي قبله: «**إِنَّ اللهَ عز وجل فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَقْرَبُوهَا، وَتَرَكَ أَشْيَاءَ غَيْرَ نِسْيَانٍ رَحْمَةً لَكُمْ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا**»(١)، وسبق ـ أيضًا ـ قوله ﷺ: «**إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرَّمْ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ**»(٢)، فكثْرَةُ المسائل لا تجوز، وقد كان الصحابة رضي الله عنهم لا يقلون من سؤال النبي ﷺ، وكانت مسائلهم على قلَّتها كلها في القرآن، وكانوا يفرحون بالرجل يأتي من البادية ليسأل ويستفيدوا.

وهذا من الأدب المهم الذي يُلتزم به، فإن كثرة المسائل ليست دالة على فقه في الدين، ولا على ورع، ولا على طلب علم، وإنما ينبغي على طالب الحق وصاحب الدين والخير أن يُقلَّ من المسائل ما استطاع، وقد قال عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ عَفَا ٱللَّهُ عَنۡهَاۗ﴾ [المائدة: ١٠١]، فالسؤال عن أشياء لم يأتِ فيها تنزيل ليس من فعل أهل الاتباع، بل يُسْأل عما جاء فيه التنزيل؛ لأن الله عز وجل قال في هذه الآية: ﴿وَإِن تَسۡـَٔلُواْ عَنۡهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلۡقُرۡءَانُ تُبۡدَ لَكُمۡ﴾، فدلَّ على أن السؤال إذا كان متعلقًا بفهم القرآن، ويتبعه فهم السُّنَّة، فإن هذا لا بأس به، أما أن تكثر المسائل في أمور ليس وراءها طائل، فهذا مما ينبغي تركه واجتنابه.

وقد قال ﷺ في الحديث الذي معنا: «**فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مَنْ قَبْلِكُمْ**

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٣١).

(٢) سبق تخريجه (ص٣٤٠).

كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ، وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ»، ويُلاحظ هذا، فالذين يُكثرون السؤال يكثر عندهم الخلاف، ولو أخذوا بما عليه العمل وما تعلموه وعملوا به وازدادوا علمًا بفقه الكتاب والسُّنَّة، لحصَّلوا خيرًا عظيمًا، أما كثرة الأسئلة تؤدي إلى كثرة الخلاف.

لهذا ما سُكت عنه ينبغي أن يظلَّ مسكوتًا عنه، وألا يُحَرَّك إلا فيما كان فيه نص أو تتعلق به مصلحة عظيمة للمسلمين؛ لأنه ربما لو حُرِّكَ بالسؤال لاختلف الناس، ووقعت مصيبة الاختلاف والافتراق، وهذا ظاهر في بعض الأحوال والوقائع في التاريخ القديم والحديث



[دُعَاءُ الرَّسُولِ ﷺ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ]

١١٠ ـ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَحَفِظَها وَوَعَاهَا وأَدَّاهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرِ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إلى من هو أَفْقَهُ منه، ثَلاثٌ لا يَغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُؤْمِنٍ: إِخْلاصُ الْعَمَلِ لِلَّهِ، وَالنَّصِيحَةُ لِلْمُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ، فإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مَنْ وَرَاءَهُمْ». رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ، والْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَدْخَلِ[1].

١١١ ـ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَه، وَالدَّارِمِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه[2].

الشَّرْحُ

قال: «رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ والْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَدْخَلِ»، ما المدخل؟ المدخل ليس كتابًا مستقلًّا، بل هو قطعة من كتاب «معرفة السنن والآثار» للبيهقي، وأحاديث الشافعي في «معرفة السنن والآثار»؛ لأن البيهقي ألّف ثلاثة كتب في نصرة مذهب الشافعي واستدلالاته، هي:

الأول: السنن الصغرى وهي مطبوعة.

الثاني: السنن الوسطى وهي التي تسمى «معرفة السنن والآثار».

---

(١) رواه الشافعي كما في المسند (١٥/ ١٤)، والبيهقي في الدلائل (١/ ٢٣). وانظر: التخريج السابق (ص٣٠٧).

(٢) سبق تخريجه (ص٣٠٧).

الثالث: السنن الكبرى وهي مشهورة كبيرة.

فالسنن الوسطى التي تسمى «معرفة السنن والآثار» لها مقدمة طويلة، تسمى «المدخل إلى معرفة السنن والآثار»، سماه «معرفة السنن والآثار»، أي: معرفة الشافعي للسنن والآثار، فالأحاديث والآثار التي في كتب الشافعي في الأم، أو في مختصر المزني، وفي البويطي... إلى آخره، سواء كانت مسندة أو غير مسندة تجد أن البيهقي يصلها ويبين أن الشافعي يعرف المسانيد، ويعرف السنن والآثار، وأنه لا يذكر شيئًا إلا وهو مسند موجود.

وفي مقدمة هذا المدخل ذكر تأصيلات كثيرة، منها: علم طلب الحديث والسنن، وأشباه هذه المسائل، وتكلم البيهقي فيها على الطحاوي صاحب العقيدة، وقال: إني رأيت كتابه «شرح معاني الآثار»، فوجدته متعصبًا لطريقته ـ أي: الحنفية ـ فذم كتاب الطحاوي، وتكلم عليه؛ لتعصبه وعدم استعماله للأدلة في موضعها، والبيهقي ـ أيضًا ـ ما خلا من هذه الصفة، والتعصب أحيانًا يفيد؛ لأن تعصب البيهقي للشافعي جعله يؤلف هذه الكتب، وتعصب الطحاوي لأبي حنيفة جعله يؤلف «معاني الآثار» والمشكل؛ ليظهر معرفة إمامه بهذه، وتعصب الحنابلة ـ أيضًا ـ لإمامهم جعل السُّنَّة تظهر، فالله ﷻ جعل هذا الحماس في القلوب؛ لأجل أن تتحرك للحفاظ على هذه الديانة ـ والله المستعان ـ.

وغالبًا إذا روى الشافعي شيئًا، يكون البيهقي رواه؛ لذلك تجد كثيرًا من أئمة الحديث لا يقرنون بين الشافعي والبيهقي، فلا يقولون: رواه الشافعي والبيهقي، بل يذكرون إما البيهقي أو الشافعي؛ لأن أحدهما يدل على الآخر.

قال ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ عَبْدًا سمع مَقَالَتِي فَحَفِظَهَا وَوَعَاهَا وأدَّاهَا»، دعا النبي ﷺ لهذا الذي سمع ولم يفقه تمام الفقه، لكنه بلغ كما سمع، فدعا

له بأن ينضر الله وجهه، ومعنى «**نَضَّرَ اللهُ عَبْدًا سمع مَقَالَتِي**»، وفي لفظ آخر: «**نَضَّرَ اللهُ وجه امرئ**»، معناه الدعاء له بأن يزين الله ﷿ وجهه يوم القيامة، وأن يبعث فيه النور في الدنيا، فإذا كان هذا الفضل فيمن سمع فأدى، وهو ليس بعالم فيما سمع وفيما أدى، فكيف بفضل من وعى بعد تلك المقالة فعمل بها وعلمها؟ لا شك أن فضله عظيم. وهذا يدلك على أن هذا الوجوب الكفائي للدعوة إلى الله ﷿ لا يختص بفئة دون فئة من أهل العلم أو من عامة المسلمين، بل هو مرتبط بمن علم؛ لهذا قوله في الحديث: «**سمع مَقَالَتِي فَحَفِظَها وَوَعَاهَا**» أي: أنه يكون علم شيئًا من دين الله، فوعاه بدليله، واتضح له بحجته، فحينئذ إذا نقله، ودعا إلى هذا الذي سمعه فوعاه، فإنه حينئذ يحظى بهذا الفضل العظيم.

وهذا مما ترى ـ وخاصة في هذا الزمان ـ أنه لا يمكن أن يحصل الانتشار للدعوة والانتشار للخير إلا بهذا التعاون، إذا كان واحد أو اثنان أو ثلاثة يقولون: سنعمل كل شيء. وهذا لا يمكن، بل الواجب التعاون على البر والتقوى، هذا يُعلم بما فتح الله عليه، وهذا يُحاضر بما فتح الله عليه، وهذا يأمر بالمعروف، وهذا ينشر كتابًا، وهذا يؤلف، فلا يظلم بعضنا بعضًا في ذلك، بل كل من بذل الخير، ونشر دين الله ﷿، أو أعان على ذلك، فإنه يشكر عليه، ونرجو أن يكون داخلًا في تحقيق هذه الخيرية وهذا الفضل العظيم.

ولهذا يجب على طلبة العلم ألا يُخْلُوا أنفسهم من الخير، وأن يوطنوا أنفسهم على أن يكون همهم الدعوة إلى الله ﷿، وليس معنى ذلك أن تتفرغ الليل والنهار، وأن تكون كطلبة العلم المبرزين، أو كالدعاة الذين لهم شأن، لكن تحس به ليلًا ونهارًا، وإذا وجدت مجالًا فتبذله، قد تبذله بكلمة، وقد تبذله بالإرشاد إلى خير، وقد تبذله بنشر كتاب، وقد تبذله بإهداء شيء، المهم أن تفكر دائمًا في بذل الخير وانتشار الهدى؛ لأن هذا واجب علينا جميعًا، وليس لنا مناص منه؛

لأن الله ﷻ أمر بذلك؛ لهذا نجد أن في سير الأنبياء كما في كتاب الله ﷻ، وفي سُنَّة رسوله ﷺ ما يحرك الهمة للدعوة إلى الله ﷻ.

مثال ذلك: أول رسل الله ﷻ نوح عليه السلام، وسورة نوح أكثرها في دعوة نوح: بلفظ الدعوة، وبطريقة الدعوة، والبذل فيها، وكيف صبر، وكيف أجيب، وكيف حضَّهم، وكيف رغَّبهم... إلى آخر ما اشتملت عليه تلك السورة العظيمة.

قال ﷻ مخبرًا عن قول نوح عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا ۝٥ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَاءِيَ إِلَّا فِرَارًا ۝٦ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا۟ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا۟ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ ٱسْتِكْبَارًا﴾ [نوح: ٥ ـ ٧]، **هل انقطع عن الدعوة؟**

الجواب: لا، قال الله ﷻ: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ۝٨ ثُمَّ إِنِّيٓ أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ۝٩ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا﴾ [نوح: ٨ ـ ١١]... إلى آخر الآيات.

فهذا نوح عليه السلام أول الرسل، وصفه الله ﷻ بأنه دعا إليه، وأنه بذل الليل والنهار، والجهار والسر، الجهار فكان يدعو الناس في ملأ بكلمة عامة، ويحض بحض عام على اختلاف أنواع الناس، أو سرًا، وهذا يحرك الهمة لمن عنده رغبة في أن يكون من الدعاة إلى الله ﷻ؛ أي: أن الطريقة ليست واحدة، وأن هذا للمرء فيه قدوة فيما يأتي وفيما يذر.



[الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ]

١١٢ ـ وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﵄ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ، وما سِوَى ذلك فَهُوَ فَضْلٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ سُنَّة قَائِمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ» رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ[1].

الشَّرْحُ

هذا الحديث إسناده فيه ضعف، لكن معناه صحيح، ويستشهد به الأئمة كثيرًا؛ وذلك لأن العلم النافع أقسام ثلاثة كما جاء في هذا الحديث.

قال ﷺ: «آيَةٌ مُحْكَمَةٌ»، فالآيات نأخذ منها التوحيد والعقيدة والأخبار التي يجب التصديق بها والإيمان بها ونأخذ منها الأوامر والنواهي.

قال ﷺ: «أَوْ سُنَّة قَائِمَةٌ»، وهذه استفاد منها أهل العلم، فالسنن التي تُنسب إلى العلم، أو تكون معرفتها علمًا، والمحافظة عليها علمًا هي السنن القائمة التي درجت عليها الأمة، أما ما يزعمه بعض الناس أن في الزمن الأول كانت هناك سنن مهجورة عند الصحابة، فهذه لا شك أنها ليست بسُنَّة، وإن جاء فيها بعض الأحاديث التي يستدل بعمومها،

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٨٥)، وابن ماجه (٥٤)، والدارقطني (٤/ ٦٧)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٦٩)، والبيهقي في الكبرى (٦/ ٢٠٨). والحديث فيه عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وهو ضعيف، وسبق الكلام عليه أثناء الكلام على حديث الافتراق.

وأهل البدع دخلوا من هذا المدخل، واستدلوا بأحاديث بعمومها على بعض الصور أنها سُنَّة، وهي ليست سُنَّة قائمة، بمعنى أنها ليست معمولًا بها في زمن الصحابة ﵃.

ولذلك نقول: إن من مهمات العلم بالسُّنَّة والحديث أن تعرف ما كان عليه العمل في زمن السلف، وما لم يكن عليه العمل؛ لهذا ألف الترمذي كتابه «الجامع» لهذا الغرض، فقد رأى كتاب البخاري - وهو شيخه - ورأى كتاب مسلم، فرأى أن الناس بحاجة إلى معرفة السنن التي عليها العمل؛ لهذا تجد أنه يورد الأحاديث الصحيحة والحسنة وربما الضعيفة، ويقول: هذا عليه العمل، وهذا ليس عليه العمل، وعلى هذا العمل عند أهل العلم. وقال في آخر كتابه «العلل»: كل ما في كتابي هذا من الحديث فمعمول به خلا حديثين[1]:

• حديث ابن عباس ﵄: **«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جميعًا بِالْمَدِينَةِ فِي غَيْرِ خَوْفٍ ولا سَفَرٍ»**[2].

• وحديث أبي هريرة ﵁ في شارب الخمر: **«إِنْ عَادَ الرَّابِعَةَ فَاقْتُلُوهُ»**[3].

قال: «وما سوى هذين فمعمول به» أي: عملت به طائفة.

وابن رجب ﵀ عند شرحه لكتاب العلل[4] - وهو مما ينبغي مطالعته -، توسع عند هذه الكلمة، وقال في أحاديث كثيرة: قال طائفة من أهل الحديث: إن هذا الحديث لم يُعمل به.

---

(١) انظر: العلل الصغير للترمذي (ص٧٣٦).

(٢) أخرجه مسلم (٧٠٥).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٤٨٤)، والترمذي (١٤٤٤)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٨٠، ٥١٩)، والطيالسي في مسنده (ص٣٠٧)، والبيهقي في الكبرى (٨/ ٣١٣).

(٤) انظر: شرح علل الترمذي (١/ ٤٩، ٣٢٣).

وهذا غير المسألة المشهورة: أنه إذا صح الحديث فهو مذهب الإمام، لكن بشرط أن لا يخالف العمل، فإذا كان العمل على شيء فهو السُّنَّة القائمة، إذا كان دليلها واضحًا، والصحابة ﭬ لن يعملوا إلا بالسُّنَّة، ولن يرضوا ولا يتفقون إلا على شيء دلَّ الدليل عليه؛ ولهذا قال ﷺ في الحديث الذي معنا: **«آيَةٌ مُحْكَمَةٌ»** أي: ليست متشابهة، وهي الآيات ذات المعنى الواضح التي يصار إليها ويُرد المتشابه إليها.

والثاني: السُّنَّة القائمة المعمول بها، لا السُّنَّة المهجورة أو التي لم يعمل بها، ونعني بكلمة (المهجورة) التي ما عمل بها أحد، وتوهم المتوهم أنها سُنَّة، فيقول: دلَّ عليها حديث كذا، وذلك مثل: الأذكار؛ حيث يستدل بفضل الصلاة على النبي ﷺ في كل حال، وبحديث **«رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ ذُكِرْتُ عِنْدَهُ فلم يُصَلِّ عَلَيَّ»**[1]؛ لإضافة الصلاة على النبي ﷺ في الأذان إما قبل أو بعد الأذان على المنارة أو في «الميكرفون»، مثل ما يُفعل في بعض الدول، ويقولون: دلَّ الحديث عليه. لكن نحن نقول: نعم دلَّ الحديث على الصلاة، لكن المقصود بها السُّنَّة القائمة، فهل العمل بهذا الحديث بهذه الصورة هو سُنَّة قائمة، أو ليست كذلك؟ وهل هذه الصورة تدخل في هذا العموم، أم لا؟

وهذا ضابط مهم سواء كان في باب البدع، أو في مسائل الأحكام الفرعية، وهذه يحتاج إليها العلماء في مسائل متعددة. ومما يدخله بعض أهل العلم في هذه الصورة في قوله: **«أو سُنَّة قَائِمَةٌ»**، الحديث المشهور؛ حديث أم سلمة ﭫ المشهور الذي رواه أبو داود بإسناد جيد

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٤٥)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٥٤)، وابن حبان (٣/ ١٨٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/ ١٩٢)، والطبراني في الأوسط (٨/ ١١٣)، والحاكم في المستدرك (١/ ٧٣٤)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٣٠٤) من حديث أبي هريرة ﭬ.

أن النبي ﷺ قال: «**إذا أَنْتُمْ أَمْسَيْتُمْ قبل أَنْ تَطُوفُوا بهذا الْبَيْتِ عُدْتُم حُرُمًا كَهَيْئَتِكُمْ قبل أَنْ تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حتى تَطُوفُوا بِهِ**»[١] أي: أن من لم يطف يوم النحر وقد رمى جمرة العقبة، فإنه يرجع محرمًا.

هذا الحديث قال به طائفة من العلماء المعاصرين، وقال به قلة من العلماء السابقين[٢]، لكنه من الأحاديث التي قال فيها بعض أئمة الدعوة ـ وهو الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ـ[٣]: «إن الحديث صحيح، لكن هِبْنا العمل به؛ لأجل أن الأئمة تركوا العمل به»؛ لأنه كيف نعمل بشيء بعد هذه القرون، وهو لم يكن من السنن القائمة في عهد السلف؟! ومثل هذا حكم عظيم يتعلق بعامة الأمة.

المهم: تنتبه إلى مسألة ما عليه العمل، والترمذي ركز عليه، ومما يتميز به جامع الترمذي، ويهم الفقيه وطالب الدليل أنه يركز على ما عليه العمل، وما ليس عليه العمل، وقد انتبه لهذا ابن المنذر في «إجماعاته»، وابن عبد البر، ومحمد بن نصر، وجماعة ممن كتبوا في الإجماع، فيذكرون مسائل في الإجماع، لكن لم يُجمَع عليها وفيها مخالف، لكنهم نظروا في الإجماع إلى ما عليه العمل، وهذا دليل لهم؛ أي: إذا خالف

---

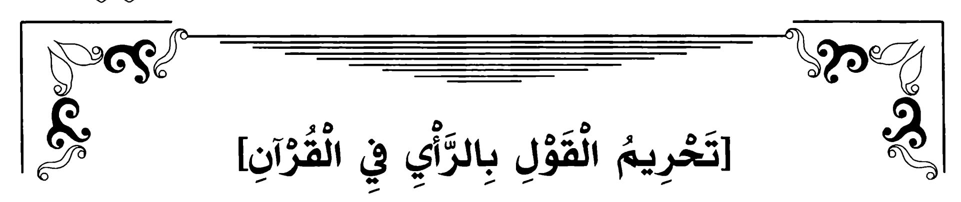
(١) أخرجه أبو داود (١٩٩٩)، وأحمد في المسند (٦/ ٢٩٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٣١٢)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٦٥)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ١٣٦، ١٣٧).

(٢) أقدم من نُقل عنه هذا القول: عروة بن الزبير، نقله عنه ابن حزم في المحلى (٧/ ١٤٢)، وبوب ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٣١٢) على الحديث بقوله: «باب النهي عن الطيب واللباس إذا أمسى الحاج يوم النحر قبل أن يفيض، وكل ما زجر عنه قبل رمي الجمرة يوم النحر». وأفتى به من المتأخرين الشيخ علي ابن الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب ـ رحمهما الله ـ، انظر: مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (١/ ٢٥٧)، ومن المعاصرين العلامة الألباني رحمه الله في مناسك الحج والعمرة (ص٣٤).

(٣) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (١/ ٢٥٨).

القول، وجاء بعد مائة وخمسين سنة قول، فنظر في الحديث ونظر في الدليل، وقال: هذا يدل عليه كذا وكذا، ويدل على أن هذا الأمر هذا مستحب، لكنه لم يكن مفضلًا في القرون المفضلة الأولى، ولا نعلم أحدًا عمل به، أو قال به، فكيف يأتي من يستنتجه في القرن الثالث أو الثاني، أو نحو ذلك؟ لهذا ابن المنذر، ونحوه ممن ألفوا في الإجماع لا ينظرون إلى مخالفة من خالف العمل على أنه قادح في الإجماع، بل الإجماع ما انعقد عليه العمل، فالمسائل التي انعقد عليها العمل في عهد الصحابة، وعهد التابعين يعدونها إجماعًا، ولو وُجد من خالف فيها من الأئمة؛ لهذا لا يقول ابن المنذر ـ مثلًا ـ: «أجمعوا وخالف سفيان»؛ لأن هذا ليس من شرطه، فالإجماع عنده ما أجمع عليه العلماء من قبل، وكان عليه العمل، فإذا كان العالم ليس له حجة، أو كان له حجة لكن خالف العمل السابق، فإن ابن المنذر وطائفة ممن ألفوا في الإجماع لا يعدونه إجماعًا، بل مخالفًا للإجماع، وهذا معنى قوله ﷺ: **«أو سُنَّة قَائِمَةٌ»**.

الثالث: **«أو فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ»** وهي علم الفرائض، وهي أول علم يفقد في الأمة، وهذا يعني: أن الاهتمام به من فروض الكفايات؛ لكي يبقى في الأمة من يعرف القسمة، ويعرف الفرائض المقدَّرة في كتاب الله ﷻ، ويعرف ترتيب أصحاب الفروض وما يستحقه، كذلك يعرف أهل التعصيب، وطبقات العصبة، كذلك يعرف أحكام بقية أصحاب الفرائض، فالفريضة العادلة هذا من العلم في الفقه، فطالب العلم الشرعي ينبغي له أن يهتم بالفرائض؛ لأن الفرائض نصف الدين؛ لأنها متعلقة بما بعد الحياة.



[تَحْرِيمُ الْقَوْلِ بِالرَّأْيِ فِي الْقُرْآنِ]

١١٣ ـ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ(١).

١١٤ ـ وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ(٢).

الشَّرْحُ

هذه كلها من الإمام رحمه الله يذكر آداب طالب العلم وما ينبغي له، والأشياء التي يحتاجها طالب العلم، فإن أعظم ما يكون به الاستدلال وكلام طالب العلم واستشهاده وعظة الناس به هو القرآن، ولهذا جاء التحذير في أن يقول قائل في القرآن برأيه، أو بغير علم: **«مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ»**، فمن قال في القرآن برأيه الذي حمله عليه الهوى؛ لأنه توعده بالنار، وأما الاجتهاد المبني على دليل، فإنه لا بأس به، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، إذا كان اجتهاده في التفسير مبنيًّا على دليل.

كذلك جاء في رواية أخرى: **«مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَأَصَابَ، فَقَدْ**

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٥١)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٣١).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٩٥٠)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٣٠)، وأحمد في المسند (١/ ٢٣٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٣٦)، والطبراني في الكبير (١٢٣٩٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٣).

أَخْطَأَ»[١]، فرجل لا علم له باللغة، ولا علم عنده بالشريعة وبقواعد الشريعة وبالسُّنَّة، فيقول في القرآن برأيه؛ لكن ليس عنده علم، فنظر فقال: إن تفسير الآية أظنه كذا. وهو ليس عنده علم بذلك، فهذا ولو أصاب في الحقيقة فقد أخطأ؛ لأن القرآن لا يجوز أن يتكلم الإنسان فيه، ويفسره بغير علم بالقرآن، بحفظ القرآن، ومعرفة الآيات التي في الموضوع، كذلك بغير علم بالسُّنَّة التي جاءت في تفسير القرآن، وبغير علم بمنهج السلف في التفسير، كيف كانوا يفسرون، وأقوال العلماء في ذلك، ونحو هذه الضوابط.

والتفسير بالرأي معناه: أن يُفسر القرآن بلا حجة، ولا دليل يرجع إليه، وإنما بمجرد رأي رآه هو، فليس له ما يدل على كلامه من القرآن ولا من السُّنَّة، ولا من أقوال الصحابة، ولا من اللغة ولا من السياق، وإنما هو رأى رأيًا ففسر به، وهذا قول بلا علم، والله ﷻ جعل القول عليه بلا علم قرينة الشرك به؛ لأن الشرك ـ أيضًا ـ قول على الله بلا علم، فلا يحل لأحد أن يفسر القرآن بمجرد رأيه؛ لأن التفسير بالرأي المجرد مذموم ومنهي عنه؛ لأنه داخل في القول على الله ﷻ بلا علم، فالذي يُفسر بالرأي ويقول: إن معنى قول الله هو كذا، بغير دليل يستدل عليه، وإنما لمجرد شيء بدا له وظهر بدون حجة، لا نقلية ولا لغوية، فهو داخل فيما جاء في الروايات الكثيرة المتعددة في النهي عن تفسير القرآن، والوعيد الشديد في تفسير القرآن بغير علم؛ حيث إنه قد جاء لفظان: **«مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْم»**، وفي رواية: **«مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»**، فالمراد بالرأي هنا الرأي الذي ليس عليه

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٢)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٣١)، وأبو يعلى (٣/ ٩٠)، والطبراني في الكبير (١٦٧٢) والأوسط (٥/ ٢٠٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٣) من حديث جندب بن عبد الله ﵄.

علم، وهو الذي صار إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: «مقدمة التفسير» بعد النقول الكثيرة عن السلف أولًا عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بعد أن ساق الأحاديث فيمن قال في القرآن بغير علم، ذكر عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإسنادها عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حسن، ووردت ـ أيضًا ـ عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1] في قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾، وفيها التحذير الشديد من أن يُقال في القرآن

---

(١) قال ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٢٧١): «عن إبراهيم النخعي قال: قرأ أبو بكر الصديق: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾، فقيل: ما الأب؟ فقيل: كذا وكذا، فقال أبو بكر: إن هذا لهو التكلف، أي أرض تقلني أو أي سماء تظلني إذا قلت في كتاب الله بما لا أعلم. وهذا منقطع بين النخعي والصديق، وأخرج من طريق إبراهيم التيمي أن أبا بكر سُئل عن الأب ما هو؟ فقال: أي سماء تظلني. فذكر مثله، وهو منقطع لكن أحدهما يقوي الآخر».

وإسنادها ـ أيضًا ـ صحيح عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٣٦)، في فضائل القرآن، من كره أن يفسر القرآن، برقم (٣٠١٠٥)، وسعيد بن منصور في سننه (١/ ١٨١)، فضائل القرآن، برقم (٤٣) عن يزيد بن هارون، قال: أخبرنا حميد عن أنس أن عمر قال على المنبر: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١] ثم قال: هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لهو التكلف يا عمر.

وهذا إسناد متصل صحيح، وقد صح سماع حميد من أنس ـ وإن كان قد قيل في ترجمته ـ: كان يدلس، وإنما سمع من أنس ثمانية عشر حديثًا ـ وقيل غير ذلك ـ والباقي دلسها عن ثابت، والجواب أنه وإن دلسها عن ثابت ـ إن ثبت ذلك ـ فإن الذي دلسه ثقة جبل من أثبت الناس في أنس وهو ثابت البناني رَحِمَهُ اللَّهُ.

هذا مع أن ابن عدي قال في الكامل (٢/ ٢٦٨): «وأما ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا مقدار ما ذكر وسمع الباقي من ثابت عنه فإن تلك الأحاديث يميزها من كان يتهمه أنها عن ثابت عنه لأنه قد روى عن أنس وقد روى عن ثابت عن أنس أحاديث فأكثر ما في بابه أن الذي رواه عن أنس البعض مما يدلسه عن أنس وقد سمعه من ثابت، وقد دلس جماعة من الرواة عن مشايخ قد رأوهم».

بغير علم، أما إذا احتج بعلم إما بآية أو بسُنَّة أو بلغة، فإن هذا علم يصح أن يُفسر بناءً على فهم فهمه من آية أو حديث أو لغة، وهذا هو الذي جرى من الصحابة ﷺ؛ فقد اجتهدوا بناءً على فهم فهموه، فيُحمل ما روي عنهم عن الخلفاء، أو عن الصحابة من النهي عن تفسير القرآن بالرأي، أو أن يقول قولًا في القرآن بأن هذا القول المقصود به الذي لا يستند إلى حجة ولا دليل، أما ما يستند إلى حجة، أو دليل عند صاحبه، فهو مأذون له به، كما هو شائع في تفاسير العلماء في هذا الصدد.

إذا تبين ذلك، فهناك أمران:

الأمر الأول: يجب الحذر الشديد من أن يُقدم على تفسير القرآن بغير علم، كأن يكون الإنسان غير حافظ للقرآن، بحيث يحمل بعض الآيات على بعض في فهم لمعانيها أو معرفة بالسُّنَّة أو معرفة باللغة، وإنما هو يفسر بحسب رأيه أو ما يطرأ له، وحينئذ فالعلم هو الذي تكون معه النجاةُ في هذا الأمر بحيث يستطيع أن يفسر بعلم، وأنه إذا اجتهد في التعبير يكون مقبولًا، كذلك ينبغي أن يراجع التفاسير الأثرية، أولًا: كتفسير الإمام عبد الرزاق الصنعاني رحمه الله، وكتفسير الإمام أحمد فيما نُقل عنه، وكتفسير سعيد، وتفسير ابن جرير، وتفسير ابن مردويه، وتفسير ابن المنذر، وما أشبهها من التفاسير الأثرية، وكذلك ما لخصت فيه هذه التفاسير كتفسير ابن الجوزي، وتفسير الحافظ ابن كثير، وغيرها، ثم هو مع ذلك يكون عنده بصر بالعقيدة الصحيحة التي قررها أئمة الإسلام أئمة السُّنَّة حتى يفهم القرآن عليها، ويكون عنده ـ أيضًا ـ بصر بمواقع التفسير من اللغة، حتى يعرف الإعراب المتقدم والمتأخر، ويعرف طرفًا من علم المعاني حتى يعرف فائدة التقديم والتأخير وفائدة الحصر، وفائدة التأكيد، وفائدة تنوع الحروف، وأشباه ذلك مما هو مقرر في علم المعاني، فإذا كان عنده طرف من علوم اللغة مع معرفة بالقرآن والسُّنَّة

والمراجعة في كتب التفسير، فإنه إذا اجتهد يُرجى أن يكون اجتهاده ليس فيه تجاوز لقول النبي ﷺ: «**مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».

الأمر الثاني: فيما ذكر أن تفسير القرآن بالرأي المذموم له أَشْكَالٌ وله أنحاء:

أولًا: هو مذموم في المسائل الغيبية كمسائل صفات الله ﷻ، أو الجنة والنار، أو ما يحصل يوم القيامة، والقرآن مملوء بالآيات التي فيها ذكر للغيبيات، فالإقدام على تفسير هذه الغيبيات بما يخالف قاعدة: (**أَمِرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ**)، هذا تفسير بالرأي إلا ما كان فيه علم مقتفى، فإن هذا يصار إليه كتفسير الكرسي بأنه موضع القدمين، وتفسير الميزان بأنه له كفتان، وأشباه ذلك.

ثانيًا: أن التفسير بالرأي يكون بحمل القرآن على ما يخالف ما علم من الآيات الأخرى، كصنيع أصحاب المذاهب الردية والفرق المنحرفة في تفسير بعض الآيات بما يخالف آيات أخر، مع وجود آيات فيها ثناء على الصحابة ﵃، فلا يأخذون بها، بل يفسرون آيات أخر بتفسير يُضاد هذه الآيات، وهكذا في مسائل الحلال والحرام، فإن تفسيرها بما يناقض غيرها، هذا يُعد من التفسير بالرأي المذموم.

الشكل الثالث: للتفسير بالرأي المذموم هو التفسير بالتأويل المردود، فالتأويل قد يكون صحيحًا، وقد يكون باطلًا، والباطل هو ألا يكون هناك حجة لصرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه، فهذا ـ أيضًا ـ يكون تفسيرًا بالرأي، مَنْ صرف لفظًا عن ظاهره إلى غيره دون قرينة، أو حجة تدل على ذلك، فهذا من التأويل المذموم كما هو صنيع أصحاب المذاهب والفرق المختلفة.

إذا تبين هذا، فمدارس التفسير بالرأي عند علماء التفسير، وعلماء علوم القرآن تنقسم إلى قسمين شهيرين:

القسم الأول: التفسير بالرأي المقبول على ما ذكرنا.

القسم الثاني: التفسير بالرأي المذموم المردود، وهو القول على الله بغير علم.

أما التفسير بالرأي المقبول، فيسمونه بالرأي، وصحته أن يُقال بالاجتهاد، وهو ما كانت عناصر الاجتهاد فيه تامة أو متوفرة، وهذا له عدة مدارس في داخله منها:

المدرسة الأولى: المدرسة الفقهية في التفسير: فكل أصحاب مذهب فسروا القرآن تفسيرًا فقهيًا خاصة في الآيات التي لها صلة بالفقه، أو بأصول الفقه، وهذا كثير، فالحنابلة لهم تفاسير فقهية، والمالكية لهم تفاسير فقهية، والحنفية لهم تفاسير فقهية، والشافعية لهم تفاسير فقهية، والظاهرية لهم ـ أيضًا ـ تفسير فقهي، وهكذا، وهذا تفسير بالاجتهاد الفقهي الذي له دليله، فهم لم يفسروا القرآن من حيث هو، ولكن فسروه بما يوافق المذهب الفقهي.

المدرسة الثانية: مدرسة التفسير بالاجتهاد النحوي، وهذا كثير ويدخل فيها الكتب المسماة: إعراب القرآن، كـ (إعراب القرآن للزجاج)، و(إعراب القرآن للزجاجي)، (وإعراب القرآن للفراء)، والتفاسير التي اعتني فيها بالإعراب كـ (إعراب القرآن للعكبري)، و(تفسير البحر المحيط لأبي حيان)، وأشباه هذه الكتب.

المدرسة الثالثة: مدرسة التفسير بالاجتهاد اللغوي، ويدخل فيه التفصيل في المفردات، أو في البلاغة، وهناك عدد من الكتب اعتنت بهذا التفسير، وقد تشترك مع غيرها في مدرسة، كمدرسة فقهية، أو مدرسة عقدية، أو نحو ذلك، وهذه لها أمثلة متعددة، كتفسير ابن

الجوزي، وتفسير البحر المحيط، وكتفسير السمعاني، وتفسير السمين الحلبي، وتفاسير كثيرة في هذا الصدد، ومن المتأخرين كتفسير الألوسي وما شابهه، وهذه قد يكون فيها عناية بالبلاغة أو عناية بالاشتقاق والمفردات.

المدرسة الرابعة: التفاسير العقدية، وهي التي اعتنت بالاجتهاد ولكنها مالت إلى تقرير العقيدة، وهذه يصلح أن نقول: إن ما يدخل في هذه المدرسة ـ مدرسة الاجتهاد المقبول ـ هي التفاسير العقدية السلفية، أو التي تكون تبعًا لأئمة الحديث ـ رحمهم الله تعالى ـ، والتي توافق ظاهر القرآن، وهذه يصح أن يُقال فيها: إنها تفسير بالاجتهاد المقبول.

والمدرسة الأخيرة: هي المدرسة الإشارية، والمدرسة الإشارية: هي مدرسة للتفسير بالاجتهاد، ولكن بذكر الإشارة، ومنها ما هو مقبول، ومنها ما يدخل في الرأي المذموم، والتفسير بالإشارة سبق الكلام عليه، ولكن نعيده باختصار فنقول: يصح التفسير الإشاري بأربعة شروط ذكرها ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: «التبيان في أقسام القرآن»[1]، جَمْع قَسَمٍ، ويصح أن يُقال: في إِقسام القرآن وهو قَسَم القرآن.

وأما النوع الثاني: وهو التفسير بالرأي المذموم، فهو: كل ما كان الاجتهاد فيه غير متوافر الشروط، ويدخل فيها كل التفاسير التي يذهب إليها أهل البدع مثل: تفاسير غلاة الصوفية، وتفاسير الشيعة التي ينحون فيها منحى التأويل، والرأي الذي لا حجة فيه، ومثل: تفاسير الباطنية، وتفاسير المعتزلة، والخوارج، وما أشبه ذلك من التفاسير.

وعلى أية حال، فإن تقسيم المدارس يحتاج إلى تفصيل أكثر، ولكن سبق أن أشرنا إليها، وقد ذكر ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: «مقدمة التفسير» ما سبق أن بيناه، وهو أن التفسير بالاجتهاد إذا توافرت الشروط

---

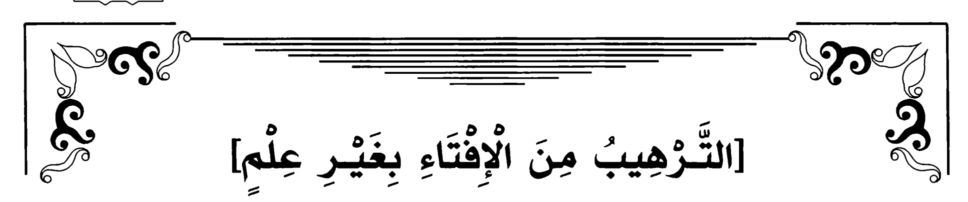
(١) انظر: التبيان (ص٥٠).

فيه، فإنه لا حرج منه، وأما إذا كان قولًا بمجرد الرأي فهو مذموم، فليحذر منه؛ لأن القول على الله بلا علم شديد جدًّا، وكبيرة من الكبائر، وقد يكون كفرًا إذا كان متعلقًا بإباحة ما لم يأذن به الله، وقد ذكر في آخر بحثه أن من سُئل عن علم، أو من سُئل عن آية ولديه علم، فإنه يجب عليه أن يجيب أو أن يبين المعنى، وهذا ليس على إطلاق، وإنما يجب عليه إذا كان ليس هناك من يعلمها إلا هو(١)، أما إذا كان غير مسؤول عن الفتيا، فإنه يجوز له أن يمتنع عن الجواب، وأن يحيل إلى غيره؛ كما كان الصحابة ﭬ يحيل بعضهم إلى بعض(٢)، أما إذا تعيَّنت عليه، فإنه يجب عليه أن يُبيِّن، ولا يجوز له الكتمان، وإذا لم تتعين عليه؛ لوجود من يجيب غيره أو بوجود من يبين غيره، فإنه حينئذٍ له في ذلك مندوحة.

❊ ❊ ❊

(١) أخرج البخاري (١١٨، ٢٣٥٠)، ومسلم (٢٤٩٣) وغيرهما عن أبي هريرة قال: «**لَوْلَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللهِ مَا حَدَّثْتُ أَحَدًا بِشَيْءٍ أَبَدًا**»، ثم تلا هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ﴾ إلى آخر الآيتين.

(٢) أخرج الدارمي في مقدمة سننه (١٣٥)، وابن المبارك في الزهد (١/ ١٩)، وابن سعد في الطبقات (٦/ ١١٠)، وأبو خيثمة في كتاب العلم (١/ ١٠)، والفسوي في المعرفة (٣/ ١١٥)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٥١)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ٤١٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦/ ٨٦)، والبيهقي في المدخل (١/ ٤٣٣) عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى قال: «أدركت عشرين ومائة من أصحاب النبي ﷺ ـ أُراه قال: في هذا المسجد ـ فما كان منهم محدث إلا ودَّ أن أخاه كفاه الحديث، ولا مفتٍ إلا ودَّ أن أخاه كفاه الفتيا».



[التَّرْهِيبُ مِنَ الْإِفْتَاءِ بِغَيْرِ عِلْمٍ]

١١٥ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أُفْتِيَ بِغَيْرِ عِلْمٍ كَانَ إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ، وَمَنْ أَشَارَ على أَخِيهِ بِأَمْرٍ يَعْلَمُ أَنَّ الرُّشْدَ في غَيْرِهِ، فَقَدْ خَانَهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ[(١)].

الشَّرْحُ

هذا الحديث في معنى قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦]، وهذا يبين شدة خطر القول بأن هذا حلال وهذا حرام، وهذا من أشد ما يحذره المرء؛ لأنه لا يجزم بموافقة حكم الله عز وجل في المسائل الخلافية أو المجتهد فيها.

ولهذا نقول: إن فعل السلف في هذه المسائل هو الورع، فلا يقولون: هذا حلال، أو هذا حرام، إلا لما اتضح به الدليل من أدلة الشرع، وكثير منهم يعبِّر بتعبير: أكرهه أو لا أحبه أو يقول: لا يجوز هذا، أو من يفعل هذا، ونحو ذلك؛ وذلك بعدًا منهم وخلوصًا من استعمال لفظ الحلال ولفظ الحرام.

وهذا الحديث فيه الوعيد الشديد لمن يفتي بغير علم، وهو يوجب الخوف من الدخول في الفتيا في كل ما يسأل عنه الناس، قال عبد الرحمٰن بن أبي ليلى رحمه الله: **«لَقَدْ أَدْرَكْتُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ عِشْرِينَ**

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٧)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٨٤، ٢١٥)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

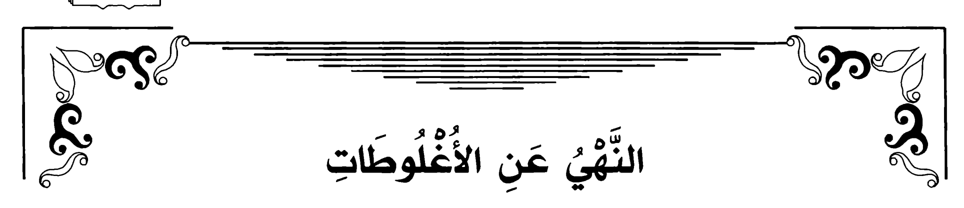
وَمِائَةً مِنَ الأَنْصَارِ، وَمَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ، إِلَّا وَدَّ أَنَّ أَخَاهُ كَفَاهُ الْحَدِيثَ، وَلَا يُسْأَلُ عَنْ فُتْيَا، إِلَّا وَدَّ أَنَّ أَخَاهُ كَفَاهُ الْفُتْيَا»(١)، وتلك كانت سُنَّة السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ في هذه الأصول العظيمة.

واليوم أصبحت الفتوى مفخرة أن يكون فلانًا مفتيًا، ويتكلم بغير إيقان ولا إتقان، وربما أفتى وهو يأكل، وربما أفتى وهو ينظر إلى شيء، أو وهو يكتب، وهذا أمر في الحقيقة يخشى المرء فيه أن يعاقبه الله ﷻ بذهاب نور الإيمان من صدره؛ لهذا ينبغي لنا أن نعلم أن هدي السلف الصالح، وما كان عليه أئمتنا ـ رحمهم الله تعالى ـ هو التشديد في أمر الفتوى، وأن المرء يجب عليه أن يربأ بنفسه أن يُعرض دينه وحسناته للذهاب بذنب يحدثه في الأمة.

واليوم نسمع كثيرًا من يقول: سألت فلانًا فأجابني بكذا، وسألت الشيخ فلانًا فأجابني بكذا. وأصبح المفتون بأعداد لا حصر لها في عرض البلاد وطولها، وهذا لا شك أنه يخالف الدين ويخالف الورع، فالتعليم والبحث شيء، وأما الفتوى فإن المرء لا يسوغ له أن يفتي في كل ما يُسأل عنه، أما إذا تعينت عليه الفتوى، فهذا بحث آخر.

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه (١٣٥)، وابن المبارك في الزهد (ص١٩)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ١١٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦/ ٨٦، ٨٧).



النَّهْيُ عَنِ الأُغْلُوطَاتِ

١١٦ ـ وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: نَهَى عَنِ الأُغْلُوطَاتِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ـ أَيْضًا ـ[(١)].

الشَّرْحُ

هذا الحديث في آداب العالم والمتعلم، والأغلوطات فسرها العلماء بعدة تفاسير منها:

الأول: الأغلوطات هي: المسائل التي يراد منها إظهار غلط من سُئل عنها، إما غلط المفتي أو المعلم أو غلط المتعلم، وهي المسائل المشكلة المعقدة التي ليس كل أحد يفهم وجهها، إنما يراد منها إظهار غلط المعلم أو المتعلم، وذلك لما فيها من التباهي، ولما فيها من تعقيد العلم، والمأمور به تيسير أخذ العلم.

الثاني: الأغلوطات هي: المسائل التي لم تقع؛ لأنه يؤول الكلام فيها إلى الغلط، وأنها إذا وقعت اتضحت.

الثالث: الأغلوطات: المسائل المشكلة عمومًا التي يستشكلها المتلقي.

وهذا النهي أدب عام للمعلم والمتعلم، فالواجب على المعلم أن يبذل نصيحته للطلاب والمتعلمين، وييسر عليهم مسائل العلم، ويربيهم

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٦)، وأحمد في المسند (٥/ ٤٣٥)، وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ١٠٦)، والطبراني في الكبير (٩١٣) وفي الأوسط (٨/ ١٣٧)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص٢٢٩).

بصغار العلم قبل كباره، وليس كل ما عند المعلم يعطيه المتعلم، ليس كل ما عند الأستاذ أو الشيخ يعطيه ويلقيه؛ لأن المجال ليس مجال استعراض معلومات ولا إعطاء كل ما عندك؛ لأن الطالب يريد ما ينفعه، فإذا أعطيته شيئًا لا ينفعه، فلم تربِّه في الحقيقة.

والله ﷻ أثنى على طائفة من عباده بقوله ﷻ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩]، وجاء في أحد أوجه تفسيرها: أن الرباني في العلم هو الذي يعلِّم الناس صغار العلم قبل كباره[1]، ولا يعطيهم أغلوطات المسائل التي تجعلهم يصدون عن العلم، ويبعدون عنه.

وهذا الذي نهجه أئمة الإسلام وأهل الصلاح في العلم أنهم لا يعطون شيئًا صعبًا، وإنما يدرجون العلم شيئًا فشيئًا، وفوائد ميسورة بأحسن عبارة؛ حتى يتلقفها المتعلم ويستفيد منها.

---

(١) انظر: تفسير البغوي (١/ ٣٢١).
وقال الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه (١/ ١٩٢ فتح): «ويُقال: الرباني الذي يربي الناس بصغار العلم قبل كباره».
وقال ابن القيم رحمه الله في مفتاح دار السعادة (١/ ٦٦): «فيه تنبيه لأهل العلم على تربية الأمة كما يربي الوالد ولده، فيربُّونهم بالتدريج والترقي من صغار العلم إلى كباره وتحميلهم منه ما يطيقون».
وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٩٥): «والمراد بصغار العلم ما وضح من مسائله، وبكباره ما دق منها».

[طَلَبُ الْعِلْمِ السَّبِيلُ إِلَى الْجَنَّةِ]

١١٧ ـ وعن كَثِيرِ بن قَيْسٍ قَالَ: «كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي الدَّرْدَاءِ فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ إِنِّي جِئْتُكَ مِنْ مَدِينَةِ الرَّسُولِ ﷺ لِحَدِيثٍ بَلَغَنِي أَنَّكَ تُحَدِّثُهُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا جِئْتُ لِحَاجَةٍ، قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «من سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فيه عِلْمًا، سَلَكَ الله بِهِ طَرِيقًا من طُرُقِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ له من في السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ وَالْحِيتَانُ فِي جَوْفِ الْمَاءِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَإِنَمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالدَّارِمِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجه[١].

الشَّرْحُ

هذا الحديث حديث عظيم، وأبو الدرداء رضي الله عنه جاء في وصفه أنه «حَكِيمُ هَذِهِ الْمِلَّةِ»[٢]، وذلك لما جعل الله معه من الفطنة والحكمة في

(١) سبق تخريجه (ص٣٠٩).
(٢) انظر: أربعون حديثًا لابن عساكر (ص٦٨)، وسير أعلام النبلاء (٢/ ٣٢٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٤)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي (١/ ٤٠).

التربية وفي العلم، وكان يُقرئ الناس القرآن في الشام، وله في التربية أحوال كثيرة، وفي أقواله حكم كبيرة.

هذا الرجل الذي جاء من المدينة إلى الشام يطلب حديثًا واحدًا، قال: «**جِئْتُكَ من مَدِينَةِ الرَّسُولِ** ﷺ»، ولم تأت به حاجة، لِمَ جاء؟ قال: «**لِحَدِيثٍ بَلَغَنِي أَنَّكَ تُحَدِّثُهُ**»، وهذه همَّة عظيمة أن يرحل المرء من المدينة في ذاك الوقت مع ضعف الرواحل، فيمشي لمدة شهرين على الراحلة؛ لأجل حديث سمع أن أبا الدرداء رضي الله عنه يحدث به، لا شك أن هذه الهمة همة دين وليست همة التزين، أو همة رغبة في لفت وجوه الناس إليه، أو رغبة في الثناء، إنما همة دين وخوف من الله عز وجل، ورغبة فيما قاله ﷺ. فهذا يدلك على أن العلم إنما يكون بعلو الهمة، فكيف إذا كان العلم ميسورًا عندك وقريبًا منك، ومع ذلك لا تسعى إليه؟

ولذلك أكثر الناس رعاع أتباع كل ناعق، لا يهتمون بالعلم ولا يرفعون له وبه رأسًا، وهؤلاء مذمومون، بخلاف الذين يسعون إلى العلم ويتعبون فيه، فإنهم حقيقون بما روى أبو الدرداء رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «**من سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فيه عِلْمًا سَلَكَ الله بِهِ طَرِيقًا من طُرُقِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ..**» الحديث. يعني: رضًا بما يصنع؛ كما في الحديث الآخر: «**مُعَلِّمُ الْخَيْرِ يَسْتَغْفِرُ له كُلُّ شَيْءٍ**»(١)، وهذا من سعى فيه، فقد سعى في العلم، فكيف بمن يسعى كل يوم، فكيف بمن يرحل فيه.... إلى آخره؟

فهذا يبين مناسبة ذكر الإمام رحمه الله لهذا الحديث في آخر هذا الكتاب، وأحاديث العلم؛ لأن أصول الإيمان والعقيدة التي عقد الكتاب

---

(١) أخرجه الدارمي (٣٤٣)، وابن أبي شيبة (٥/ ٢٨٤)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص٢٧٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.
وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ٥٠٤).

لها تحتاج إلى تعب، وتحتاج إلى ممارسة، وتحتاج إلى همة عالية، فلا تحقر نفسك، وتقول: هذا صعب، والعلماء كثيرون، فقد يأتي يوم والحاجة تكون لك، والناس ينظرون إليك، وهم في حاجة إلى تبليغ دين الله. . .

وكان ابن عباس رضي الله عنهما يحرص على أن يجلس في مجالس الصحابة رضي الله عنهم يأخذ العلم، فقال لرجل من الأنصار: «**هَلُمَّ فَلْنَسْأَلْ أَصْحَابَ النبي ﷺ فَإِنَّهُمْ الْيَوْمَ كَثِيرٌ، فقال: واعجبًا لَكَ يا بن عَبَّاسٍ! أَتَرَى الناس يَحْتَاجُونَ إِلَيْكَ وفي الناس من أَصْحَابِ النبي ﷺ من تَرَى؟**»[(١)]، فترك ذاك صحبة ابن عباس رضي الله عنهما في العلم، واستمر ابن عباس رضي الله عنهما، فما هي إلا سنوات قليلة، عشرون أو ثلاثون سنة، حتى احتاج الناس إلى ابن عباس رضي الله عنهما أعظم من حاجتهم إلى بعض كبار الصحابة رضي الله عنهم؛ لكثرة ما تلقف من العلم، فلا تسئ بالعلم ظنًّا، فإنك لا تدري من يحتاج إليه، فقد تذهب إلى بلد كلها جهل، ليس فيه من يعرف العلم، والله عز وجل يقدر ما يشاء، وقدَرُ الله يجري في عباده، فإذا لم يكن مع المرء علم راسخ أخذه في وقت السَّعة، وأكَّد على نفسه؛ فإنه لن ينفع الناس، قد يأثم في بعض الحالات؛ إذا كانت كل الأسباب متيسرة له، فإن كان عنده فهم ورغبة واستعداد، ولكن يؤثر الدنيا على العلم، وتبليغ دين الله عز وجل؛ فلا شك أنه قد يأثم في بعض الحالات إذا تعيَّن عليه.

وفي هذه الأمة ليس ثَمَّ نبي بعد محمد ﷺ، أما بنو إسرائيل فكان النبي يأتي بعده نبي، وكان فيهم علماء، أما في هذه الأمة فالعلماء هم

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة (٢/ ٩٧٦)، والدارمي (٥٧٠)، والطبراني في الكبير (١٠٥٩٢)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٦١٩)، وذكره الذهبي في السير (٣/ ٣٤٢).

ورثة الأنبياء؛ لهذا استحضر الفضل، واستغفار الملائكة، ورضا الملائكة، ووضعها لأجنحتها، واستحضر قوله ﷺ: **«مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»**، وقوله: **«إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ»**، واستحضر وقت الحاجة.

وفي الأمة الآن يزيد عدد المسلمين عن ألف مليون مسلم، كم عدد طلاب العلم؟ طلاب العلم بحق قلة نوادر، هل هؤلاء سيكفون الأمة؟ لا يكفون، لو ندرِّس ملايين، ويتخرج ملايين من العلماء - أيضًا - ما يكفون الأمة، كيف يكفيهم هؤلاء في بلد، وهؤلاء في بلد، والبلدان الآن مدن وقرى تُعدُّ بمئات الآلاف في الأرض، فمع توسُّع الناس طلاب العلم يقلُّون. لا تنظر إلى الرياض مثلًا، وتنظر إلى حلق بعض المشايخ، وتقول: كثيرون. أو تنظر إلى طلاب الجامعة، وفي الواقع الآن أصبح العلم أندر من النادر، صحيح أن القراء كثيرون، لكن طالب العلم الراسخ الذي أخذ العلم بأصوله، ويصلُح أن يبلغ دين الله ﷻ، ويُعلِّم الناس بمعاني الكتاب والسُّنَّة، هؤلاء قلّة.

لهذا التعب وعلو الهمة هما الطريق مع سؤال الله ﷻ التوفيق والإعانة، ولا تحقرن نفسك، قال ﷺ: **«لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا»**[(١)] أي: علم تأخذه، لكن المهم خذه بوضوح، لا تأخذ العلم مشوشًا، لست ملومًا ألا تعلم، كل واحد يعلم أشياء، ولا يعلم أشياء، حتى العلماء الكبار، المهم أن تأخذ العلم بيقين، بعض الطلاب عندهم معلومات كثيرة لكنها مشوشة، فإذا تكلم فيه صار مشوشًا، ولا يعرف الضوابط: هل هذا واجب؟ هل مستحب؟ ما دليله؟ وما وجه استدلاله؟ التعريف؟ حد الشيء؟ ليس عنده ضوابط، تجده يدخل هذه في هذه، وقد يؤول الأمر إلى أن يحكم بالأحكام مخالفة لما أجمع عليه أهل العلم،

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٧٦).

أو مخالفة لما دلَّ عليه الدليل، ولهذا الذي ينبغي ويتأكد عليك أن يكون العلم أهم شيء عندك، والعلم واسع، فخذ منه ما ينفع، خاصة التوحيد والعقيدة؛ لأن فيها صلاح الباطن، وصلاح العمل، ثم معرفة السُّنَّة في العبادات، وما يحتاج الناس إليه، تعلمهم السُّنَّة فيما يحتاجون إليه في أمر عباداتهم ومعاملاتهم، هذا في البداية يكفي، ومع الزمن تتوسع شيئًا فشيئًا حتى تأخذ من العلم ما كتب الله عَجَّلَ لك.

وهنا مسألة مهمة: وهي: كيف يأخذ طالب العلم تصوير المسائل؟

الجواب: يأخذها بالتلقي، وتصوير المسائل أهم من الحكم والدليل ووجه الاستدلال والتفصيل والخلاف، فإذا عرفتَ صورة المسألة أولًا، فما بعدها يتنزل على الصورة، يأتيك التعريف، فينزل على الصورة، والدليل على الصورة، ووجه الاستدلال على الصورة، والحكم على الصورة. . . وهكذا.

فطالب العلم تأتيه مسائل يلزمه تصورها؛ حتى يفهمها، مثل:

هل سدل الشعر مكروه؟ ما معنى سدل الشعر؟ هل اشتمال الصماء منهي عنه؟ ما معنى اشتمال الصماء؟ الإقعاء، ما هو الإقعاء المحرم أو المنهي عنه؟ وما هو الإقعاء المسنون؟ الاستحاضة، ما هي صورة الاستحاضة؟ وما هي صورة الدم الفاسد؟ الإسباغ واجب أو سُنَّة؟ ما معنى الإسباغ؟

وفي العقيدة مثلًا: مسألة علو الله عَجَّلَ، ما معنى علو الذات، وعلو الصفات؟، والاستواء على العرش، والفرق بينه وبين العلو؟، هذه الصور التي تحدد المعاني، بعد ذلك إذا جاءك الدليل يأتي الدليل على صورة صحيحة، مثل: الذي بنى بنيانًا على أساس صحيح، وبدأ يعلو به، فيكون البناء صحيحًا.

أما إذا صارت الصور مشوهة، وأيضًا الأدلة مشوشة، فالاستدلال

ليس بواضح، فيستدل بالشيء في غير مكانه، فهذا ينبني العلم عنده مشوشًا، ولا يهدم العلم والدين إلا نصف فقيه، مثل ما قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «**إِنَّمَا يُفْسِدُ النَّاسَ نِصْفُ مُتَكَلِّم، وَنِصْفُ فَقِيهٍ، وَنِصْفُ نَحْوِيٍّ، وَنِصْفُ طَبِيبٍ، هَذَا يُفْسِدُ الْأَدْيَانَ، وَهَذَا يُفْسِدُ الْبُلْدَانَ، وَهَذَا يُفْسِدُ اللِّسَانَ، وَهَذَا يُفْسِدُ الْأَبْدَانَ، لَا سِيَّمَا إِذَا خَاضَ هَذَا فِي مَسْأَلَةٍ لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهَا عَالِمٌ، وَلَا مَعَهُ فِيهَا نَقْلٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا هِيَ شَيْءٌ مِنْ مَسَائِلِ النِّزَاعِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ**»[(١)].

فطالب العلم يجب عليه التثبت من المسائل التي يتلقاها ويقرؤها، خاصة إذا كانت غير واضحة؛ لأن العالم أو المعلم لا يعطيك كل العلم الذي عنده، فكل واحد يأخذ بقدر، وكم من طالب توسع في العلم حتى صار أعظم من شيخه؟ مثل الذي يُعلم الخط، يُعلم الطالب كيف يكتب الحروف، ثم ما يلبث الطالب أن يكون خطه أحسن من الذي علمه. لهذا يجب أن يكون تصور العلم واضحًا، وذلك أهم من كثرة المعلومات، وذلك بأن يصاغ ذهن الطالب، وليس شرطًا أن يعطي المعلم الطالب كمًّا كبيرًا من المعلومات، فقد يعطيه كتاب فتاوى ابن تيمية ليحفظه ويسرده سردًا، ولكن ليست هذه مهمة المعلم، بل مهمته: أن يصوغ ذهن الطالب في العلم، فكيف يصوغ ذهن الطالب؟

أولًا: يصوغه في الأناة في العلم، فمن أهم ما توصون به من بعدكم الأناة في العلم؛ لأنه من لم يكن متأنيًا بالعلم، تشتَّتت عنده الصور، وكثر غلطه؛ لكن التأني والرفق مع حسن التصور وحسن الاستدلال، وحسن الأداء.

الأمر الثاني: الاهتمام بالتحرِّي: التحرِّي في اللفظ، والتحري في

---

(١) انظر: الفتوى الحموية ضمن مجموع الفتاوى (٥/ ١١٨)، والرد على البكري (٢/ ٧٣٠).

المعنى، فتنقل لمن تُعلِّم التحري في الألفاظ، وكيف يؤدي العلم، وكيف يعبر عنه؛ لأن هذا العلم هو تبليغ رسالة محمد ﷺ، فلا بد أن تُبلغ بلغة العلم ولغة الدين، ليس بأي لغة، فهذا ليس ميدان ثقافة ولا ميدان مواعظ، بل هذا علم، والعلم غير الموعظة، الموعظة الأمر فيها واسع، لكن العلم يجب أن يؤدى بطريقة أهله، فإذا علم كيف يبلغ العلم، فإن هذا يجعل الطالب يفهم كيف يتعامل مع كتب العلماء. وكتب العلماء صيغت بعلم، فكيف يفهم الدين إلا بالرجوع إلى كتب العلماء؟ وكيف يفهم الدين إذا لم يتعود على سماع لغة أهل العلم؟!

أيضًا في تعامله مع كتب العلماء لا بد أن يصير عنده دراية وحساسية لمقصود العالم، فهذا العالم كلمته لها دلالة، والكلمة الثانية لها دلالة، وهكذا.

الأمر الثالث: أن يعلم الطالب كيف يتعامل مع شيخه، وكيف يتعامل مع المجتمع، وكيف يتعامل مع الكتاب، هذه لا يمكن أن يقرأها في كتاب، هذا هدي وطريقة لا بد أن ينقلها العلماء من وقت السلف إلى زماننا، فهذه تؤخذ بالتلقي، نعم موجودة كتب في الآداب، لكنها تنقل بالسمت، لكن تبقى سمة أهل العلم، وسمة الرصانة، والسُّنَّة، والتؤدة، والحكمة، إلى آخره.

الأمر الرابع: ألا يعطي المعلم الطالب العلم كله دفعة واحدة، فليس كل علم يجاب عنه، ولا يفتح الباب أمامه، ومن الخطأ أن يكون الطالب متجرئًا على المعلم، فإذا وجدت الهيبة استفاد أكثر، وانظر إلى من تخالطه في البيت فكلما كثرت المخالطة كثر الكلام الذي لا وزن له، ولذلك درج العلماء أنهم لا يخالطون الخلطة المعتادة عند الناس، وهذا خلاف العزلة أو التكبر؛ هذه كلها معان مذمومة، لكن كلما كان المعلم أهيب في قلوب من يأخذ عنه، كلما كان انتفاعهم أكثر، أما إذا صاروا دارجين عليه، وصار دائمًا معهم، صار كلامه لم يعد يسمع، هذا من

جهة التعليم، أما من جهة الدعوة والإصلاح والتربية، فذلك له باب آخر.

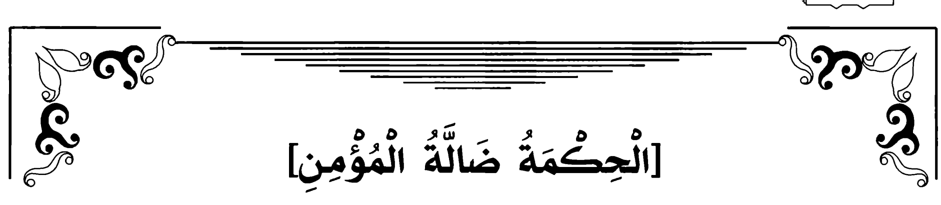
فالمعلم ينقل العلم وينقل معه أشياء. أما القراءة في الكتب، فتكون إذا صار الطالب مستقيم العود، صحيح البنيان، فعندها يتوسع في القراءة، والطالب قد يكون أكثر حفظًا من شيخه، هذا ليس غريبًا ـ والحمد لله ـ، ويكون أكثر بحثًا، فقد يجيء المعلم بجواب مختصر، ويكون الطالب عنده جواب صفحات من حفظه ومطالعاته، لكن المهم أن يتعامل مع العلم على طريقة صحيحة، إذا صار المعلم نقل للمتعلم هذا الأصل: أن يتعامل مع هذا العلم تصورًا واستدلالًا وأدبًا بطريقة صحيحة هذا كفاية، المعلومات تزيد وتنقص. هذا من الفوائد، بعضهم يعطي فوائد قليلة، وبعضهم يعطي فوائد أكثر، وليس الغرض من التعليم كثرة المعلومات والفوائد، لكن الغرض أن يكون البنيان صحيحًا، ومن العلم ما لم تسمعه من شيخ أو من معلم إنما قرأته، فإذا أشكل شيء تقف فيه، وتسأل عنه، لا تتصور شيئًا مشكلًا، لا تدري ما وجهه، وتقول: هذه فائدة، وتعرف أنها مخالفة للذي أخذته، ومخالفة لأصول العلم، ومخالفة للمعلومات المجمع عليها والمتفق عليها، ثم تحفظها وتشوش معلوماتك، بل تسأل ما وجه هذه؟

قال ابن حجر في موضع: «**قد كان في نفسي من هذه المسألة إشكال ثلاثين سنة**». ثلاثون سنة وهي مشكلة عليه، وليس عيبًا أن تبقى مشكلة، أو أن يبقى على الإنسان شيء مشكل ما يعرف وجهه، المهم التمسك بالأصول والقواعد، فأنت لست مخاطبًا أن تخوض كل لجة وتخرج منها، ليس كل أحد يخوض كل لجة ويخرج منها، فبعض الأئمة الكبار ممن لهم قدم راسخة في الإسلام ما سلموا من ذلك، وقد تخوض في لجة، وتخرج غير سالم، فإذا صار في المسألة مشكلة تسأل: ما وجهها؟ وتأخذ العلم برفق شيئًا فشيئًا؛ حتى تكتمل المعلومات بدقة.

مسألة أخرى: وهي: هل طالب العلم يطلب أكثر من فن؟

الجواب: طالب العلم إذا كان فيه همة قوية لا بأس أن يطلب أكثر من فن، فيركز أولًا على الأهم، وهو: التوحيد بدلائله، والفقه بدلائله، يعلم التوحيد، والحلال والحرام، والعبادات، والمعاملات، هذا هو النجاة.

أما بالنسبة للتدرج من المسائل السهلة إلى الصعبة، فالمتون هي التي تدرجك من الأصغر للأكبر، ومن الأسهل للأوسع؛ لأن السهولة قد تكون من جهة الاختصار، يسهل لك أن تكمل العلم وتتلقاه، وتكون السهولة من جهة أن المسائل ما فيها إشكال، المسائل تصورها سهل وقريب، فتنتقل في العقيدة من المتن السهل إلى الأقوى منه قليلًا.



[الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ]

١١٨ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا: «الكَلِمَةُ الحِكْمَةُ ضَالةُ المُؤْمِنِ، فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: غَرِيبٌ، وَابْنُ مَاجَه(١).

الشَّرْحُ

هذا الحديث حسن، وقوله: «**رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: غَرِيبٌ**»، من فهم العلماء أن غالب ما قال الترمذي: «**غريب**» يعني به: أنه ضعيف؛ لأن الغرابة عنده تعني الضعف، وليست الغرابة عند المتأخرين ـ أهل الاصطلاح ـ التي هي وصف للسند، فقد يكون الرجال ثقات؛ كحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه المعروف: «**إنما الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»(٢)، فإنه غريب، لم يأت إلا عن راوٍ واحد في الطبقة الأولى والثانية والثالثة إلى آخره، فقد يكون الحديث في الصحيحين، وهو غريب، لكن مصطلح الترمذي أنه إذا قال: «**غريب**»، فإنه يعني به: أنه ضعيف في الغالب، لكن هذا الحديث له طرق، فهو بها حسن.

قوله: «الكَلِمَةُ الحِكْمَةُ ضَالةُ المُؤْمِنِ، فَحيث وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا» معنى ذلك: أن «**الحِكْمَةُ**» التي هي الكلمة الصواب، أو الرأي الصواب

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٨٧)، وابن ماجه (٤١٦٩).

قال أبو عيسى: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإبراهيم بن الفضل المدني المخزومي يضعف في الحديث من قبل حفظه».

(٢) أخرجه البخاري في فاتحة كتابه الصحيح (ح١)، ومسلم (١٩٠٧).

فهي ضالة المؤمن؛ لأن المؤمن يسعى للحق، ويتحرى الصواب من الأقوال والأفعال، ولهذا أثنى الله ﷻ على من أوتي الحكمة، فقال ﷻ: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، وقال ﷻ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ﴾ [النساء: ١١٣].

والحكمة: السُّنَّة من الأقوال، والأفعال، وهي الأقوال الصائبة في الحق، والأفعال الصائبة في الحق، فالمؤمن من صفاته ـ وطالب العلم بالخصوص ـ أنه يتحرَّى الحكمة في الأقوال والأعمال، لا يتصرَّف بمحض رأيه، بل ينظر في الحكمة، والحكمة أعلاها: ما وُجِد في سُنَّة النبي ﷺ، وفي هدي الصحابة ﭫ في أفعالهم وكلامهم، وكذلك في هدي وأفعال وكلام أئمة الإسلام، هذه هي الحكمة؛ لأن الحكمة مكتسبة؛ تكتسبها مما عقَلتَ من الكلام والأفعال.

لهذا الحكمة عُرِّفَتْ بتعريفات:

منها: أنها وَضْعُ الشيء في موضعه اللائق به.

ومنها: وضع الأمور في مواضعها اللائقة بها الموافقة للغايات المحمودة منها.

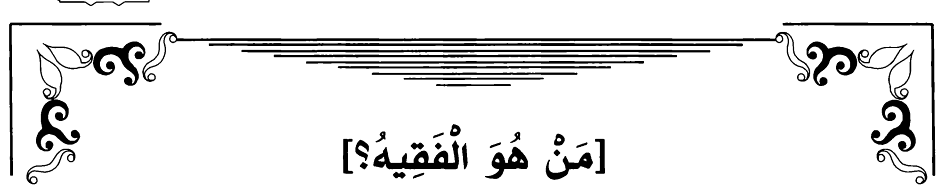
وهذا التعريف الثاني هو الأولى والأظهر؛ للتفريق ما بين الحكمة والعدل؛ لأن العدل هو: وضع الشيء في موضعه، يقابله الظلم الذي هو: وضع الشيء في غير موضعه.

والحكمة: عدل وزيادة؛ لأن كل حكيم عادل، وكل حكمة عدل في التصرُّف، وضع الشيء في موضعه، لكن تختلف الحكمة عن العدل بأن الحكمة ينظر فيها في الأقوال والأفعال إلى الغاية المحمودة منها، فقد يضع المرءُ الشيءَ في موضعه ويكون عادلًا، لكن لا يكون حكيمًا في موافقة الأمر للغاية المحمودة، في أن يكون فعله وقوله في ازدياد المصالح، وتقليل المفاسد.

الحكمة لها أوجه، ولها أسباب، ربما ما يكون مناسبًا بيان ذلك الآن، وقد ذكر ذلك ابن القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مدارج السالكين»[١].

---

(١) انظر: مدارج السالكين (٢/٤٧٨ ـ ٤٨٠).



[مَنْ هُوَ الْفَقِيهُ؟]

١١٩ ـ وعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَال: إِنَّ الفَقِيهَ حَقَّ الفَقِيهِ مَنْ لمْ يُقَنِّطِ النَّاسَ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ، وَلمْ يُرَخِّصْ لهُمْ فِي مَعَاصِي اللهِ، وَلمْ يُؤَمِّنْهُمْ مِنْ عَذَابِ اللهِ، وَلمْ يَدعِ القُرْآنَ رَغْبَةً عَنْهُ إِلى غَيْرِهِ، إِنَّهُ لَا خَيْرَ فِي عِبَادَةٍ لا عِلمَ فِيهَا، وَلا عِلمٍ لا فَهْمَ فِيهِ، وَلا قِرَاءَةٍ لا تَدَبُّرَ فِيهَا[1].

١٢٠ ـ وَعَنِ الْحَسَنِ ﵁ قَالَ: قَال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ جَاءَهُ المَوْتُ وَهُوَ يَطْلُبُ العِلمَ لِيُحْيِيَ بِهِ الإِسْلامَ، فَبَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّينَ دَرَجَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الجَنَّةِ». رَوَاهُمَا الدَّارِمِيُّ[2].

الشَّرْحُ

الفقيه في الكتاب والسُّنَّة يُعنى به: من أدرك معاني القرآن والسُّنَّة، فأعلم الناس هو الأفقه فيهم، ولهذا قال ﷺ: «**يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ**»[3]، يعني بالأقرأ هنا: الأفقه؛ لأنه كان عُرف السلف، ومنه قوله ﷻ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾

---

(١) أخرجه الدارمي (٢٩٧)، وأبو خيثمة في كتاب العلم (ص٣٣)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٧٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٥١٤٠).

(٢) أخرجه الدارمي (٣٥٤)، وهو ضعيف لإرسال الحسن البصري، ولأن فيه نصر بن القاسم، وهو مجهول.

(٣) سبق تخريجه (ص٢٩٣).

[التوبة: ١٢٢]، فالفقه في الدين هو: العلم بحدود ما أنزل الله على رسوله ﷺ، وهو الفهم، ولا خير في عبادة لا فقه فيها، ولا خير في قراءة لا فقه فيها، فلا يُفهم معنى الآية ولا الحديث، ولا يُفهم معاني الأحكام، فمن لا يُدرِك هذا، لا خير فيما يعمله، أي: أن خيره قليل.

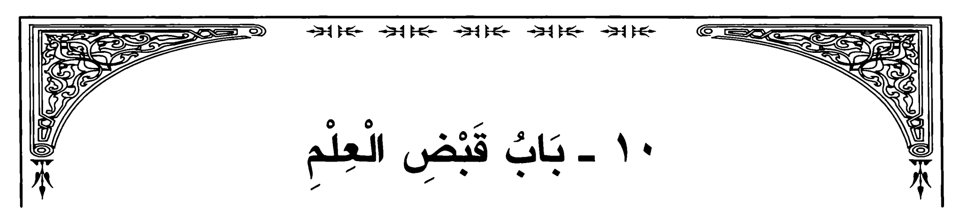
قال: «إِنَّ الفَقِيهَ حَقَّ الفَقِيهِ» يعني: الفقيه المتحقق بالفقه، الموصوف بالعلم بما أنزل الله ﷻ في كتابه، وعلى سُنَّة نبيه ﷺ هو من اتصف بهذه الصفات:

- أنه لا يقنِّط الناس من رحمة الله.
- ولم يرخص لهم في معصية الله.
- ولم يؤمِّنهم من عذاب الله.

وهذه لا شك أنها صفة لأهل العلم، أما من قصُر علمه، فتجده في الوعظ والإرشاد، أو تجده في درسه يغلب عليه جانب من هذه الجوانب، إما أنه يغلب عليه جانب الرجاء، فيفتح للناس باب الرجاء، حتى يجرِّئهم على المعاصي، أو أنه يشدد عليهم، أو أنه يصف لهم العقوبة والعذاب، وصفة النار، حتى يقنِّطهم من رحمة الله ﷻ، ويظنون أنهم قد هلكوا.

والفقيه حق الفقيه هو من يعامل الناس بطريقة الكتاب والسُّنَّة، فيعطيهم الرجاء، ولكن ـ أيضًا ـ يخوِّفهم من العذاب، فلا يؤمِّن ولا يقنِّط؛ لأنه لا يقنُط من رحمة ربه إلا الضالون، ولا يأمن مكر الله إلا الخاسرون، وهذا هو الذي ينبغي عليك أن تعتني به، سواء في العلم، أو الدعوة والإرشاد، فيجب أن تغرس في قلوب الناس الفرح بالطاعات، والخوف من المعصية، تفتح لهم باب الرجاء، وعدم التقنيط من الذنوب، وأيضًا: تخوفهم من أثر المعصية والذنب، وهذا يوافق طريقة أهل السُّنَّة والجماعة ووسطية ما قالوا به في باب الخوف والرجاء.

❊ ❊ ❊



١٠ ـ بَابُ قَبْضِ الْعِلْمِ

١٢٢ ـ وعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَشَخَصَ بِبَصَرِهِ إِلى السَّمَاءِ ثُمَّ قَالَ: «هَذَا أَوَانُ يُخْتَلسُ العِلمُ مِنَ النَّاسِ، حَتَّى لا يَقْدِرُوا مِنْهُ عَلى شَيْءٍ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ(١).

[التَّحْذِيرُ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ دُوَن الْعَمَلِ بِهِ]

١٢٢ ـ وعَنْ زِيَادِ بْنِ لبيدٍ رضي الله عنه قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئًا، فَقَالَ: «ذَاكَ عِنْدَ أَوَانِ ذَهَابِ العِلم، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْف يَذْهَبُ العِلمُ وَنَحْنُ نَقْرَأُ القُرْآنَ، وَنُقْرِئُهُ أَبْنَاءَنَا، وَيُقْرِئُهُ أَبْنَاؤُنَا أَبْنَاءَهُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ؟ قَال: ثَكِلتْكَ أُمُّكَ يا زِيَادُ، إِنْ كُنْتُ لأَرَاكَ مِنْ أَفْقَهِ رَجُلٍ بِالمَدِينَةِ، أَوَلَيْسَ هَذِهِ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى يَقْرَأُونَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيل، لَا يَعْمَلُونَ بِشَيْءٍ مِمَّا فِيهِمَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَه(٢).

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٥٣)، والدارمي (٢٨٨)، والطبراني في مسند الشاميين (٣/ ١٧٦)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧٩)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص٤٥٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٠٤٨)، وأحمد في المسند (٤/ ١٦٠، ٢١٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٤٥)، وأبو خثيمة في كتاب العلم (ص١٥)، والطيالسي في مسنده (ص١٦٥)، والطبراني في الكبير (٥٢٩١)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٨٠).

الشَّرْحُ

الأحاديث في قبض العلم، وذهابه في آخر الزمان كثيرة، منها في الصحيحين أحاديث عدة؛ كقوله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العِلمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ صُدُور العُلماء، وَلكِنْ يَقْبِضُ العِلمَ بِمَوْتِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلم، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»[(١)]، وذهاب العلم من أشراط الساعة الصغرى؛ حيث يَقل العلم ويُرفع، ويكثر الجهل ويفشو.

وكثرة القراءة الموجودة في هذا الزمان لا تدل على ازدياد العلم؛ لأن الناس يقرؤون، ولكنهم لا يعلمون إلا القليل؛ لهذا إذا نظرت الآن في عدد الأمة وعدد الناس، كم منهم يطلب العلم؟ وكم منهم من يعلم؟

الجواب: نادر جدًا، فإذا ذكرتَ ألفًا أو ألفين أو ثلاثة آلاف، إذا كانوا يوجدون في ألف مليون، أو نحو ذلك، فلا شك أن هذا نادر جدًّا، وأيضًا هم متفاوتون في العلم وفي إدراكه وتحصيله.

وهذا الحديث مما ينبغي لك أن تستحضره دائمًا في التخويف، تخاف أن تدرك الزمن الذي يُنزع فيه العلم، وينتشر فيه الجهل ويظهر، **لماذا؟**

الجواب: لأن هذا يدل على فساد الزمان، فقد يدرك المرء هذه البلية، ويكون حينها جاهلًا، فيتخذ رئيسًا ويُسأل، فيفتي بغير علم، وهو يظن من نفسه أنه عالم، لكنه أفتى بغير علم، فضَلَّ وأضل، وهذه ظهرت بوادرها الآن فيما يُنشر، ويقرأ في الكتب أو الصحف، ويراه البعض في القنوات، أو يسمعونه في الإذاعات، أسئلة كثيرة وأجوبة بغير علم، أجوبة من جهة الاستحسان والرأي، أو الضعف أمام ما يجري في العصر، ونحو ذلك مما هو من سبيل ضعف العلم، وعدم رعاية الدليل من القرآن وسُنَّة النبي العدنان ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

فهذه الأحاديث التي فيها رفع العلم في آخر الزمان، وقلة العلم، وكثرة الجهل تخوِّفك، وإذا خفت أدلجت، قال ﷺ: «**من خَافَ أَدْلَجَ، وَمَنْ أَدْلَجَ بَلَغَ الْمَنْزِلَ، ألا إِنَّ سِلْعَةَ اللهِ غَالِيَةٌ، ألا إِنَّ سِلْعَةَ اللهِ الْجَنَّةُ**»(١)، فإذا خفت أدركت أن المسألة صعبة، وأن مسؤولية الأمة ومسؤولية بقاء ميراث النبي ﷺ إنما هي عليَّ وعليك، وعلى الثاني والثالث ممن أدركوا، فلا بد أن نبذل أنفسنا في العلم، وطلب العلم جهاد، وأيضًا نشر العلم جهاد، وقد مكث النبي ﷺ ثلاثة عشر عامًا يجاهد بالعلم، ويجاهد بالقرآن، ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢]، لذلك جهاد العلم هو أعظم من جهاد السنان، ولهذا يقول المحققون من أهل العلم(٢): إنّ طلب العلم والتفرغ له والعناية به حفظًا ودرسًا أفضل النوافل، حتى إنه أفضل من جهاد التطوع، لماذا؟ لأن النفع عام، وجهاد التطوع قد يكون خاصًّا، لكن العلم فيمن أخذه بحزم وجِدٍّ، فإن نفعه عام له ولمن حوله وللناس، ويبقى على مدى سنين طويلة ما أحياه الله ﷻ.

فالمجاهدة بالعلم من أعظم الجهاد، بل هي سبب لكل خير، لكن هذا لا يعني أن المرء يتصدَّر قبل أوانه، أو يذكر ما لا يعلم، أو يقول أشياء بالظن، أو يتجرأ على ما ليس له، وبالتجربة والذي وجدناه

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٥٠)، وعبد بن حميد في مسنده (ص٤٢٥)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٤٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٥١٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرج البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (١/ ٣٠٤) بسنده عن مطرف بن عبدا لله ابن الشخير قال: «**حَظٌّ مِنْ عِلْمٍ أَحَبُ إِلَيَّ مِنْ حَظٍّ مِنْ عِبَادَةٍ**... قال: وقال قتادة: قال ابن عباس: **تَذَاكُرُ الْعِلْمِ بَعْضَ ليلةٍ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ إِحْيَائِها**».
وفي الزهد، للإمام أحمد بن حنبل (١/ ٢٤٠): كان مطرف يقول: «**فَضْلُ الْعِلْمِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنْ فَضْلِ العِبَادَةِ، وَخَيْرُ دِينِكُمُ الْوَرَعُ**».

أن الله ﷻ يبارك للعبد إذا علم ونشر ما علِم بيقين، والذي لا تعلمه، أو أنت شاك فيه، أو لم تُحسن فهمه اتركه، ولا يلزمك أن تُعلِّم، أو تنشر في كلمة أو محاضرة أو في خطبة شيئًا لا تعلمه أو مشتبهًا عليك اتركه أصلًا حتى تتحقق منه مائة بالمائة، والناس الآن يحتاجون إلى اليقينيات، يحتاجون إلى ما يعلمه طلاب العلم بوضوح، فقد نسوا أكثر العلم من أمور الدين العظام في التوحيد، وفي تعظيم القرآن والسُّنَّة، والإتيان بالعبادات، وطاعة النبي ﷺ ونحو ذلك من الأمور التي هي أصول الدين.

فالواجب على طلبة العلم جميعًا الجد في طلب العلم، فلا يسبقنهم الزمان، وفترة الشباب ـ وهي فترة العلم، والتعلم ـ، فإذا ذهبت ودخل طالب العلم في الثلاثينات؛ صارت المسألة وسطًا، تبدأ تبني على ما مضى، ويصير تحصيلك بحسب ما مضى، فإذا صار ما مضى مركَّزًا وقويًّا وبناؤه جيدًا، يكون تحصيلك تعطفه على ما سبق، تبني بنيانًا جيدًا ـ بإذن الله وتوفيقه ـ، أما إذا كان الأول مهزوزًا، فستظل في الثلاثينات وما بعدها مهزوز؛ لأن ما بُني على ضعيف سيكون ضعيفًا، ولا وسيلة لتثبيت العلم مثل التقوى والإنابة إلى الله ﷻ، قال ﷻ: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وقال أيضًا: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾ [النساء: ٦٦]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «من فعل ما يوعظ به، ثبَّت الله العلم في صدره»[(١)].

وكان رحمه الله ربما استغلقت عليه المسألة من مسائل العلم، يقول: «فأسجد لله ﷻ **وأتضرع وأبكي وأعفر وجهي بالتراب حتى يُفتح لي**»[(٢)].

وهذا لأجل الذل؛ لأنه ما يستغلق القلب إلا لشيء عليه؛ لأنّ هذا نور الله ﷻ، فكيف لا يدخل القلب، وكيف لا يفهم؟

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٤٥). (٢) انظر: العقود الدرية (١/ ٤٢).

لا بد أن هناك شيئًا ما، قد يكون من عدم استعدادات فطرية، أو من عدم الذكاء، وعدم الفهم، هذا أمر آخر، لكنه إذا كان لدى المرء استعدادات فكيف؟ وهذا تجده أنت في نفسك، فتلحظ أحيانًا أنك يأتيك انشراح وقوة، فتفهم المسألة بسرعة، وأحيانًا تكون المسألة واضحة، فتقول: كيف جاءت هذه؟ حتى تقرأ الكلام الواضح، فتجد أن على القلب حاجزًا يمنع من فهمه، لكن بتقوى الله ﷻ يعظم الله الأجر للعبد، وييسر له سبل الفهم، وبالمناسبة هناك من يكثر الاستدلال على هذه المسألة بقول الله ﷻ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والاستدلال بالآية على أن من اتقى الله ﷻ يعلمه الله ليس صحيحًا، بل هو غلط من جهة اللغة العربية، وكذلك من جهة حسن القراءة.

أما من جهة حسن القراءة، فإن الوقف الحسن على لفظ الجلالة، تقرأ بعد ذكر أحكام البيوع والإشهاد إلى آخره في الدَّين، تقول: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ﴾، بعد أن بيَّن الله ﷻ هذه الأحكام وعلَّمها الناس، قال: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾.

أما من جهة العربية: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ﴾ أمر، وإذا كان الأمر له جواب؛ فإنه يكون مجزومًا، لو كانت ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ﴾ خبر وأثر للتقوى ونتيجة للتقوى، لكانت مجزومة وبلا (الواو)، فتكون: واتقوا الله يعلمْكم الله. هذا مقتضى النحو والعربية، وهذا كثير في القرآن، مثل قوله في سورة نوح: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ٣ يَغۡفِرۡ لَكُم﴾ [نوح: ٣، ٤]، ﴿وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾ هذه أمر والنتيجة ﴿يَغۡفِرۡ﴾ إذًا المغفرة جُزمت؛ لأنها مرتبة على الأمر، وهذا يسمى جواب الأمر في النحو، وجواب الأمر يكون مجزومًا؛ لأنه في مقام جواب الشرط، مثل: من يتق يغفر له. هنا قال: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ثم استأنف؛ لأن **(الواو)** استئنافية ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، الفعل

مرفوع بعدها، بعض أهل العلم حاول أن يخرِّج هذا على أن تكون **(الواو)** حالية، ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ أي: حالة كونكم تعلمون، وحتى لو كانت حالية؛ فإنها لا تكون مرتبة؛ يعني: تكون معها، واتقوا الله يعني: حالة كون الله يعلمكم، وهذا ـ أيضًا ـ لا يستقيم مع الاستدلال[1]. لكن التقوى سبب للعلم ليس بهذه الآية، ولكن بقوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾ [الأنفال: ٢٩] وأعظم الفرقان: الفرقان في المسائل العلمية بين الصواب وغيره، تفهم وتفرّق بين هذه وهذه، فرقان مما يعطيه الله ﷻ للمتقين، فالاستدلال بآية الأنفال على مسألة أن المتقي يعلمه الله ﷻ هذا هو الصواب، أما الاستدلال بآية البقرة، فلا يستقيم من جهة العربية والنحو.

مع أن عددًا من المفسرين راج عليهم صنيع الوعاظ، وقالوا: الآية يستدل بها على كذا، ولكن ردّ عليهم طائفة من المحققين، منهم أبو حيان في البحر المحيط، وغيره.

وهنا مسألة: وهي: هل يهتم طالب العلم بالحفظ أم بالمطالعة؟

الجواب: يكون له حفظ ومطالعة، لا بد في أول عمرك أن تحفظ، ثم إذا حفظت في أول عمرك بعد ذلك ستنسى المحفوظ، فهذا الحفظ يحتاج إلى تثبت ومراجعة، فإذا حفظت مرة في عمرك، وراجعت بين الحين والآخر، فإنه يكون معك من الأدلة الكثير.

مثلًا: في حفظ كتاب التوحيد تعرف أن المسألة هذه دليلها كذا وكذا، قد لا تقدر أن تعرف الأبواب متتالية؛ لأن هذا يحتاج منك إلى مراجعة، لكن لما حفظت سهل الانتزاع والاستدلال مع قرب المعلومة. كذلك إذا حفظت بلوغ المرام، فيكون متن الحديث عندك، لكن قد تقرأ في الصلاة عشرين أو ثلاثين حديثًا على التوالي، وقد لا يتمكن منه كل

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي (٤/ ١٤٣)، وتفسير الجلالين (١/ ٦٣).

أحد، قد يكون حَفظ في أول الطلب ثم لم يتعاهده فنسي، لكن تبقى المتون كمقاطع موجودة عنده ما ينساها، كذلك من حفظ الألفية تجد أنه عنده الأبيات بين الحين والآخر، أما من أنعم الله عليه بأن يحفظ ويكرر دائمًا، كمن يجعل له ختمة في القرآن، كذلك يجعل ختمة في محفوظاته، فهذا قليلٌ من الناس من يوفق لذلك، وهذه عظيمة، لكن ما يُلَقَّاها إلا الذين صبروا.

المقصود: أن في الحفظ مع الفهم تكون الأدلة حاضرة، وكلام العلماء عندك حاضر، حتى تصورك للعلم إذا حفظت وفهمت يكون أقوى؛ لأن الباب يكون عندك كاملًا موجودًا، فإذا أردت أن تراجع وتبحث تكون أسرع من غيرك.

وهذا الزمن كثرت فيه الملهيات، ولكن:

على قَدْرِ أَهْلِ العَزْمِ تَأتى العَزَائمُ[١]

ويقول المتنبي - أيضًا -[٢]:

وَلَم أَرَ في عُيوبِ الناسِ شَيئًا كَنَقصِ القادِرينَ عَلى التَّمامِ

فالله ﷻ أقدرك وأعطاك الملكة والموهبة، وعلمًا وفهمًا وصحة، وربما بعض الناس تفرَّغ وما عنده مسؤوليات كبيرة، فيضيع زهرة عمره وشبابه مع ما أعطاه الله من الآلات، ويحرم نفسه علم النبي ﷺ، والعلم أعظم قربة، أعظم من كثرة الصلاة - النوافل - العلم أعظم قربة حماية للأمة، وهو جهاد في مقام الأنبياء، قال ﷺ: «**إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَإِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ**»[٣].

---

(١) انظر: ديوان المتنبي (١/ ٤٢). (٢) انظر: المرجع السابق (١/ ١٦٣).
(٣) سبق تخريجه (ص٣٠٩).

[الْوَصِيَّةُ بِالْعِلْمِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ]

١٢٣ ـ وَعَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قال: «عَلَيْكُمْ بِالعِلمِ قَبْل أَنْ يُقْبَضَ، وَقَبْضُهُ ذهابُ أهلِه بِالعِلم، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لا يَدْرِي مَتَى يُفْتَقَرُ إِلَيْهِ، أَوْ يُفْتَقَرُ إِلى مَا عِنْدَهُ، إِنَّكُمْ سَتَجِدُونَ أَقْوَامًا يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَدْعُونَكُمْ إِلى كِتَابِ اللهِ، وَقَدْ نَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، فَعَلَيْكُمْ بِالعِلمِ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّبَدُّعَ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّنَطُّعَ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّعَمُّقَ، وَعَلَيْكُمْ بِالعَتِيقِ». رَوَاهُ الدّارِمِيُّ بِنَحْوِهِ(١).

الشَّرح

هذا الأثر أثر عظيم، فيه الوصية والحث والحض على أخذ العلم عن أهله قبل أن لا تعرف كيف تأخذ العلم، وهذا في الواقع مشاهد، فإن الإنسان تأتيه أحوال يكون مهيئًا لأن يطلب العلم، مهيأ له أن يحفظ ويبحث ويقرأ، فينبغي له أن يلزم العلم والعمل ومجالسة العلماء؛ لأنه لا يدري متى يحتاج إلى العلم، ولا يقول: العلم معروف وسهل، والذي أحتاجه في حياتي مسألة أو مسألتان، والعبادات عرفتها، وأصول التوحيد عرفتها؛ ويكفي، لا تدري متى تحتاج إلى العلم، ولا متى تفتقر إليه، ومتى يُفتقَر إليك. ولهذا كان من المصائب العظيمة في آخر الزمان أن يتخذ

---

(١) أخرجه الدارمي (١٤٣)، وعبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢٥٢)، والمروزي في السُّنَّة (ص٢٩، ٣٠)، والطبراني في الكبير (٨٨٤٥)، واللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة (١/ ٨٧).

الناس رؤوسًا جهالًا فيُسألون فيُفتون بغير علم فيضلون ويُضلون.

فالواجب على طالب العلم بالخصوص، وعلى كل من يأنس من نفسه رشدًا في العلم أن يحرص على العلم، وأن يلزم أهله؛ لأن هذا من أعظم، بل هو أعظم القُرَب، لهذا قال بعض السلف: كانت العبادة أفضل ما يُعمل في أول الإسلام، والآن: العلم هو أفضل ما يُعمل. فالعلم أفضل من نوافل العبادة، لماذا؟ لأن الحاجة إليه عظيمة، وكان سابقًا في أول الإسلام الكل مع رسول الله ﷺ، ومع الصحابة رضي الله عنهم، وحال المجتمع وحال الناس يدل على الخير ويحث عليه، والشُّبَه منفية، والشهوات قليلة، وما يحتاجه الإنسان في دينه - في الغالب - يجده قريبًا منه، لكن بعد ذلك جاءت الشُّبه، وجاءت الشهوات، واحتاج الناس - لكثرة جهلهم - إلى العلم والإرشاد والبيان، وإلى بقاء فهم حكم الله، وفهم كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، «**إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، وَإِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ**»[١].

لهذا أعظم ما تتقرب به إلى الله عز وجل طلب العلم؛ لأنك لا تدري متى تفتقر إليه - كما قال ابن مسعود رضي الله عنه - ولا متى يُفتقَر إليك فيه، لا تدري متى يُحتاج إليك في بلدك، قد تحصل فتنة للناس فيتفرق الناس، فيحتاجون إليك.

والآن لو كل طالب علم جلس في مسجده ونفع من حوله، لكان خيرًا عظيمًا، بحسب ما عنده، ولا يتقول على الشرع، مع التثبت والسؤال وتقوى الله عز وجل، ينفع نفسه وينفع الآخرين، فلا شك أن الحاجة إلى مزيد ومزيد في الاجتهاد في طلب العلم.

ثم ذكر الوصية بالقرآن، ولزوم القرآن يكون مع الحذر من مخالفته، فإن قومًا يزعمون أنهم يأخذون بالقرآن، وهم قد تركوه وراءهم ظهريًا،

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٠٩).

وهؤلاء هم أهل الشبهات والمشتبهات الذين أخذوا بالبدع، وتركوا المحكمات من القرآن، ولهذا الله ﷻ وصف المنحرفين الزائغين بأنهم يتبعون المتشابهات جزمًا وقوة فيها، ووصف الراسخين في العلم بالتواضع والذل، وأنهم يجهلون أشياء كثيرة، فقال ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، وفي قوله ﷻ: ﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧] ما يُشعِر بأنهم جازمون، وأنهم أقوياء في اتباعهم للمتشابه، ثم وصف الراسخين في العلم فقال ﷻ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، على الوقف هنا، ثم قال ﷻ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] يعني: ـ والله أعلم ـ: مع كونهم أهل ثبات وأهل رسوخ في العلم؛ لكن عندهم تواضع وأناة؛ لأن هناك أشياء يجهلونها، قالوا: لا نعلمها ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ وهذا هو الذي حصل في الأمة؛ لأنه كلما زاد المرء زيغًا ـ والعياذ بالله ـ كلما ازداد شدة في تفسير القرآن، أو في اتباع ما يريد من المتشابه، ومجادلة عليه، وقوة عليه، والراسخون في العلم عندهم المحكمات، والمجمع عليها مسائل قليلة ليست بالكثيرة، وما اشتبه عليهم يقول العالم الراسخ في العلم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ الله أعلم، ما ندري، هذه تحتاج إلى مراجعة. وأما الآخرون، فتجد عندهم جزمًا وخوضًا في كل شيء، وقل أن تجد عند زائغ أن يقول: (الله أعلم)، أو (لا أدري)، بينما تجد عند الراسخين في العلم الذين تحققوا في العلم بوصية ابن مسعود رضي الله عنه هذه، وتحققوا بالقرآن أنه يقول: لا أعلم، أجهل، حتى بينه وبين نفسه يجد أنه يهرب من المشتبهات، ويأخذ المحكمات طلبًا للسلامة.

فما حدث في الأمة من الانحراف ومن الزيغ كله بسبب: ترك العلم النافع، وترك الأخذ بالسُّنَّة، وترك معرفة القرآن، والعلم بحدود ما فيه من العقائد، والغيبيات، والأحكام والشرعيات، فالواجب على

طلبة العلم جميعًا الجد في العلم؛ لأنّ الزمن هذا ليس زمن علم، إنما هو زمن جهل، فالناس الآن كلما زاد بهم الزمان زاد بهم الجهل، وكما قال من قال: «**كَفَى بِالاغْتِرَارِ بِاللهِ جَهْلًا، وَكَفَى بِخَشْيَةِ اللهِ عِلْمًا**»[١]. وليس المقصود السماع والثقافة والكلام، هذا كثير الآن، الصغير صار يجادلك، يقول: لا، هذا يدل على كذا، وهذا يدل على كذا.

فالمقصود: العلم النافع الذي قرره أهل العلم وأهل السُّنَّة وأئمة السلف في المسائل الخلافية، يعرف المرء ما ينجيه فيها، ويأخذ بما دلّت عليه الأدلة إذا اتضح له، أو يحتاط لدينه.

هذا يحتاج إلى مصابرة وصبر وبذل، فالعلم ليس سهلًا، فمن أراد لزوم الطاعة، فليطلب العلم إلى الموت، والعوام يقولون: العلم ليس بسنة أو بسنتين، العمر كله، فلا بد أن توطِّن نفسك أنك إذا صرت طالب علم، فهو معك إلى الموت، وهذا أعظم ما تتقرب به إلى الله عز وجل، وأعظم من نوافل العبادات؛ لأنك في مقام جهاد، ومقام حماية للشرع، كيف يعلم من في بيتك، ومن حولك؟ خاصة في أصول الدين العظيمة، كالتوحيد، والعقائد، ونحو ذلك، يدخلهم الشيطان فيوقعهم في أعظم مصيبة، وهي البدع وقبلها الشرك ـ والعياذ بالله ـ. فرحم الله ابن مسعود ورضي عنه على هذه الوصية العظيمة الجليلة.

قوله: «**العتيق**» هو الأمر الذي كان عليه السلف، كان عليه من قبل، وهذا يفسره قول ابن مسعود لما أُخبِر عن جماعة في الكوفة، أنهم

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في الزهد (ص١٥٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ١٠٤)، وابن المبارك في الزهد (ص١٥)، والطبراني في الكبير (٨٩٢٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٤٧١، ٤٧٢) عن ابن مسعود رضي الله عنه.
وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١/ ٣٧٧) وفي الزهد الكبير له (٢/ ٢١٥، ٢١٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٨/ ٤١١) عن الفضيل بن عياض رحمه الله.

يسبحون مائة، ويهللون مائة، ومعهم حصى، فقيل له، فذهب إليهم، فوجد قائلًا منهم يقول: سبحوا مائة فيسبحون على انفراد، ثم يعدون الحصى أمامه، فقال لهم: «**لَأَنْتُمْ أَهْدَى مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَوْ أَنْتُمْ عَلَى شُعْبَةِ ضَلَالَةٍ**» ـ وهذه ثنائية صحيحة إما هذا أو هذا ـ «**هَذِه آنِيَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَمْ تُكسَرْ، وَهَؤُلاءِ زَوْجَاتُه لَمْ يَمُتْنَ، وَهُؤَلاءِ صَحَابَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمٰنِ، الْخَيْرَ أَرَدْنَا**» ما أردنا إلا الخير، تسبيح تهليل، ونعد بالحصى ونحن مجتمعون فقال: «**كَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَمْ يَبْلُغْهُ**»(١)، وهذا لأنهم لم يأخذوا بالعتيق.

فالعتيق هو: الأمر الأول قبل ما تحصل الخلافات، وقبل أن يحصل الافتراق والبدع، فحجة السلف دائمًا على من أحدث شيئًا: هل كان عليه الزمن الأول أم لا؟ هل كان عليه الأمر من قبل أم لا؟ هل فعله السلف أم لم يفعلوه؟ أحيانًا بعض المسائل تدل عليها عمومات، مثل الآن فِعْل هؤلاء لما اجتمعوا على الذكر على هذا النحو قد يُستدل له بعموم قوله ﷺ: «**ما اجْتَمَعَ قَوْمٌ في بَيْتٍ من بُيُوتِ اللهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ...**»(٢)، أو: «**لَا يَقْعُدُ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللهَ ﷻ إلا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ...**»(٣)، أو «**ما جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا فَتَفَرَّقُوا عن غَيْرِ ذِكْرِ اللهِ إِلا تَفَرَّقُوا عن مِثْلِ جِيفَةِ حِمَارٍ...**»(٤)، فثَمَّ عمومات تدل على فضل الذكر، وفضل الاجتماع، لكن إدخال صورة ما في عموم، وهو من جهة العمل الجماعي الذي تضاهى به الشريعة، إدخاله في عموم يقولون: هذا دل

---

(١) سبق تخريجه (ص٢٨٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٠٠) من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٨٥٥)، والنسائي في الكبرى (٦/ ١٠٧، ١٠٨)، والإمام أحمد في المسند (٢/ ٣٨٩، ٤٩٤، ٥١٥، ٥٢٧)، والحاكم في المستدرك (١/ ٦٦٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٤٠٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

عليه الدليل. لكن هذا ليس بحجة؛ لأن المسألة إذا دل عموم الدليل من الكتاب والسُّنَّة على هيئة مضاهية للهيئات الشرعية، فالحال قسمان: إما أن تكون هذه الهيئة المضاهية عليها عمل السلف، أو لا يكون عليها العمل، فإن كانوا عملوا بها فدخولها في العموم والاستدلال بها واضح؛ لأن السلف فهموا دخول هذه الصورة في العموم وعملوا بها.

وإما أن يكونوا لم يعملوا بها؛ فهذا يدل على أن هذه الصورة ـ التي هي الهيئة المضاهية للشرع ـ لا يجوز أن تدخل؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم تركوها.

وهذا معنى قول ابن مسعود: «**وَعَلَيْكُمْ بِالعَتِيقِ**» أي: من جهة السلوك والسبيل، كذلك عليكم بالعتيق فيما يختلف فيه من الاستدلالات؛ لأن أصحاب البدع والأهواء كالاحتفالات والموالد وأشباهها استدلوا بعمومات.

فقالوا: النبي ﷺ كان يصوم الاثنين، وسُئل عنه فقال: «**ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فيه، وَيَوْمٌ بُعِثْتُ، أو أُنْزِلَ عَلَيَّ فيه**»[1]، الحديث رواه مسلم، فالنبي ﷺ صام يوم الاثنين، وعلل صيامه بأنه ولد فيه، وبعث فيه، فصيامه ﷺ له شكرًا على نعمة ولادته، وعلى نعمة بعثه والإيحاء إليه ﷺ.

وكذلك ما ورد من أن الأعمال ترفع فيه: «**تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يوم الاثنين وَالْخَمِيسِ، فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وأنا صَائِمٌ**»[2]، فجاؤوا وقالوا: هذا احتفال، فإذًا: نقيم الموالد؛ لأن النبي ﷺ احتفل، فنقول

---

(١) أخرجه مسلم (١١٦٢) من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي (٧٤٧)، والنسائي في الكبرى (٢/ ١٢٠، ١٢١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٠١)، والبزار في مسنده (٧/ ٦٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٣٧٨) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

لهم: هذا الدليل الذي أوردتموه إذا قلنا: يحتمل هذا المعنى، أو يدل عليه؛ فلماذا تركه الصحابة؟ والنبي ﷺ الذي صام فيه لم يفعل هذا الذي تفعلونه، وهو الاحتفال وإطعام الطعام والاجتماع، فإذا كان مشروعًا، لماذا لم يُفعَل؟ إذًا: هنا يأتي: «**وَعَلَيْكُمْ بِالعَتِيقِ**».

وانظر ماذا عليه الناس قبل حدوث الفتن، تجد أن الأمر يتضح لك، وهذه قاعدة صحيحة ومجربة وواضحة من عمل السلف، فالتزام طريقة الصحابة رضي الله عنهم والسلف الصالح، والأمر الأول أنجى، وكلما كان الناس أقرب إلى زمن النبوة كانوا أسلم من البدع والجهل والضلالات.



قَبْضُ الْعِلْمِ

١٢٤ ـ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ ابْنِ عَمْرٍو ﵄ مَرْفُوعًا: «إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ، وَلكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»(١).

الشَّرْحُ

هذا الحديث فيه التخويف من هذا الزمان الذي يقبض فيه العلم، ونقف عنده وقفات:

الأولى: أن حقيقة قبض العلم إنما هو قبض من يحمله، قال: **«وَلكِنْ بِمَوْتِ العُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لمْ يَبْقَ عَالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالا...»**، وهذا مما يجعل العبد يفرح كثيرًا بوجود العلماء الذين يحملون هدي النبي ﷺ، ويحملون العلم بالكتاب والسُّنَّة؛ لأن ببقائهم بقاء العلم، وبموتهم وعدم وجود من يخلفهم، ويحمل العلم هذا من علامات نزع العلم والضلال والإضلال.

وإذا تبيَّن هذا، فالواجب على طالب العلم، بل على كل مسلم أن يكون من المعزِّرين والمناصرين والحافّين بالعلماء؛ لأن في تأييدهم تأييدَ الدين، ولأنّ في الأخذ عنهم بقاءَ العلم وعدم اندراسه وقبضه.

قال ﷺ: **«إِنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العِلمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنْ صُدُور العُلماء»**،

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٨٤).

كيف إذًا يُقبض العلم؟ **«وَلكِنْ يَقْبِضُه بِمَوْتِ العُلَمَاءِ»**، يموت العلماء شيئًا فشيئًا، وهذا جاء في تفسير قول الله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَأْتِى ٱلْأَرْضَ نَنقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ [الرعد: ٤١]، جاء في تفسيرها: أن نقص الأرض من أطرافها بموت العلماء؛ لأنها تبدأ تنقص وتنقص حتى تصير أرض ضلال ـ والعياذ بالله ـ.

الثانية: عند قوله ﷺ: **«حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ»**، هذه ضُبِطَت بوجهين:

- **«حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمٌ»**، فتصير **«عَالِمٌ»**: فاعل، وهذه هي المشهورة.
- **«حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا»** أي: الله ﷻ.

والأولى هي المشهورة في الرواية.

الثالثة: **«اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا»**، هذا يدل على أن الناس يحتاجون إلى من يؤمَّهم في دينهم، ويُعلِمْهم بالأحكام، فإذا لم يجدوا أحدًا، فإنهم لا بد أن يتخذوا رؤوسًا، وهؤلاء الرؤوس ـ أيضًا ـ لا بد أن عندهم علمًا ميزهم عن غيرهم، لماذا اتخذوا فلانًا وفلانًا رؤوسًا؟ لأنهم وجدوهم أمثل منهم، وجدوا عندهم خبرًا، ووجدوا عندهم علمًا، لكنهم في الحقيقة جهَّال، وجهلهم من جهتين:

- **الجهة الأولى**: عدم العلم.
- **الجهة الثانية**: عدم العمل.

لأن الذي لا يعلم جاهل، والذي يعلم ولا يعمل، ولا يحل الحلال، ولا يُحرم الحرام، ولا يخشى الله ﷻ، فهو مغتر بالله ﷻ، وكما جاء في الأثر: **«كَفَى بِالاغْتِرَارِ بِاللهِ جَهْلًا، وَكَفَى بِخَشْيَةِ اللهِ عِلْمًا»**[1].

---

(١) سبق تخريجه (ص٣٩٣).

وعدم العمل ممن عنده علم ـ أي: عدم تحليل الحلال، وعدم تحريم الحرام، وعدم القول بالحق ـ يورث هذا المنتسب للعلم الاجتراء على الأحكام، فيحكم في شرع الله برأيه، أو بحسب ما يراه من المصالح الدنيوية لمن سأله، أو للوضع، أو نحو ذلك مما لا يكون فيه مراقبة لله عز وجل.

فهذان نوعان من الجهل يوجدان إذا مات العلماء العاملون.

قال ﷺ: «**اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالًا**» في الحقيقة هم جهال إما بعدم العلم، أو بترك العمل، لا يحلون الحلال، ولا يحرمون الحرام، وليسوا بذوي خشية من الله عز وجل، وهذا يجعلهم ذوي جراءة وإقدام على تحريف الشرع.

الوقفة الرابعة: في آخر الحديث: «**فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**» مما يجعل طالب العلم دائمًا في حذر أن يفتي بغير علم، فإذا أفتى بغير علم فالنتيجة: أنه يَضِل ويُضِل، والذي يَضل ويُضِل هذا إثمه أعظم من إثم من أخذ بالفتوى، وعمل بها جهلًا، وارتكب المحرمات بشهوته؛ لأن الذي أفتى بغير علم تجرأ، وقال على الله بلا علم، فضل وأضل، لهذا جعل الله عز وجل القول عليه بلا علم قرينًا للمحرمات الكبيرة، قرينًا للشرك بالله عز وجل، قال عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٦ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ۝٧ وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٦ ـ ٩]، فالآيات والأدلة كثيرة في هذا التخويف الشديد.

فالواجب عليك أن لا تتخذ رأسًا جاهلًا، فقد يتخذك أهل بيتك رأسًا جاهلًا، وقد يتخذك أهل قريتك رأسًا يسألونك وأنت تفتيهم بغير علم، فتضل وتُضل؛ لأنهم ليس عندهم علماء راسخون، فيسألوا من عندهم، فيتخذ الناس رؤوسًا جهالًا، وهذه تخوف كل طالب علم من أن يفتي بغير علم، لا تُفْتِ إلا بحجة، ولو ما أفتيت في السُّنَّة إلا مرة واحدة على الدليل ولا تأثم؛ لأنه يجب على من احتاج إلى الفتوى أن يسعى هو، يسأل أهل العلم، وأنت ما يلزمك أن تفتي بغير علم، وبغير تثبُّت، لا تجتهد في الحكم في المسألة وأنت لا تعلم، وتعلم أن نفسك مترددة، وليس عندك علم واضح لهذه المسألة.

فالواجب عدم التجرؤ على الفتوى، وعدم إجابة السُّؤَّالِ بغير علم، سواء كان الإنسان إمام مسجد، أو كان خطيبًا، مثل ما يحصل لإمام المسجد يأتي من يسأله، أو كان خطيبًا، وبعد الخطبة يأتي من يسأله، أو يكون في قريته معروفًا أنه صاحب دين وطالب علم وعنده كتب فيسألونه، وقد يسأله من لا يعرفه أصلًا، وهذا أعظم؛ لأنك لو سألك من تعرفه وأخطأت، أو راجعت نفسك ستذهب إليه، أو تتصل به وتبحث عنه وتبين له، لكن لو يسألك أحد بالهاتف، أو يسألك مار بعد الصلاة، ونحو ذلك، ويمشي - وأنت لا تدري -، ربما هذه الفتوى بقيت معه طول عمره، ويعلِّم بها عياله وتنتشر، وكثير من الأشياء والعادات الباطلة إنما فشت في الناس بقول مرجوح، أو أحيانًا بقول باطل في بعض البلاد، وإلا كيف انتشرت البدع؟

انتشرت كلها بأقوال باطلة، سئل علماء، فأفتوا بغير علم، هم في الحقيقة عندهم جهل بحقيقة حكم الله ورسوله في هذه المسائل، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا.

فالواجب الحذر الشديد من القول على الله بلا علم، فطالب العلم يتعلم ويعلم ويدعو إلى ما تعلمه، إذا سئل يجيب عما يعلمه بدليله، أو

ما يعلم أحدًا من أهل العلم قاله بيقين في هذه المسألة، ينجو بإذن الله، لكن إذا فكَّر واجتهد بحسب ما عنده من المعلومات، وهو لم يعرف الفقه بكماله، ولم يصرْ راسخًا في فهم الدليل، فهذا ربما نشأ عنه ما جاء في هذا الحديث: **«فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»**.

* * *

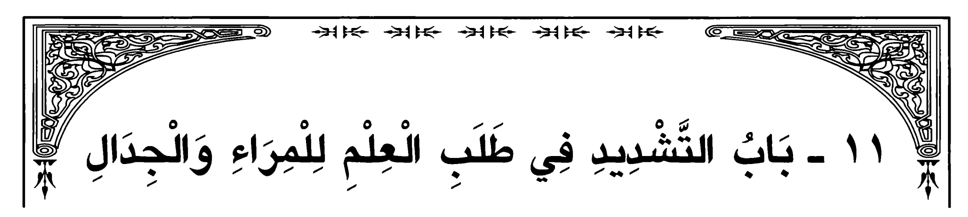
١٢٥ ـ وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ عَلى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقى مِنَ الإِسْلَامِ إِلَّا اسْمُهُ، ولَا يَبْقى مِنَ القُرْآنِ إِلَّا رَسْمُهُ، مَسَاجِدُهُمْ عَامِرَةٌ وهِيَ خَرَابٌ مِنَ الْهُدى، عُلَمَاؤُهُمْ شَرُّ مَنْ تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ، مِنْ عِنْدِهِمْ تَخْرُجُ الفِتْنَةُ وفِيهِمْ تَعُودُ» رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ(١).

الشَّرْحُ

هذا الحديث دالٌّ على أن الناس سيأتيهم زمن يُقبَض فيهم العلم الذي هو العلم بالكتاب والسُّنَّة، أو العلم بمعنى العمل الصالح، فيأتون إلى المساجد وليس فيهم هدى، وليس فيهم خشية، ولا يستوي من عنده بيِّنة من ربه، ومن زُيِّن له سوء عمله، واتبع هواه فيما يأمر به؛ كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓاْ أَهْوَآءَهُم﴾ [محمد: ١٤].

---

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣١١)، وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (٣/ ٥٤٥). والحديث ضعيف للانقطاع بين علي بن الحسين وعلي بن أبي طالب. وفيه أيضًا عبد الله بن دكين، وهو ضعيف. انظر: الكامل لابن عدي (٤/ ١٥٤٣).



١١ ـ بَابُ التَّشْدِيدِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ لِلْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ

[تَحْرِيمُ الرِّيَاءِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ]

١٢٦ ـ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قال رَسُول اللهِ ﷺ: «مَنْ طَلَبَ العِلمَ لِيُجَارِيَ بِهِ العُلَمَاءَ، أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ، أَدْخَلَهُ اللهُ النَّارَ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ[١].

الشَّرْحُ

هذا الحديث فيه التحذير الشديد من النية الفاسدة في طلب العلم، والواجب على طالب العلم أن يُصلح نيته؛ لأن طلب العلم عبادة، بل من أجَلِّ العبادات الواجبة أو النفل، وقبوله، ونفع الله ﷻ به شرطه الأول: أن تكون النية صالحة، بأن يطلبه لله ﷻ.

وهذا الحديث فيه ذكر أشياء مما تفسد النية في طلب العلم ومنها: أن يطلب العلم للمراءاة، أو للمجاراة، يماري به السفهاء، أو يجاري به طلبة العلم والعلماء، هذه نية فاسدة، والنية الفاسدة كثيرة الأشكال والصور، أما النية الصالحة التي يتقبل الله ﷻ بها هذا التعبُّد لطلب العلم، أن ينوي بطلبه للعلم رفع الجهل عن نفسه؛ أي: الجهل بمراد الله ﷻ.

وقد سئل الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما النية في طلب العلم؟ قال: «**أَنْ تَنْوِيَ رَفْعَ الْجَهْلِ عَنْ نَفْسِكَ**».

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٥٤).

ثم إذا كان سيظن أنه سيُعلِّم غيره، ويأمل أنه يتعلم ليكون مرشدًا، ليُعلِّم الناس أصول الدين، ويعلم الناس مبانيه العظام، أو نحو ذلك؛ فإنه بهذا ينوي رفع الجهل عن نفسه وعن غيره ـ أيضًا ـ، وهذه نية صالحة؛ لأن بعض الناس ينوي رفع الجهل عن نفسه، ويأتي يتصدَّر لكن ما ينوي رفع الجهل عن الناس، لكن ينوي ـ والعياذ بالله ـ أن يتوجَّه الناس إليه، وأن يحضروا درسه، وأن يكون مشهورًا، أو أنه إذا اشتهر صار الناس يُعطونه أو يُقبلُون عليه، أو نحو ذلك من النيات الفاسدة، هذا مبطِل لأجره ـ والعياذ بالله ـ، ويتعرض به لسخط الله ﷻ.

والآن بعض الطلاب في الكليات الشرعية الذين يدرسون في كلية الشريعة، أو يدرسون في كلية أصول الدين، أو نحو ذلك من الكليات الشرعية التي يطلب فيها العلم الشرعي، ينوي بعضهم الحصول على شهادة ليتوظف، وليس له همٌّ في أن يعرِف مراد الله ﷻ منه، وليس له همٌّ أن يعلم معاني الكتاب والسُّنَّة، وأن يرفع الجهل عن نفسه بما بَعث الله نبيه ﷺ، وليس له همٌّ في معرفة العقيدة الصحيحة وما يضادها، وليس له همة في ذلك، وإنما أتت هذه الأشياء تبعًا، لكن نيته أن يأخذ الشهادة؛ ليتوظف ويعيش، فهذا نيته فاسدة، وعمله مردود وغير متقبل منه، بل يأثم عليه إذا كان طلبه للعلم في الأشياء التي تجب عليه، ثم هو ينوي بها الدنيا، هذا ـ والعياذ بالله ـ مأزور غير مأجور، وهذه من الأمور التي يحتاج فيها المرء أن يصحّح قصده بين الحين والآخر، أن تكون نيته صالحة، ما ينوي أنه يتوجه الناس إليه، ويظهر هذا في أشياء، فأحيانًا تجد المرء تغلبه نفسه على أن يكون مؤلفًا، أو يكون باحثًا، والأشياء الضرورية من الدين ما تعلَّمها، وإذا تعلَّمها ما يستحضرها دائمًا لينفع بها نفسه، وينفع بها غيره، إذًا يكون استكثارًا في شيء ليس مرغوبًا فيه، ـ والله المستعان ـ.

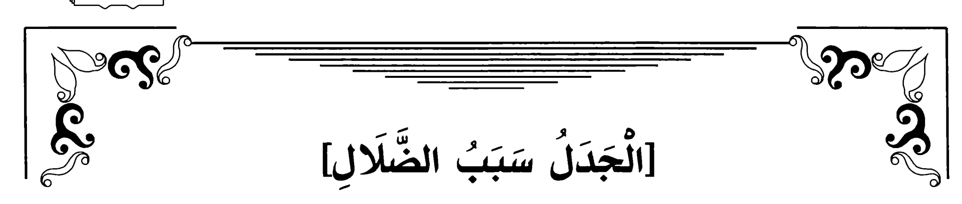
فالواجب الحرص على تصحيح النية، ومدار العمل على ما يكون في القلب من صحة النية، وصحة المتابعة، والإخلاص لله ﷻ، وعدم

الرغبة في توجيه أنظار الناس إليه، سواء رضي الناس أم لم يرضوا، أثنوا عليه أم لم يُثنوا، المقصود صلاح القلب فيما بين العبد وبين ربه، وأن يكون طلبه للعلم لله، ليبارك الله ﷻ له.

والناس درجات: منهم من يأخذ من العلم كثيرًا، ومنهم من يأخذ من العلم قليلًا، **والأنبياء** ﵈ **ـ أيضًا ـ درجات**، قال ﷻ: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فليس ضروريًا أن يكون طلاب العلم كلهم في مرتبة واحدة؛ لأن الله ﷻ هو الذي قسَّم هذا الشيء، فقد يكون فلان عالمًا حافظًا في كل فن، وفلان غير ذلك، لكن لا يعني هذا أن تكون نيته فاسدة، فيقبل على العلم، ويعطي ما عنده، ويعلِّم من يستفيد منه.

وعلماء السلف كانوا على ذلك، فالصحابة ﵃ في العلم ليسوا على مرتبة واحدة، لكن كلٌّ عَلَّمَ بما عنده من العلم، وأئمة الإسلام وعلماء الدين ـ أيضًا ـ لم يكونوا على مرتبة واحدة، لكن النية الصالحة في أنهم يطلبون العلم لله ﷻ، وينوون رفع الجهل عن أنفسهم وعن من يلونهم، ويستعينون بالله ويجاهدون بحسب الإمكان، ولا يقولون على الله ﷻ بغير علم، هذا الأصل، أن تكون النية صالحة وطيبة، لا يطلب العلم للدنيا، ولا للمماراة، ولا للمجاراة، ولا للرياء، ثم في نيته وعمله يُعَلِّم بحسب ما يَعْلم، لا يقْفُو ما ليس له به علم، لا يتجرأ؛ لأنه ليس لازمًا أن تتكلم في كل شيء، عَلِّم بما تعلم إذا احتيج إليك؛ كأن تكون مدرسًا في الكلية، أو في الثانوية، أو في مراحل التعليم المختلفة، تأتيك أسئلة لا تعلمها، ليس عيبًا أن تقول: لا أعلم، أو تقول: سأبحث هذا الأمر.

أما التباهي، والمراءاة، والكلام في كل شيء بعلم وبغير علم، هذا ليس من صفات من أصلح الله نيته.



[الْجَدَلُ سَبَبُ الضَّلَالِ]

١٢٧ ـ وعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﵁ قَال: قَال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَليْهِ إِلا أُوتُوا الجَدَل»، ثُمَّ تَلا رَسُولُ اللهِ ﷺ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًاۢ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]. **رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَه**(١).

الشَّرْح

هذا حديث عظيم ـ أيضًا ـ يحتاجه طلاب العلم كثيرًا، والعلم النافع يورث صاحبه السكينة والطمأنينة، وأما الجدل، فهو مذموم، بخلاف المجادلة.

فالجدل في الشريعة مذموم، وهو: المناقشة والمحاورة، والكلام فيما لا ينفع في الشريعة، أو المقصود به: التعالي.

وأصل الجدل في اللغة مأخوذ من لف الحبل(٢)، جدل الحبل، والشَّعر، ونحو ذلك، إذا أُدخل بعضه في بعض، يقال: هذه جديلة؛ أي: مجدولة، أُدخل بعضها في بعض، ويسمى الحبل ـ أيضًا ـ: جديل؛ لأنه مدخل بعضه في بعض ومحكم. كذلك: الكلام إذا تداخل، فهذا يورد كذا، وهذا يورد كذا، يسمى مجادلة، ويسمى

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٥٣)، والإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٥٢، ٢٥٦)، والطبراني في الكبير (٨٠٦٧)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٤٧)، واللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة (١/ ١١٤).

(٢) انظر: لسان العرب (١١/ ١٠٥).

جدلًا، فإن كان المقصود منه الحق إدراك الصواب، وليس الترفُّع، سُمِّيت المناقشات: مجادلة؛ ولهذا أوصى الله ﷻ في القرآن بالمجادلة بالتي هي أحسن ـ أي: المحمودة ـ، قال الله ﷻ: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال ـ أيضًا ـ: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، فأصل المجادلة مأذون بها، بآدابها وشروطها، أما الجدل فهو يشتبه مع المجادلة في المعنى، لكن في الشريعة جاء ذمُّه في قوله سبحانه وتعالى: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ﴾ [الزخرف: ٥٨] أي: ما يطلبون الحق، ولا يريدون زوال الشبهة؛ وإنما الغرض فقط الكلام دون رغبة في الحق، ولا صيرورة إليه إذا اتضح؛ ولهذا قال ﷻ بعدها: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾، فقوله ﷺ: «**مَا ضَل قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إلا أُوتُوا الجَدَل**» أي: أن الجدل صفة الضالين، أنهم يتحاورون ويتجادلون في أمر لا ينفع، أو في أمر مضرته عليهم ظاهرة، أو في أمر لم يؤذن لهم فيه، مثل: مسائل القدَر، ومسائل الصفات، فيما لم يؤذن لهم فيه، ومثل: مسائل الأفلاك، وأشباه هذه المسائل.

فالمباحث العلمية تكون لغرض معرفة الصواب والحق، أما الكلام الذي ليس لأجل معرفة الحق إنما هو لمناظرات باطلة، أو الترفع، أو لإظهار ما عند المرء من قُدُرات هذه كلُّها مذمومة، وهذا الذي نهى عنه النبي ﷺ في هذا الحديث، وإنما نشأت الفرق الضالة من الجدل، تجادلوا في مسائل الدليل فيها واضح، ولو وقفوا على الدليل لكان خيرًا لهم وأحسن تأويلًا.

وقد ثبت في الحديث الصحيح: «**أن النبي ﷺ خَرَجَ على أَصْحَابِهِ وَهُمْ يَخْتَصِمُونَ في الْقَدَرِ، فَكَأَنَّمَا يُفْقَأُ في وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ من الْغَضَبِ، فقال: بهذا أُمِرْتُمْ؟! أو لِهَذَا خُلِقْتُمْ؟! تَضْرِبُونَ الْقُرْآنَ**

بَعْضَهُ بِبَعْضٍ!»[(١)].

وخرج مرَّةً عليهم، مثلما ورد في الحديث: «**خَرَجَ رَسُولُ اللهِ عَلَى قَوْمٍ يَتَنَازَعُونَ فِي الْقُرْآنِ**»[(٢)]، كلٌ يورد آية على مراده، وهذا ضَرْبٌ للقرآن بعضِه ببعض؛ لأن القرآن مؤتلف غير مختلف، فالمحكم فيه واضح، والمتشابه يُرَدُّ إلى المحكم، والمسائل التي يكون فيها سبب للخلاف والاختلاف هذه قليلة، فغضب ﷺ.

فالمقصود: أن الجدل مذموم، والمرء يتباحث مع إخوانه فيما ينفع، أما إذا رأى أن المسألة توجهت للانتصار للنفس، فهذا مذموم. وهذه تراها معك في جلساتك اليومية، فقد تتباحث مع شخصٍ في مسألة، فتلحظ أن النقاش اتجه لا إلى المسألة، لكن إلى بيان أن قوله صواب، وهذا يدافع عن قوله، وأنا أردت كذا... وهكذا.

فالمرء لا يعين الشيطان على نفسه ولا على أخيه؛ لأنه ربما يقول على الله بلا علم فيأثم، فعليه أن يسكت، ولو علِم أنه هو المصيب؛ لأن السكوت فيه إعانة له ولأخيه على الخير.

وقد تكون مجادلة في بحث علمي المراد منه الإيراد، والفهم بدون انتصار للنفس، أو تأويل للقول، لكن أحيانًا الإنسان، وهو يتكلم يغلط، ثم يبدأ يبرر غلطه، فيحضر أشياء شرعية من أجل تبرير غلطه، وهو يعرف في داخل نفسه أنه مخطئ، نسب شيئًا خطأً، أو قال شيئًا خطأً، وهذه عرضة لكل واحد أنه يقع فيها، ثم يبدأ يبحث عن أشياء تدلل له، فيستدل بالآيات والأحاديث، وهو أصلًا قال الكلمة الأولى غير متثبت

(١) أخرجه ابن ماجه (١/ ٣٣)، وأحمد في المسند (٢/ ١٩٢)، والطبراني في الأوسط (٢/ ٧٩)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ١٧٧) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

(٢) سبق تخريجه (ص٢٨٩).

منها وأخطأ فيها، ثم أحس أنها غلط، ولا يرغب أن يرجع عنها، وهذا نوع من الجدل المذموم، ولهذا يحذر المرء أن يتكبَّر عن الحق، فإن هذا من مواريث الجدل، ويسبب الضلال، ـ والعياذ بالله ـ، والمناقشات والجدال والمباحثات تحتاج إلى تؤدة، ولهذا ما أحسن كلمة الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قيل له: «**الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ السُّنَّةُ أَيُجَادِلُ عَلَيْهَا؟ قَالَ: لَا، يُخْبِرُ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ قُبلتْ مِنْهُ، وَإِلَّا سَكَتَ**»[(١)]؛ لأن السُّنَّة لها نور، وتقع في قلب المخاطب، فلا تظن أنك تضعف بل تقع في قلب خصمك؛ لأن حجتك قوية، فإذا كانت الحجة قوية، ولو لم يستسلم لك، لكن هي تقع في قلبه أن حجتك كانت قوية، وتنفع ولو بعد حين.

وهنا فائدة: بعض الطلاب يعتني بالإجازات وغيرها من العلوم، ويترك المهمات، فيبحث عن الأسانيد، ويروي بالإجازات، ويذهب شمالًا ويمينًا، ويسافر، وهو لم يختم كتاب التوحيد، أو لم يحفظ القرآن جيدًا، فكيف تهتم بالأسانيد، وشيخك فلان في سوريا، وشيخك فلان في المغرب، والثاني في الهند، والثالث في اليمن، أو هنا في المملكة، أو في أي مكان؟ هذه إذا كانت تشغل عن العلم النافع، فهي تُتْرَكُ، لكن إذا جاءت تبعًا، هذا مما اعتنى به العلماء، فلا تجعلها تشغلك عن العلم النافع؛ لأن المقصود منها البركة، وبقاء الإسناد، وهذا من علم الحديث الذي لا ينتفع به الآن؛ لهذا ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما كان له عناية بالإجازات[(٢)]، وغمزه ـ يغفر الله لهم جميعًا ـ في الدرر، وقال: لم يكن عنده عناية بصنعة الحديث؛ أي: بالروايات والأسانيد؛ لأنه حافظ، فهو يحفظ المسند، ويحفظ كتبًا كثيرة، وألف المسند الجامع؛ أي: اشتغل بما ينفع، أما الأسانيد، فهذه ما اهتم لها، كذلك مثل تخريج

---

(١) انظر: جامع العلوم الحكم للحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١/ ٩٣).

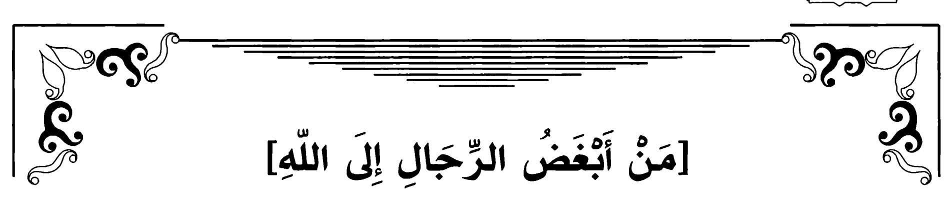
(٢) انظر: ترجمة ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في طبقات الحفاظ للسيوطي (١/ ٥٣٤).

الموافقات، والمُدَبَّجِ[1]، ونحو ذلك من أنواع الحديث، هذه ما لنا حاجة فيها، مثلًا: حديث ترويه توافق فيه ابن حجر في العلو، ما الفائدة؟ أو مثلًا تقرأ في البخاري، فتذكر الإسناد إلى البخاري، ما الفائدة؟

مثل هذه الأشياء فيها تكلُّف، وكونها توجد عند طالب العلم، وعند العالم هذا طيب إذا احتاج إليها، لكنه يتكثر لها، ويسعى لها، وتشغله عن العلم النافع، وعن التعليم النافع، هذه من الأشياء التي تركها أولى، لكن إذا جاءته الإجازات قريبة بدون ما يتكلف فيها، ويتقصد أن يتتبع الأشياء، فليس فيه مانع إذا كانت قريبة، أو زار عالمًا وقال: أجزني ونحو ذلك فأجازه.

---

(١) الموافقات: جمع الموافقة، وهو من أنواع العلو إلى كتاب من كتب الحديث، وصورتها: أن يروي المحدث حديثًا موجودًا في أحد الكتب بإسناد لنفسه، فيصل في إسناده إلى شيخ مصنف الكتاب من غير طريق المصنف، ولو أنه رواه من طريق المصنف لزاد عدد رجال السند.
أما المدبَّج: فرواية كُلِّ قرين عن قرينه الآخر. مثاله: رواية عائشة عن أبي هريرة ﵄، وروايته عنها.
انظر: توضيح الأفكار للصنعاني (٢/٤٧٦)، وفتح المغيث للسخاوي (٣/١٣٩).



[مَنْ أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللّهِ]

١٢٨ ـ وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَال: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلى اللهِ الأَلَدُّ الخَصِمُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ[1].

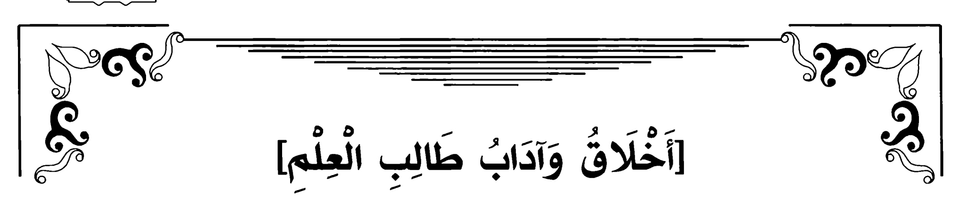
الشَّرْحُ

هذا ـ أيضًا ـ من الآداب العظيمة التي أدَّبنا بها النبي ﷺ بأعظم تحذير، وهو أن الرجل **«الأَلَدُّ الخَصِمُ»** الذي خصومته شديدة، سواء في العلم، أو غيره، وإذا أراد أحدًا فإنه يُلادُّه بالكلام حتى يسقطه، وشديد الخصومة في ألفاظه وأقواله، ونحو ذلك، فهذا مبْغَض عند الله عَزَّ وَجَلَّ، فالذي لا يتكلم إلا بهذه الأمور، ألد خصِم، وكل من خالفه صار خصمًا له، هذا ـ والعياذ بالله ـ من صفات المذمومين، ولا تكون عند أحد ممن له نية صحيحة في العلم وطلبه.

فهذا الحديث يحذِّر كل طالب علم من أن يكون كثير الخصومة، عنده لدد في أقواله وخصومته ومعاداته للناس إذا اختلفوا معه، بل المرء فيما يختلف فيه الناس يكون على سعة في الصدر وسعة في البال، ولا يجعل من كل اختلاف سببًا للخصومة، ولا من كل خلاف سببًا للعداوة واللدد والتطاول، فيجب تبيين الحق، والرد على أهل الباطل من غير الخصومة التي فيها انتصار للنفس؛ أي: الجدل المذموم، لكن المجادلة بالتي هي أحسن، وبيان الحق بدليله، والرد على الأقوال المخالفة والشبه بالأدلة الشرعية الواضحة، هذا متعيِّن، وهو من الجهاد، أما صياغة الردود ليظهر قوة المرء إنقاص الآخرين، فهذه مقاصد فاسدة.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥٧، ٤٥٢٣، ٧١٨٨)، ومسلم (٢٦٦٨).



[أَخْلَاقُ وَآدَابُ طَالِبِ الْعِلْمِ]

١٢٩ ـ وعَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ ﵁ قَال: «مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لأَرْبَعٍ دَخَلَ النَّارَ ـ أَوْ نَحْوَ هَذِهِ الكَلِمَةِ ـ لِيُبَاهِيَ بِهِ العُلَمَاءَ، أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ لِيَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ، أَوْ لِيَأْخُذَ بِهِ مِنَ الأُمَرَاءِ». رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ[1].

الشَّرْحُ

هذه الأحاديث في آخر كتاب أصول الإيمان يبيِّن فيها الإمام المجدِّد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ﵀ ما ينبغي لطالب العلم أن يتحلَّى به من الأخلاق والآداب الواجبة والمستحبة، فذكر من الآثار شيئًا كثيرًا، ومنها قول عبد الله بن مسعود ﵁: **«مَنْ طَلَبَ العِلْمَ لأَرْبَعٍ دَخَلَ النَّارَ ـ أَوْ نَحْوَ هَذِهِ الكَلِمَةِ ـ لِيُبَاهِيَ بِهِ العُلَمَاءَ، أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ لِيَصْرِفَ بِهِ وُجُوهَ النَّاسِ إِلَيْهِ أَوْ لِيَأْخُذَ بِهِ مِنْ الأُمَرَاءِ»**، وهذه المقاصد كلها خلاف النية الصحيحة، والقصد الصحيح في طلب العلم، فمن طلب العلم للدنيا، كان داخلًا في قول الله ﷿: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٥، ١٦].

فالذي يعمل العمل الصالح لغير الله، أو يريد به الدنيا ـ وهو مما يراد به وجه الله ﷿ ـ فهذا متوعد بالنار؛ لهذا الإمام المجدد ﵀ من

(١) أخرجه الدارمي (٣٦٧).

فهمه للآية، وعلمه بالقرآن قال هنا: **«مَنْ طَلَبَ العِلمَ لأَرْبَعٍ دَخَل النَّارَ»**، لا يقال هذا من قبيل المرفوع؛ لأنه مما لا يقال بالاجتهاد، فهو أخذه من فهمه للآية؛ لأن من طلب العلم ليكون بهيًّا بين العلماء، وليذكر بين العلماء، يكون طلبه لغير الله، وكذلك نشر العلم لأجل أن يُنظر إليه، أو لأجل أن تنصرف وجوه الناس إليه، هذه نية فاسدة، إنما النية الصالحة في طلب العلم: أن يكون له رغبة في العلم؛ لأجل أن يرفع الجهل بذلك عن نفسه بطلبه للعلم.

فهذه المقاصد من مقاصد الدنيا إذا كان قصده مباهاة العلماء، وأن يُذكر بين العلماء، وأنه إذا جلس بين العلماء يقال عنه عنده مسائل، وأنه يفهم في العلم، هذا قصد سيئ، وهو ليس قصد الخائفين من الله المتقربين إليه بطلبهم للعلم.

كذلك: **«أَوْ لِيُمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ»** أي: ليرد به على كل سفيه تكلم، أو يكون ذا جدال في المسائل مع كل سفيه ممن يُحسن ولا يحسن، ممن يتكلمون بغير علم، ويتجرؤون على الحق، هؤلاء هم السفهاء، فمماراة السفهاء خلاف السُّنَّة، إذا كان يقصد أنه إذا جاءه أحد، فإنه يظهر نفسه، فيماري هذا وهذا، هذا خلاف النية الصحيحة، والقصد الصحيح؛ لأنه يجب أن يطلب العلم لله ﷻ، فإذا احتاج بعد ذلك إلى رد منكر، أو إلى رد قول من الأقوال الباطلة، فهذا واجب عليه، أو مستحب بحسب الحال، لكن يطلبه ليحصل له ذلك، أو يطلبه ليكتب في الصحف، أو ليكون ذا كتابات، أو ليظهر على شاشات التلفاز، أو نحو ذلك، أو قد يكون طلبه للعلم لمنشئه أصلًا، وقد يكون طلبًا للعلم الزائد، فهو يطلب العلم ليستكثر، لا لأجل التعبد، ولكن لأجل أن تنصرف وجوه الناس إليه بالزيادة، وهو غير مريد لوجه الله، أو يريد أن يماري فلانًا وفلانًا، ويرد ويصير ذا ثقافة، وعلم بين الناس، وهو في داخله غير متعبد لله بذلك ـ نسأل الله العافية، والسلامة ـ، أو ليترزق به،

ليدخل على الأمراء، ويقال هذا عنده علم، وكذا، فيعطى لأجل ذلك، وهذه كلها مقاصد فاسدة.

ومن أحسن ما يذكر في هذا من مقاصد العلماء المحمودة، ما ذكره أحد تلامذة الحافظ عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب زين الدين رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حيث قال: كنا مرة في مجلس شيخنا بعد صلاة الصبح، وذكر مسألة من المسائل الفقهية من غرائب المسائل، وفصَّل فيها القول، وذكر أقوال العلماء والفقهاء والتخريج... إلى آخر ذلك، مما تعجَّبْنا منه ومن حافظته، وحسن استخراجه، قال: ثم دُعينا ذلك اليوم مع شيخنا في مجلس فيه عدد من القضاة، ومن أكابر العلماء، قال: فذُكرت المسألة، فلم يُحسنوا الكلام عليها، وكان شيخنا ساكتًا وودنا لو أنه تكلم حتى يظهر فضله، ثم لما انصرفنا ذكرنا له سكوته، فقال: هذا مجلس يراد للدنيا، ومجلسي معكم يراد للآخرة.

وهذا ظاهر في كثير من المباحث التي تجري، وليس المقصود منها الفائدة في المجالس العامة، وفي مخالطة الناس، لا يكون القصد الفائدة، وإنما المقصد المراء، هذا يُظهِر علمه، وهذا يُظهر علمه، وليس المقصود تحقيق المسألة، وإفادة الحاضرين، وأشباه ذلك مما يوجب السكوت.

[أَعْظَمُ مَا يُزَيِّنُ طَالِبَ الْعِلْمِ خَشْيَةُ اللّهِ عز وجل]

١٣٠ ـ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ لِقَوْمٍ سَمِعَهُمْ يَتَمَارُونَ فِي الدِّينِ: «أَمَا عَلِمْتُمْ أَنَّ للهِ عِبَادًا أَسْكَتَتْهُمْ خَشْيَةُ اللهِ مِنْ غَيْرِ صَمَمٍ وَلَا بُكْمٍ؟ وَإِنَّهُمْ لَهُمُ الْعُلَمَاءُ وَالْفُصَحَاءُ والطُّلَقَاءُ والنُّبَلَاءُ، الْعُلَمَاءُ بِأَيَّامِ اللهِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ إِذَا تَذَكَّرُوا عَظَمَةَ اللهِ طَاشَتْ عُقُولُهُمْ، وَانْكَسَرَتْ قُلُوبُهُمْ، وَانْقَطَعَتْ أَلْسِنَتُهُمْ، حَتَّى إِذَا اسْتَفَاقُوا مِنْ ذَلِكَ تَسَارَعُوا إِلَى اللهِ بِالْأَعْمَالِ الزَّاكِيَةِ، يَعُدُّوْنَ أَنْفُسَهُمْ مِنَ الْمُفَرِّطِينَ، وَإِنَّهُمْ لَأَكْيَاسٌ أَقْوِيَاءُ، وَمَعَ الضَّالِينَ وَالْخَطَّائِينَ، وَإِنَّهُمْ لَأَبْرَارٌ بُرَءَاءُ، إِلا إِنَّهُمْ لَا يَسْتَكْثِرُونَ لَهُ الْكَثِيرَ، وَلَا يَرْضُونَ لَهُ بَالْقَلِيلِ، وَلَا يُدِلُّون عَلَيْه بِأَعْمَالِهِمْ، حَيْثُمَا لَقِيتَهُمْ مُهْتَمُّونَ مُشْفِقُونَ، وَجِلُوَن خَائِفُونَ». رَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ[1].

الشَّرْحُ

في هذا الأثر ظاهر السياق، وطول الرواية يدل على ضعفه، وعدم صحته عن ابن عباس رضي الله عنهما، لكنه متضمِّن لمعانٍ صحيحة، وهي: أن طالب العلم والعالم أعظم ما يزينه خشية الله عز وجل، والخوف منه فيما بينه

(١) أخرجه الإمام أحمد في الزهد (ص٤٣)، وأبو عمر العدني في الإيمان (ص٧١، ٧٢)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٢٨٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٢٥٨)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٣٢٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/ ٧٩).

وبين ربه، فإن هذا سبب من أسباب حب الله ﷿، وأيضًا سبب من أسباب ثبات العلم في صدره وانتفاعه بالعلم؛ لأنّ هؤلاء إذا تذّكروا عظمة الله ﷿ صار لهم في قلوبهم انكسار وإسراع لمرضاة الله ﷻ، وهذا يظهر في مسائل منها:

النطق بالحق في وقت يُحتاج فيه إلى إظهار الحق في المسائل العظام التي تُحتاج في الدين، ويقوم فيها العلماء مقام الأنبياء في التذكير بحق الله ﷿ وبتوحيده، وردِّ الإشراك به، وأشباه ذلك: من الدعوة إلى السُّنَّة، وترك البدعة، وتحليل الحلال، وتحريم الحرام، فإنه من تذكَّر عظمة الله ﷿، وقرَّت في صدره من العلماء، هانَ عليه الخلق، ولم يأبه بهم، وهذا صنيع الأئمة في الدين، وذوي المقامات العالية الذين شغلت قلوبُهم عظمة الله ﷿، فلم ينظروا إلى رضى الراضي، ولا إلى سخط الساخط، بخلاف من ينظرون إلى أهل الدنيا، فيتزلفون لهم بالأقوال التي يعلمون أنها مخالفة للشرع، أو يعلمون أنها مخالفة لما يجب أن يقولوه لهم، لكن تزلفوا إليهم بهذه الأقوال، وهذا كثير جدًا، وحصل من الوقائع المعروفة في الماضي وفي الحاضر ـ نسأل الله العافية، والسلامة ـ.

فالواجب على طالب العلم أن يكون همه إصلاح قلبه، وإصلاح ما بينه وبين ربه، وأن يعظم في قلبه خوف الرب ﷻ؛ لأن هذا مدعاة لانتفاعه بعلمه، وثباته عليه، والله ﷿ يقول في كتابه: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴿٦٦﴾ وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٦٨﴾ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ذَٰلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٦ ـ ٧٠].



[ذَمُّ المُجَادَلَةِ لِلْمُغَالَبَةِ]

١٣١ ـ قَالَ الْحَسَنُ وَسَمِعَ قَوْمًا يَتَجَادَلُونَ: «هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مَلُّوا الْعِبَادَةَ، وَخَفَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ، وَقَلَّ وَرَعُهُمْ فَتَكَلَّمُوا»(١).

الشَّرْحُ

المجادلة لا تُحمد ـ كما سبق بيانها ـ إلا إذا كانت لبيان الحق، أما المجادلة للمغالبة ولإظهار العلم، فهذا قصد سيئ، وبعدها يكون قسوة في القلب ولا بد، وتُحدث المراء والشحناء في النفوس.

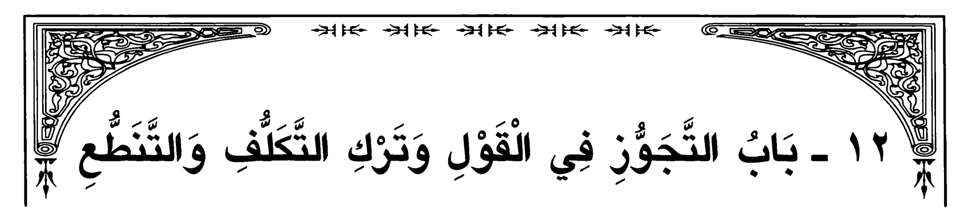
ولهذا ينبغي على طالب العلم ألا يشتغل بالمجادلة التي لا يُقصد منها الوصول إلى الحق، فإذا تناقشت مع أحد ـ حتى لو كان من طلبة العلم أو من إخوانك أو من زملائك ـ، فلا تفتح سبيلًا للشيطان، لا بأس أن يكون النقاش؛ لبيان حكم المسألة، وبيان الحق فيها، أما إذا تحول النقاش إلى مجادلة، فخيرهما الذي يصمت؛ لأنها انصرفت عن بيان الحق، وصار هذا ينتصر لرأيه، وهذا ينتصر لرأيه بقصد المغالبة.

ولهذا قال الحسن هنا في القوم الذين يتجادلون: **«هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مَلُّوا الْعِبَادَةَ، وَخَفَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ، وَقَلَّ وَرَعُهُمْ فَتَكَلَّمُوا»**. **«مَلُّوا الْعِبَادَةَ»** أي: العبادة بنشر العلم والعبادات المعروفة، **«فأكثروا الكلام»**؛ لأنهم ملُّوا الخير، والكلام الذي نشأ في عهد الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ إما من النقاشات في العقيدة، أو مما هو ليس مقصودًا به الحق، وإنما المغالبة.

فهذه آداب مهمة لطالب العلم، إذا تركها أصيبت مقاتله، ولا بد.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في الزهد (ص٢٧٢)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ١٥٧).



١٢ ـ بَابُ التَّجَوُّزِ فِي الْقَوْلِ وَتَرْكِ التَّكَلُّفِ وَالتَّنَطُّعِ

١٣٢ ـ وعَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَال: «الحَيَاءُ وَالعِيُّ شُعْبَتَانِ مِنَ الإِيمَانِ، وَالبَذَاءُ وَالبَيَانُ شُعْبَتَانِ مِنْ النِّفَاقِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ(١).

الشَّرْحُ

هذا الباب هو آخر أبواب هذا الكتاب في بيان الصفات المحمودة في القول، وفي تبليغ أصول الدين، وفي تبليغ العلم وما ينفع الناس، ذكر فيه الإمام المجدد رَحِمَهُ اللَّهُ عددًا من الأحاديث والآثار.

منها قوله: «**عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَال: الحَيَاءُ وَالعِيُّ شُعْبَتَانِ مِنَ الإِيمَانِ، وَالبَذَاءُ وَالبَيَانُ شُعْبَتَانِ مِنَ النِّفَاقِ**»، والشاهد منه: أن العيّ شعبة من الإيمان، والعيّ: هو الضعف، أو عدم التمكن من الإفصاح عن كل ما يريد، وهذا محمود، ومن الإيمان باعتبار أن خوفه من الغلط، وخوفه من أن يقول على الله بلا علم جعله يكون كأنه ذو عِي، ينقطع في كلامه، ولا يتواصل كلامه؛ لأجل تحرزه وتحرسه من أن ينطق بشيء يغلط فيه على الشريعة، أو أن يقول على الله بلا علم.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٠٢٧)، والإمام أحمد في المسند (٥/ ٢٦٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١٧٠)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥١)، واللالكائي في اعتقاد أهل السُّنَّة (٥/ ٩٢٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ١٣٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢/ ٤٣٨).

فالعي مذموم عند بلغاء وخطباء العرب، وقد قال شاعرهم[1]:

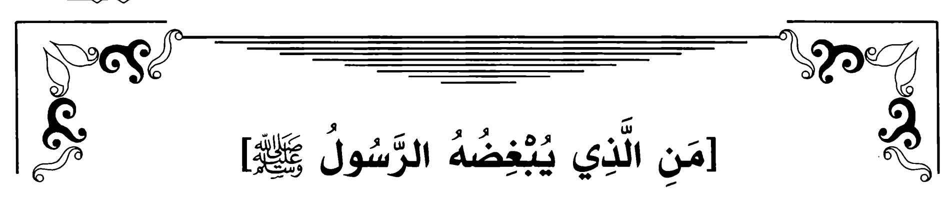
أَعِذني رَبِّ مِن حَصَرٍ وَعيٍّ … وَمِن نَفسٍ أُعالِجُها عِلاجًا

الحصر والعي متقاربة.

لكن هنا في هذا الحديث مدح ﷺ العي؛ لأنه في الظاهر عيٌّ، ولا يسترسل في الكلام، كأن معلوماته ليست جيدة، أو كأنه ليس وقَّاد الذهن، ولا سيَّال اللسان، لكن في الواقع إنما حجزه عن ذلك الخوف أن يقول على الله بلا علم، لهذا صار العِي إيمانًا بهذا الاعتبار.

---

(١) هو: النمر بن تولب رضي الله عنه، شاعر مشهور يعرف بالكيس، له صحبة وحديث واحد يرويه عنه أبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير.
انظر: ترجمته في تهذيب الكمال (٣٠/ ١٩)، والإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٤٧٠).
وقد أورد هذا البيت ابن عبد البر في أدب المجالسة (ص٥٦)، وأبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني (٢٢/ ٢٨٦)، والجاحظ في البيان والتبيين (ص١٧).



[مَنِ الَّذِي يُبْغِضُهُ الرَّسُولُ ﷺ]

١٣٣ ـ وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُول اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي يَوْمَ القِيَامَةِ أَحَاسِنَكُمْ أَخْلاقًا، وَإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي مساوئكم أخلاقًا، الثَّرْثَارُونَ، المُتَشَدِّقُونَ، المُتَفَيْهِقُونَ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ(١).

١٣٤ ـ وَللتِّرْمِذِيِّ نَحْوُه عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه(٢).



الشَّرْح

هذا الحديث الشاهد منه: أن ممَّن يبغضه رسول الله ﷺ كثير الكلام الثرثار.

المتشدِّق: الذي يخرج كلامه من شدقه تفاصحًا وتعالمًا باللغة ومخارج الحروف.

والمتفيهق: الذي إذا تكلم فكأنه متمكن من كل شيء، يفتح فاه ويبالغ في إخراج الصوت، وهؤلاء مذمومون؛ لأن هذه صفات ليست بصفات محمودة لمن تواضع لله عز وجل، فأنبياء الله جل جلاله كانوا محمودين، وكان منهم الخطيب، ومنهم من يعثَر في كلامه، كموسى عليه السلام، ومع

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٤/ ١٩٣، ١٩٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٢١٠)، وابن حبان (٢/ ٢٣١)، والطبراني في الكبير (٥٨٨)، والبيهقي في الكبرى (١٠/ ١٩٣)، وفي شعب الإيمان له (٤/ ٢٥٠)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٩٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٠١٨).

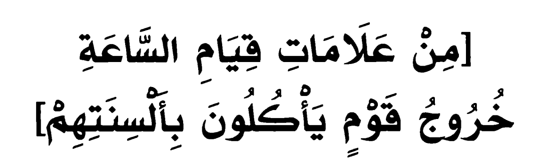
ذلك لم يمنعه من التبليغ؛ لأن المقصود ما اشتمل عليه الكلام من الحق، والنبي ﷺ كان كلامه كلام المتواضع، يقول الكلام ـ مثل ما جاء في الحديث الذي سيأتي ـ حتى إذا أراد العادّ أن يعدَّه عدَّه، يكرر الكلام حتى يفهم، ويختصر الكلام، وجُمع له الكلام، واختصر له اختصارًا؛ لأجل أن كثرة الكلام والثرثرة وتفصيل ذلك ليس بالمحمود.

وهذا كما يدخل في العلم يدخل في المواعظ، فكثرة الكلام لا تنفع الناس، بل تُظهر فضل المتكلم فقط، وهي مذمومة؛ لأنها لا تنفع الناس، وما دام أنها لا تنفع الناس، فالأفضل ألا تقال.

قال: «رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ»، ومعروف أن هذا الحديث له أصل في الصحيحين بدون هذه الزيادة(١).

---

(١) أخرجه البخاري (٣٥٥٩، ٣٧٥٩)، ومسلم (٢٣٢١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وفيه: **«إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحَاسِنَكُمْ أَخْلَاقًا»**.



[مِنْ عَلَامَاتِ قِيَامِ السَّاعَةِ خُرُوجُ قَوْمٍ يَأْكُلُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ]

١٣٥ ـ وعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه قَال: قَال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ قَوْمٌ يَأْكُلُونَ بِأَلسِنَتِهِمْ، كَمَا يَأْكُلُ البَقَرُ بِأَلسِنَتِهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ(١).

الشَّرْحُ

هذا الحديث فيه ذم لهؤلاء الذين وصفهم النبي ﷺ، وصفتهم أنهم يأكلون بألسنتهم كما تأكل البقر بألسنتها، فإذا تكلموا طلبوا الأجر على كلامهم فيما يقولون، لا يحركون اللسان إلا بثمن.

والأصل في الدين وفي العلم وفي تبليغ الدعوة أنها تكون لله بلا أجر؛ كما قال الله عز وجل لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]، فالذين يأكلون بألسنتهم، لا يتكلمون إلا بأجر، ولا يبلغون دعوة إلا بأجر، ولا يبلغون علمًا إلا بثمن، ولا يقولون آية إلا بثمن، إن أُعطوا رضوا، وإن لم يعطوا إذا هم يسخطون، هؤلاء مذمومون؛ لأجل نيتهم، وعدم رعايتهم للحق في وجوب التعبد بذلك إذا كان عندهم علم، وذُمُّوا في هذا الحديث، وشُبِّهوا بالبقر التي تلوك وتأكل بألسنتها.

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/ ١٨٤)، والبزار في مسنده (٤/ ٣١، ٤٨)، وعبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٤٥٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٥/ ٤٦).

أما **قوله**: «**لا تَقُومُ السَّاعَةُ**»، هذا يفيد الذم، لكن لفظ: «**لا تَقُومُ السَّاعَةُ**» يأتي في الأحاديث ولا يقتضي مدحًا ولا ذمًّا، فقد يكون ما أخبر به النبي ﷺ أنه لا تقوم الساعة حتى يحصل كذا، قد يكون مباحًا، وقد يكون مكروهًا، وقد يكون محرمًا، فلفظ «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ**» ليس من الألفاظ التي يستفاد منها الحكم التكليفي، بل قد يكون هذا، وقد يكون هذا، بحسب الفعل في نفسه.

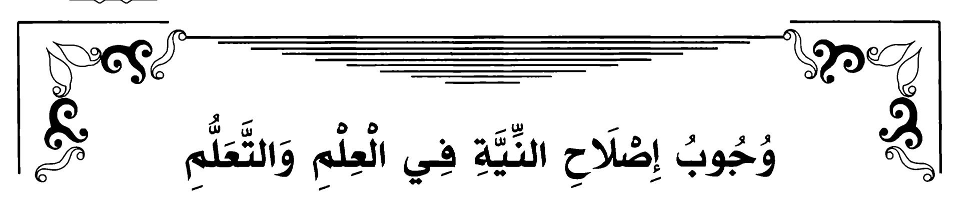
مثلًا: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ**»(١)، لا نستفيد من قوله: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ**» إباحة التباهي، أو كراهة التباهي، أو حرمة التباهي، وإنما نستفيد حكم المباهاة والتباهي بدليل خارج، التباهي بالمساجد مكروه، أو محرم بحسب الحال. وهكذا في أمثلة كثيرة، قد يكون كفرًا: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حتى تَضْطَّرِبَ أَلَيَاتُ نِسَاءِ دَوْسٍ على ذِي الْخَلَصَةِ**»(٢)، هذا كفر، وشرك.

فقول النبي ﷺ في الأحاديث: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ**»، لا يستفاد منه المدح ولا الذم، ولا يستفاد منه الإباحة، أو الكراهة، أو التحريم، أو نحو ذلك، أو الوجوب؛ يعني: أي حكم تكليفي، وإنما هذا وصف كاشف لشرط من أشراط الساعة الصغرى.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٤٩)، والنسائي (١/ ٢٥٥)، وابن ماجه (٧٣٩)، والإمام أحمد في المسند (٣/ ١٣٤، ١٤٥، ١٥٢)، والدارمي (١/ ٣٨٣)، وأبو يعلى (٥/ ١٨٤)، والطبراني في الكبير (٧٥٢) وفي الأوسط (٨/ ٢٢٢)، والبيهقي في الكبرى (٢/ ٤٣٩) من حديث أنس ﷺ.

(٢) أخرجه البخاري (٧١١٦)، ومسلم (٢٩٠٦) من حديث أبي هريرة ﷺ.



وُجُوبُ إِصْلَاحِ النِّيَّةِ فِي الْعِلْمِ وَالتَّعَلُّمِ

١٣٦ ـ وعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما مرفوعًا: «إِنَّ اللهَ يَبْغَضُ البَلِيغَ مِنْ الرِّجَالِ الذِي يَتَخَللُ بِلِسَانِهِ؛ كَمَا تَتَخَللُ البَقَرَةُ بِلِسَانِهَا». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ[1].

١٣٧ ـ وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «مَنْ تَعَلمَ صَرْفَ الكَلامِ لِيَسْبِيَ بِهِ قُلُوبَ الرِّجَالِ أَوْ النَّاسِ، لَمْ يَقْبَلِ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ صَرْفًا وَلا عَدْلًا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ[2].

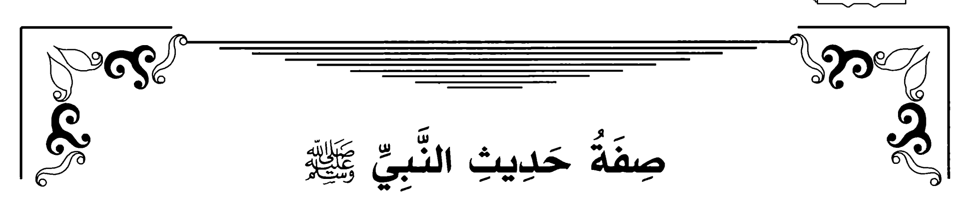
الشَّرْحُ

هذه الأحاديث معناها أن الذي يتعلم حسن الكلام والمنطق والخطابة، وكيف يلقي العلم، ولا يقصد بذلك نشر الحق، ولا تعبيد الناس لربِّ العالمين، وإنما مقصوده أن يلتفت الناس إليه، ويُعجبوا به، وأن يكون له شأن، ويكسب المال، فهذا ـ نعوذ بالله ـ مقصده من أسوأ المقاصد، ولهذا قال في عقوبته: **«لَمْ يَقْبَلِ اللهُ مِنْهُ يَوْمَ القِيَامَةِ صَرْفًا وَلا عَدْلًا»**؛ لأجل بشاعة جرمه في أنه لم ينشر الحق إلا لأجل أن يسبي به قلوب الرجال، ويُثنى عليه، بأن يقال: ما هذا الخطيب والمحاضر والشيخ والمدرس، وليس قصده من ذلك نفع الناس وتعبيدهم لله، إنما القصد أن يلتفت الناس إليه، فهذا من المذمومين ـ والعياذ بالله ـ.

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٠٥)، والترمذي (٢٨٥٣)، والإمام أحمد في المسند (٢/ ١٦٥، ١٨٧)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٣٠٠)، والبزار في مسنده (٦/ ٤٢٢)، والطبراني في الأوسط (٥/ ٢٠٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٢٥١).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٠٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٢٥٢).



صِفَةُ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ

١٣٨ ـ وعَنْ عَائِشَةَ ﵂ قَالتْ: «كَانَ كَلامُ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَلامًا فَصْلًا يَفْهَمُهُ كُلُّ مَنْ سَمِعَهُ»(١).

وقالت ﵂: «كَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لوْ عَدَّهُ العَادُّ لأَحْصَاهُ»(٢).

وقالت ﵂: «إنه لَمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ»(٣).

رَوَى أَبُو دَاوُدَ بَعْضَهُ.

الشَّرْحُ

سرد الحديث مدعاة للإكثار، والتأني سبب للإقلال، ولهذا كان التأني محمودًا، وكان السرد مكروهًا، والنبي ﷺ كان يتأنى، ونتيجة تأنيه ﷺ أن كلامه كان معدودًا يُفهم، يحصيه العاد ويستوعبه ويحفظه.

والثاني: أن كثرة الكلام تجعل بعض الكلام يُنسي بعضًا، ويذهب هذا بذاك.

لهذا كانت عائشة ﵂ تقول لعبيد بن عمير: «يا عبيد بن عمير! إذا وعظت فأوجز، فإن كثير الكلام يُنسي بعضه بعضًا».

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٣٩)، وأحمد في المسند (٦/١٣٨)، وابن أبي شيبة (٥/٣٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٦٧)، ومسلم (٢٤٩٣).

(٣) أخرجه البخاري (٣٥٦٨)، ومسلم (٢٤٩٣).

وهذا نشاهده في خطب الجمعة إذا طالت، تجد أن بعضها دخل في بعض، حتى لو أردت أن تنقلها لم تحسن نقلها، ما الذي تكلم عنه الخطيب؟ تريد أن تنقل شيئًا بأدلته وبوضوحه، فلا تستطيع أن تنقلها، ومن مقاصد خطبة الجمعة عظة الناس، ويحسن أن ينقلها المرء لأهل بيته، حتى تعم الفائدة فإذا كثُر الكلام، أنسى بعضه بعضًا؛ لهذا كان كلام النبي ﷺ قليلًا ليُحفظ؛ ولأنه أوتي جوامع الكلم، ويحصل هذا بالتعود على قلة الكلام، ويكون أنفع له؛ لأنه يتعلم الكلمات المؤثِّرة، حتى يؤثر في عقله وفهمه، فإذ قرأ العلم يذهب إلى المفيد، ما يهتم بالتفاصيل التي لا تنفعه.

ومن العلماء الذين أدركنا، وكانت فيهم هذه الصفة سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ، كان كلامه قليلًا ويسيرًا يُحفظ، وكذلك الشيخ العلامة عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ اللَّهُ كان ـ أيضًا ـ كلامه قليلًا يُحفظ.

هذه من الصفات الطبيعية التي تكون في الإنسان، وربما كانت بالدُّربة؛ لهذا دلَّ قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: **«لمْ يَكُنْ يَسْرُدُ الحَدِيثَ كَسَرْدِكُمْ»** على أن سرد الحديث من الطبائع التي يتجاوز الله عَزَّ وَجَلَّ عنها؛ لأنها من طبيعة الإنسان أنه يسرع في الكلام، أو يسرد الكلام، وآخر طبيعته التأني، لكن مَنْ طبيعته التأني هذا محمود وممدوح، لاقتدائه برسول الله ﷺ.



١٣٩ ـ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْعَبْدَ يُعْطَى زُهْدًا فِي الدُّنْيَا، وَقِلَّةَ مَنْطِقٍ، فَاقْتَرِبُوا مِنْهُ، فَإِنَّه يُلَقَّى الْحِكْمَةَ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ(١).

١٤٠ ـ وعن بُرَيْدَةَ ﷺ قَال: سَمِعْتُ رَسُول اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ سِحْرًا، وَإِنَّ مِنَ العِلمِ جَهْلًا، وَإِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حكمًا، وَإِنَّ مِنَ القَوْلِ عِيَالًا»(٢).

١٤١ ـ وعن عَمْرِو بْنِ العَاصِ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ يَوْمًا، وَقَامَ رَجُلٌ فَأَكْثَرَ القَوْل، فَقَال عَمْرٌو: لوْ قَصَدَ فِي قَوْلِهِ لكَانَ خَيْرًا له، سَمِعْتُ رَسُول اللهِ ﷺ يقُولُ: «لقَدْ رَأَيْتُ، أَوْ أُمِرْتُ أَنْ أَتجَوَّزَ فِي القَوْلِ، فَإِنَّ الجَوَازَ هُوَ خَيْرٌ». رَوَاهُما أَبُو دَاوُدَ(٣).

آخِرُهُ وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حَمْدًا كَثِيرًا.

---

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٢٥٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠١٢)، وابن عبد البر في التمهيد (٥/ ١٨٠)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى (ص٣٦٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/ ٨٢).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٠٠٨).

الشَّرْحُ

قوله: «إِنَّ مِنْ البَيَانِ سِحْرًا» يعني: أن تقليل الكلام بجوامعه، وبيانه المفيد يسحر القلوب، ويفعل فيها فعل السّحر، وهذا فيه ـ على الصحيح ـ مدح للبيان الذي معه تقليل الكلام.

ومن أهل العلم من حمل قوله ﷺ: **«إِنَّ مِنْ البَيَانِ سِحْرًا»** على الذم، وهذا متجه إذا كان البيان يقلب الحق، ولحسن بيانه يظن الظان أنه مصيب، وهو في الواقع مخالف للحق، فهذا يكون مذمومًا.

أما قوله: **«إِنَّ مِنْ البَيَانِ سِحْرًا»**، فيما يكون البيان مؤثرًا في النفوس مع قلة في الكلام وبلاغة وإيجاز؛ كما كان عليه حال النبي ﷺ، فإن الكلام يَسْبِي القلوب، كما يفعل السحر، فإنه يسبي قلب الإنسان، فيحب من لم يكن يحبه، ويتعلق بمن لم يكن يتعلق به؛ لأجل تأثير السحر على قلبه بغير إرادته، وكذلك البيان والكلام، فإنه يؤثر في النفوس، بحيث يتعلق قلب الناس بهذا؛ لأجل كلامه وبيانه، ففعله في النفوس فِعْل السحر في القلوب، وهذا إذا كان لنصرة الحق وبيانه والتحبيب فيه، والتعبد لله ﷻ، فهو محمود، والنبي ﷺ كان بيانه تتعلق به القلوب، ثم ذمَّ القول الذي ليس فيه فائدة، فقال: **«وَإِنَّ مِنْ القَوْلِ عِيَالًا»** يعني: أن من القول ما لا يستفاد منه وما لا فائدة فيه.

والحديث الأخير قال فيه: **«وعن عَمْرِو بْنِ العَاصِ** رضي الله عنه **أنه قَال يَوْمًا، وَقَامَ رَجُلٌ فَأَكْثَرَ القَوْل، فَقَال عَمْرٌو: لوْ قَصَدَ فِي قَوْلِهِ لكَانَ خَيْرًا لهُ»**.

قوله: **«لوْ قَصَدَ فِي قَوْلِهِ»**، القصد في القول أن يصل إلى المقصود بأقصر عبارة، بأن يكون مقتصدًا في القول، مقللًا الكلام، واصلًا إلى مقصوده بأقصر عبارة.

قوله: «سَمِعْتُ رَسُول اللهِ ﷺ يَقُولُ: لقَدْ رَأَيْتُ أَوْ أُمِرْتُ أَنْ أَتَجَوَّزَ فِي القَوْلِ فَإِنَّ الجَوَازَ هُوَ خَيْرٌ» أي: أن يقلل الكلام؛ لأن تقليل الكلام مدعاة لحفظه، ومدعاة للتواضع، ومدعاة لخير كثير؛ لهذا قال: **«فَإِنَّ الجَوَازَ هُوَ خَيْرٌ»**.

الخاتمة

وهذا ختام كتاب أصول الإيمان، أسأل الله ﷻ أن ينفعني وإياكم بهذا الكتاب وشرحه، وأن يجزي عنا وعن المسلمين خير الجزاء الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله؛ فإن كتبه ومؤلفاته كانت امتثالًا لهذه الوصايا الأخيرة، كانت قليلة الكلام، فيها فوائد كثيرة، لم يكن يحب أن يكثر التآليف التي لا ينتفع منها إلا القلة، والتآليف موجودة، والكتب الكبيرة موجودة، فاشتغل رحمه الله بالتصنيف الذي ينفع الناس، وينشر الدعوة، ويثبت الخير، مقتديًا بهذه الخلال الكريمة، والخصال الجميلة التي أُمِرَ بها المؤمنون ـ رحمه الله تعالى رحمة واسعة ـ.

ثم نصلِّي ونسلِّم على خيرة خلق الله الرحمة المهداة، محمد بن عبد الله ﷺ، فهو الذي هدى الله ﷻ به العباد إلى الخير العظيم، فأنقذهم الله به من الغُمَّة والضلالة والكفر والرَّدى إلى النور والإيمان وسعة الصدور وانشراح القلب، فله ﷺ أعظم الفضل وأعظم المنة على من اتبعه.

اللَّهمَّ صلِّ وسلِّم عليه، وآته الوسيلة والفضيلة، وابعثه اللَّهم مقامًا محمودًا الذي وعدته، اللَّهم صلِّ وسلِّم على محمد كلَّما صلَّى عليه المصلُّون، وكلَّما غفل عن الصلاة عليه الغافلون.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

فهرس المراجع

١ ـ **الإبانة عن أصول الديانة**، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: فوقية حسين محمود، دار الأنصار القاهرة، ١٣٩٧هـ.

٢ ـ **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، لشهاب الدين أحمد الدمياطي، ط. دار الندوة، بيروت.

٣ ـ **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٤ ـ **الآحاد والمثاني**، اسم المؤلف: أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني، دار النشر: دار الراية، الرياض، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة.

٥ ـ **الأحاديث المختارة**، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: عبد الملك ابن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٦ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، اسم المؤلف: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار النشر: دار الحديث القاهرة، ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى.

٧ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، اسم المؤلف: علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، دار النشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. سيد الجميلي.

٨ ـ **الأدب المفرد**، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

٩ ـ **أربعون حديثًا لأربعين شيخًا من أربعين بلدة**، اسم المؤلف: علي بن الحسن بن هبة الله أبو القاسم، دار النشر: مكتبة القرآن، القاهرة، تحقيق: مصطفى عاشور.

١٠ ـ **إرواء الغليل**، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١١ ـ **الاستغاثة في الرد على البكري**، اسم المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: دار الوطن، الرياض، ١٤١٧هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله بن محمد السهلي.

١٢ ـ **الأسماء والصفات**، أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٣ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٤ ـ **أضواء البيان**، محمد الأمين الشنقيطي، مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤١٥هـ.

١٥ ـ **الاعتصام**، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المكتبة التجارية، مصر.

١٦ ـ **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق: محمد محيي الدين، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

١٧ ـ **الأغاني**، لأبي فرج الأصبهاني، تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر، بيروت.

١٨ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة السُّنَّة المحمدية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٦٩هـ.

١٩ ـ **الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد بن حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٠ ـ **الأولياء**، اسم المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، دار النشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٣هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

٢١ ـ **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد**، اسم المؤلف: محمد بن نصر المرتضى اليماني (ابن الوزير)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م، الطبعة الثانية.

٢٢ ـ **الإيمان**، لابن منده، اسم المؤلف: محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ، الطبعة الثانية، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي.

٢٣ ـ **الإيمان**، للعدني، اسم المؤلف: محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، دار النشر: الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٧هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: حمد بن حمدي الجابري الحربي.

٢٤ ـ **بدائع الفوائد**، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، هشام عطا وعادل العدوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٥ ـ **البداية والنهاية**، لعماد الدِّين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤٠٥هـ.

٢٦ ـ **البدع**، اسم المؤلف: أبو عبد الله محمد بن وضاح بن بزيع المرواني (المتوفى: ٢٨٦هـ)، دار النشر:

٢٧ ـ **البرهان في علوم القرآن**، محمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، طبعة ١٣٩١هـ.

٢٨ ـ **بيان تلبيس الجهمية**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ.

٢٩ ـ **البيان والتبيين**، اسم المؤلف: الجاحظ، دار النشر: دار صعب، بيروت، تحقيق: فوزي عطوي.

٣٠ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، محبّ الدِّين أبو الفيض محمد بن مرتضى الزبيدي، دار الفكر، طبعة ١٤١٤هـ.

٣١ ـ **التاريخ الكبير**، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.

٣٢ ـ **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣ ـ **تاريخ مدينة دمشق**، ابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٩٩٥م.

٣٤ ـ **تاريخ واسط**، اسم المؤلف: أسلم بن سهل الرزاز الواسطي، دار النشر: عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: كوركيس عواد.

٣٥ ـ **تأويل مختلف الحديث**، لابن قتيبة، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، طبعة ١٣٩٣هـ.

٣٦ ـ **تأويل مشكل القرآن**، ابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت.

٣٧ ـ **التبصرة في أصول الفقه**، اسم المؤلف: إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي أبو إسحاق، دار النشر: دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محمد حسن هيتو.

٣٨ ـ **تبيين كذب المفتري**، ابن عساكر، دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٩ ـ **تذكرة الحفاظ**، اسم المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

٤٠ ـ **الترغيب والترهيب**، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٤١ ـ **تعظيم قدر الصلاة**، محمد بن نصر المروزي، تحقيق: عبد الرحمٰن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٤٢ ـ **تفسير ابن أبي حاتم**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا.

٤٣ ـ **تفسير ابن جرير الطبري**، المسمى جامع تأويل القرآن دار الفكر، بيروت، طبعة ١٤٠٥هـ.

٤٤ ـ **تفسير البغوي**، تحقيق: محمد النمر، وعثمان صميرية، وسليمان الحرش.

٤٥ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ.

٤٦ ـ **تفسير القرطبي**، طبعة دار الشعب، القاهرة، وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٧ ـ **تقريب التدمرية**، لابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، دار ابن الجوزي الرياض الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٤٨ ـ **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، اسم المؤلف: عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي أبو محمد، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محمد حسن هيتو.

٤٩ ـ **التمهيد**، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف، المغرب، طبعة ١٣٨٧هـ.

٥٠ ـ **تهذيب الكمال**، يوسف أبو الحجاج المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٥١ ـ **تهذيب اللغة**، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار القومية العربية، مصر.

٥٢ ـ **التوحيد وإثبات صفات الرب** عَزَّ وَجَلَّ، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، دار الرشد، الرياض، ١٤١٨هـ.

٥٣ ـ **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، دار النشر: المكتبة السلفية، المدينة المنورة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٥٤ ـ **التوقيف على مهمات التعاريف**، اسم المؤلف: محمد عبد الرؤوف المناوي، دار النشر: دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت، دمشق، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. محمد رضوان الداية.

٥٥ ـ **كتاب التوحيد مع شرحه تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد**، سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

٥٦ ـ **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكَلِم**، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: طارق عوض الله، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

٥٧ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، اسم المؤلف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، دار النشر: مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ، تحقيق: د. محمود الطحان.

٥٨ ـ **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: د. علي حسن ناصر، دار العاصمة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٥٩ ـ **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، اسم المؤلف: أبو الطيب السيد صديق حسن القنوجي، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، الطبعة الأولى.

٦٠ ـ **حلية الأولياء**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

٦١ ـ **خلق أفعال العباد**، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: عبد الرحمٰن عميرة، دار المعارف، الرياض، طبعة ١٣٩٨هـ.

٦٢ ـ **الدر المنثور**، عبد الرحمٰن بن جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت، طبعة ١٩٩٣م.

٦٣ ـ **درء تعارض العقل والنقل**، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الذهبية، الرياض، طبعة ١٣٩١هـ.

٦٤ ـ **ديوان المتنبي**، أبو البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.

٦٥ ـ **الذخيرة**، اسم المؤلف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، دار النشر: دار الغرب، بيروت، ١٩٩٤م، تحقيق: محمد حجي.

٦٦ ـ **الرد على الجهمية**، لابن منده، تحقيق: علي محمد ناصر الفقيهي، المكتبة الأثرية، باكستان.

٦٧ ـ **الرد على الجهمية**، عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

٦٨ ـ **رسائل في العقيدة**، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار طيبة الرياض ط٢، ١٤٠٦هـ.

٦٩ ـ **الرسائل والمسائل النجدية**، جمع الشيخ عبد السلام بن برجس العبد الكريم، دار العاصمة الرياض.

٧٠ ـ **رسالة إلى أهل الثغر**، اسم المؤلف: علي بن إسماعيل أبو الحسن الأشعري، دار النشر: مكتبة العلوم والحكم، السعودية، لبنان، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م، الطبعة الأولى، تحقيق: عبد الله شاكر المصري.

٧١ ـ **رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار**، اسم المؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، دار النشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

٧٢ ـ **الروح**، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٣٩٥هـ.

٧٣ ـ **الروض الداني «المعجم الصغير»**، اسم المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر: المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير.

٧٤ ـ **زاد المسير**، أبو الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزي الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٧٥ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد**، لابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية، الطبعة الرابعة عشر، ١٤٠٧هـ.

٧٦ ـ **الزهد**، اسم المؤلف: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني أبو بكر، دار النشر: دار الريان للتراث، القاهرة، ١٤٠٨هـ، الطبعة الثانية، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد.

٧٧ ـ **الزهد**، اسم المؤلف: عبد الله بن المبارك بن واضح المرزوي أبو عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي.

٧٨ ـ **السلسلة الصحيحة**، محمد ناصر الدين الألباني.

٧٩ ـ **السُّنَّة**، اسم المؤلف: محمد بن نصر بن الحجاج المروزي أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ١٤٠٨هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: سالم أحمد السلفي.

٨٠ ـ **السُّنَّة**، لابن أبي عاصم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٨١ ـ **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
٨٢ ـ **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
٨٣ ـ **سنن البيهقي الكبرى**، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
٨٤ ـ **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث، بيروت.
٨٥ ـ **سنن الدارمي**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
٨٦ ـ **السنن الكبرى للنسائي**، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٨٧ ـ **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.
٨٨ ـ **السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار**، اسم المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
٨٩ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة**، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، طبعة ١٤٠٢هـ.
٩٠ ـ **شرح السُّنَّة**، اسم المؤلف: الحسين بن مسعود البغوي، دار النشر: المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، الطبعة الثانية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد زهير الشاويش.
٩١ ـ **شرح السيوطي لسنن النسائي**، اسم المؤلف: السيوطي، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، الطبعة الثانية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
٩٢ ـ **شرح الطحاوية**، لابن أبي العز الحنفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩١هـ.
٩٣ ـ **شرح العقيدة الواسطية**، لصالح بن فوزان الفوزان، مكتبة المعارف، الرياض.
٩٤ ـ **شرح القصيدة النونية**، أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.
٩٥ ـ **شرح النووي على صحيح مسلم**، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.
٩٦ ـ **شرح علل الترمذي**، أبو الفرج عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٩٧ ـ **شرف أصحاب الحديث**، للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد سعيد خطي، دار إحياء السُّنَّة، أنقرة.
٩٨ ـ **الشريعة**، أبو بكر محمد بن الحسين الآجري، مطابع الأشراف، لاهور.
٩٩ ـ **شفاء العليل**، لابن القيم، ط، دار التراث القاهرة.
١٠٠ ـ **الشكر**، اسم المؤلف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، دار النشر: المكتب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م، الطبعة الثالثة، تحقيق: بدر البدر.
١٠١ ـ **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، اسم المؤلف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، دار النشر: دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٧هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني، محمد كبير أحمد شودري.
١٠٢ ـ **صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
١٠٣ ـ **صحيح البخاري**، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ.
١٠٤ ـ **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٠٥ ـ **صحيح الترغيب والترهيب**، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبعة المكتب الإسلامي.
١٠٦ ـ **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
١٠٧ ـ **الصفات**، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبد الله الغنيمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
١٠٨ ـ **الصلاة وحكم تاركها وسياق صلاة النبي من حين كان يكبر إلى أن يفرغ منها**، اسم المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، دار النشر: الجفان والجابي، دار ابن حزم، قبرص، بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي.
١٠٩ ـ **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، لابن القيم، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
١١٠ ـ **الضعفاء الكبير**، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
١١١ ـ **طبقات الحفاظ**، اسم المؤلف: عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ، الطبعة الأولى.

١١٢ ـ **الطبقات الكبرى**، لابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٣ ـ **طريق الهجرتين وباب السعادتين**، اسم المؤلف: ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار النشر: دار ابن القيم، الدمام، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، الطبعة الثانية، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر.

١١٤ ـ **عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين**، اسم المؤلف: ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: زكريا علي يوسف.

١١٥ ـ **العرش وما روي فيه**، محمد بن عثمان بن أبي شيبة، تحقيق: ابن القيم، محمد بن حمد الحمود، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١١٦ ـ **العظمة**، لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١١٧ ـ **العقود الدرية**، لابن عبد الهادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٨ ـ **العقيدة الأصفهانية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: إبراهيم سعيداي، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١١٩ ـ **العقيدة الواسطية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عبد العزيز بن مانع، الرئاسة العامة للإفتاء، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

١٢٠ ـ **العلل الصغير**، اسم المؤلف: الترمذي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

١٢١ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزي، تحقيق: خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٢٢ ـ **العلم**، اسم المؤلف: زهير بن حرب أبو خيثمة النسائي، دار النشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، الطبعة الثانية، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

١٢٣ ـ **العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها**، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٢٤ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، دار إحياء التراث، بيروت.

١٢٥ ـ **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، للعلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

١٢٦ ـ **العين**، لأبي عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد الفراهيدي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

١٢٧ ـ **غذاء الألباب بشرح منظومة الآداب**، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، دار الكتب العلمية.

١٢٨ ـ **غذاء الألباب شرح منظومة الآداب لابن عبد القوي**، للشيخ محمد السفاريني، مؤسسة قرطبة، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٢٩ ـ **غريب الحديث**، اسم المؤلف: أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، الطبعة الأولى، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي.

١٣٠ ـ **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

١٣١ ـ **فتاوى تكفير الجهمية**، إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، دار العاصمة الرياض.

١٣٢ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، عناية محب الدين الخطيب، وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت.

١٣٣ ـ **فتح القدير شرح الجامع الصغير**، محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر، بيروت.

١٣٤ ـ **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**، لعبد الرحمٰن بن حسن آل الشيخ، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة السُّنَّة المحمدية، الطبعة السابعة ١٣٧٧هـ.

١٣٥ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، دار أحد.

١٣٦ ـ **الفردوس بمأثور الخطاب**، لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤٠٦هـ.

١٣٧ ـ **فيض القدير**، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

١٣٨ ـ **قاعدة في المحبة**، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.

١٣٩ ـ **القضاء والقدر**، د. عمر الأشقر، دار النفائس للنشر والتوزيع الكويت، مكتبة الفلاح، ط١، ١٤١٠هـ.

١٤٠ ـ **القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام**، اسم المؤلف: علي بن عباس البعلي الحنبلي، دار النشر: مطبعة السُّنَّة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م، تحقيق: محمد حامد الفقي.

١٤١ ـ **القول المفيد شرح كتاب التوحيد**، محمد بن صالح العثيمين.

١٤٢ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، اسم المؤلف: حمد بن أحمد أبو عبد الله الذهبي الدمشقي، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عوامة.

١٤٣ ـ **الكافي في فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل**، اسم المؤلف: عبد الله بن قدامة المقدسي أبو محمد، دار النشر: المكتب الاسلامي، بيروت.

١٤٤ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، لابن عدي، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

١٤٥ ـ **كتاب التسهيل لعلوم التنزيل**، اسم المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي، دار النشر: دار الكتاب العربي، لبنان، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، الطبعة الرابعة.

١٤٦ ـ **كشف الخفاء ومزيل اللباس عما اشتهر من الأحاديث على ألْسِنة الناس**، إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

١٤٧ ـ **كلمة الإخلاص وتحقيق معناها**، اسم المؤلف: ابن رجب الحنبلي، دار النشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٧هـ، الطبعة الرابعة، تحقيق: زهير الشاويش.

١٤٨ ـ **اللآلئ البهية في شرح العقيدة الواسطية**، صالح آل الشيخ، دار العاصمة، الرياض ط١، ١٤٣٠هـ.

١٤٩ ـ **لسان العرب**، للإمام العلامة ابن منظور جمال الدِّين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي ثمّ المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

١٥٠ ـ **المجتبى من السنن**، اسم المؤلف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمٰن النسائي، دار النشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، الطبعة الثانية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

١٥١ ـ **مجمع الزوائد**، نور الدين الهيثمي، دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ.

١٥٢ ـ **المجموع**، اسم المؤلف: النووي، دار النشر: دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.

١٥٣ ـ **مجموع الفتاوى**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم النجدي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.

١٥٤ ـ **المحلّى**، لأبي محمد علي بن محمد ابن حزم الظاهري، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت ـ لبنان.

١٥٥ ـ **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة ١٤١٥هـ.

١٥٦ ـ **مختصر السنن للمنذري، ومعه معالم السنن، شرح سنن أبي داود**، للحافظ أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي، ومعه تهذيب السنن، لابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، وأحمد محمد شاكر، دار المعرفة، طبعة ١٤٠٠هـ.

١٥٧ ـ **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد، دار إحياء الكتب العربية.

١٥٨ ـ **المخصص**، اسم المؤلف: أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م، الطبعة الأولى، تحقيق: خليل إبراهيم جفال.

١٥٩ ـ **مدارج السّالكين بين منازل إيَّاك نعبد وإيَّاك نستعين**، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

١٦٠ ـ **المدخل إلى السنن الكبرى**، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب، الكويت، طبعة ١٤٠٤هـ.

١٦١ ـ **المراسيل**، اسم المؤلف: سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.

١٦٢ ـ **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٦٣ ـ **المستصفى في علم الأصول**، لأبي حامد محمد الغزالي، معه كتاب «فواتح الرّحموت» لعبد العلي محمد بن نظام الدّين الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٤ ـ **مسند أبي داود الطيالسي**، لسليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

١٦٥ ـ **مسند أبي يعلى**، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٦٦ ـ **مسند إسحاق بن راهويه**، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٦٧ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة قرطبة، مصر.

١٦٨ ـ **مسند البزار**، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، المدينة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٦٩ ـ **مسند الشافعي**، اسم المؤلف: محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٠ ـ **مسند الشاميين**، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٧١ ـ **مسند الشهاب**، اسم المؤلف: محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي، دار النشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م، الطبعة الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي

١٧٢ ـ **مسند عبد بن حميد**، تحقيق: صبحي البدري ومحمود محمد خليل، مكتبة السُّنَّة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٧٣ ـ **المسوّدة في أصول الفقه**، لآل تيمية، مجد الدين أبو البركات عبد السّلام بن عبد الله بن الخضر، شهاب الدّين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السّلام، شيخ الإسلام تقيّ الدّين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، جمعها وبيّضها شهاب الدّين أبو العباس أحمد بن محمد الحرّاني الدّمشقي الحنبلي، حقّق أصوله وفصَّله وضبط شكله وعلّق حواشيه محمد محيي الدِّين، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٧٤ ـ **مشتبه أسامي المحدثين**، عبيد الله بن أحمد الهروي، تحقيق: نظر محمد الفريابي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٧٥ ـ **مصنف ابن أبي شيبة**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٧٦ ـ **مصنف عبد الرزاق الصنعاني**، تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٧٧ ـ **معارج القبول**، حافظ بن أحمد حكمي، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٧٨ ـ **المعجم الأوسط**، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، طبعة ١٤١٥هـ.

١٧٩ ـ **معجم الصحابة**، اسم المؤلف: عبد الباقي بن قانع أبو الحسين، دار النشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٨هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي.

١٨٠ ـ **المعجم الكبير**، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

١٨١ ـ **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**، اسم المؤلف: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي أبو بكر، دار النشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى، تحقيق: د. زياد محمد منصور.

١٨٢ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة ١٤٢٢هـ.

١٨٣ ـ **معرفة علوم الحديث**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

١٨٤ ـ **المعرفة والتاريخ**، اسم المؤلف: أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، تحقيق: خليل المنصور.

١٨٥ ـ **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**، للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨٦ ـ **منع جواز المجاز**، للعلامة محمد الأمين الشنقيطي، ملحق بتفسير أضواء البيان.

١٨٧ ـ **منهاج السُّنَّة النبوية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٨٨ ـ **منهاج الطالبين وعمدة المفتين**، اسم المؤلف: يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، دار النشر: دار المعرفة، بيروت.

١٨٩ ـ **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.

١٩٠ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي عوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

١٩١ ـ **النهاية في غريب الأثر**، لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، طبعة، ١٣٩٩هـ.

١٩٢ ـ **الوابل الصيب من الكلم الطيب**، للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الدمشقي، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد.

١٩٣ ـ **يقظة أولي الاعتبار مما ورد في ذكر النار وأصحاب النار**، اسم المؤلف: صديق بن حسن بن علي القنوجي، دار النشر: مكتبة عاطف، دار الأنصار، القاهرة، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٨٧م، الطبعة الأولى، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا.

فهرس الموضوعات

الموضوع — الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة